

مأزق السلام في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية

د. صلاح عبداللطيف

مقدمة

■ بقلم: محمود الكايد

رئيس هيئة التحرير "الرأي"

تواصل "الرأي" إصداراتها في سلسلة "مكتبة الرأي" على نحو منتقى هدفه نشر ثقافة جادة سياسية كانت أم اجتماعية أم تربوية. واليوم يسرّها أن تقدم إلى قُرّائها الكتاب رقم ١٦.

كتابنا الجديد، لزميل صحفي عربي من مصر الشقيقة هو الدكتور صلاح عبداللطيف الذي عمل في عمّان لعدة سنوات مندوباً لوكالة أنباء الشرق الأوسط، فأنشأ علاقات صداقة وزمالة مع العديد من الصحفيين والإعلاميين وكبار المسؤولين. أوفدته وكالة أنباء الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة إلى قطاع غزة لتغطية حدث العقد الأخير من القرن العشرين وأقصد اتفاق أوسلو.. تداعياته واستحقاقاته على الأرض الفلسطينية .. فكان أن جاب المناطق الفلسطينية والتقى جماهير واسعة وقطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني، وقرأ زميلنا وثائق ومستندات، وشاهد بأم عينه المستوطنات وهدم البيوت وانهيار الاتفاقات وتعثر الأجندات وبروز الأزمات التي واجهه الاتفاق..

كما شاهد - على الجانب الآخر - الحوادث المؤسفة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض أطراف المعارضة.. وبيانات التنظيم الواحد المؤيدة والمنتقدة على حدٍ سواء .. والانشقاقات والتحالفات والحوارات التيلم تفضِ إلى شيء.

لا أطيل في هذه المقدمة وآتي على فصول الكتاب ومحاوره حتى لا أمنع على القارىء المتابعة والتواصل والاستمتاع بأحدث كتاب موثق عن ملابسات وخفايا وتطبيقات اللقاءات السرية التي أدت إلى إشهار "اوسلو".

زميلنا الدكتور صلاح عبداللطيف له باع طويل في التغطية الصحفية وهو ما كان أهلّه للفوز بجائزة أفضل مراسل صحفي، وعندما تم تكليفه لهذه المهمة التي أنتجت كتاباً جيداً نشرته "الرأي" على سبع عشرة حلقة.. شعر بصعوبة التكليف وتلبسته الحيرة فكان أن لجأ إلى الصحفي الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذي شدّ من أزره وشجعه عليرغم تحفظه (هيكل) على مجريات عملية السلام برمتها.

هل رضي صلاح عبداللطيف عن نتائج مهمته وهل تواءمت مع سلسلة الآراء التي استطلعها من سفراء وزملاء مهنة وشخصيات دبلوماسية وسياسية اعتبروا المهمة فريدة من نوعها وأن زميلنا سيشهد ميلاد دولة وسيكون شاهداً على صناعة التاريخ

الحديث؟

الاجابة واردة في الكتاب الذي تضعه الرأي بين أيديكم.. لتلك الآراء أم عليها واحسب أنني لا أزكي زميلاً بقدر ما أدعو إلى تفحص ما كتب وتأمل ما الت إليه "لعبة" السلام في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية التي تعيش الآن أزمة .. وأي أزمة!!

بقي أن أشير بالتقدير إلى الجهد الذي بذله زميلنا وصديقنا المصري العروبي الأستاذ صلاح عبداللطيف لإخراج هذا الانجاز إلى حيّز النور ووضعه بين يدي القارىء العربي في سائر ديار العرب.

محمود الكايد

عمان - سبتمبر - ايلول ١٩٩٧

الفهرس

مقدمة المؤلف

كانت المهمة صعبة عندما كلفت بايفادي مراسلا لوكالة انباء الشرق الاوسط كأول مراسل صحفي مصري في مناطق السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق «غزة - اريحا» اولا في القاهرة يوم ٤ ايار ١٩٩٤، وهو الوليد الاول لاتفاق اعلان المبادئ الذي عرف باتفاق اوسلو والذي وقع في واشنطن يوم ١٣ ايلول ١٩٩٣.

في البداية لم آخذ الموضوع «جدا» لكن عندما صارحني به رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير في يونيو ١٩٩٤ ارتبكت كل الصور في ذهني. لم اجد وسيلة للاعتذار عن هذه المهمة. رحت استطلع آراء الناس، والاحزاب، والشخصيات السياسية والدبلوماسية والاصدقاء من الكتاب والصحفيين، وخرجت بنتيجة هي ان الناس العاديين لا يهمهم من الامر شيء، انهم مشغولون بحياتهم اليومية، والدبلوماسيون يعتبرون ان المهمة فريدة من نوعها، فعلى حد قول واحد من السفراء الذين شاركوا في المفاوضات المصرية الاسرائيلية ١٩٧٩ «انني سأكون شاهدا على صناعة التاريخ الحديث» وقال آخر «انني سأشهد ميلاد دولة». واختلفت آراء الحزبيين والمثقفين والصحفيين، بعض الزملاء تمنوا ان يكونوا مكاني في هذه المهمة، وبعضهم ابدى تخوفه، اما الشخصيات الحزبية فكانت مترددة. صديق من الصحفيين المنتمين الى حزب التجمع قال لي: «انه فعلا شيء محيّر.. ألسنا نحن الذين دفعنا بالفلسطينيين وعرفات الى هذا الطريق.. ثم نتخلى عنهم؟.. على الاقل نكون معهم بالاعلام والمتابعة.. لا ادري ماذا اقول لك؟.

اتصلت بالاستاذ محمد حسنين هيكل اسأله المشورة، وكم كان الرجل كريما عندما دعاني لمقابلته قائلا: «كان الله في عونك»، وحدّد لي موعدا الساعة العاشرة صباح يوم ٤ ايلول ١٩٩٤.. استقبلني الاستاذ هيكل في مكتبه مرحبا، كان امامه مسودة كتابه الاخير باللغة الانجليزية عن «المفاوضات السرية» (نشرته «الرأي» على حلقات)، وكان يبدو انه مشغول به، وسعيد به ايضا.

تحدث معي الاستاذ هيكل كأستاذ يحنو على تلاميذه قائلا:

- طالما ان الامر هو تكليف من رؤسائك فعليك اولا كصحفي ان تنفذ المهمة.. ثم ترى.

قلت:

* والمبادئ التي تعلمناها منكم وتربينا عليها؟!

قال وهو يمسك بسيجاره الذي يمثل سمة من سماته:

- المبادئ موجودة.. بالعكس ربما تستكشف شيئا لم نستكشفه نحن.. انك ستكون هناك

في ساحة الاحداث.

ثم سألني على الفور:

- هل من مهمتك ان تذهب الى «اعلى»؟..

وفهمت انه يقصد «القدس» فقلت له وانا ابدأ في ارتشاف فنجان القهوة الذي جيء به بعد وصولي بدقائق قليلة:

- ستكون المهمة قاصرة على غزة واريحا في البداية، ثم تتطور مع تطور المفاوضات.

قال وقد شعرت اني اقترب منه كثيرا:

- لو سألتني عن تكليفي بمثل هذه المهمة لاعتذرت لان مستقبلي ورائي.. والكتب التي اصدرها تكفيني كدخل.. اما انتم فلا زال امامكم مستقبلكم، وكثير من الصحفيين الذين يكلفون بالسفر الى هناك يأتونني ويسألوني المشورة وانا اشجعهم على الذهاب رغم تحفظي على كل ما يحدث. ثم قال:

- لقد طلب مني الامير الحسن ولي العهد الاردني ان القي محاضرة في الاردن عن اتفاقات السلام بين الاردن واسرائيل فاعتذرت، وابلغته انه قبل ان تتفاوضوا مع اسرائيل كان من الممكن ان البي الدعوة.. اما الآن فاني ساقول امورا قد لا تعجبكم، ولهذا اعتذر.

واردف الاستاذ هيكل قائلا:

- لقد سعى «شمعون بيريس»، وكان وقتها وزيرا لخارجية اسرائيل، ان يلتقي بي، وقام الدكتور «مصطفى خليل» بهذه المحاولة من جانبه لكني اعتذرت، لاني لست على استعداد ان التقي مع اسرائيليين ايا كانوا. وقد نقل الدكتور «خليل» الاعتذار الى «بيريس»، وعرفت انه رد عليه قائلا: «اشكره على اعتذاره واستطيع ان اتفهّم الاسباب».

تحدث الاستاذ هيكل معي حول الاوضاع العامة في العالم العربي، وابدى تشاؤمه من المستقبل القريب القادم على العالم العربي، لكنه ابدى تفاؤلا بالمستقبل البعيد. ثم قال: «ولكني متخوف على سوريا.. فالرئيس السوري حافظ الاسد مريض بقسوة. وهناك من يضغط عليه لتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل حتى من داخل مجلس الشعب السوري، فلقد تابعت منذ يومين في التلفزيون جلسة المجلس ورأيت هناك من يصفّق عندما تحدث الرئيس الاسد عن السلام».

وتطرّق الاستاذ هيكل في حديثه الودي الى امور اخرى في العالم العربي ليس هنا الآن مجال نشرها. ثم قال:

- ان السلام يحتاج الى نهضة، وانا لا ارى في الافق العربي بوادر نهضة.

قلت للاستاذ هيكل كأني استطلع رأيه:

- انني انوي ان اخرج بكتاب عن هذه التجربة التي سأخوضها، وآمل ان يكون ذلك بعد عام من مهمتي.

قال على الفور:

- بعد عام واحد لا يكفي.. من الافضل ان يكون بعد عامين.. لان المشكلة الحقيقية ستظهر عند مناقشة موضوع القدس.. عندما تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية.

استغرق لقائي مع الاستاذ هيكل نحو نصف ساعة، شكرته بعدها على اهتمامه،

واحسست انني بالفعل امام مهمة صعبة.

* * *

في اواخر شهر تشرين الاول ١٩٩٤ اعددت نفسي للرحيل، وحجزت مقعدا في الاتوبيس السياحي الذي يتحرك من امام فندق شيراتون في الساعة السادسة صباحا الى القدس. وبدأت المهمة في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني ١٩٩٤، ركبت الاتوبيس ولم يكن في وداعي سوى صديق اردني هو الدكتور «عبدالمهدي الشريدة»، وكان ملحقا صحفيا بالسفارة الاردنية ثم انتقل للعمل خبيرا اعلاميا بالجامعة العربية في تونس والقاهرة. عبر بي الاتوبيس قناة السويس وصحراء سيناء حتى وصل بنا الى معبر رفح المصري، وبعد اجراءات دقيقة استغرقت نحو ساعة خرجنا الى ساحة المعبر لنستقل اتوبيسا آخر سار بنا نحو مائة متر الى المعبر الفلسطيني وهناك تمت الاجراءات عن طريق الاسرائيليين في هدوء وسرعة، ولم نلحظ سوى علم فلسطين فوق المكان وبجواره علم اسرائيل ولافتة تقول ان فلسطين ترحب بنا. سألتني فتاة الامن الاسرائيلية بالانجليزية وهي تفحص الحقائب: هل معك سكين؟ اخرجت لها قلمي وقلت لها بنفس هدوئها: «هذه سكينتي». ابتسمت وسمحت لي بالخروج.

كان هناك (اتوبيس) آخر ينتظر ركاب الاتوبيس القادم من القاهرة لينقلهم الى تل ابيب والقدس وكان معظمهم من السائحين الاجانب كان الاتوبيس يبدو فخما وعليه حروف عبرية تبدو لمن لا يعرفها كطلاسم سحرية، وهذه الحروف هي اسم الشركة الاسرائيلية «مسعدة» او «ماسادا»، تركت الاتوبيس وخرجت الى الطريق العام لأتوجه الى غزة، واحسست انني نزلت في منتصف الطريق، وكان عليّ ان احمل حقيبتي التي راحت تضرب في عظمة القدم حتى وصلت الى الطريق العام لاجد نفس المشهد الذي تشاهده في مواقف السيارات بمدن مصر مع اختلاف في نوع السيارات. مشاجرات بين السائقين في محاولة لكسب مزيد من الركاب.. نساء من البدو يجلسن على قارعة الطريق في انتظار من ينقلهن بسعر اقل الى حيث يتوجهن.

استقليت احدى سيارات التاكسي التي انطلقت بي الى غزة، وبدا لي الطريق كأني اسير في قرى دلتا مصر. اشجار الكينيا الضخمة على جانبي الطريق، والمزارع تبدو يمينا ويسارا.. وبعد مسافة قصيرة شاهدت مظاهرة شعبية ترفع لافتات احتجاج، وعرفت انهم لا يريدون بناء المطار الجديد على اراضيهم(*). عند مدخل مدينة «خان يونس» على الطريق مباشرة ظهرت عدة منازل صغيرة مبنية على الطراز العربي ومسورة، وفوقها يرتفع العلم الاسرائيلي، كانت هذه جزءا من منازل المستوطنات الاسرائيلية، وتبدو كأن احدا لا يسكنها، تكررت هذه المنازل اكثر من مرة فهي جزء من ١٩ مستوطنة في قطاع غزة تمثل ٣٥ في المائة من مساحة القطاع يسكنها نحو خمسمائة شخص ويحرسها نحو ثلاثة آلاف جندي اسرائيلي.

في الطريق الى غزة عند خان يونس، ودير البلح اعترضنا حاجزان يقف عليهما جنود اسرائيليون، وبدا المكان كثكنة عسكرية اسرائيلية صغيرة يرتفع فوقها العلم الاسرائيلي وحولها سيارات عسكرية اسرائيلية. وبدا الجنود الاسرائيليون اكثر نحافة، ويظهر عليهم الحذر المشوب بالخوف، حيا الجندي الذي اوقف السيارة سائقها بكلمة «بوكرتوف»، أي

(صباح الخير)، ورد عليه السائق بنفس الكلمة، وواصل طريقه ليستوقفه حاجز آخر ولكن هذه المرة يقف عليه جنود فلسطينيون، وقد رسم العلم الفلسطيني فوق الحجارة الضخمة التي استخدمت كحاجز.

اشجار النخيل تميز منطقة دير البلح، ومزارع البرتقال على الجانبين محملة بالثمار التي تزين الاشجار وتبدو كمصابيح صفراء.

ووصلت السيارة الى مدينة غزة.

كانت المدينة تبدو قديمة مهملة ومزدحمة. شوارعها متربة، وجدرانها تحولت الى صحف حائط امتلأت بشعارات للفصائل الفلسطينية، منها ما هو لحماس والجهاد والجبهة الشعبية تعلن رفضها لاتفاق اوسلو وتهدد اسرائيل وقادتها بالموت، ومنها ما هو لفتح ترحب بقدوم الشرطة الفلسطينية، وياسر عرفات، وتعكس الشعارات ايضا الخلافات بين الفصائل، كلاهما يهدد الآخر ويتوعده ويسخر منه.

لم يكن في المدينة سوى اربعة فنادق، واحد منها تملكه سيدة من عائلة «الشوا» ولا ترحب بقدوم احد سوى الاجانب، وفندق «فلسطين» وكان الرئيس عرفات قد اتخذه مقرا مؤقتا له، وفندق «آدم» ولم يكتمل منه سوى طابقين، وفندق «كليف» واستقر الحال بي في هذا الفندق الذي يقع على البحر مباشرة، وهو اقرب الى فنادق المصايف يمتلكه «ابو محمود» وهو شخصية تلفت النظر بحذره الشديد من كل شيء، وحرصه على ان يدير كل شيء بنفسه من الساعة السادسة صباحا حتى الثامنة مساء وخاصة النواحي المالية، يعمل معه ابناؤه وابن اخيه، الذي يمتلك هو الآخر مطعما كبيرا على الشاطئ، وقد ساعده حذره وحرصه الشديد في ان يعيش في امان طوال سنوات الاحتلال فهو من القلائل الذين لم تعتقلهم سلطات الاحتلال او تضرهم، ولكنه لا ينسى ذلك الحريق الذي تعرض له الفندق خلال سنوات الانتفاضة. لانه كان يقيم حفلات العرس في فندقه، فتسببت الانتفاضة في وقف حاله، الى ان جاءت السلطة الفلسطينية، فانتعشت احواله، واصبح هو المكان المفضل للصحفيين ورجال الاعمال والخبراء الذين بدأوا يتدفقون على غزة لاستكشاف الاوضاع بعد مجيء السلطة الفلسطينية، وكذلك بعض الوزراء الذين لم يجدوا لهم مقرا بعد مثل د. سمير غوشة وزير العمل، واحمد سعيد التميمي وكيل وزارة الداخلية، والمرحوم فتحي بلعاوي وكيل وزارة التربية والتعليم، والمهندس نبيل الشريف وغيرهم.

وبدأت المهمة..

■ د. صلاح عبداللطيف

(*) بعدة عدة اشهر تم حسم هذا الموضوع مع السلطة الفلسطينية بتعويض اصحاب الأرض، وانشئ المطار بتمويل من البنك الأهلي المصري والبنك العقاري العربي (مصري) واشرفت على إنشائه شركة «الفرا» و«المقاولون العرب» وظل فترة لا يعمل انتظاراً لموافقة اسرائيل وتوقيع بروتوكول بشان تشغيل المطار.

(الفصل الاول)

جذور المشكلة ...
وجذور المفاوضات

«اني ذاهب الى فلسطين لتنفيذ أوامر حكومتي لإنشاء وطن قومي لليهودي في فلسطين».

هربرت صمويل

أول مندوب سامي لبريطانيا في فلسطين ١٩٢٠

جذور المشكلة ...
وجذور المفاوضات

لم يشهد التاريخ الحديث قضية ساخنة ومعقدة مثل القضية الفلسطينية وارتباطها الجوهري بالنزاع العربي الاسرائيلي على مدى يزيد عن المائة عام، ولم يتعرض شعب للقهر والمعاناة طول نحو قرن كامل كما تعرض الشعب الفلسطيني، ذلك ان القضية والشعب وجدا نفسيهما في مكان من العالم تحكمه عوامل تاريخية وجغرافية وصلت بالصراع الانساني الى ذروته، فالمكان بؤرة لصراعات تاريخية قديمة منها ما هو قائم على الأساطير أو الدين، ومنها ما هو قائم على أطماع سياسية منذ آلاف السنين. وبالتالي فإن نظرية القوة هي التي سادت، وهي التي دفعت بالصراع الى ذروته، والى المعاناة الانسانية الى أقسى صورها.

عرف الشعب الفلسطيني روح المقاومة بقدر حلقات التآمر وحجمها التي تعرض لها، وكل ذنبه انه يعيش في منطقة تتداخل وتتمازج فيها الحضارات والأديان والأساطير، ويتصارع عليها أقوام، إما بحكم ادعاءات قديمة نسبت الى دين يعطي لنفسه ميزة التفوق جاء يستعيد ماضيه القديم ورموزه القديمة من حائط المبكى الى جبل الهيكل، اما بحكم أطماع سياسية توسعية سادت الغرب وقد أعطى لنفسه ميزة التفوق الحضاري، والتقى من يعطي لنفسه ميزة التفوق الديني مع من يتباهى بالتفوق الحضاري في السيطرة على المنطقة وإعطاء الوعود، وفتح أبواب الهجرة لليهود نحو فلسطين منذ بداية هذا القرن، واعطائهم السلاح والمعلومات لتظهر امام العالم أعقد قضية في القرن العشرين وهي قضية فلسطين.

منذ فجر التاريخ

تقول حقائق الجغرافيا والتاريخ ان فلسطين جزء من بلاد الشام التي تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، مساحتها ٢٧ ألف كيلومتر مربع، سكانها من صنع تاريخ طويل، فمدينة «أريحا» مثلاً تعتبر من أقدم المدن في التاريخ وكانت مركزاً زراعياً مستقراً قبل نحو سبعة آلاف سنة. ومنذ ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد انتقلت جماعات سامية من الجزيرة العربية الى منطقة الشام واستقر الكنعانيون في فلسطين والعموريون في سوريا والفينيقيون في لبنان، والكنعانيون هم في الأصل عرب.

وبين عامي ١٤٠٠ و ١٢٠٠ قبل الميلاد دخلت فلسطين جماعات قبلية مختلطة ذات أصول متنوعة أطلق عليها «العبرانيون» واحتلوا «أريحا» سنة ١١٨٦ق.م، وذبحوا كل من فيها، ونهبوا ما وصلت اليه أيديهم، واستولوا على بيت المقدس بعد نحو قرنين. وفي عام ١٠٢٥ق.م ولّوا «شاؤل» ملكاً عليهم. ودخل العبرانيون في دور التنظيم الصحيح عندما تولى

المملكة «داود» في الفترة من ١٠١٦ حتى ٩٧٦ق.م.، ثم ابنه «سليمان» (٩٧٦-٩٣٦ق.م) وقد ورد ذكرهما في القرآن الكريم، وقام الملك داود بفتح القدس واتخذها عاصمة لملكه، واهتم سليمان بالصناعة والتجارة ولم يشمل ملك سليمان كل فلسطين، وظلت الأجزاء الساحلية في أغلبها بيد الفلسطينيين.

وبنى «سليمان» الهيكل في القدس على طراز كنعاني، ولم يختلط العبرانيون الا قليلاً بسكان البلاد الكنعانيين. ولم تدم مملكة «سليمان» أكثر من ثمانين عاماً. وانقسمت بعد موته الى دويلتين: الأولى في الشمال وعرفت باسم «اسرائيل» وكانت عاصمتها «السامرة» بجوار «نابلس»، والثانية في الجنوب وعرفت باسم «يهوذا»، وكانت عاصمتها «القدس» (أورشليم)، وقد كثرت الحروب بينهما وتناوبت مصر ودمشق الآرامية النفوذ فيهما، وانتهى الأمر بأن استولى «الأشوريون» على دويلة اسرائيل عام ٧٢٢ ق.م.، واقتادوا الكثير من أهلها الى «أشور» وأحلوا محلهم قبائل نقلت من بلاد الامبراطورية الآشورية، أما دولة «يهوذا» فقضى عليها ملك الكلدانيين «نبوخذ نصر» عام ٥٨٦ق.م وأحرق الهيكل، وساق الكثير من حكامها وجنودها الى «بابل». وأصبحت فلسطين كلها ولاية كلدانية بابلية.

ولما قضى «قورش» الفارسي على «بابل» صارت فلسطين جزءاً من امبراطوريته وسمح لمن أراد من اليهود العودة الى «أورشليم» عام ٥٣٩ق.م وإعادة بناء الهيكل، وعادت جماعة منهم وبنت الهيكل من جديد. لكن مرة أخرى استولى الملك السلوقي «أنطيوخوس» الرابع عام ١٦٧-١٦٤ه.ق. على القدس، ودمّر الهيكل، وقام اليهود بمحاولات للتمرد والعصيان ضد الحكم اليوناني والروماني، الا ان الامبرواطور «هورياني» الروماني قضى على العصيان وحرق مكان الهيكل، وحوّل «أورشليم» الى مستعمرة رومانية ومنع اليهود من دخولها، واضطر اليهود الى الهجرة خارج القدس وفلسطين.

في أيام «أغسطس» الروماني ولد السيد المسيح (عليه السلام) في «بيت لحم» ثم انتقل مع والدته «مريم العذراء» الى مدينة «الناصرة» وهناك قضى طفولته وصباه وشهدت قرى الجليل معجزاته الخارقة. ومن «الناصرة» انتشرت المسيحية الى العالم. وفي عام ٣٢٦م زارت الملكة «هيلانة» أم الامبراطور الروماني قسطنطين فلسطين وبنت كنيسة القيامة في «القدس»، وكنيسة المهد في «بيت لحم». وظلت فلسطين تحت الحكم البيزنطي حتى فتحها العرب عام ٦٣٣م.

تسلم الخليفة «عمر بن الخطاب» (رضي الله عنه) القدس من البطريرك «صفرونيوس» وأعطى سكانها الأمان على أنفسهم ودينهم وكنائسهم، وصلى الخليفة عمر على درجة عند باب كنيسة القيامة، وكتب للبطريرك «صفرونيوس» أنه لا يجمع على هذه الدرجة للصلاة ولا يؤذن عليها، وقد بنى فيما بعد مسجد صغير ما زال قائماً أمام الكنيسة بالقرب من المكان الذي صلى فيه عمر.

وفدت الى فلسطين بعد ذلك القبائل العربية وانتشر فيها الاسلام وبنيت المساجد وانتشر اللغة العربية.

وفي العهد الأموي بنى عبدالملك بن مروان قبة الصخرة بجوار المسجد ونعم اليهود الذين لم يخرجوا للكسب والتجارة بالحقوق الدينية والمدنية، واعتبروا أهل كتاب وذمة.

وجاءت الخلافة العباسية وبعدها السلاجقة الأتراك ثم الفاطميون في مصر الذين انتزعوا فلسطين من السلاجقة، واشتدت الخصومات وكثرت النزاعات وجاء الصليبيون الى أن طردهم صلاح الدين.

في عام ١٥١٦م فتح السلطان سليم العثماني بلاد الشام، واحتل «نابليون» جنوب فلسطين عام ١٧٩٩ بعد ان احتل مصر، وحاصر «يافا» فاستسلمت الحامية وفشل في حصار «عكا» التي دافع عنها «أحمد باشا الجزار» الذي لا زال اسمه يطلق على أهم مساجد «عكا» حتى الآن.

وفي عام ١٨٣١ احتل «ابراهيم باشا» بلاد الشام وظلت البلاد بما في ذلك فلسطين تابعة لوالده «محمد علي باشا» حتى عام ١٨٤٠ حين استعادتها الدولة العثمانية.

وكانت فلسطين في فترة الحكم العثماني مرتبطة إدارياً بوزارة الداخلية في استنبول أما من الناحية العسكرية فكانت جزءاً من القيادة العامة لسوريا. وفي العهود الأخيرة من الحكم العثماني وضعت فلسطين مثل باقي اجزاء المنطقة على خريطة المطامع الأوروبية وانتشرت فيها المؤسسات الغربية والمدارس التبشيرية الى أن وقعت الحرب العالمي الأولى لتشهد فلسطين والمنطقة بعدها مرحلة اخرى من المطالع الغربية التي مهدت لعودة اليهود بعد ألفي عام الى أرض فلسطين.

ظهور الحركة الصهيونية

ارتبط ظهور الحركة الصهيونية والتطلع الى استيطان فلسطين بنمو حركة الاستعمار العالمي، وأحيا «نابليون بونابرت» في أواخر القرن الثامن عشر الأحلام اليهودية لسببين: الأول استخدام اليهود لتمكينه من السيطرة على دول الشرق الأوسط، ونقل الفاتيكان الى فرنسا، وواكب هذه الفترة ظهور أسرة «روتشيلد» في أوروبا التي موّلت اليهود، وفشل نابليون في أن تكون فرنسا مركزاً دينياً للمسيحية بنقل الفاتيكان اليها، ولم يحقق أحلامه في السيطرة على الشرق الأوسط لظهور منافسين له في أوروبا لكن الحلم اليهودي بدأ يخبو، وظهر مفكرون يهود يدعون الى القومية اليهودية ومزج الدين بالقومية لتتبلور فكرة الصهيونية، ومن هؤلاء «موشيه موسى هيس» (١٨١٢-١٨٧٥) و «ليوليب نيسكر» (١٨٢١-١٨٩١). وتأسست جمعيات صهيونية في روسيا وأوروبا تدعو الى الهجرة اليهودية الى فلسطين وإقامة المستعمرات الزراعية. وعقد في مدينة «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧ أول مؤتمر صهيوني بإشراف «تيودور هيرتزل» الذي يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة التي قادت الى إنشاء دولة اسرائيل بعد خمسين عاماً كما حدد المؤتمر، واتخذ في ذلك عدة رسائل أهمها تشجيع الهجرة والاستيطان في فلسطين وتقوية الشعور بالقومية اليهودية واتخاذ الخطوات للحصول على الضمانات الحكومية لتحقيق أهداف الصهيونية.

وكانت هذه أولى الخطوات لتحقيق الهدف الصهيوني بإقامة «وطن» قومي لليهود في فلسطين. وتشكلت المنظمة الصهيونية العالمية وحددت شكل العلم الصهيوني (نجمة داود) والنشيد القومي «هاتيكفا».

وفي الفترة بين ١٨٩٧ حتى ١٩١٣ عقدت المنظمة الصهيونية العالمية عشر مؤتمرات تم

خلالها تشكيل عدد من الهيئات التنظيمية والمالية لتنفيذ برنامج الاستيطان اليهودي في فلسطين. ومن هذه الهيئات «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار» وهو أول مصرف أنشئ عام ١٨٩٩ لتمويل برنامج الاستيطان الصهيوني وتمويل الهجرة اليهودية في فلسطين، والصندوق القومي اليهودي «كيرين كايمت» لجباية الأموال بهدف شراء الأراضي، ونص على اعتبار الأراضي التي يشتريها الصندوق وقفا أبديا باسم الشعب اليهودي لا يجوز بيعها أو التصرف فيها. و«مكتب فلسطين» الذي أنشئ عام ١٩٠٨ في مدينة «يافا» كوكالة مركزية للاستيطان وتوجيه المهاجرين اليهود.

الهجرة اليهودية الى فلسطين

كان على المنظمة الصهيونية العالمية وفق خطة هيرتزل أن تبحث لها عن دول تمكنها من تحقيق أهدافها، وبالتالي كان عليها ان تضع لها خطة دبلوماسية من خلال تقديم الخدمات لعدد من الدول الأوروبية في اطار المصالح المتبادلة.. وكان ان توجه هيرتزل الى قيصر ألمانيا اثناء زيارته للقدس عام ١٨٩٨، واقترح عليه ان تتبنى ألمانيا الحركة الصهيونية وتتوسط لدى السلطان العثماني لمنحها الأراضي الممتدة من نهر الفرات في العراق الى العريش في مصر مقابل ابعاد اليهود عن الحركات الثورية المناوئة للقيصر، ورفض القيصر الألماني، فتوجه هيرتزل الى السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٩٠٢ مباشرة وحاول الحصول على موافقته بدفع الأموال والرشاوى ولكنه فشل في هدفه، فلم يكن أمام هيرتزل الا تشجيع الهجرة الى فلسطين والانتصار حتى يقع الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ ويتم ابعاد السلطان عبدالحميد، وكان له ما أراد ونجح في الحصول على تسهيلات كبيرة من الادارة العثمانية الجديدة فازداد عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى حتى بلغ مجموع اليهود عام ١٩١٤ في فلسطين ٨٥ ألفاً، وانخفض عددهم في نهاية الحرب الى ٥٥ ألفاً بسبب سوء الاحوال المعيشية.

لم تتوقف اتصالات الحركة الصهيونية بدول اوروبا فأجرى هيرتزل مع قيصر روسيا ووزير المستعمرات البريطاني «تشمبرلين» عارضاً خدماته مقابل تهجير اليهود الى فلسطين والحصول على ضمانات دولية وإقامة الوطن القومي اليهودي لكن «هيرتزل» توفي عام ١٩٠٤ دون أن يحصل على وعد دولي يضمن المشروع الصهيوني في فلسطين.

وعد بلفور ١٩١٧

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتكون فاتحة جديدة للحركة الصهيونية، وتوثيق العلاقات مع بريطانيا التي امتدت سيطرتها الى دول المنطقة، ولعب اليهود دوراً في دعم بريطانيا في الحرب العالمية الأولى بإدخال الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب عندما أعلن «ودرو ويلسون» الرئيس الأمريكي في ١٤ نيسان ١٩١٤ أمام الكونجرس دخول أمريكا الحرب وكان ذلك بضغط من يهود أمريكا الذين قويت شوكتهم في أمريكا خلال هذه الفترة بعد تعيين احدهم رئيساً للمحكمة الفيدرالية. وأدى دخول أمريكا الحرب الى دعم بريطانيا وهزيمة ألمانيا فكوفئ اليهود عام ١٩١٧ بوعد «بلفور» بفضل اتصالات جرت بين «حاييم وايزمان»

الزعيم اليهودي الصهيوني الروسي الأصل مع «أرثر جيمس بلفور» رئيس وزراء بريطانيا خاصة بعد الهزائم التي مني بها الأتراك واتفاق «سايكس - بيكو» ١٩١٦ الذي قسّم العالم العربي بين فرنسا وبريطانيا ووقعت فلسطين تحت النفوذ البريطاني. واقترح الوزير البريطاني اليهودي الصهيوني «هربرت صمويل» عام ١٩١٥ انشاء دولة يهودية في فلسطين تحت اشراف بريطانيا ووافق عدد من السياسيين البريطانيين امثال «بلفور» و «لويد جورج» على الاقتراح وأخذ شكلاً عملياً بإعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ في إطار المصالح المتبادلة بين الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني، وعرض نص وعد بلفور على الرئيس الأمريكي «ودرو ويلسون» ووافق عليه سراً، ثم وافقت عليه فرنسا وبريطانيا رسمياً، ثم تبعهما الرئيس الأمريكي رسميا وعلنيا عام ١٩١٩.

وجاء في وعد بلفور الذي وجهه الى اللورد «ليونيل والتر روتشيلد» أحد زعماء اليهود الصهاينة وكبار مموليها في بريطانيا ما يلي: «ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على ألا يكون من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى».

وهكذا - كما قال الرئيس جمال عبدالناصر في رسالة بعث بها عام ١٩٦٢ الى الرئيس الأمريكي جون كينيدي - «ان من لا يملك أعطى وعداً لمن لا يستحق».

كان التصريح بوعد بلفور البداية الرسمية بامتزاج المصالح الاستعمارية بالأهداف الصهيونية، وتحقق هدف «هيرتزل» الذي كان يسعى اليه بعد ثلاثة عشر عاماً من وفاته بالحصول على البراءة الدولة لتحقيق حلمه في إقامة الدولة اليودية.

ومما يلفت النظر ان وعد بلفور كان مناقضاً للتعهدات التي قطعتها بريطانيا للعرب بموجب مراسلات «حسين - مكماهون» التي سبقت اعلان الشريف حسين للثورة العربية عام ١٩١٦ ضد الأتراك، وتجاهل التصريح وجود شعب عربي في فلسطين مكتفياً بالاشارة الى ما أسماه «الطوائف غير اليهودية» وكان سكان فلسطين في عام ١٩١٧ يمثلون ٩٥ في المائة من السكان مسلمين ومسيحيين، و ٤ في المائة من اليهود، وواحد في المائة من الجاليات الأجنبية.

كانت ردة الفعل العربية غاضبة على تصريح بلفور لكن تطمينات بريطانية وأمريكية على شكل رسائل حملها مبعوثون الى «الشريف حسين» هدأت العرب، لكن الشعوب لم تركن الى هذه التطمينات وقامت جمعيات اسلامية ومسيحية برفض الهجرة اليهودية. وعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في شباط ١٩١٩ احتجاجاً على الوعد البريطاني، ووقعت انتفاضة شعبية في القدس عام ١٩٢٠ كان من نتيجتها سقوط قتلى وجرحى من اليهود والعرب في أول صدام بينهما، وسارت المظاهرات في كل أنحاء فلسطين فبادرت الإدارة العسكرية البريطانية الى تأليف لجنة عسكرية للتحقيق سميت بـ «لجنة بالين» وقدمت تقريراً عزت فيه هذه الاضطرابات الى يأس العرب من تحقيق الوعد المقطوعة لهم بالاستقلال خشيتهم ان يؤد انشاء وطن قومي لليهود الى استبعادهم من قبل اليهود. لكن الحكومة

البريطانية تجاهلت تقرير اللجنة.

الانتداب البريطاني على فلسطين

وفي عام ١٩٢٠ فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وعين الوزير اليهودي البريطاني «هربرت صموئيل» أول مندوب سام لها على فلسطين، وهو صاحب مشروع دولة تضم ما بين ٣ و ٤ مليون يهودي. وكان تعيينه بمثابة تأكيد لليهود على الالتزام بوعودها في اقامة وطن قومي لليهود وقال تصريحه المشهور في كانون ثاني ١٩٢٠ «إني ذاهب الى فلسطين لاتخاذ مشروعات وتنفيذ أوامر حكومتي لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين».

كان اول ما قام به المندوب السامي البريطاني هو تعيين يهود في المناصب العليا خاصة في شؤون الهجرة والسفر والتجارة والأراضي، واعتبار اللغة العبرية لغة رسمية الى جانب العربية والانجليزية، وكتب على النقود والطوابع بالعبرية «أرض اسرائيل» بجانب كلمة «فلسطين» بالانجليزية والعربية وشرع في اقتطاع الأراضي ونقلها لليهود، وأغلق المصرف الزراعي الذي كان يقدم القروض للمزارعين العرب، وفتح ابواب الهجرة اليهودية على مصراعيها. ومنح امتياز توليد الكهرباء عام ١٩٢١ لمدة سبعين عاما لليهودي الروسي «روتنبرغ»، ويقضي الامتياز ألا يسمح لغيره بمد اي بلد في فلسطين بالكهرباء، وسهّل لليهود شراء اكثر من مائتي ألف دونم في «مرج بن عامر» من غير فلسطينيين وهي اخصب منطقة في فلسطين تقع بين جبال الخليل وجبال نابلس.

سهّل «هربرت صموئيل» انشاء المؤسسات والمنظمات الصهيونية فأنشئ الصندوق التأسيسي لفلسطين «في لندن وهو الذي يمول كافة الأنشطة الصهيونية في فلسطين ويتلقى التبرعات من يهود العالم لتمويل الهجرة اليهودية، و«الاتحاد العام للعمال في اسرائيل المعروف باسم «هستدروت» عام ١٩٢٠ على يد جماعات من أوروبا الشرقية واستبعد الأيدي العاملة العربية، وحصر العمل في المستعمرات والمصانع على العمال اليهود وحدهم، وانتشرت الجمعيات الصهيونية والماسونية في الدول العربية حول فلسطين وكذلك الصحف والمطابع اليهودية.

ولم تكن امتيازات الكهرباء وحدها من المشروعات التي أوكلت لليهود، فقد تسلم اليهود امتياز استثمار البحر الميت الذي قدرت كنوزه ومعادنه بأربعة عشر مليار جنيه لمدة ٧٥ عاما. وكانت التقارير تفيد بأن ما في البحر الميت من البوتاس يقدر بألف مليون طن، ومن برومين المغنيسيوم بتسعمائة مليون طن وملّكت الأراضي حول البحر الميت لليهود ما مساحته ٦٤ ألف دونم بايجار رمزي.

ووضع صك الانتداب بما يكفل قانونياً تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين وتمكين اليهود من تحقيق أهدافهم بنص ما جاء في الماء الثانية من صك الانتداب «تكون الدولة مسؤولة عن جعل فلسطين في احوال سياسية وإدارية واقصتادية تكفل انشاء الوطن القومي لليهود». وجاء في المادة السادسة «على حكومة فلسطين أن تسهل هجرة اليهود الى فلسطين في احوال مناسبة».

كما وضع دستور فلسطين ليكون مكملاً لصك الانتداب في مواده، وبموجبه خولت كل

الصـلاحيات الى المندوب السـامي البريطاني، ووصـفه المـفتي «أمين الحسيني» في ايار ١٩٣٠ بأنه صك متحيز لصالح اليهود وحدهم وضار بمستقبل العرب أهل البلاد الأصليين. وكـان رد رئيس الوزراء البـريطاني ان «عصـبـة الأمم هي التي وضـعت صـك الانتـداب، وان بريطانيا ملزمة بذلك، وفي حزيران ١٩٣٠ سـافر المـفتى الى جنيف وقابل «اريك درامـوند» السكرتير العام لجمعية الامم المتحدة الذي نفى ما صرح به رئيس الوزراء البريطاني قائلاً «ان الجـمعـية لم تضع صك الانتداب بل ان الحكومة البريطانية هي التي وضـعته بالتفاهم الأمريكي، وبنيامين كوهين كان يتولى مع سكرتير اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني وضـع صك الانتداب ونصوصه.

انتفاضة «يافا» ١٩٢١

أدرك السكان العرب حقيقة ما يحاك ضدهم من مناورات بريطانية صـهيونية للاستيلاء على الأرض وفتح الأبواب امام الهجرات اليهودية. وكان أول رد فعل انتفاضـة «يافا» في أول ايار ١٩٢١ هجم فيها الثوار على مركز الهجرة الصـهيوني في «يافا» وفي بعض المستعمرات اليهودية بين «يافا» و « طولكرم» ووقفت القوات العسكرية البريطانية والبوليس الى جانب اليهود، واسـتمرت المعارك خـمسـة عشر يومـاً أسفرت عن مقتل ٥٠ يهودياً وجرح ١٥٠ آخرين، واستشـهاد ٥٠ عربياً وجرح ٧٥ آخـرين على أيدي القوات العسكرية والبوليس البريطاني، وفرضت السلطة على العرب غرامات باهظة وأصدرت المحاكم احكاماً صـارمة عليهم لكن الثورة كانت قد امتدت الى سائر المدن الفلسطينية.

وتعتبر هذه الانتفاضة أو صدام مسلح بين العرب واليهود في تاريخ الصـراع العربي الاسرائيلي في القرن العشرين. وأيدت تقارير لجنة «بالين» ولجنة «هيكرا» اللتان حققتا في هذه الأحداث الموقف العربي.

أفرزت هذه الانتفاضة حركة وطنية قامت باجراء اتصالات مع الحكومة البريطانية لتأكيد مطالبها الوطنية والاصرار على مقاومة الصـهيونية، وانتقل وفد الحركة الى روما واستقبله البابا وأعرب عن تعاطفه مع الفلسطينيين. ورغم كل هذه الجهود تجاهل ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني مطالب عرب فلسطين بإلغاء فكرة الوطن القومي لليهود ووقف الهجرة اليهودية، فاندلعت المظاهرات الفلسطينية من جديد، ووقعت اشتباكات مرة أخرى، وقاطع الفلسطينيون انتخابات المجلس التشريعي في شباط ١٩٢٣، وقاطع السكان العرب زيارة «بلفور» للقدس في آذار ١٩٢٥ بمناسبة افتتاح الجامعة العبرية التي أقيمت على جبل الزيتون على أرض عربية انتزعت من العرب بالقوة.

ثورة البراق ١٩٢٩

وفي عام ١٩٢٩ وقعت اشتباكات بين العرب واليهود بسبب استفزاز اليهود للعرب عندما انتهكوا المادة ١٢ من صك الانتداب الذي ينص على بقاء الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة كما هي عليه وذلك بأن جلبوا أدوات جديدة مساء ٢٣ ايلول ١٩٢٨ (يوم عيد الغفران) الى حائط البراق وحولوه الى حائط المبكى، واقاموا ستاراً يفصل بين الرجال والنساء ونفخوا

في الأبواق، واعتقد المسلمون ان هذا مقدمة لاستيلاء اليهود على المسجد الأقصى فألفوا جمعية حراس المسجد الأقصى للدفاع عن البراق وعن الأقصى.

امتدت الاشتباكات الى سائر المدن الفلسطينية وأسفرت عن مقتل ١٣٠ يهودياً وجرح ٣٤٠ آخرين. وقدر عدد القتلى من العرب ١١٦ قتيلاً والجرحى ٢٤٠، وقاطع العرب اليهود اقتصادياً وأصدرت المحاكم البريطانية في فلسطين أحكاماً بالإعدام على ٢٠ عربياً خفف ١٧ منها الى السجن المؤبد، وأعدم ثلاثة في سجن «عكا» في ١٧ حزيران ١٩٣٠ هم «فؤاد حجازي» و«محمد جمجوم» و«عطا الزير»، وحكم على ٨٠٠ عربي بأحكام متفاوتة، أما اليهود فحكم على واحد منهم بالإعدام خفف الى عشر سنوات ثم أطلق سراحه بعد وقت قصير.

لجنة «شو»

عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق سميت لجنة «شو Show» ، وجاء تقرير اللجنة في صالح العرب حيث أقر بملكية حائط البراق للمسلمين، وبيّن كيف أن اليهود أبقوا بنود صك الانتداب ولم يتم تنظيم هجرة اليهود على أساس قدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب القادمين الجدد، وأوضح المعاناة التي عانى منها المزارعون العرب نتيجة انتقال الأراضي الى أيدي اليهود، ورفضت الحكومة البريطانية المطالب الخاصة بوقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي الى اليهود.

كان حادث البراق نقطة تحول في الوعي الاسلامي تجاه الأخطار التي تحدق بالمقدسات الاسلامية فعقد في القدس في ليلة الاسراء والمعراج (٢٧ رجب ١٣٥٠ - ٧ كانون الاول ١٩٣١)، مؤتمر اسلامي عام حضره مندوبون من معظم الأقطار الاسلامية والعربية، وانتخب الحاج «أمين الحسيني» مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى بفلسطين رئيساً للمؤتمر وهو أول مؤتمر اسلامي عقد من اجل قضية فلسطين. وأهم ما في هذه المرحلة ان اللجنة الدولية للتحقيق في الأحداث والذي قدمته لهيئة الأمم اكدت حق المسلمين في ملكية حائط البراق.

كانت الأوضاع حتى هذه الفترة تشير الى التوسع اليهودي، فقد يسرت حكومة الانتداب لليهود شراء ما يزيد على نصف مليون دونم من الأراضي، وأصبح لليهود حتى عام ١٩٣١ نحو ١١٠ مستعمرة. ودخل فلسطين ٨٢ ألف مهاجر من يهود أوروبا الشرقية وأصبحت الوكالة اليهودية شريكة بالفعل لحكومة فلسطين، وأنشئ اتحاد العمال اليهود (الهستدروت) في فلسطين.

تصاعد الهجرة اليهودية

تزايدت الهجرة اليهودية بعد ذلك رغم توصيات «سميسون» بالحد من هذه الهجرة التي وصلت الى ٢١٧ ألف مهاجر يهودي، وزاد عدد المستعمرات نحو ٧٥ مستعمرة، وتم انتقال ثلث مليون دونم من الأراضي الى اليهود، وازاء ذلك قويت شوكة المقاومة العربية، وعمت المظاهرات والاضرابات وسقط ٣٠ شهيداً وأكثر من ٢٠٠ جريح في أحد هذه المظاهرات في «يافا» في شهر تشرين اول عام ١٩٣٣، وامتدت المظاهرات الى مصر وسوريا، وظهرت في

حيفا لأول مرة حركات المقاومة السرية بقيادة الشيخ «عزالدين القسام» وهو سوري الأصل درس في الأزهر بمصر واشترك في الثورة ضد الفرنسيين عام ١٩١٩ وحكم عليه غيابياً بالإعدام ثم لجأ الى حيفا عام ١٩٢١ حيث عمل مدرساً في المدرسة الاسلامية ورئيساً لجمعية الشبان المسلمين وإماما وخطيباً في مسجد الاستقلال، واستشهد في العشرين من تشرين اول عام ١٩٣٥ اثر معركة نشبت بين عناصر الحركة والانجليز.

معارك ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بدأ الصراع بين العرب واليهود من ناحية وبين العرب والانجليز يأخذ أسلوب العمل المسلح، وواصلت حركة المقاومة هجماتها بزعامة الشيخ «فرحان السعدي» أحد رفاق الشيخ «القسام» الذين تابعوا رسالته واستمرت المعارك على شكل وحدات مهاجمة في يافا وتل أبيب في فرض قانون الطوارئ.

شهد عام ١٩٣٦ أكبر اضراب وعصيان مدني احتجاجاً على ازدياد الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي الى اليهود، واشتد الهجوم على المستعمرات اليهودية وكثرت عمليات تدمير خطوط السكك الحديدية والجسور واقتحام مراكز الشرطة، وكثر عدد المتطوعين من الدول العربية وقتل العديد من الضباط الانجليز واليهود، وقاد المجاهد «فوزي القاوقجي» اللبناني الأصل والذي كان في العراق وقاد معارك عنيفة ضد الانجليز واليهود، واستشهد القائد السوري «سعيد العاصي» في معركة «الخضر» جنوبي القدس.

استمرت الاضرابات من ٨ ايار الى ١٢ تشرين اول عام ١٩٣٦، وأسفرت المعارك التي شهدتها هذه الفترة عن سقوط ٤٥ قتيلاً من القوات البريطانية وجرح ٢٦٠ آخرين ومقتل ٨٠ يهودياً وجرح ٣٠٠ آخرين، واستشهد من العرب ٢٠٠ مقاتل وجرح ٨١٠ آخرين واعتقلت السلطات البريطانية نحو ثلاثة آلاف شخص.

اقترحت بريطانيا كحل لهذه الأوضاع انهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة تضم شرق الأردن مع الجزء العربي من فلسطين والثانية دولة لليهود في جزء من فلسطين حددتها اللجنة الملكية البريطانية التي اقترحت التقسيم على أن تظل القدس وبيت لحم تحت الانتداب البريطاني، ولا يسري عليها تصريح «بلفور» وتكون اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية فيها وتشمل ايضاً الناصرة وشواطئ بحيرة طبرية، على أن تشمل الدولة اليهودية حيفا والجليل بما فيها «صفد» و«عكا» والسهل الساحلي من «أشدود» الى الشمال. أما الدولة العربية فتشمل «غزة» و«بئر السبع» و«صحراء النقب» و«الخليل» و«نابلس» والقسم الشرقي من منطقة «طولكرم» و«جنين» و«بيسان» و«يافا» و«شرق الأردن» على أن تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية الى الدولة العربية تعويضاً للأراضي العربية التي امتلكها اليهود.

ولوحظ ان الدولة اليهودية المقترحة يسكنها ٣٢٥ ألف عربي يمتلكون ٣ مليون وربع دونم مقابل ٣٠٠ ألف يهودي يمتلكون مليونا وربع مليون دونم، اي أن العرب يفوقون اليهود عدداً في الدولة اليهودية ويملكون من أراضيها ثلاثة اضعاف ما يملكه اليهود أما عدد اليهود في الدولة العربية فكان ١٢٥٠ يهودياً فقط.

رفض العرب هذا المشروع وطالبوا بالاعتراف بحق العرب في استقلالها التام ووقف

هجرة اليهود ومنع انتقال الأرض الى اليهود، واعتبر المؤتمر الصهيوني المنعقد في «زوريخ» ان مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية البريطانية غير مقبول.

وتجددت الثورة مرة أخرى في ايلول ١٩٣٧، وأعدم «فرحان السعدي» خليفة «عز الدين القسام» وهو صائم في رمضان وعمره ٨٠ عاماً ضمن ١٤٨ آخرين بتهمة حيازة أسلحة وذخيرة، وحوكم اكثر من ألفين من الرجال والسناء بالسجن المؤبد، ونسفت السلطات البريطانية اكثر من خمسة آلاف بيت، واشتدت الثورة والمقاومة حتى سيطرت على جزء كبير من فلسطين رغم أساليب القمع والتنكيل التي تعرّض لها الفلسطينيون، وبينما كانت بريطانيا تعامل السكان بهذا الأسلوب بتهمة حيازة السلاح كانت تغض الطرف عن تسلح اليهود بل وتشجعهم مما مكنهم من أن يكون لهم جيش من وحدات عسكرية نظامية تولى تجهيزة وتدريبه ضباط بريطانيون لمقاومة الثورة وحماية المستعمرات عرفت باسم «الهاجانه»، وجرت معارك احتل فيها الثوار مدينة الخليل وجنين وبئر السبع وطبرية، وقدرت السلطات البريطانية حوادث العنف بعشرة آلاف حادثة وعدد قتلى الانجليز بنحو ٢١١ قتيلاً و ٥٠٠ جريح وقتلى اليهود بنحو ٣٥٠ قتيلاً و ٦٠٠ جريح، أما العرب فبلغ عدد الشهداء منهم أكثر من ألفي شهيد، وتألفت في المدن لجان الدفاع عن فلسطين، وعقد أول مؤتمر نسائي من أجل فلسطين بدعوة من رئيسة الاتحاد المصري اشتركت فيه مندوبات عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين والأردن.

مؤتمر لندن ١٩٣٩

ازاء ذلك دعت الحكومة البريطانية الى تفاهم بين العرب واليهود لإقامة السلام والتقدم في فلسطين. وقبل انعقاد المؤتمر في ٧ شباط ١٩٣٩ اجتمع في القاهرة ممثلو الحكومات العربية وفلسطين واتفقوا على ألا يجلسوا مع اليهود ولا يعتبروهم طرفاً ثانياً وان يكون هدف المفاوضات وقف الهجرة وانتقال الأراضي، وقيام دولة مستقلة ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا وتضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود، وأصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في ايار ١٩٣٩ تهدئ فيه من روع الفلسطينيين والدول العربية وتعدهم بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة والحدّ من الهجرة اليهودية ووضع قيود امام الانتقال الأراضي من العرب الى اليهود.

واعتبر هذا البيان انتصارا للثورة، واعترافاً من بريطانيا بحق فلسطين في الاستقلال وتخلت عن فكرة التقسيم، وازاء ذلك أعلن اليهود الثورة على الكتاب الأبيض وشرعت منظماتهم السرية في تدمير المرافق الرسمية وشن الهجمات على التجمعات العربية في الأسواق، ومواقف الباصات، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت الثورة الفلسطينية قد بدأت تخبو بسبب ظروف الحرب ونقص السلاح.

وانتقل التحرك اليهودي بعد ذلك الى الولايات المتحدة الأمريكية وعملوا على اكتساب مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي الى جانبهم، ونجحت جهودهم في عقد مؤتمر في فندق «بلتيمور» بنيويورك في ايار ١٩٤٢ تبني فكرة إقامة الدولة اليهودية، ورفض الكتاب الأبيض البريطاني واطلاق الهجرة اليهودية وإنشاء جيش يهودي له رايته الخاصة والاعتراف به.

وتنافس الحزبان الأمريكي الديمقراطي والجمهوري في انتخابات الكونجرس ورئاسة الجمهورية بعد عام ١٩٤٤ في استرضاء اليهود لكسب أصواتهم، وقرر مؤتمر الحزب الجمهوري في ٢٧ حزيران ١٩٤٤ الدعوة فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير مقيدة وامتلاك الأراضي كي تصبح فلسطين «كومنولث» يهودياً.

«الهاجاناه» اليهودية

وراحت الوكالة اليهودية تدرب جيش «الهاجاناه» في فلسطين على أيدي ضباط انجليز وبولونيين، وقررت الحكومة البريطانية برئاسة «تشرشل» عام ١٩٤٤ ان يكون هناك فيلق يهودي في فلسطين ضمن جيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واستولت «الهاجاناه» على أسلحة كثيرة من الجيش البريطاني ونشطت عصابة «الأرجون» اليهودية بشن الهجمات على المواقع البريطانية واغتيال الضباط الأفراد البريطانيين، وأطلق اليهود النيران على سيارة المندوب السامي البريطاني «ماك مايكل» وزوجته، واغتال اثنان من عصابة «شتيرن» كانا قد وصلا الى القاهرة اللورد «موين» وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأدنى يوم ٦ تشرين اول ١٩٤٥ وحاكمهما القضاء المصري وقضى بإعدامهما.

وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بالاجماع يدعو الحكومة الأمريكية الى بذل جهودها لفتح ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين دون جنود وأن تقام «دولة يهودية ديمقراطية» في فلسطين، وفي ١٥ شباط التقى الملك «عبدالعزيز آل سعود» مع الرئيس الأمريكي «روزفلت» على طرّاد أمريكي في البحيرات المرّة في قناة السويس وجرى في الاجتماع بحث القضية الفلسطينية وحق العرب في بلادهم، وأكد «روزفلت» للملك «عبدالعزيز» انه لن يعمل شيئاً مناهضاً للعرب في فلسطين، ودارت مناقشات حول استثمار النفط السعودي.

ولما تشكلت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ اختار مجلس الجامعة مندوباً من فلسطين للاشتراك في أعماله وأصبحت قضية فلسطين هي محور الاهتمام الأول للجامعة، واتخذت في مطلع تأسيسها في ٢ كانون اول ١٩٤٥ قراراً بشأن مقاطعة اليهود اقتصادياً ومنعت دخول المنتجات والمصنوعات اليهودية الى البلاد العربية.

ومرة أخرى تناست أمريكا وبريطانيا وعودها للعرب وفتحت الباب مرة اخرى للهجرة اليهودية، واتخذت الترتيبات وتشكيل اللجان التي ترعى فكرة إنشاء الدولة اليهودية والهجرة.

وفي ٢٨ ايار ١٩٤٦ عقد أول مؤتمر قمة عربي في «أنشاص» بمصر حضره ملكا مصر والأردن، وولي عهد المملكة العربية السعودية، ونجل أمام اليمن نائبين عن والديهما، ورئيسا سوريا ولبنان والوصي على عرش العراق، وأعلنوا جميعاً أن الصهيونية خطر دائم ليس على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الاسلامية. في نفس الوقت ازدادت أعمال العنف اليهودي في فلسطين وامتد هذا العنف الى الانجليز أنفسهم ونسفوا فندق الملك داود بالقدس، وكان مركزاً لحكومة الانتداب البريطاني فقتل وجرح فيه ١٣٠ انجليزياً وعربياً ويهودياً من الموظفين، وكشفت الحكومة البريطانية ان المنظمات العسكرية اليهودية مثل «الهاجاناة» و «البالماخ» و«الأرغون» و«شتيرن» كانت تعمل تحت اشرافها وباسمها.

تقسيم فلسطين

ومرة أخرى عادت بريطانيا في مؤتمر لندن عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ الى فكرة تقسيم فلسطين التي كانت قد اقترحتها عام ١٩٣٩ ورفضت. وفي عام ١٩٤٧ تبنت هيئة الأمم المتحدة مشروع التقسيم بناء على تقرير من لجنة التحقيق الدولية التي قاطعتها الدول العربية، ولكن الأمم المتحدة أصدرت قرار التقسيم في ٢٩ تشرين اول ١٩٤٧ بأغلبية ثلثي الأعضاء، وهو ٣٣ صوتاً ورفضته ١٣ دولة من الدول العربية والاسلامية وامتنعت عن التصويت عشر دول معظمها من أمريكا اللاتينية.

قاومت الدول العربية قرار التقسيم واعتبرته اجحافاً بحقوقها، ونشطت المقاومة في فلسطين على ثلاث منظمات هي «الجهاد المقدس»، و«جيش الانقاذ»، «اللجان القومية الفلسطينية» وعينت الهيئة العربية العليا عبدالقادر الحسيني قائداً عاماً لقوات الجهاد المقدس، ووقعت معارك بين العرب واليهود في المدن الفلسطيني والأحياء اليهودية ونسفت مقر الوكالة اليهودية في القدس في ١١ آذار ١٩٤٨، ووقعت معركة القسطل من ٤-١٨ نيسان على بعد ٨ كيلومترات من القدس، واستشهد في هذه المعركة عبدالقادر الحسيني، ووقعت مذبحة «دير ياسين» التي تبعد خمسة كيلومترات عن القدس دبرتها عصابتي «الأرجون» و«شتيرن» وراح ضحيتها ٢٥٠ عربياً من النساء والأطفال ومثلت بجثثهم وألقوا بها في آبار القرية، وردت القوات الفلسطينية بقتل ٧٧ من اليهود في اليوم التالي. وخاض جيش الانقاذ الذي تألف في كانون ثاني ١٩٤٨ بقيادة «فوزي القاوقجي» هجمات على خطوط مواصلات العدو ومستعمراته، وكان هذا الجيش مسؤولاً عن المنطقة الشمالية في فلسطين، أما المنطقة الوسطى فكانت مسؤولية «الجهاد المقدس».

نكبة ١٩٤٨

أسفرت المعارك عن هزيمة العرب والفلسطينيين التي سميت بنكبة ١٩٤٨ وإنهاء الانتداب البريطاني في ١٥ ايار ١٩٤٨. وفي هذا اليوم أعلن رسمياً عن قيام دولة اسرائيل واعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ٥ دقائق من إعلانها، والاتحاد السوفييتي بعد ٢٠ دقيقة، وسمى عام ١٩٤٨ بعام النكبة.

لم يستسلم العرب للهزيمة وقيام دولة اسرائيل، ولم يسلّموا بالأمر الواقع الجديد الذي التقت فيه الأهواء الأوروبية والأمريكية مع المصالح اليهودية في إقامة دولة اسرائيل ووقعت معارك طوال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ استولت فيها اسرائيل على يافا والساحل الشمالي بما فيه الجليل وعكا والناصرة وقسمت القدس الى مدينتين القدس الشرقية وتتبع الضفة الغربية والقدس الغربية وتتبع اسرائيل. وفي عام ١٩٥١. ضمت الضفة الغربية والقدس الى المملكة الأردنية الهاشمية، ووقع قطاع غزة تحت اشراف الإدارة المصرية.

لقد قيل الكثير عن نكبة ١٩٤٨، واشتركت قوات مصرية وعراقية وسعودية وأردنية وسورية فيها، البعض ينسب الهزيمة الى ضغوطات بريطانية على الحكام العرب الذين كانوا لا يزالون تحت الحكم الأجنبي، والبعض ينسبها الى الأسلحة الفاسدة التي كانت بيد القوات العربية وخاصة الجانب المصري والبعض ينسبها الى كثرة السلاح والعتاد الذي كان بين

أيدي اليهود. المهم ان اطلاق النار قد توقف وتم توقيع اتفاقية هدنة بين مصر واسرائيل في ٤ نيسان ١٩٤٩، وبينما كانت محادثات الهدنة دائرة بين الأردن واسرائيل في رودس تابعت القوات الاسرائيلية عملياتها العسكرية التوسعية جنوبي النقب واحتلت قرية «ام الرشراش» العربية لتقيم مكانها مدينة «ايلات» وميناءها وهي الآن بوابة اسرائيل البحرية على قارتي أسيا وافريقيا.

فلسطين بعد ١٩٤٨

أصبحت فلسطين بعد انتهاء معارك ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وعقد اتفاقات الهدنة بين عدد من الدول العربية واسرائيل مقسمة الى ثلاثة اجزاء الأول منها وتبلغ مساحته ٢٠ ألف و ٧٧٠ كيلو متراً مربعاً أي ما يعادل ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين أقيمت عليه دولة اسرائيل، والجزء الثاني مساحته ٥٨٧٨ كيلومتراً أي ما يعادل ٢٠,٣٪ من مساحة فلسطين وهو الضفة الغربية، والحق عام ١٩٥١ بإمارة شرق الأردن وشكل معها المملكة الأردنية الهاشمية، والجزء الثالث وهو قطاع غزة ومساحته ٣٦٣ كيلومتراً مربعاً أي ٢,٣٪ من مساحة فلسطين ووضع تحت الإدارة المصرية.

ونتيجة للمعارك والأحداث تشتت عرب فلسطين وانقسموا الى ثلاث فئات هي:

أولاً: عرب الأرض المحتلة وهم الفلسطينيون العرب مسلمين ومسيحيين، وظلوا في موطنهم ولم يهاجروا منها ويبلغ عددهم الآن نحو مليون وربع مليون نسمة.

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون وهم الذين أرغمتهم الأحداث على اللجوء الى المناطق والدول المجاورة انتظاراً للعودة ويبلغ عددهم الآن نحو ٢ مليون نسمة.

ثالثاً: سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الأصليون وهم الذين نجوا من الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨ وبقوا في مواقعهم، ويبلغ عددهم الآن نحو ٢,٥ مليون نسمة.

وفي ٥ حزيران عام ١٩٦٧ شنّت اسرائيل هجوماً على سوريا ومصر والأردن في وقت واحد وعرفت بحرب الأيام الستة. احتلت فيها اسرائيل البقية الباقية من فلسطين وصحراء سيناء وهضبة الجولان السورية. وأدت هذه الحرب الى تعقيد الموقف ليس فقط على الساحة الفلسطينية بل مستوى المنطقة العربية وخاصة المحيطة بفلسطين، كما أدت الى نزوح نحو ٢٠٠ ألف من سكان الضفة الغربية.

وفي عام ١٩٦٤ تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربي الثاني واختير أحمد الشقيري أول رئيس لها واستقال منها عام ١٩٦٩ وظهر اسم «ياسر عرفات» في ذلك العام وعين رئيساً للمنظمة، وبعد حرب ١٩٦٧ كثر عدد منظمات المقاومة الفلسطينية ونشط العمل الفدائي الفلسطيني الذي اتخذ من الأردن قاعدة له، ووقع الصراع الدامي بين فلسطين والأردن في معارك ايلول ١٩٧٠ فانتقلت المقاومة الى لبنان، وهناك طاردتها اسرائيل وجرى حصار طرابلس وبيروت عام ١٩٨٢ فخرجت المنظمة مرة أخرى الى تونس.

هل باع الفلسطينيون أرضهم

وتبقى نقطة أخيرة، يتهم البعض الفلسطينيين بأنهم باعوا أراضيهم لليهود، وهذا إتهام

باطل لا يردده الا بسطاء العقول أو الذين يريدون أن يريحوا انفسهم من مسؤولية الدفاع عن فلسطين والقدس.

تقول المصادر التاريخية ان أراض من فلسطين اقتطعت لأسر عربية وسورية ولبنانية في عهد الدولة العثمانية، وحين ظهر المد الصهيوني وسنت القوانين البريطانية وجدت هذه الأسر ان فلسطين لم تعد مكاناً مناسباً للاستثمار فاضطروا الى بيعها لليهود مثل أسرة «بيهم» و«سرسق» وكانت أسرة «سلام» قد سبقتهم الى بيع الأرض التي منحوا امتيازها لصالح الفلاحين الفلسطينيين الذين قاموا بزراعتها، لكنهم باعوها الى اليهود وهي مساحة تقدر بنحو ١٦٥ ألف دونم حول بحيرة «الحولة»، وتم تشريد خمسة عشر ألف عربي كانوا يعيشون على هذه الأراضي.

وكانت أسرة «سرسق» تمتلك ٤٠٠ ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين في مرج ابن عامر وتضم عدداً من القرى العربية يقدر عددها بنحو عشرين قرية يسكنها ٢٥٤٦ أسرة عربية باعتها لليهود عام ١٩٢١ وهدمت بيوتهم، وطردوا أمام جحافل الجنود البريطانيين وسلمت الأرض لليهود، وهدم اليهود القرى بكنائسها ومساجدها وأقاموا فوقها ٥٦ مستعمرة يهودية.

وفي عام ١٩٢٢ باعت أسرة «تيان» اللبنانية عشرات الآلاف من الدونمات تقع على الساحل الفلسطيني ويسكنها ٢٤٠٠ عربي يملكون عشرة آلاف رأس من الماشية ويستفيد منها أكثر من عشرف آلاف عربي آخر من القرى المجاورة لها في قضاء «طولكرم». وكانت أسرة «القباني» اللبنانية التي كانت تمتلك أربعة آلاف دونم وبيعت لليهود كلها عام ١٩٢٧ وسلكت نفس الطريق أسرتا «الصباغ» و«التويني» اللبنانيتان اللتان باعتا أراضيهما الكائنة في الساحل الشمالي بين «عكا» و«حيفا»، وكانت هذه الأراضي تشمل كل القرى العربية مثل «الهرج» و«الدار البيضاء» و«الانشراح» «ونهاريا». وباعت أسرة الجزائرلي «السورية و«شمعة» و«القوتلي» السوريتان أراضي المنشية لليهود وأسرة «آل مرديني» التي باعت قسماً كبيراً من أراضي صفد.

وتؤكد اعترافات رجال الوكالة اليهودية ان تسعة أعشار الأراضي التي اشتراها اليهود حتى عام ١٩٢٩ اشتريت من ملاك غير فلسطينيين يعيشون خارج فلسطين. وقال الدكتور «حاييم وايزمان» في مذكراته «مع ضآلة المبالغ فاننا تمكنا في صيف ١٩٢٠ من شراء الأراضي الأولى في برج ابن عامر وهي أكبر قطعة اشتريناها في ذلك الوقت ومساحتها ٨٠ ألف دونم، وكانت هذه الأرض تخص عائلة «سرسق» من الملاك اللبنانيين، وعليها بعض القرى العربية المهلهلة المهملة المهددة بالملاريا، وظننا أن السعر الذي بعناه كان عالياً، ولكن الوقت أثبت انه لم يكن كذلك.

وتدل الأرقام التي وجدت في سجلات حكومة الانتداب البريطاني ونقلت الى الجامعة العربية بعد ذلك ان أرض فلسطين تبلغ مساحتها ٢٧ مليون دونم امتلكت اسرائيل حتى عام ١٩٤٨ ما يلي:

٦٥٠ ألف دونم — تملكها اليهود في فترات الحكم العثماني
٣٠٠ ألف دونم — منحتها بريطانيا للوكالة اليهودية مجاناً

٢٠٠ ألف دونم باعتها بريطانيا لشركة البوتاس اليهودية مجاناً
٧٥ ألف دونم منحتها بريطانيا لشركة البوتاس اليهودية مجاناً
٦٤ ألف دونم باعتها بريطانيا لشركة البوتاس اليهودية بثمن رمزي
١٨ ألف دونم منحتها بريطانيا لشركة الكهرباء اليهودية مجاناً
٢٢ ألف دونم ما باعته بريطانيا لليهود من الأوقاف المسيحية
١٦٥ ألف دونم ما باعته أسرة «سلام» اللبنانية لليهود
٤٠٠ ألف دنم ما باعته أسرة «سرسق» لليهود
٣٩ ألف دونم ما باعته أسرة
٧٤ ألف دونم ما باعته أسرة التويني والقباني وشمعة والقوتلي والجزائرلي وآل يوسف.

وبذلك يكون المجموع هو ٢ مليون دونم ما تملكه اليهود حتى عام ١٩٤٨. ولم تصل قيمة ما امتلكه اليهود من الفلسطينيين اكثر من ٦٨ ألف دونم.

جذور المفاوضات

يحلو للبعض ان يقول لو ان الفلسطينيين استمعوا الى كلام الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٧٧ وانضموا الى المفاوضات معه في «كامب ديفيد» لكانوا اراحوا انفسهم وحصلوا على اكثر مما حصلوا عليه في مفاوضات «اوسلو». وفي ظني ان هذه الفرضية غير صحيحة، فلقد كانت مبادرة السادات مبادرة فردية تحت شعار «مصر اولا.. ومصر اخيرا»، فلم يهيئ الرئيس الراحل انور السادات الاجواء العربية او الفلسطينية لما كان يخطط له، وانما فاجأ الجميع في خطاب له في خريف ١٩٧٧ امام مجلس الشعب المصري بانه على استعداد ان يذهب الى آخر العالم حتى ولو كانت القدس من اجل التفاوض على السلام مع اسرائيل. يومها كان «ياسر عرفات» يجلس في الصفوف الامامية ويستمع الى الخطاب ولم يخف دهشته مثل سائر كل الحكام العرب وكل الناس، ولم يعلّق وانصرف على الفور عائدا الى طائرته التي كانت تمثل وطنا له وسكنا وهو يطوف بالعواصم العربية وغير العربية باحثا عن مخرج.

قبل ان يعلن الرئيس السادات مبادرته التي فاجأت الجميع كانت هناك اتصالات تجري لعقد مؤتمر جنيف، وكان المؤتمر على وشك الانعقاد لولا ظهور نقطة خلافية بين مصر وسوريا حول آلية عمل المؤتمر، وهل تكون لجان المؤتمر جغرافية ام موضوعية.

وتوارى الحديث عن مؤتمر جنيف بعد اعلان السادات مبادرته بالذهاب الى القدس وسط رفض عربي شامل لهذه الزيارة، وخاصة من سوريا التي شنّت حملة هجومية على السادات. وعاد السادات من القدس وسط جو مشحون بالتوتر وذهول المفاجأة، البعض يعتبرها عمل شجاع وحاسم والبعض يراها غير ذلك، ووسط هذا الجو توجه الرئيس السادات الى قصر عابدين ليلقي خطابا امام الجماهير واعلن من شرفة القصر ان مؤتمرا سيعقد للتفاوض حول انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية في فندق «مينا هاوس»، وقال بعصبية وتوتر بالعامية المصرية «اهو مكانهم موجود في المؤتمر.. اللي عايز ييجي ييجي.. واللي مش عايز

يبجي عنه ما جه» فهل هكذا توجه الدعوات لحضور مؤتمر يبحث في حل المشاكل العربية مع اسرائيل.

ان الهدف كان الانفراد بمصر، وقيادة مصر في ذلك الوقت كانت مستعدة لذلك وتسعى لاستعادة سيناء، وعندما عقد المؤتمر في فندق «مينا هاوس» كان علم فلسطين مرفوعا لكن الوفد الاسرائيلي اصرّ على عدم الحضور ما لم يرفع العلم الفلسطيني، ورفع العلم. وبطبيعة الحال لم يحضر احد من الدول العربية المعنية مثل الاردن وسوريا وفلسطين، ورأس المؤتمر الدكتور عصمت عبدالمجيد، وكان وقتها مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة. واقتصرت المفاوضات بين الوفدين الاسرائيلي والمصري واسفر كل ذلك عن مفاوضات كامب ديفيد بعد مشاركة الرئيس الاميركي كارتر، وخرجت اتفاقية «كامب ديفيد» من شقين الاول حول مصر والثاني حول حكم ذاتي للفلسطينيين لمدة خمس سنوات بعدها يتقرر مصير الشعب الفلسطيني، ولم يشارك الفلسطينيون في هذه المفاوضات، وفاوضت مصر نيابة عنهم، لكنها لم تؤد الى نتائج عملية طالما ان صاحب الشأن غير موجود، ولم يكن الشق الثاني من اتفاق كامب ديفيد حول الحكم الذاتي للفلسطينيين الا غطاء على قبول السادات بحل منفرد.

وشهدت السنوات التي اعقبت «كامب ديفيد» تمزقا في العالم العربي بسبب ابتعاد مصر عن الامة العربية، ونقل الجامعة العربية الى تونس، ولم تكن هناك سوى السودان وسلطنة عمان قد حافظت على علاقتها بمصر بينما سارعت كافة الدول العربية بقطع علاقتها، ولم تعد هذه العلاقات الا بعد انتخاب الرئيس حسني مبارك رئيسا لمصر بعد اغتيال السادات في ٦ تشرين الاول ١٩٨١ باستفتاء شعبي حقيقي، وشيئا فشيئا استطاع الرئيس مبارك ان يعيد العالم العربي الى مصر او يعيد مصر الى العالم العربي وذلك في مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧.

كان العالم العربي في هذه السنوات قد عانى من ترد في اوضاعه، خاصة بعد ظهور الثورة الخمينية في ايران ووقوع حرب دامت ثماني سنوات بين العراق وايران، وحرب اهلية في لبنان دامت نحو اربعة عشر عاما وسادت الفوضى السياسية العالم العربي، وضعف التضامن العربي وانكمشت كل دولة داخل حدودها الا من علاقات ثنائية.

في هذه الاجواء جرت اتصالات سرية بين اسرائيل والفلسطينيين بحذر شديد. وكان اول من قام بهذه الاتصالات «عصام سرطاوي» عام ١٩٧٧، وكان مكلفا بالاتصال بالقوى الاسرائيلية الداعية للسلام، وعقد عدة لقاءات مع عدد من الاسرائيليين، وتعرّض لهجوم من جميع الفصائل الفلسطينية واغتيل في برشلونة اثناء انعقاد مؤتمر الدولية الاشتراكية، كما اغتيل غيره ممن سعوا للاتصال مع اسرائيل مثل سعيد حمامي مندوب فلسطين في انجلترا، وعزالدين القلق مندوبها في فرنسا ونعيم خضر، مندوبها في بلجيكا وآخرون.

الدولة الديمقراطية الفلسطينية

واستندت الاتصالات التي قام بها هؤلاء على شعار اطلقه بعض القياديين في فتح عام ١٩٦٨ وهو «الدولة الديمقراطية الفلسطينية» التي تضم عربا ويهودا، وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد اتخذ قرارا عام ١٩٧٤ باقامة السلطة الفلسطينية على أي شبر يتحرر من

فلسطين، وعقدت عشرات اللقاءات بين اسرائيليين من مختلف الاتجاهات وبين يهود شرقيين ليكوّنوا جسرا مع اسرائيل، كما اصدر قرارات لا تمنع الالتقاء بالقوى اليهودية المؤيدة للسلام، ومنذ عام ١٩٨٣ ظهرت قنوات سرية تسعى لايجاد اتصالات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ففي ١١ آذار ١٩٨٣ قام صلاح خلف (ابو اياد) بزيارة الى المجر، وشرح هناك قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الخاص باللقاء مع الشخصيات اليهودية. وبترتيب من حكومة المجر حضر لقاء مع حركة «السلام الآن» ضم الصحفية «حنا زيمر» وعددا من اعضاء حزب العمل واستمر اللقاء اربع ساعات، بدأ كما يقول محمود عباس (ابو مازن) عاصفا ناريا وانتهى الى قناعة بضرورة اقامة سلام يحقق مصالح الشعبين.

اتصالات فلسطينية يهودية

وفي ٦ آب ١٩٨٦ صدر عن الكنيست قرار يحرّم اللقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن اللقاءات لم تتوقف بين شخصيات فلسطينية ويهود شرقيين وعناصر من حركة السلام الآن في «رومانيا» في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٦ وفي «المجر» في ١٢ حزيران ١٩٨٧ وفي «توليد» باسبانيا في ٥ تموز ١٩٨٩.

ويقول «محمود عباس» ان الذي رتّب لهذه اللقاءات السيدة «سيمون بيتون» وهي يهودية مغربية عاشت في اسرائيل فترة طفولتها وصباها ثم تحولت لتعيش بشكل دائم في فرنسا ولكنها لم تقطع صلاتها وجذورها باسرائيل، ومن الذين حضروا هذه اللقاءات مع الفلسطينيين كبار موظفي الوكالة اليهودية و«سيرج يردوغو» رئيس الطائفة اليهودية المغربية، ونعيم جلفادي «رئيس طائفة اليهود الشرقيين في امريكا اضافة الى ٤٠ شخصية يهودية شرقية من اسرائيل وخارجها.

ويقول محمود عباس (ابو مازن) ان اتفاقية «اوسلو» لم تأت صدفة، ولم تكن نتيجة المفاوضات التي جرت في امريكا او في «اوسلو» فحسب، بل جاءت نتيجة تراكمات كثيرة، فلقد تواصلت الاتصالات التي بدأها عصام سرطاوي وجرى لقاء بين «موشيه عميرام» عضو المؤسسات المركزية في «حيروت» ورجل الليكود المقرّب من «اسحاق شامير» رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك و«سرى نسيبه» في ٤ تموز ١٩٨٧، وكان الوسيط في هذا اللقاء «ديفيد شالوم» وهو يهودي شرقي الف كتابا بعنوان «الرعب والامل» اقترح فيه اقامة كيان فلسطيني غير مسلح في «يهودا» و«السامرة» أي (الضفة الغربية) وغزة بقيادة المنظمة. وتكرر اللقاء في ١٣ تموز ١٩٨٧ واضيف اليه فيصل الحسيني، وتكرر اللقاء للمرة الثالثة بعد اسبوعين في معهد الدراسات العربية، ولقاء رابع في ٢٢ آب ١٩٨٧ تكرر بعد عشرة ايام في فندق «بيت الشرق»، وكان شامير يعترض على هذه اللقاءات وخاصة اللقاء الاول الذي عقد في منزل عميرام مع سرى نسيبه.

وفي ١٢ نيسان عام ١٩٨٧ قام «ديدي تسوكر» وهو عضو حركة «راتس» والنائب عن حركة «ميريتس» اليسارية بزيارة سرية لتونس والتقى باعضاء المنظمة.

وفي عام ١٩٨٨ عقد اجتماع في السويد ضم «خالد الحسن» و«هشام مصطفى» و«عفيف

صافية» ممثل المنظمة في لندن و«يوجين مخلوف» ممثل المنظمة في «استكهولم» وحضره من اليهود الامريكيان «ريتاهاورز» و«ستانلي شاينباوم» و«درورراكاس» كما حضرها وزير خارجية السويد «اندرسون».

قناة الدراوشة

كثرت في هذه الفترة قنوات الاتصال السرية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ففي ١٢ نيسان عام ١٩٨٩ قام النائب العربي في الكنيست عبدالوهاب الدراوشة وكان عضوا بحزب العمل والتقى مع رابين رئيس الحزب بزيارة الى تونس وهو يحمل معه مشروعا سياسيا من بنود واقسام مختلفة وضعها «رابين» وهي خطة كما يقول «محمود عباس» لا تختلف كثيرا في آثارها عما تم التوصل اليه في «اوسلو»، فهي تمنح الفلسطينيين مجلس سلطة محلي لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات على ان تبقى الشؤون الخارجية والامن وشؤون المستوطنات في يد اسرائيل مع وضع ترتيبات اقتصادية مع اسرائيل، وبعد ٣ سنوات تبدأ مفاوضات الحل الدائم لمدة عامين، وتضمنت الخطة اجراء انتخابات فلسطين، ويحق لسكان القدس الشرقية الترشيح للانتخابات ولكن التصويت يتم في «رام الله»، و«بيت لحم» ويتم التوقيع على الاتفاق في مؤتمر تشارك فيه امريكا وروسيا.

وحمل الدراوشة اسئلة فلسطينية وتوقفت اتصالاته لمدة عام عاد بعدها في ١٧ آذار ١٩٩٠ يحمل سؤالا حول موقف المنظمة بين اقامة الكونفدرالية مع الاردن، وكان الرد ان المجلس الوطني الفلسطيني حسم موضوع الكونفدرالية في الجزائر عام ١٩٨٨ بعد ان تقام الدولة الفلسطينية وبالاختيار الحر للشعبين الفلسطيني والاردني.

وكان القرار الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني ١٩٨٨ باعلان قيام دولة فلسطين نقطة تحول في العمل السياسي الفلسطيني. ففي البيان الذي اعلن عن قيام دولة فلسطين قال ان المجلس يوافق على الدخول في مفاوضات سلام في اطار مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة ومشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على اساس قراري (٢٤٢) و(٣٣٨)، وحق الشعب في تقرير مصيره. واعلن المجلس موافقته على وجود اسرائيل كدولة في المنطقة مع اقامة دولة فلسطينية مستقلة ترفض وتدين الارهاب في كافة اشكاله بما في ذلك ارهاب الدولة مع ايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

وكان من المتوقع ان تسارع الولايات المتحدة الامريكية بالاعتراف بالمنظمة طالما وافقت على قراري مجلس الامن ووافت على وجود اسرائيل كدولة في المنطقة، وكان الاسرائيليون يريدون اعلانا بوقف ما اسموه بالارهاب ومعنى ذلك وقف الانتفاضة وقبول قرار (٢٤٢) بشكل واضح، وكان «ياسر عرفات» يتوقع الحصول على تأشيرة للسفر الى امريكا لالقاء خطاب امام الامم المتحدة خاصة انه كان هناك حوار قائم بين المنظمة والسفارة الامريكية في تونس، وانقطعت هذه الاتصالات بعد قيام مجموعة عسكرية تابعة لابي عباس بعملية على شاطئ «تل ابيب» في ايار ١٩٨٩. ولذلك اضطر «ياسر عرفات» ان يلقي خطابه في مقر الامم المتحدة بجنيف بدلا من نيويورك.

مؤتمر مدريد للسلام

وفي ٦ آذار ١٩٩١ اعلن الرئيس الامريكي «جورج بوش» عن مبادرته ذات النقاط الاربع لحل مشكلة الشرق الاوسط وهي تطبيق القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨)، ومبدأ الارض مقابل السلام، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والامن والسلام لاسرائيل. وقد رحبت القيادة الفلسطينية بهذه المبادرة، وعلى اساسها شاركت في مؤتمر مدريد في اواخر عام ١٩٩١ من خلال وفد اردني ثم انفصلت عنه بوفد مستقل برئاسة فيصل الحسيني في شباط ١٩٩٢.

قناة «اوسلو»

انتقل مؤتمر مدريد الى واشنطن حيث عقد عشر جلسات. وفي الوقت الذي كانت المفاوضات تتعثر في واشنطن بسبب تشدد الوفد الفلسطيني حول المستوطنات والقدس كانت مفاوضات سرية تجري في «اوسلو» بدات باجتماعات غير رسمية بين «بيتر هيرشفيلد» الاستاذ بجامعة «تل ابيب» مع «احمد قريع» (ابو علاء) مدير الدائرة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية و«عفيف صافية» رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في كانون الاول ١٩٩٢. وكانت مهمة هيرشفيلد» في البداية كرجل اكاديمي كتابة تقرير عن كل الاوضاع في الساحة الفلسطينية والعربية يساعد الحكومة الاسرائيلية على تحديد خططها ورسمها، وفي نفس الوقت قدم (ابو علاء) تقريرا لـ«ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكان ذلك بداية لمفاوضات سرية. وفي هذه الاثناء قام وفد يهودي امريكي بزيارة تونس والقاهرة وتل ابيب يضم «ستيف كوهين» و«دان ابراهام» و«اوين اوين» وهم من اليهود المقربين لمنظمة التحرير و«شمعون بيريس».

وقد اتضح فيما بعد ان هذه اللقاءات كانت تتم بعلم «ياسر عرفات» و«شمعون بيريس» وزير خارجية اسرائيل ومن وراء ظهر واشنطن التي لم تعرف بها الا قبل ايام من توقيع الاتفاق، وكان «اسحاق رابين» رئيس الوزراء غير واثق في اول الامر من نجاح هذه المفاوضات.

ويروي «محمود عباس» في كتابه «طريق اوسلو» ان اللقاء الاول بدأ يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ واستغرق يومين، واختار النرويجيون مدينة «سالسبورج» التي تبعد مائة كيلومتر عن «اوسلو» لتكون بداية اللقاء الفلسطيني الاسرائيلي، حضرها من الجانب الاسرائيلي «يائير هيرشفيلد» و«رون بونديك» المقربين من «يوسي بلين» وحضره من الجانب الفلسطيني «احمد قريع»، و«حسن عصفور»، و«ماهر الكرد»، وتمخضت في هذا الاجتماع فكرة الانسحاب من غزة وطرحها «ابو علاء» ووافق عليها «هيرشفيلد». وفي الجولة الثالثة في الثاني من آذار مارس ١٩٩٣ برزت النقاط الاساسية لاعلان المبادئ، وفي الجولة الرابعة في ٣٠ نيسان ١٩٩٣ وردت فكرة الانسحاب من اريحا، وفي الجولة الخامسة في ايار انتقلت الاجتماعات الى قصر الضيافة باوسلو بالقرب من القصر الملكي، وأعدت مسودة اعلان المبادئ، وفي الجولة السادسة (٢١ ايار) حدث تطور جديد حيث انضم الى المفاوضات اوري سافير مدير عام وزارة الخارجية، وفي الجولة السابعة (١٣ حزيران) اضيف شخص رابع الى الوفد الاسرائيلي وهو يوئيل زنجر المستشار القانوني لوزارة الخارجية الاسرائيلية مما اعطى

المحادثات شكلا رسميا. وبدأت تخرج عن كونها مجرد لقاءات اكاديمية وهكذا راحت تتطور المحادثات وتنتقل من مكان الى آخر الى ان وصل «شمعون بيريز» الى «استوكهولم» وكان كل شيء قد أعد ولم يبق سوى التوقيع على مسودة اعلان المبادئ، وقد قام وزير خارجية النرويج السابق يوهان يورجان هولس بدور رئيس في هذه المفاوضات وزار تونس في ١٦ تموز ١٩٩٣ والتقى برئيس منظمة التحرير الفلسطينية «ياسر عرفات» للتباحث في قناة «اوسلو» وقد ابدى «عرفات» كما يقول محمود عباس رغبته بسرعة الوصول الى اتفاق بسبب سوء الاوضاع في الاراضي المحتلة. كما قام «تيري لارسون» الدبلوماسي بوزارة الخارجية النرويجية وزوجته «منى جمال» بدور بين «تل ابيب» و«اوسلو» و«تل ابيب» والمنظمة، وهو الآن يعمل منسقا للامم المتحدة في مقاطعة السلطة الفلسطينية ثم انتقل وزيراً في حكومة بلاده ، وقام بدور ايضا في الاتصالات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية قبل مجيء حكومة الليكود في انتخابات ايار ١٩٩٦.

وكان أهم دور قام به وزير خارجية النرويج الراحل هولست هي تلك المحادثة التليفونية الشهيرة مع «ياسر عرفات» في تونس والتي استغرقت سبع ساعات وكان يجلس بجواره «شمعون بيريز» وهي جلسة مفاوضات تليفونية.

انتهت مفاوضات «اوسلو» في ٢٠ آب ١٩٩٣، وبعدها ابلغ «بيريس» وزير الخارجية الامريكي «كريستوفر» بما تم التوصل اليه من اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تكن امريكا تعلم شيئا عنها، وعندما علمت ارادت ان تبدو انها كانت على علم بالمفاوضات ورأت ان يتم التوقيع في احتفال رسمي كبير يدعى اليه رؤساء وزراء خارجية امام كاميرات التلفزيون العالمية.

وهذا ما تم في ١٣ ايلول ١٩٩٣.

(الفصل الثاني)

٢٧ عاماً من الاحتلال

«أتمنى أن أنام وأستيقظ لأجد غزة وقد ابتلعها البحر»...

اسحق رابين

٢٧ عاماً من الاحتلال

عندما دخلت قوات الشرطة الفلسطينية مدينة غزة في يوم ٥ ايار ١٩٩٤ كانت المدينة تبدو مهملة، كل شيء فيها يحمل آثار الاحتلال الاسرائيلي وآثار الانتفاضة التي دامت سبع سنوات. الشوارع متربة والارصفة مكسّرة، وحتى الشوارع المرصوفة التي كانت تستخدمها قوات الاحتلال اصبحت مليئة بالحفر والمطبات وذلك في الاحياء الراقية مثل حي الرمال. اما بقية الاحياء مثل الشيخ رضوان والزيتون والشجاعية فهي احياء غاية في التدهور، ومخيّمات اللاجئين مثل مخيم الشاطئ والنصيرات وغيرها فهي بؤس انساني.. لكن مجيء السلطة الفلسطينية جعل كثيرا من الناس يشعرون بالامل، وارتفعت الاعلام الفلسطينية صغيرة وكبيرة في كل مكان واللافتات التي ترحب بقدوم الشرطة الفلسطينية، وصور الرئيس ياسر عرفات ترتفع في كل مكان. وكانت هذه الصورة تنطبق على كافة المدن والقرى في قطاع غزة الذي تبلغ مساحته (٣٦٠ كم مربع) ويبلغ عدد سكانه نحو ٩٠٠ الف نسمة، يتواجد فيه عدد من مخيمات اللاجئين هي مخيمات «جباليا» و«الشاطئ» و«النصيرات» و«رفح» و«المغازي» و«البرج» و«دير البلح» و«خان يونس». ويتواجد في هذه المخيمات نحو ٢٠٠ الف لاجئ، فقد اسفرت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨ عن احتلال اسرائيل لنحو ٧٧ في المائة من اراضي فلسطين وتهجير قرى لاكثر من ٨٠٠ الف فلسطيني لجأوا الى اماكن اخرى فيما تبقى من ارض فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، او الى الدول العربية المجاورة مثل الاردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق. ونتج عن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ احتلال اسرائيل لباقي اراضي فلسطين، ونزوح عدد آخر من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وظلت وكالة غوث اللاجئين توفر الخدمات الاساسية للاجئين، بينما يعيش ثلثا اللاجئين خارج المخيمات.

تجددت الحياة وتجدد الامل مع وصول الشرطة الفلسطينية، وكانت آثار الاحتلال بادية في كل شيء وعلى وجوه الناس وعلى الجدران التي تحولت الى صحف حائط ثابتة كتب عليها شعارات الانتفاضة وشعارات الاحزاب والفصائل الفلسطينية مثل «الدم اليهودي هو جواز المرور الى الجنة» و«لن تفلت من ايدينا يا رابين الكلب» وشعارات اخرى تعكس الصراعات والخلافات بين حركة فتح وحركة حماس، ورفض منظمات متعددة لاتفاقية اوسلو مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب (الحزب الشيوعي سابقا) وحركة الجهاد الاسلامي، وحركة المقاومة الاسلامية (حماس) كما تكتب على الحوائط بخطوط بارزة سوداء وحمراء انباء مثل استشهاد بعض العناصر من رجال المقاومة والتهديد بالانتقام من القتلة المحتلين.

اما السكان فقد تحولوا الى خليط بشري يعيش واقعا سيرياليا، الكثير من الشباب يتحدث العبرية رغم انه لا يجيد قراءتها او كتابتها، ولا يحملون الا ذكريات سنوات الاحتلال عندما ضمت المناطق الى اسرائيل دون حواجز، والعمل متاح دون قيود باجور مرتفعة، الآن

وبعد دخول الشرطة الفلسطينية تحدد عدد العمال بنحو ٣٠ الف عامل ولا بد من الحصول على تصاريح عمل ودخول، تصاريح متعددة تتغير بين حين وآخر منها ما هو ممغنط ومنها ما هو عادي.. موظفون كانوا يعملون تحت الادارة الاسرائيلية جلسوا الآن في بيوتهم ينتظرون إعادة تشغيلهم تحت ظل السلطة الفلسطينية. هناك اناس آخرون اكبر سنا يراودهم الحنين الى مصر ويستذكرون الادارة المصرية قبل الاحتلال وسنوات المقاومة منذ عام ١٩٥٥ التي قادها الضابط المصري الشجاع مصطفى حافظ.

وهكذا اصبح هناك مجتمع موزع بين ماض بعيد ارتبط بالادارة المصرية وماض قريب اقترب من الاحتلال الاسرائيلي وتعامل معه، ومستقبل لم تتحدد ملامحه بعد، وأناس يرون في الانتفاضة انها كانت الحياة الحقيقية وكانت الامل، وآخرون يرون انها أعاقت حياتهم وجلبت عليهم المشاكل، أناس مخلصون ووطنيون وآخرون انشغلوا بامور الحياة ومصاعبها وتربية الابناء. فالناس يحبون كثرة العيال، ويكثر ان تجد من هو في الخامسة والاربعين ولديه دستة اطفال، واعرف شخصا لم يصل الخمسين عاما من العمر ولديه ٢٨ ولدا وبنتا من اربع نساء.

تلك كانت صورة الحياة عندما دخلت السلطة الفلسطينية قطاع غزة في ٥ ايار ١٩٩٤، لكن هذه الصورة رغم فوضويتها كانت تخفي وراءها ذكريات يعيشها الناس منذ عام ١٩٥٥.

احداث عام ١٩٥٥

في هذا العام كانت الثورة قد مضى عليها ثلاث سنوات، ولم يكن المد القومي قد اتضحت ملامحه بعد الا من خلال كتاب «فلسفة الثورة» الذي كتبه الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وحدد فيها الدوائر الثلاث وهي الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية. ولم يتبلور الصراع العربي الاسرائيلي الا من خلال الاحساس بهزيمة العرب عام ١٩٤٨، وحصار الضباط المصريين في معركة الفالوجة، وكان جمال عبدالناصر واحدا من هؤلاء الضباط. لكن احداثا وقعت في هذا العام.. عام ١٩٥٥ استفزت الثورة المصرية كما استفزت سكان غزة وفلسطين الذين لهم تجارب مريرة مع الاسرائيليين منذ عام ١٩٤٨. ففي عام ١٩٥٥ ضربت اسرائيل محطة السكة الحديد وآبار المياه في غزة. يقول شهود هذه الاحداث ايامها دخل اليهود الحدود سيرا على الاقدام وتوغلوا نحو خمسة كيلومترات من منطقة «ناحال عوز». ولم يكن هذا التوغل مفاجأة، وانما وصلت اخباره الى المسؤولين عن طريق شرطة مكافحة التهريب. وكانت القوات المصرية تشارك جيش التحرير الفلسطيني ولا فرق بين مصري وفلسطيني. وعلى الفور قامت سيارة لوري من جنوب القطاع تحمل ٤٠ جنديا فلسطينيا بقيادة ضابط مصري، لكن الخديعة كانت قد وقعت ونصب الاسرائيليون كمينا للسيارة واوقفوها ثم صبوا عليها البنزين، واطلقوا عليها النار فاشتعلت فيها النيران مما اربك السائق الذي انحرف بها فسقطت في احد الخنادق واحترقت السيارة بمن فيها، ولم ينج سوى ثلاثة من الجنود وسائق السيارة، ولم يتم التعرف على هويات الضحايا لان النيران محت ملامحهم، ودفنوا في مقبرة الشهداء.

اشعل هذا الحادث الثورة ضد الاسرائيليين فقام طلاب «مدرسة فلسطين»، وكانت هي

المدرسة الثانوية الوحيدة في غزة بمظاهرات عارمة، وامتدت المظاهرات لتشمل جميع انحاء مدن القطاع.. في خان يونس ودير البلح ورفح وجباليا وبيت حانون. كان المتظاهرون يريدون الانتقام ويطالبون الحكومة المصرية بحمل السلاح، وارتفعت الهتافات بعبارة اطلقها المناضل المرحوم «فتحي بلعاوي» «سال الدم.. يحيى الدم».. واشترك معه في المظاهرات «سليمان ابو كرش»، و«معاذ عايد»، و«ناهض الريس» كلهم يطالبون بالسلاح للانتقام. الا ان الاحزاب المعارضة للثورة المصرية وفي مقدمتها حركة الاخوان المسلمين استغلّت الموقف وراحت تهاجم قيادة الثورة المصرية، وتهاجم «جمال عبدالناصر» و«صلاح سالم» وهي تردد «لا صلاح في جمال» و«لا جمال في صلاح».. «لا منظار.. ولا منقار» اشارة الى «صلاح سالم» الذي كان معروفا بنظارته و«جمال عبدالناصر» بانفه الذي يشبه منقار النسر.

نبهت هذه الاحداث التي وقعت في غزة عام ١٩٥٥ الثورة المصرية الى خطورة الموقف بالنسبة للقضية الفلسطينية خاصة ان القاهرة ادركت انها لا تستطيع ان تعتمد على الولايات المتحدة الامريكية والعالم الغربي، ولم يمض على خروج آخر جندي بريطاني من مصر سوى عدة اشهر بعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، لذا بدأت مصر تفكر في شراء سلاح من الكتلة الشرقية، ووقعت بالفعل اول صفقة اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥. وبعدها بدأ «جمال عبدالناصر» يتحدث عن الصراع العربي الاسرائيلي وضرورة وضع حد للاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينيين وكان ذلك لاول مرة في مناسبة صغيرة هي افتتاح معرض صور للشؤون العامة للقوات المسلحة.

وبدأ العمل الحقيقي للرد على الاعتداءات الاسرائيلية على غزة. وجاء العقيد «مصطفى حافظ» ليقود العمل الفدائي من غزة الى داخل اسرائيل وهو من أشجع الضباط المصريين الذين عرفهم النضال المصري والعربي وهو لم يزل شابا في اوائل الثلاثينات. بدأت خطته باخراج المعتقلين والمسجونين في المعتقلات من المحكوم عليهم في قضايا جنائية، وراح يدربهم على العمل الفدائي، ثم زج بهم الى داخل اسرائيل يردون على حملات الهجمات الاسرائيلية يقتلون كل من يصادفهم من اليهود. وكان على الفدائي ان يأتي بالدليل بانه نفذ عمليته، وكان الدليل ان يحضر معه اذنا او رجلا لليهودي المقتول. وضجّت اسرائيل من هذه الاعمال وبدأ يدبّ فيها الذعر فدبرت مؤامرة للتخلص من الضابط المصري عن طريق احد عملائها الذي نقل الى الضابط «مصطفى حافظ» ذات يوم في شهر آذار عام ١٩٥٦ طردا صغيرا لم يعرف انه يحتوي على مادة متفجرة، انفجر فيه عندما فتحه فاستشهد في الحال. وقد تمت عملية مماثلة في نفس الوقت ضد ضابط مصري آخر في عمان هو الملحق الحربي في السفارة المصرية في الاردن «صلاح مصطفى»(*). وسجل التاريخ استشهاد بطلين مصريين في سجل الاعمال النضالية الفدائية في الصراع العربي الاسرائيلي، وتحدّث الرئيس «جمال عبدالناصر» باعتزاز عن «صلاح مصطفى» و«مصطفى حافظ» في خطابه التاريخي الشهير الذي اعلن فيه تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز عام ١٩٥٦.

(*) استخدمت اسرائيل هذه الطريقة في اغتيال كثير من القادة الفلسطينيين سواء في حركة فتح أو حماس عن طريق المتفجرات.

وتوالت الاحداث ليقع الاعتداء الثلاثي على مصر في تشرين الثاني ١٩٥٦. يذكر الفلسطينيون في غزة تلك الاشهر التي احتل فيها الاسرائيليون قطاع غزة والتي استمرت من تشرين الثاني ١٩٥٦ حتى آذار ١٩٥٧ عندما ضربت غزة بالمدافع عام ١٩٥٦، واستشهد من ابنائها المئات وتجدد الاحتلال بعد عشر سنوات والذكريات لم تبارح اهالي غزة وهم يتعرضون لعدوان ١٩٦٧. ولا زال الناس يذكرون ذلك الهجوم الذي تعرضوا له من قبل اسرائيل في نيسان عام ١٩٥٦ عندما ضربت المدافع بكثافة شديدة وبشكل عشوائي جميع انحاء غزة. وكان الهجوم بقيادة ارئيل شارون واسفر عن استشهاد ٧٠٠ شخص واصيب مئات آخرون في ليلة واحدة. وقد ادى هذا الهجوم الى احياء العمليات الفدائية وتنشيطها. ويذكر الناس انه من بين هذه العمليات ان انزل الاسرائيليون ركاب احد الباصات بحجة وجود فدائيين فيه، وكان به فدائيون فعلا، ولما نزلوا اطلق الفدائيون النار على الدورية الاسرائيلية فقتلتهم على الفور. ولذلك كان انتقام اليهود من سكان غزة عنيفا عندما دخلوها بعد عدوان ١٩٥٦ الثلاثي على مصر، كانوا يجمعون الشباب ويقتلونهم بدم بارد وخاصة في مدينة خان يونس. وقد كشف احد المؤرخين الاسرائيليين عن هذه الجرائم عام ١٩٩٥ التي قتل فيها الابرياء واثارت ردود فعل حادة داخل اسرائيل وخارجها.

وتجدد الاحتلال بعد عشر سنوات، والذكريات لم تبارح اهالي غزة وهم يتعرضون لعدوان ١٩٦٧.

عدوان ١٩٦٧

كان كل شيء ينذر بالحرب بين العرب واسرائيل في صيف عام ١٩٦٧.. الرئيس جمال عبدالناصر في القاهرة يعلن يوم ١٤ ايار اغلاق خليج العقبة امام السفن الاسرائيلية، وقوات الجيش المصري تتحرك علانية في طابور طويل الى سيناء.. المعنويات مرتفعة في قطاع غزة الذي كان يخضع للادارة المصرية منذ حرب ١٩٤٨ كما هي في مصر، والقوات المصرية تمتزج مع جيش التحرير الفلسطيني ومع الذين تطوعوا في المقاومة الشعبية حيث تم توزيع السلاح على كل قادر على حمله بندقية نصف آلية او رشاش من نوع «جرونوت».

بدأت المعركة في الخامس من حزيران ١٩٦٧ والامل يراود الجميع بان القوات المصرية والفلسطينية ستنتصر والتعبئة الاعلامية والنفسية على اشدها، ولافتات تملأ الشوارع «عبدالناصر يا حبيب.. بكره تدخل تل ابيب».. لكن النتائج جاءت سريعة عندما قضت الضربة الاولى على سلاح الطيران المصري صباح يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ لتحسم المعركة منذ الساعات الاولى رغم البيانات العسكرية والاعلامية التي كانت تقول غير ذلك.

وفوجئ العالم في الساعة السابعة من مساء ٩ حزيران بالنكسة او الهزيمة التي تمثلت في بيان التنحي للرئيس جمال عبدالناصر الذي كان مثل الشعب تماما ضحية لمؤامرات داخلية واقليمية ودولية. ولذلك هبّ الشعب العربي كله في كل مكان يطالبه بالعودة عن قرار التنحي لان ضمير الشعب كان يعرف ان عبدالناصر وقع ضحية هذه المؤامرات، وانطلقت الجماهير بعفويّتها تسد شوارع القاهرة الى منزل الرئيس عبدالناصر في منشية البكري تطالبه بعدم التنحي. وكان المنظر في القاهرة ليلتها تاريخيا. كان القمر مضيئا والقاهرة

يلفّها الظلام الا من ضوء القمر الذي بدّد هذه الظلمة، والناس في الشوارع خرجوا من منازلهم ملتاعين ضائعين، لا يملكون الا النحيب.. وغارة وهمية على القاهرة المضاءة بضوء القمر وحده لم ترعب الجاهير ولم تثنهم عن التحرك نحو منزل عبدالناصر في منشية البكري، ليلتها كانت مكاتب الاتحاد الاشتراكي تنزل صور الرئيس «جمال عبدالناصر» استعدادا لوضع صورة القادم الجديد الامر الذي يدحض الادعاءات التي زعمت بان الاتحاد الاشتراكي هو الذي رتّب ونظم مظاهرات التأييد لجمال عبدالناصر تطالبه بالعودة عن قرار التنحي. لقد كانت انطلاقة الملايين من بسطاء الناس في كل انحاء مصر عفوية.

كان هذا احساس الجماهير الملتحم عفويا بالقائد التاريخي جمال عبدالناصر. لقد بددت الجماهير ليلة العاشر من حزيران ١٩٦٧ ظلام الهزيمة بوقفتها لرفض قرار التنحي. وعاد عبدالناصر في اليوم التالي في موقف تاريخي لن يتكرر.. مجلس الامة يعقد جلسته برئاسة انور السادات بينما الجماهير في الخارج ملأت الشوارع الممتدة من مقر المجلس حتى منزل عبدالناصر في مشهد متوحد ومتّصل بين المجلس والجماهير وعبدالناصر.

لقد فسرت اسباب النكسة او الهزيمة بعد دراسات وتحليلات بانها كانت نتيجة اهمال القيادات، وفي ظني انها كانت نتيجة مؤامرات وخيانة شاركت فيها قوى دولية واقليمية ومحلية.. كلها مرتبطة بمصالح خاصة يجمعها هدف واحد هو القضاء على «جمال عبدالناصر» ومبادئه القومية والسياسية والاجتماعية الذي استهدف ربط مصر بالعالم العربي، وربط العالم العربي بالعصر والعالم.

لقد سبق العدوان الاسرائيلي على الامة العربية صباح الخامس من حزيران حلقات مستمرة من التآمر على مصر وعبدالناصر دوليا واقليميا من انظمة عرفت بارتباطاتها التاريخية ببريطانيا وامريكا.

اما على المستوى المحلي فهناك حادثتان لا بد من الاشارة اليهما، الاولى هي ذلك الحفل الفني للطيارين العسكريين الذي اقيم في قاعدة انشاص الجوية ليلة الخامس من حزيران ١٩٦٧ شارك فيه الفنانون والفنانات المصريات حتى الساعات الاولى من الصباح، والقيادة لديها معلومات بان الضربة الاولى ستحدث يوم الاثنين الخامس من حزيران، فما معنى اقامة هذا الحفل للطيارين في تلك الليلة، وهم يعلمون انه في مباريات الكرة لا تغفل الاعين عن الفريق ليلة المباراة، ويبعدونه عن مؤامرات الخصم لارهاقه او اغرائه في تلك الليلة. لقد سألت احدى الفنانات التي اشتركت في هذا الحفل احد الضباط «ماذا لو قامت الحرب.. هل سننتصر على اسرائيل، وراح الضابط يشرح للفنانة - وهي مطربة كانت نصف مشهورة - حجم القوة الاسرائيلية، وفتح غرفة تحتوي على نماذج للسلاح ليبين ان قوة اسرائيل العسكرية اضعف بالقياس لقوة مصر. ثم قال «عليكم ان تطمئنوا على قوة جيشنا»..

وبعد ساعات لم يصل الطيارون الى طائراتهم، لان الطائرات كانت قد اخرجت من هناجرها ورصت كأنها أعدت هكذا خصيصا لتكون صيدا سهلا للطائرات الاسرائيلية التي دمّرتها قبل ان يصل اليها الطيارون.. كيف نفسر ذلك.

والحادث الثاني هو الخبر الذي نشرته صحيفة «الاهرام» قبل يومين من العدوان وهو اختفاء سيارة جيب عسكرية في سيناء وهي تحمل وثائق وخرائط وبها ضابط بدرجة لواء.

واتضح ان هذه السيارة هربت الى داخل اسرائيل.

على ضوء هذه الظواهر اقول ان هزيمة ١٩٦٧ لم تكن مجرد تآمر دولي فقط ولكنها كانت ايضا تآمرا اقليميا كان يستهدف جمال عبدالناصر لكن الذي استهدف في الحقيقة هو الامة العربية ومستقبلها.

وكانت بقية فلسطين هدفا لهذا التآمر لسلخها عن الامة العربية وضمها كاملة الى اسرائيل.. وهذا ما حدث في اعقاب حزيران ١٩٦٧ التي عرفت في اسرائيل بحرب الايام الستة.

استمرار المعارك في غزة

كان الامل يراود الجميع في غزة والضفة الغربية بان القوات العربية ستنتصر لكن الناس فوجئوا بعد يومين من المعارك بان القوات تنسحب من مواقعها في جبل «المنطار» وهو اعلى نقطة في غزة يسيطر على كل المدينة.

يذكر سكان غزة انه في اليوم الاول لعدوان ١٩٦٧ في الخامس من حزيران سقطت طائرة اسرائيلية في الساعة العاشرة صباحا في البحر وهبط قائدها بالمظلة وقبض عليه، وتمّ نقله في نفس الليلة. وفي تلك الليلة اتخذت الاستعدادات لمواجهة معركة متوقعة وكان الشعار هو «دافع عن نفسك بنفسك» فلم يكن الجنود مدربين على الدفاع، وقام الاسرائيليون بارسال طائرات في الجو راحت تستكشف حجم المدفعية في مناطق «المنطار» و«جباليا» و«بيت حانون». وكانت القوات المصرية والفلسطينية تختبئ وسط الاشجار وفي بيارات «خان يونس» مما مكنها من المقاومة لمدة ثلاثة ايام بعد اعلان الهزيمة، واشترك في المقاومة مصريون وفلسطينيون بقيادة «وليد ابو شعبان». ويذكر شهود هذه المعارك ان احد الجنود استطاع بمفرده ان يدمّر ثماني دبابات ثم استشهد. وجرت معارك فردية وجها لوجه في الشوارع والبيوت. ودخلت غزة ١٣ دبابة ومجنزرة اسرائيلية تحمل كل واحدة عشرة اشخاص واستمرت المقاومة في الشوارع، وعند سينما الجلاء قاموا بنسف منزل «ابو رمضان» الذي انطلقت منه الطلقات، واستبسل العميد «محمد مصطفى» الضابط المصري ووقعت معركة لمدة نصف ساعة استشهد فيها ضابط الشرطة الفلسطيني «محمد ابو الجبين».

شعر الناس بمرارة الهزيمة وهم يشاهدون القوات الفلسطينية تنسحب من مواقعها في جبل «المنطار»، ودخلت الدبابات الاسرائيلية تحمل اعلاما عراقية ومصرية للتمويه، وايهام السكان التي صفقت لها في اول الامر وسرعان ما اكتشفوا انها خدعة اسرائيلية. وكان المصريون لا زالوا في غزة. وفي اليوم التالي لم يكن هناك الا المقاومة الشعبية. وكانت القوات الاسرائيلية تدخل من الشرق ومن الجنوب بعد ان اخترقت خطوط الهدنة. ونشطت المقاومة الشعبية في الشوارع وجها لوجه لمدة اربعة ايام حتى جاءت الانباء من القاهرة تحمل خطاب عبدالناصر بالتنحي مساء ٩ حزيران. شعر الناس بمرارة الهزيمة وانصرفوا عن المقاومة الشعبية.

وفي اليوم التالي خرج نداء من احد الضباط الاسرائيليين وهو من اصل درزي يدعى

«امين» يعلن «انتبهوا.. كل من في حوزته سلاح عليه ان يلقيه في الشارع» ثم غير نداءه بعد ذلك الى «كل من في حوزته سلاح يسلمه لـ(المختار) او الى اقرب جندي». ثم تطور النداء الى «كل الجنود الموجودين في المدينة عليهم ان يسلموا انفسهم الى جيش الدفاع الاسرائيلي».

حرب نفسية لا تهدأ..

ثم جاء نداء آخر يقول «الحاكم العسكري المصري سيتحدث اليكم».. كان قد القي القبض عليه، وجاء صوته عبر مكبّرات الصوت مهزوما وهو يقول «انا الحاكم العسكري.. اطالبكم بتسليم انفسكم لجيش الدفاع الاسرائيلي ولا تقاوموا»..

عند ذلك دبّ اليأس في النفوس، ودخل الناس منازلهم ورفع كل منزل الراية البيضاء، وبعدها فرض حظر التجول لمدة خمسة ايام، ونزل الناس بعدها الى الشوارع ليجدوا جنود الاحتلال يقولون لكل من يقابلهم «شالوم.. شالوم»، وراحوا يجمعون السلاح من الاهالي ويقتحمون المنازل ويفتشونها ويستولون على ما بها.

في حالات منع التجول كان الاسرائيليون يقومون باحصاء السكان عن طريق عدد كبير من اليهود الشرقيين الذين يجيدون اللغة العربية تحت حراسة الجنود، ودخلوا البيوت وسجلوا عدد الافراد ووظائفهم وعدد الابناء واسماءهم، وبلغ عدد سكان قطاع غزة وقتها ٢٠٠ الف نسمة.. وفي يوم ٢١ آذار ١٩٦٨ اصدر الاحتلال الاسرائيلي اول بطاقات شخصية لمن تجاوزوا السابعة عشرة، ومن هم اقل من ذلك يضيفونه على بطاقة والده. ثم فتحت اسرائيل ابواب الارض المحتلة للمدنيين الاسرائيليين.

يقول احد سكان غزة الذي عاصر تلك الايام: «اصبحنا فرجة لهم.. كانوا ينزلون الشوارع ويشترون كل شيء.. اطباق الصيني والاواني الفخارية الملونة، وامتلأت شواطئ غزة بالفتيات والنساء الاسرائيليات، وينادون على الشباب الفلسطيني «شالوم.. شالوم».

في هذه الفترة الاولى من الاحتلال راح الاسرائيليون يبحثون عن اربع جثث لاسرائيليين كانت الادارة المصرية قد اصدرت عليهم حكما بالاعدام عام ١٩٥٩ بعد ان تسللوا الى غزة للقيام بعملية تسميم مياه الآبار وألقت المخابرات المصرية القبض عليهم وتم اعدامهم. وعندما استدعي احد ضباط الشرطة ويدعى «مصطفى السراج» لسؤاله عن مصير هؤلاء اليهود الاربعة قال ان الشرطة العسكرية المصرية اخذتهم ولا احد يعرف اين ذهبوا بهم.

المقاومة الشعبية بعد الهزيمة

تمركزت القوات الاسرائيلية في البداية في مراكز الشرطة والشوارع الرئيسية، وفرضوا نظام منع التجول في الايام الاولى عبر مكبرات الصوت وهم يجوسون المدينة بالدبابات مهددين من يخالف ذلك بان يطلق عليه النار، وبالفعل استشهد الكثير من الناس عندما حاولوا التوجه الى بيوتهم، وامتلأت الشوارع بجثث الابرياء. واستمر حظر التجول كاملا لمدة ستة ايام ليخف بعد ذلك الى ساعتين، وعندما خرج الناس الى الشوارع بعد تخفيف الحظر انصرفوا الى مهمة دفن الجثث، وصارت الحياة ثقيلة سوداء وكل حركة محسوبة، وما

اسهل اطلاق الرصاص على كل رجل او امرأة، وتماسك الناس في ظروف الاحتلال. وكانت الادارة المصرية قد وفرت المواد التموينية وخاصة الدقيق، وكل بيت لديه ما يكفيه، وكانت هناك مخازن مليئة بالدقيق يأخذون منها حاجتهم دون علم جنود الاحتلال.. وتوفرت المواد الغذائية من الخضراوات واللحوم، وقطعت الكهرباء وانشغل الجميع في تشغيل الآبار وموتورات المياه تحت حراسة اليهود لجلب المياه التي كان لا بد منها.

كان الاجراء الاداري الاول للاحتلال الاسرائيلي هو استدعاء موظفي المرافق العامة من مياه وتليفونات، ومنحوا تصاريخ خاصة. وخيّل لجنود الاحتلال ان الامر قد استتب واستقر لهم. فتركزت دوريات الاحتلال في الشوارع الرئيسية فقط، لم يمض اسبوعان حتى بدأ المواطنون يتحرشون بجنود الاحتلال، وهذه هي البداية الاولى للمقاومة الفلسطينية والانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي، لكن الاحتلال استخدم معهم سياسة العنف وراح يواجههم بالدبابات التي كانت تضرب البيوت ضربا عشوائيا.

واستدعى الاحتلال عمد القرى (المخاتير) وهددوهم بنسف المنازل اذا لم تتوقف المقاومة. كان قد مضى شهران على دخول الاحتلال غزة، وبدأت الحياة تعود ببطء، وفي نفس الوقت كانت المقاومة تتصاعد. اصدر الاحتلال قراره بجمع الاسلحة وكلف العمد والمخاتير بان يكونوا همزة الوصل بينهم وبين الجماهير، وطالبوا المواطنين بتسليم اسلحتهم المرخصة وغير المرخصة، وكانت طريقة التسليم تتم بوضع اشارة بيضاء على فوهة السلاح ويسلم منكسا، وكانت اجهزة الاحتلال لديها قوائم باسماء من يحوزون على الاسلحة.

واجه الناس هذا الواقع الجديد بروح معنوية عالية فتكاتفوا، وقويت العلاقات الاجتماعية، واصبح الجيران والاقارب يسألون عن بعضهم البعض ومن يملك يعطي من لا يملك، وتوقفت حفلات الزواج لنحو ستة اشهر، فالاحتلال يملأ المدينة. وكانت هذه الصورة مشابهة لما يجري في بقية الاراضي التي احتلتها اسرائيل في سيناء والضفة الغربية والقدس والجولان. واستولى رجال الاحتلال على سيارات الاهالي الخاصة ليستخدمها الجيش الاسرائيلي، وبعض هذه السيارات عادت الى اصحابها، وبعضها لم يعد.

وفي الشهور الاولى للاحتلال كان هناك بقايا من افراد الجيش المصري والفلسطيني مختبئين داخل قطاع غزة في اماكن لا يعرفها الاسرائيليون، ونجح كثير من هؤلاء في العودة الى مصر اما عن طريق البحر ليلا بواسطة قوارب صيد، او مشيا على الاقدام في صحراء سيناء، قطعوا مئات الكيلومترات في الصحراء لمدة اسابيع، وقد استشهد الكثير منهم في الصحراء.

سعت اسرائيل في الشهور الاولى للاحتلال الى تشجيع السكان على الهجرة، فكانوا يقدمون التسهيلات لمن يريد ان يرحل، ويسلمونه جواز سفر كندي ووعد بالعمل هناك، وكان الهدف من ذك تفريغ المناطق الفلسطينية من السكان والذين بقوا وصمدوا كان عليهم ان يخوضوا نضالا مريرا كل يوم، والذي لم يقدر على الهجرة او النضال استسلم لمطالب الاحتلال، وعاد الى وظيفته بنفس المرتب الذي كان يحصل عليه من الادارة المصرية ونفس الدرجة التي كان عليها.

وهكذا استقر الامر.. هناك من راح يخطط للمقاومة، وهناك من رحل، وهناك من «تعامل» مع الاحتلال.. واضعف الايمان من آثر السلامة وعاد الى وظيفته.

استخدمت المقاومة الفلسطينية بعد ستة اشهر من بداية الاحتلال القنابل ومطاردة المدنيين اليهود في الاسواق بعد ان لاحظوا ان معظمهم من افراد المخابرات الاسرائيلية الذين كانوا يهتفون قائلين بالعبرية: هايينو هايينو لكحنو عزه فاشيناي. أي «جينا جينا.. وأخذنا غزة وسينا». ونصبت المقاومة الكمائن للدوريات الاسرائيلية، وضربت مخيمات الجنود ونسفت الطرق واعمدة الكهرباء.

وسط هذه الاحداث استولى الاسرائيليون على مبنى كان معدا ليكون مستشفى اقامته سيدة فاعلة خير من عائلة ابو خضرة وحولته اسرائيل الى مجمع للادارة المدنية، واستقرت ادارة الاحتلال في مبنى السرايا ومعسكرات الانصار وقصر الحاكم، كما استولوا على بعض منازل السكان دون ان يدفعوا مقابل ذلك شيئا لهم.. كما فتحوا ابواب الهجرة لمن يريد.. يعطى له جواز سفر (ليسيه باسيه) ومبلغ من المال ويعدونه بالعمل في البرازيل او كندا او استراليا، وكثير منهم من اكتشف انها خدعة لابعادهم عن اوطانهم، الامر الذي ادى بواحد منهم الى قتل القنصل الاسرائيلي عام ١٩٦٩ في احدى دول المهجر لانه لم يجد لنفسه مأوى او عمل.

كان السكان يعتقدون في البداية ان وجود الاحتلال الاسرائيلي مؤقت كما حدث عام ١٩٥٦ لكن اليهود كانوا يقولون لهم عام ١٩٥٦ كانت غلطة منا ان خرجنا.. والآن من المستحيل ان نخرج الا بعد ترتيب امورنا الامنية.

كانت المقاومة تظهر وتخبو.. وكانت تنجح في ضرب السيارات العسكرية، وكذلك ضرب السيارات المدنية والاوتوبيسات. وانطلقت المقاومة من معسكر جباليا.. لكن الاحتلال بدأ يعيد ترتيب الاوضاع فمُنع المدنيون اليهود من السفر الى غزة والاختلاط بالسكان في الاسواق وعادوا كعسكريين ورجال مخابرات مسلحين يقومون باعتقال الشباب وعمل غسيل مخ لهم، وإغرائهم بالمال والفتيات. وكانوا يعتقلون المسنين.

امتدت المقاومة الى الضفة الغربية عن طريق وسائل بدائية لم يكتشفها العدو.. وذلك باستخدام الحمير والبغال، كانت المقاومة تتركز في مصدرين، قوات التحرير الشعبية التي تكونت من جنود وضباط جيش التحرير الفلسطيني، والمصدر الثاني فصيل فتح التي كانت تشتري الاسلحة من حي الشجاعية بمدينة غزة وترسلها على ظهور الحمير والبغال ليلا، وكانت هذه الحمير والبغال تتحرك ليلا من قرية بيت حنون الى قرية الظاهرية في قضاء الخليل في ليلة واحدة ولم يكن الاسرائيليون قد كثفوا تواجدهم العسكري في غزة والضفة لكنهم بدأوا يتنبهون لحركة المقاومة ونقل الاسلحة من غزة الى الضفة، فقضوا على قواعد المقاومة في قريتي «بني نعيم» و«السموع» في قضاء الخليل.

قضى الاحتلال على قواعد المقاومة في الضفة لكنها استمرت في غزة، وكان نشاطها ملحوظا فأنزل الاحتلال حاملات جنود في الشوارع التي لم تنج من ضربات المقاومة. كان رد الفعل لدى قوات الاحتلال عنيفا فبدأت سياسة نسف البيوت واعتقال الشباب وتفتيش

المنازل والمزارع وقضوا على المقاومة واستشهد المئات واعتقل الآلاف.

لم تمض فترة طويلة وعادت المقاومة من جديد عام ١٩٧١ في شكل عمل فردي بطولي. وقام الشاب بنسف دبابة اسرائيلية امام قصر الحاكم في غزة، واعتقل وتعرض لاقسى انواع التعذيب، وحكم عليه بالسجن عشرين عاما. وتعرض منزل «زياد الحسيني» قائد قوات التحرير للتفتيش اليومي والمطاردة فلجأ الى منزل احد كبار الاعيان في غزة، وكان يرسل الرسائل لأتباعه من هذا المكان الذي يختبئ فيه ويخبرهم ان معنوياته قوية.. وذات يوم فوجئ الجميع بانه مات في هذا المنزل الذي يمتلكه احد كبار اعيان غزة المشهورين ولا يعرف ان كان مات مقتولا أم انتحر، ويقال انه يعتقد ان هناك مؤامرة لتسليمه الى اليهود وعشية التسليم اعلن نبأ انتحاره ومما يؤكد صدق الاعتقاد بانه كانت هناك مؤامرة ضده ان سلمت الى سلطات الاحتلال كشوف بها اسماء المتعاونين معه فجرى اعتقالهم.

مرة اخرى سكنت المقاومة عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ لكن حرب «اكتوبر» اثلجت صدور السكان الفلسطينيين.. وحرّضتهم على القيام بمقاومة غير مؤثرة حتى تزايدت عام ١٩٧٨، ثم قضي عليها بعنف وحاصروا القطاع من البر والبحر لمنع دخول الاسلحة.

موشى ديان والآثار

يقول سكان غزة ان موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي كان يتردد كثيراً على غزة ويحاول أن يتقرب ويتودد الى الأهالي، وكانت هوايته جمع الآثار، وكان يعلم ان قطاع غزة مليء بالآثار المصرية الفرعونية والرومانية.. كان يجول المناطق الأثرية بطائرة هليوكوبتر خاصة في «تل العجول» التي كتب عنها الباحث البريطاني «افلند زفيزي» في الثلاثينات من القرن العشرين بأن هذه المنطقة الواقعة عند مصب وادي غزة غنية بالآثار الفرعونية، وكذلك منطقة «تل رفح» جنوب غزة على شاطئ البحر وكثيراً ما استخدمت تفجيرات الديناميت للبحث عن الآثار والحصول عليها.

يقول الباحث الفلسطيني سليم المبيض انه كلف رؤساء بلدية غزة ودير البلح والعزايزة وطلب منهم جمع الحجارة الرخامية التي كانت ملقاة على شوارع دير البلح واستولى عليها .. وسار الجنرالات اليهود على عادة قائدهم ديان فامتهنوا تجارة الآثار، وكانوا يكلفون الناس البسطاء بجمعها لهم ويفتشون المنازل بحثاً عنها ويسمونها «سحاتيت» وهي النقود القديمة.

يذكر «سليم المبيض» واقعة بين مدرس والحاكم الاسرائيلي ديفيد ميمون.. دخل الحاكم منزل المدرس بحجة التفتيش ومد له يده المقبوضة على شيء ما وطلب من المدرس ان يفتح يده فامتنع المدرس بحجة انه رجل مدني ولا يقوى على ذلك.. الح عليه الحاكم وحاول المدرس ان يفتح يده مساعدة على ذلك وفتح يده واذا بها تحوي قطعة من النقود القديمة وسأله الحاكم ما هذه فرد عليه المدرس ببساطة انها سحتوت، فقال له اذن انت تعرف السحاتيت.. ولا بد ان لديك الكثير منها.. وطلب منه ان يجمع له اكبر قدر منها.

ومرة اخرى كان هذا الحكام يجول الاماكن الأثرية ويسأل أصحاب الارض متودداً اليهم وطالبا منهم ان يعطوه هذه السحاتيت أو اي أوان فخارية مما يعثرون عليه واذا حاول احدهم ابداء عدم المعرفة بهذه الأشياء أو انه ليس لديه شيء منها عندئذ يتغير الود الى عداء ويطلب

منهم البطاقة الشخصية، ومعنى ذلك انه يأخذ منهم أهم شيء يتسلحون به وهو «الهوية» ويأخذ منه البطاقة الشخصية قائلاً: اتبعني الى المجلس التشريعي لتأخذ بطاقتك ولن تأخذها والا ومعك سحتوت.. وعند ذلك يضطر المواطن المسكين الى عمل أي شيء لإرضاء الجنرال ليستعيد هويته لأنه بدونها معرض للموت. وقد اتضح ان هذا الجنرال كان يمتلك بيتاً للدعارة في تل أبيب.

وفي عام ١٩٧٣ قامت اسرائيل بعمل حفريات في دير البلح وعثر على مقبرة كاملة تضم توابيت فرعونية وأواني فخارية ونقوداً وجعارين فرعونية وكلها تعود الى الأسرة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة وعقوداً ذهبية وبعض هذه الآثار معروضة الآن في متحف الاثار بالقدس الغربية.. وقامت زوجة موشى ديان بالحصول على بعض منها.

كذلك استولت اسرائيل على أرضية من الفسيفساء اكتشفت بطريق الصدفة عام ١٩٨٦ على شاطئ بحر غزة بالقرب من مقر القيادة الفلسطينية والأرضية اثار لكنيسة مترجمة مكتوب عليها بالأحرف اللاتينية «نحن تاجري الأخشاب مناموس وأيزوس تقدم هذه المكان قرباناً لأمنا في شهر لوس من عام ٥٦٨م. وادعى الاسرائيليون ان هذه الأرضية من الفسيفساء تعود الى كنيس يهودي وراحوا يوفدون اليها عدد من رجال الدين اليهود يقيمون فيها الصلاة ويطبعون بطاقات سياحية عليها صورة الأرضية ومكتبو عليها كنيس يهودي في غزة. وكان من الواضح ان طريقة بنائها لا تمت لليهودية بصلة. كان عليها صور لحيوانات مثل الأسود والنمو والطيور، مساحتها ٣ أمتار × ٥ أمتار. وفي صيف ١٩٨٧ فوجئ أهالي غزة باختفائها من مكانها بعد ن نقلت بكاملها الى اسرائيل.

الانتفاضة

كان كل شيء قد استقر لصالح الاحتلال الاسرائيلي قبل حدوث الانتفاضة. وأزال «شارون» نقاط الحدود والحواجز نهائياً بين غزة واسرائيل معتبراً انها كلها أراضي اسرائيلية. وراح العمال الفلسطينيون من حرفيين وبنائين يعملون بشكل منتظم في اسرائيل بأجور مرتفعة تصل ما بين ٥٠ و ١٠٠ دولار يومياً، يدخلون ويخرجون دون تصاريح، والتجارة مفتوحة دون جمارك أو ضرائب الى أن وقع في ٥ نيسان عام ١٩٨٤ حادث اختطاف أتوبيس من تل أبيب، واجبر المختطفون سائقه على الاتجاه نحو عسقلان ثم غزة، ومنها الى الحدود المصرية، واعتبروا كل ركابه رهائن. وكان بين الركاب امرأة اسرائيلية يبدو عليها انها تعاني من الحمل وتوسلت الى المختطفين ان ينزلوها فأشفقوا عليها واستجابوا لطلبها الا انها سارعت فور نزولها وأبلغت السلطات الاسرائيلية، فكلف اسحق مردخاي قائد المنطقة الجنوبية في ذلك الوقت دورية من الجنود بملاحقة الأتوبيس، وأطلقوا الرصاص على اطاراته ولم يتوقف. ومضى سائراً على الجنط وهم يطلقون الرصاص عليه فقتل عدد كبير من الركاب، وقتل اثنان من المختطفين واعتقل اثنان آخران، واتضح ان المختطفين لم يكن معهم سلاح أو قنابل وانما زجاجات فارغة أوهموا السائق انهم يحملون متفجرات، يقول شهود عيان على هذا الحادث ان السلطات الاسرائيلية اغلقت الطرق ومنعت التجول، وشاهدوا الأتوبيس بعد ان احترق تحيط به فرق من الجيش وسيارات الاسعاف.

وبعد هذا الحاث اعيدت الحواجز على الحدود.

وقد كشف ايهوديا توم وهو ضابط بالمخابرات الاسرائيلية في تصريحات ادلى بها للصحف الاسرائيلية في آب ١٩٩٥ انه بتكليف من قيادته قام بقتل المختطفين وذلك بتهشيم رأسيهما بحجر وهما في حالة فقدان للوعي بسبب قسوة التعذيب التي تعرضا لها على يد المحققين وقد كوفئ على فعلته هذه بترقيته الى مستوى يعادل رتبة جنرال في الجيش.

بذور الانتفاضة

بدأت نذر الانتفاضة تظهر عن طريق منشورات تلقى في البيوت والمدارس والمساجد تندد بالاحتلال وتحذر الجميع. وكانت هناك مجموعات سرية من مختلف الفصائل الفلسطينية توزع هذه المنشورات، الا ان الاحتلال لم يعلق اهمية كبيرة على هذه المنشورات واكتفى بتشديد قبضته على السكان، ووقعت عمليات صدامية مع قوات الاحتلال بين وقت وآخر، وانتشرت ظاهرة طعن اليهود في الأسواق والتي بسببها قتل ثلاثة من حركة الجهاد الاسلامي واعتقل عدد من المواطنين. وحدث ان نجح ستة من المعتقلين من الهرب من سجن غزة ليلة ١٨ أيار ١٩٨٧. لكن ثلاثة منهم قتلوا بعد هروبهم على يد القوات الخاصة في حي الشجاعية، وازدادت حدة التوتر بعد هذا الحادث، وتمكن رجال المقاومة من قتل ضابط مخابرات اسرائيلي يدعى «فيكتور رحوان» في شارع بغداد بالشجاعية أعقبها حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين.

وفي ٦ كانون أول عام ١٩٨٦ تمكن احد رجال المقاومة اللبنانية من الهبوط بطائرة شراعية في أحد معسكرات الاحتلال في شمال اسرائيل وفتح النار على جنود الاحتلال فقتل ثمانية منهم، ثم استشهد بعد ان تمكنت منه القوات الاسرائيلية.

ساعدت هذه الأحداث على رفع الروح المعنوية لدى السكان وإذكاء روح المقاومة وتفجرت الأحداث يوم ٧ كانون أول ١٩٨٧ عندما وقع حادث اصطدام مقطورة اسرائيلية بميكروباس عربي من غزة كان يقل أحد عشر راكباً، وأدى هذا الصدام الى مقتل ثمانية وجرح ثلاثة آخرين نقلوا الى المستشفى، واعتبر هذا الحادث متعمداً حيث اتضح ان سائق المقطورة من المتدينين اليهود وقتل أخاه في غزة بطعنة سكين في وقت شهدت فيه المدينة ملاحقة المحتلين وطعنهم في الأسواق واحراق سياراتهم، وادعت سلطات الاحتلال في غزة ان الحادث عفوي وليس متعمداً!.

تسبب هذا الحادث في انتشار الذعر والقلق لدى المواطنين وتوجهوا الى المستشفى كي يطمئنوا على جرحاهم، وعندما خرجت نعوش الضحايا من المستشفى احتشد المواطنون في مظاهرة ضخمة وهم يهللون ويكبرون ويهتفون ضد الاحتلال الاسرائيلي. وفي اليوم التالي توجهوا للاشتراك في جنازة جماعية في معسكر «جباليا» فتصدى لهم الجيش الاسرائيلي واطلق عليهم النار فكثر عدد المصابين. وعاد الناس من جديد الى مستشفى الشفاء، وكلما يصل أحد المصابين تزداد الثورة ضد الاحتلال، وتصدت الجموع للقوات الاسرائيلي، التي وصلت لتفريقهم، وسارت مظاهرة عارمة مسافة ٨ كيلومترات من معسكر جباليا حتى المستشفى، وتحولت مدينة غزة الى كتل بشرية ثائرة ضد الاحتلال في حركة

شعبية هائلة، اناس تستقبل الجرحى والمصابين، وآخرون يشيعون الجنازات غير عابئين بقوات الاحتلال التي تتصدى لهم وتحاول تفريقهم بكل الوسائل، ويحدث كل ذلك بشكل عفوي لم يخطط له أحد، ولم يقف وراءه تنظيم أو فصيل سياسي.

استمر الحال على هذا النحو لمدة خمسة عشر يوماً حاولت قوات الاحتلال اخماد الانتفاضة باساليب العنف والبطش فكان رد الفعل زيادة في الانتفاضة.

وفي ٨ كانون ثاني ١٩٨٩ انزل الاحتلال حاملات جنود ومدرعات ودوريات بهدف ارهاب المواطنين، الا أن الانتفاضة ازدادت حدة، وكلما كثر عدد الاصابات من جراء الاعتداءات الاسرائيلية على المواطنين تصاعدت المقاومة وراح الناس يواجهون السيارات المدرعة بالحجارة، وكانت هي والجنود تهرب امام رماة الحجارة، وفي مواجهة ذلك بدأت قوات الاحتلال تشن حملة اعتقالات. ودعا اسحق رابين الذي كان وقتها وزيراً للدفاع الاسرائيلي بإخماد الانتفاضة عن طريق تكسير عظام كل شاب يلقى القبض عليه. وبلغ عدد الذين نفذت فيهم هذه السياسة، سياسة تكسير العظام، (١٥٤٣) شاباً. كان المنظر شديد البشاعة.. ثلاثة جنود يقومون بضرب شاب بالعصي والبنادق والأحذية، وجندي يمسك باليد وآخر يضرب على العظام.

ولكن هذه السياسة لم تفلح في إخماد الانتفاضة فزادت حدة الغليان مما جعل الاحتلال بعيد النظر في سياسته ويستخدم أسلوب الترغيب والترهيب فأزال الحواجز وفتح المجال أمام الشباب للعمل في اسرائيل، ورغم ذلك ازداد الناس رفضاً للاحتلال، ففرض عليهم ضرائب باهظة ورسوماً جمركية باهظة، وأغلق الحدود، واستخدم سياسة منع التجول وعزل قطاع غزة وحاصر الأحياء والمناطق، واعتقل الآلاف من الشباب وأعطيت الأوامر بإنزال فرقة مظليين من القوات المدربة تدريباً متقدماً بهدف الضرب بقسوة، والتنكيل بالمواطنين واستفزازهم، سحبوا الرخص من سائقي السيارات واجبروهم على دفع المزيد من الغرامات، ازاء ذلك طلب المواطنون من أفراد الشرطة المحلية ان ترفض العمل مع الشرطة الاسرائيلية فقدموا استقالاتهم جميعاً، وطلبوا من الموظفين المحليين العاملين في الضرائب والمكوس ان يستقيلوا فاستقالوا على الفور وازدادت حركة الاعتقالات.

يقول سكان غزة ان حملة الاعتقالات كانت عشوائية أو ادارية، يلقى المواطنون في السجون دون محاكمة، فقط تحقيقيات وتعذيب، والاعتقال الإداري مدته ستة أشهر قابلة للتجديد ستة اشهر أخرى، ويستمر الاعتقال العشوائي على الاقل ١٨ يوماً، وفي السجن تلغى الاسماء وتتحول الى أرقام. امتلأت السجون بالمعتقلات فأنشأوا سجناً جديداً في صحراء النقب اسمه «كتسعوت» أو انصار ٣ استمراراً لـ «انصار ١» في لبنان و «انصار٢» في غزة والسجن به محققون لا يعرفون الرحمة اختيروا من اليهود الشرقيين الذين يتحدثون اللغة العربية، ويحملون اسماء حركية عربية مثل «أبو شريف» أو «أبو عوني» أبو عرفان وأبو سامي، ويستخدمون أساليب الترغيب بالمال والجنس، والترهيب بالتعذيب والشبح والضرب، وكل ذلك بهدف الحصول على اعترافات، ودافع عن هؤلاء المعتقلين محامو عرب ١٩٤٨، ومحامون يهود تعاطفوا معهم مثل «فيليسيا لانجر» و«لينا تسيمل» و«تماريبليك» في وقت

اضرب فيه المحامون الوطنيون عن العمل.

أساليب اسرائيلية لمواجهة الانتفاضة

استخدم الاحتلال الاسرائيلي اساليب متنوعة لمواجهة الانتفاضة، فكانت الطائرات الاسرائيلية تلقي بالحجارة على المواطنين وترميهم بالغاز مما تسبب في العديد من حالات الوفاة واختنق الأطفال واجهضت الحوامل، وجاء الاحتلال بسيارات مصفحة بها اجهزة تقذف الحجارة والمياه الساخنة الملوثة، وكان شبان الانتفاضة يردون عليهم باختراعات جديدة فكانوا يحصلون على بقايا قنابل الغاز ويقذفون بها الجنود، وكان الشباب ينام فوق الشجر وتتم محاصرتهم وهم هكذا لمدة تصل الى ٢٤ ساعة، اصابوا منهم الكثير وقتلوا الكثير. وكان الاسرائيليون يغيّرون من أساليبهم تبعاً لأساليب شباب الانتفاضة فكانوا يغطون السيارات العسكرية بالشباك الحديدية، ويقف كل جندي في ظهر الآخر لمراقبة الشوارع والطرق. وتطورت الحجارة الى زجاجات مولوتوف. فأصبح كل من يمسك زجاجة.. أي زجاجة ولو فارغة يعتقل وترددت على الألسنة كلمة «بكبوك تيفراه» بالعبرية أي «زجاجة حارقة» ويشمون رائحة الأيدي لمعرفة ما اذا كان يحمل قنابل. وأصبح الاسرائيليون لا يضربون برصاص مطاطي بل برصاص ناري قاتل، ويقبعون فوق اسطح المنازل لمراقبة الشارع، ويهددون صاحب المنزل بالاعتقال لو أبلغ عنه. استخدم الشباب النبال في رمي الحجارة على الجنود، وكان الأطفال يلقون بالمسامير في الشوارع لإفساد اطارات السيارات، وظهر السلاح في يد الفلسطينيين بعد ان حصلوا عليه بالتهريب أو من الجنود الاسرائيليين انفسهم، اضافة الى سد الشوارع بالحجارة والبراميل واطارات السيارات بعد اشعال النيران فيها، وأصبحت الاطارات المحروقة مظهراً من مظاهر الانتفاضة. وفي مواجهة ذلك عمد الاسرائيليون الى رش الشوارع والمحلات وأسطح المنازل بالكيروسين ليمنعوا حرق الاطارات. وفهم الشباب هذه الخدعة فلم يشعلوا الاطارات وقدموا احتجاجاً عالمياً للصليب الأحمر الدولي فأصدر الحكم العسكري الاسرائيلي بياناً بأنه قد حدث خطأ.

كان الاسرائيليون يلجأون الى الخدع والمناورات في مواجهة الانتفاضة، فكانوا يتركون الشبان يسدون الشوارع بالحجارة والبراميل وبالليل يدقون على أبوابهم ويخرجونهم لتنظيف الشوارع وازالة الحجارة والبراميل والا يسحبون هوياتهم ويعتقلونهم، فكان المواطنون يضطرون الى ذلك ولم يفرق اليهود بين عامل أو موظف أو طبيب في تنظيف الشوارع.

وكان الشباب يلجأ الى خدع مضادة لازعاج جنود الاحتلال فكانوا يعملون الى ربط شجرة بشجرة على الطريق الرئيسي بسلك رفيع مشدود لا يكاد يرى ويحددون ارتفاعه على مستوى رأس الجندي في المدرعات، وقد قتل عدد من الجنود الاسرائيليين بهذه الطريقة فلجأ الاحتلال الى حيلة لمنع هذه الأعمال بوضع ساتر في مقدمة السيارة لإزالة هذه الأسلاك، وهكذا كان الأهالي وقوات الاحتلال يتنافسان في اظهار الحيل والخدع التي تفسد على الطرف الآخر نشاطاته.

قبل الانتفاضة كانت الحالة الاقتصادية جيدة وبعد الانتفاضة فرض منع التجول، ومنع الفلسطينيون من العمل في اسرائيل، وضاعفوا عليهم الغرامات والضرائب، وشحت المواد الغذائية فظهر التكافل الاجتماعي، ومن يملك يعطي من لا يملك، وكان الناس يسألون عن

احوال بعضهم في تكاتف انساني رائع.

كانت اسرائيل تفرض رقابة صارمة على الأخبار والأفلام التلفزيونية التي تصور أحداث الانتفاضة، ومن يكتشف ان لديه جهاز فاكس لنقل الأخبار أو يعثروا معه على شرائط فيديو أو أفلام تصويرية يجرى مصادرتها ويتم اعتقال حاملها ومحاكمته، ومنع الاحتلال دخول التحويلات المالية من الخارج. ومن يعتقل من الموظفين لا يعود للعمل الا بالمساومة معه، واستخدم الاسرائيليون في مقاومة الانتفاضة ذخيرة حية ورصاصات مطاطية تسمى «دم دم» وتعمدوا الضرب بها في العيون.

تشكيل لجان شعبية

لقد أدت الانتفاضة الى تنظيم حياة الناس من تلقاء انفسهم فتشكلت لجان شعبية في كل حي ولكل لجنة قيادة تتفرع عنها لجان فرعية، وعن طريق العملاء وزعت اسرائيل منشورات محرفة باسم القيادة الموحدة لتضليل الجماهير وإفساد الانتفاضة.

ومع مرور الوقت اصبحت الانتفاضة تشكل حياة الناس اليومية وبدأت الفصائل السياسية تدخل الساحة وتعيد تنظيم صفوفها مثل حركة «فتح» و«حماس» و«الجهاد الاسلامي» و«الجبهة الشعبية». وكان هناك تنسيق في أول الامر بين هذه الفصائل وكان اول هدف لهم هو مطاردة العملاء وقتلهم وتعذيبهم بأساليب شتى. وكان من أبرز قادة الانتفاضة «عماد عقل» من حركة حماس الذي تقول انه قتل ٣٦ اسرائيلياً واغتاله الاسرائيليون... و«سامي الغول» من حركة فتح واحمد أبو شريعة.

ازدياد حدة الانتفاضة

ازدادت حدة الانتفاضة ولقي ضباط اسرائيليون مصرعهم من بينهم ضباط استخبارات مثل «فيكتور رجوان» وضابط أخر برتبة ملازم في منطقة «الترام» بالقرب من مشروع عامر*، ويدعى «ميليتس» الذي قتل الكثير من الوطنيين، وكان يلقب بالدكتور «ديرزي». ولم يكن هذا الضابط هو المقصود ولكن كان الوطنيون قد أعدوا كميناً لسيارة عسكرية اسرائيلية فقتل ضابط كبير برتبة عميد الا ان الملازم هو الذي قتل ونجا العميد، وأصيب المرافق والسائق، وكانت هذه السيارة بمن فيها تتبع وحدة اسرائيلية تسمى وحدة «شمشون» وهي من القوات الخاصة مهمتها اغتيال الوطنيين، يرتدي أعضاؤها الزي العربي للتمويه وتضليل المقاومة، وقد تم رصدها من قبل شباب الانتفاضة.

وفي الأيام الأولى للانتفاضة قتل ضابط مخابرات اسرائيلي اثناء مطاردته لأفراد حركة الجهاد الاسلامي الستة الذين تمكنوا من الهرب من سجن غزة، وقد أعد هذا الضابط لهم كميناً وتمكن من أيقاف السيارة التي يركبونها وانزلهم منها وطلب منهم التسليم وهو ينادي

(*) انشئ في فترة الإدارة باشراف المشير عبدالحكيم عامر وسمي باسمه. وهو مشروع استصلاح اراضي يقع على شاطئ غزة. وزعت على اهالي غزة كل قطعة مساحتها ٢٠ دونم (خمسة افدنة) وزرع بالحمضيات.

على أسمائهم، وبدلاً من ان يستسلموا اطلقوا عليه النار وهربوا، لكن الاسرائيليين تمكنوا من مطاردتهم وقتل ثلاثة منهم.

وفي ليلة عيد الأضحى عام ١٩٨٧ قتل ضابط اسرائيلي يدعى «رونتال».. يعمل في سجن انصار٢ في غزة على يد شاب يدعى «ماجد عويضة» في شارع الوحدة، وبعدها فرض منع التجول.

ومن بين احداث الانتفاضة ان قتل ثلاثة من اليهود في منطقة «الشيخ عجلين» التي كانت تمثل لهم منطقة امان، حيث نصب لهم كمين، ونقل أحدهم الى المستشفى لنزع قلبه ونقله الى مواطن عربي مريض بالمستشفى. وعندما عرف الاسرائيليون بذلك قامت ضجة كبيرة قادها الحاخامات اذ كيف يقتل اليهودي وينقل قلبه الى عربي. وحتى الآن لم يعرف من هو الطبيب الذي أجرى هذه العملية.

ظواهر افرزتها الانتفاضة

لقد أفرزت الانتفاضة عدة ظواهر مثل «المطاردون» و «الملثمون» و «العملاء والمطاردون هم الذين تكتشف اسرائيل امرهم عن طريق العملاء أو الاعترافات التي يحصلون عليها من المعتقلين، وفي هذه الحالة يدرك انه هدف لهم فيختفي ويقال عليه مطارد لأن السلطات الاسرائيلية تطارده بهدف اعتقاله، وقد ألقي القبض على كثير منهم أو اغتيلوا عن طريق العملاء ووحدة «شمشون» مثل «عماد عقل» و«هاني عابد» و«كمال كحيل» و«يحيى عياش».

أما الملثمون فقد ظهروا قبل الانتفاضة كلصوص وعملاً حتى لا يكشف امرهم، ومع استمرار الانتفاضة لجأ رجال المقاومة الى هذا المظهر، فقلدهم اليهود كي تنتشر الخدعة، وكثيراً ما حدثت مواقف مزدوجة اذ يظهر مجموعة من الملثمين تطاردهم القوات الاسرائيلية على أنهم من رجال المقاومة ويتضح انهم من اليهود الذين يطاردون العرب وحدث ان قتل اليهود عدداً منهم اعتقاداً انهم من العرب.

كانت مهمة الملثم ان يكتب الشعارات على الحائط ويشعل اطارات الكاوتشوك ويرمي القوات الاسرائيلية بالحجارة ويطارد العملاء، الا ان ظاهرة الملثمين كانت لها سلبياتها فقلدهم اللصوص بقصد السرقة. وقد عومل هؤلاء اللصوص بعد اكتشافهم معاملة العملاء، كانوا يسرقون السيارات والمسجلات والمنازل والمحلات التجارية بدعوى انهم من أفراد المقاومة. وأصبح للملثمين رداء خاصاً عبارة عن معطف وبنطلون واسع فضفاض حتى لا يعرف صاحبه ان كان سميناً أو نحيلاً.

اما العملاء فقد انتشروا بشكل كبير، وتفننت اسرائيل في كيفية اسقاطهم وخصصت لهم قرية خاصة انشئت عام ١٩٧٧ تسمى قرية «الهنية» بالقرب من الحدود المصرية..

وأفرزت الانتفاضة وظيفة بلا اجر وهي الكتابة على الجدران.. كل منزل يحتفظ بعلبة طلاء «بوية» مضغوطة على شكل (اسبراي) تخرج الوانا مختلفة، وكانت «حماس» تكتب باللون الاسود والاخضر والاحمر، و«فتح» تكتب باللون الأزرق والأصفر والأبيض، على الجدران والاسفلت، بالعربية والعبرية، وتتضمن هذه الكتابات اخبار الانتفاضة وبيانات عن الشهداء واسمائهم، أو توجيه تهديدات للاحتلال مثل «لا بد من الثأر» و«قريباً سنسحق

دولتكم» و«اخرجوا من ديارنا» و«ديارنا طاهرة وأنتم نجس» وكان جنود الاحتلال يزيليون هذه الشعارات عن طريق المواطنين انفسهم، حيث كانوا يسحبون بطاقات الهوية ممن يقابلهم، او من سكان المنزل، الذي تكتب عليه هذه الشعارات حتى لو لم يكن مسؤولاً عنها ويطلبون منهم محو هذه الشعارات مقابل استرداد هوياتهم، ولذلك كان كل منزل يحتفظ بكمية من «الشيد» وهو الجير الذي يزيل به هذه الشعارات. ومن يلقى القبض عليه وهو يكتب الشعارات فانه يضرب بقسوة، ويتم اعتقاله حيث يتعرض للتنكيل والتعذيب الى أن يقدم للمحاكمة التي عادة ما تحكم عليه بالسجن عاماً أو عامين مع دفع الغرامات، وكان مما يثير حنق جنود الاحتلال هي تلك الشتائم المقذعة التي ينادونهم بها الاطفال والشباب بكلمات بذيئة بالعبرية، وكانت هذه الأوصاف البذيئة تثيرهم وتدفعهم الى اطلاق الرصاص عشوائياً وملاحقة من يرددها.

يوماً بعد يوم، ازدادت شعلة الانتفاضة، وبدأ كل تنظيم يعمل بصورة مستقلة بعد القيادة الموحدة، وتخصصت حركة «حماس» في مطاردة العملاء ومهربي المخدرات، حيث لم يكن الاسرائيليون يتدخلون في عمليات تهريب المخدرات، كما استغل بعض الانتهازيين وأصحاب النفوس الضعيفة الفوضى التي سادت، واختلاط التناقضات في بعضها من خلال ظاهرة الملثمين في السرقة والنهب وتهريب المخدرات. وحذرت «حماس» هؤلاء من الاستمرار في جرائمهم، ومن لم يرتدع كان يعامل معاملة العملاء ويحل قتله ويلقي بجثته في المزابل والنفايات وكان من المشاهد التي أصبحت مألوفة ان يعثر الناس كل صباح في مقالب القمامة على جثث آدمية، وقدر عدد الذين قتلوا بسبب اتهامهم العمالة للاحتلال أو الاتجار في المخدرات وإفساد المجتمع نحو ثلاثة آلاف قتيل على مدى خمس سنوات.

انتقلت الانتفاضة بعد ذلك من غزة الى القدس، والضفة الغربية ودعا «حنا سنيورة» رئيس تحرير جريدة الفجر التي أغلقتها السلطات الاسرائيلية الى عصيان مدني، فكان رد الفعل الاسرائيلي هو تغيير بطاقات هوية المواطنين، فاحتج الفلسطينيون واعلنوا رفضهم وعدم الاستجابة لهذا الاجراء.

لقد اسفرت الانتفاضة عن الآلاف من المصابين والقتلى. ويقول تقرير لرابطة الأطباء الاسرائيليين والفلسطينيين ان ٢٣٩ فلسطينياً من الضفة الغربية فقدوا أبصارهم بصورة تامة، وذلك خلال سنوات الانتفاضة منذ عام ١٩٨٧، وحتى منتصف ١٩٩٢ وأصيب ٣٠٠ فلسطيني آخرون في عيونهم، وفقد بعضهم النظر جزئياً، وقد نجمت هذه الاصابات بسبب اطلاق الجنود الاسرائليين عيارات مطاطية عليهم.

وفي الفترة من شهر اب ١٩٨٩ حتى اب ١٩٩٣ أصيب نحو ٦٢٥٠ فلسطينياً في قطاع غزة في رؤوسهم بسبب عيارات مطاطية أو عادية أطلقها جنود الاحتلال، وكان خمسون في المائة من الذين أصيبوا برؤوسهم اطفالاً وصبية تحت سن السادسة.

وذكر التقرير ان ٣٩ الف فلسطيني في قطاع غزة اصيبوا بعيارات نارية في الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٣ بسبب عيارات نارية وضرب واستنشاق غاز مسيل للدموع، وقد حدثت معظم هذه الاصابات بسبب انتهاك الجنود الاسرائيليين لتعليمات اطلاق النار التي تنص على الامتناع عن التصويب على الأطفال والنساء ولكن ١٥ في المائة من المصابين في رؤوسهم

كانوا من النساء.

شيئاً فشيئاً بدأت حدة الانتفاضة تقل مع بدء المفاوضات في مؤتمر مدريد والتفت حولها قوى خارجية بهدف اضعافها، وسادت المناطق الفلسطينية حالة من الفوضى، وكثرت عمليات الاغتيال بحجة العمالة لاسرائيل، ولم يكن ذلك دقيقاً، حيث تدخلت الاهواء الشخصية والثارات الاجتماعية، وتسللت الاجهزة الامنية الاسرائيلية بهدف اساءة العلاقات في المجتمع الفلسطينية، وأثارة الكراهية ضد الانتفاضة وصناعها، ولم يكن امام اسرائيل وهي تواجه انقسامات داخلية ومشاكل اقتصادية بسبب الانتفاضة واهتزت صورتها الى حد كبير امام الرأي العام العالمي وأمام حلفائها الأمريكيين والأوروبيين، ولم يكن امامها في هذه الظروف الا انت تتظاهر برغبتها في السلام وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مقابل شروط قبلتها المنظمة وتدخل معها في مفاوضات أوسلو السرية التي أسفرت عن مفاوضات علنية واعلان المبادئ الذي وقع في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣، ثم اتفاقية غزة واريحا اولاً في القاهرة في ٤ أيار ١٩٩٤.

لقد كانت غزة تمثل عبئاً ثقيلاً على الاسرائيليين، وكان موشي ديان يقول عنها: «اننا لسنا في حاجة لها.. فهي مليئة بالعقارب والثعابين، وعرضها على الرئيس انور السادات بعد زيارته للقدس عام ١٩٧٧ ورفضها، وعرضت على حركة «حماس» عام ١٩٨٨ ورفضتها، وكان اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل الذي اغتيل على يد يهودي متعصب في ٤ تشرين ثاني ١٩٩٥ يقول عنها: انني أتمنى ان اصحوا لأجد ان البحر قد ابتلعها».

ويقول «موشيه زاك» الكاتب الاسرائيلي ان بن جوريون عام ١٩٥٦ كان يسعى ان تنفصل غزة المكتظة بالسكان العرب عن اسرائيل، ولكنه غير رأيه بعد حرب ١٩٦٧، ففي البيان الذي نشر في ١٩ حزيران عام ١٩٦٧ كتب يقول «سيبقى قطاع غزة في دولة اسرائيل وستبذل جهود من اجل توطين اللاجئين في الضفة الغربية ذات الحكم الذاتي أو في أرض عربية بموافقة اللاجئين أنفسهم وبمساعدة دولة اسرائيل».

لقد وضعت غزة الاحتلال الاسرائيلي اكثر من مرة في حيرة، وحتى عندما كان الليكود في السلطة قام وزير الدفا ع الاسرائيلي موشيه ارنز بطرح اقتراح بمغادرة غزة.

لقد كانت اسرائيل تضع في خطتها منذ البداية التخلي عن قطاع غزة، لكنها كانت تنتظر الوقت المناسب لتساوم عليها وتحصل علي مقابل متظاهرة بأنها تخلت عن شيء هام يجب ان تحصل مقابله على الثمن.

(الفصل الثالث)

السلطة الفلسطينية بين (التنظيم) والدولة

ستقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها
القدس الشريف... شاء من شاء وأبى من أبى

ياسر عرفات

السلطة الفلسطينية بين (التنظيم) والدولة

وصلت طلائع الشرطة الفلسطينية الى غزة صبيحة الثامن من أيار ١٩٩٤ ولم يكن من السهل على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتحول في يوم وليلة من تنظيم الى دولة، كذلك لم يكن من اليسير بعد ثلاثين عاما من اندلاع حركة الثورة الفلسطينية على يد منظمة «فتح» ان يتحول المقاتلون القادمون من الشتات الى سياسيين ورجال دولة، وتتحول التنظيمات الى مؤسسات. فلم تكن هنك ميزانية ولا كوادر، ولا مكاتب، وخرجت ادارة الاحتلال الاسرائيلية من مواقعها في «أبي خضرة» بغزة، ولم تترك شيئاً حتى المقاعد والمكاتب وأسلاك التليفونات أخذت معها أو خربتها، بل الأخطر من ذلك انها وضعت في مبنى السرايا وهو مركز قيادة الشرطة الفلسطينية اجهزة تصنت مزودة بمتفجرات حتى تتفجر عند اكتشافها، وقد عثر عليها بالصدفة بعد عامين من دخول الشرطة، وراح ضحيتها الملازم توفيق اليازجي وجرح ثلاثة آخرون.

كانت الشرطة الفلسطينية قد سبقت بالوصول الى غزة وأريحا لتتسلم مهامها، وقام فريق فلسطيني بالتداول مع الجانب الاسرائيلي لترتيب عملية التسليم وضم هذا الفريق عددا من كبار الضباط الفلسطينيين من أبرزهم اللواء نصر يوسف الذي أصبح القائد العام للشرطة والامن الفلسطيني والعقيد جبريل الرجوب مسؤول الأمن الوقائي في أريحا والضفة الغربية والعقيد محمد دحلان مسؤول الأمن الوقائي في قطاع غزة، وجرت عملية التداول لاستلام الشرطة الفلسطينية لمواقعها الجديدة على أساس الاتفاق الموقع.

حدد الاتفاق بأن يكون عدد افراد الشرطة في غزة وأريحا سبعة آلاف شرطي على ألا يكون احد منهم أدين في جرائم خطيرة أو شاركوا بفعالية في عمليات «ارهابية» بعد توظيفهم، على أن يوافق كلا الطرفين على قائمة الفلسطينيين المجندين محلياً أو من الخارج، أي ان على الجانب الفلسطيني ان يبلغ الجانب الاسرائيلي بأسماء افراد الشرطة الفلسطينية لتوافق على من تشاء وتعترض على من تشاء. ونصت الاتفاقية على أنه: «يمكن لرجال الشرطة الذين يرتدون الزي الرسمي ورجال الشرطة الآخرين الذين يحملون تصاريح خاصة معتمدة ان يحملوا اسلحة.

وحددت الاتفاقية حجم الاسلحة والمعدات كما يلي:

– سبعة الاف قطعة سلاح شخصية خفيفة (مسدسات).

– ١٢٠ مدفع رشاش من عيار ٣ بوصة و ٥ بوصة.

– ٤٥ عربة مدرعة ذات عجلات من طراز يتفق عليه الجانبان ومن بينها ٢٢ عربية تنتشر لحماية منشآت السلطة الفلسطينية ولا تستخدم في المحيط الأمني وفي الطرق الجانبية وعلى الجوانب الملاصقة بها أو بجوار المستوطنات الاسرائيلية الا بموافقة مكتب تنسيق المنطقة

المختص، ويمكن تحرك مثل هذه المركبات على طول الطريق المركزي شمال – جنوب في قطاع غزة فقط بعد اشعار مكتب تنسيق المنطقة المختصة.

وهكذا حددت اتفاقية غزة – وأريحا حجم الشرطة الفلسطينية وحركتها، وحلت الشرطة الفلسطينية محل الدولة ومظهرها وسلطانها، وتشكلت على النحو التالي:– فرقة ١٧ وهي الفرقة المكلفة بأمن الرئاسة وحراسات عرفات وتأمينه. وعين العميد محمود الناطور (أبو الطيب) مديرا لها ولها كافة السلطات.

– الشرطة ومهمتها حماية امن المواطنين عن طريق اقسام الشرطة ومعها شرطة المرور وعين العميد غازي الجبالي رئيساً لها.

– الامن الوقائي ومهمتها سياسية وعين العقيد الشاب محمد دحلان رئيسا لها.

– المخابرات العامة ومهمتها جمع المعلومات وكتابة التقارير ومتابعة نشاط الاحزاب وفصائل المعارضة، وعين العميد امين الهندي رئيساً لها.

– القوات البحرية... ومهمتها حراسة الشواطئ وعين العقيد فتحي الرازم رئيساً لها ولا تملك اية اداة من ادوات البحرية حتى ولو قاربا واحداً.

وقد شكل رؤساء هذه الاجهزة مجلساً سمي (مجلس الامن) ويعقد كل ليلة اجتماعاً مع الرئيس عرفات يطلعه على سير الاحوال والأحداث الأمنية والجنائية وما يدور في المناطق سواء ما يتعلق بالاحتكاك مع الاسرائيليين بالقرب من المستوطنات أو المشاكل الأمنية العادية أو نشاط احزاب المعارضة أو الخلافات والصدامات التي تحدث بين الفرق نفسها وخاصة بين الأمن الوقائي والفرقة ١٧.

لقد ظل هذا الصراع يؤرق السلطة الفلسطينية وكثيراً ما كان السكان يستمعون الى صوت اطلاق الرصاص ليلاً، الامر الذي كان ينشر القلق والذعر والتساؤلات بين السكان وبعد ذلك اعتاد الناس على هذه الأصوات بعد ان عرفوا بالخلافات والشجار بين افراد القوة الامنية.

لقد واجهت قيادة الشرطة في البداية مشاكل متعددة منها سوء استخدام السلاح بين افراد الشرطة انفسهم، وكان كل واحد منهم يحمل سلاحاً شخصياً يطلقه في الافراح أو يهدد به من يشاء، مما اضطر قيادة الشرطة الى اصدار اوامر بمنع اطلاق الرصاص في الافراح أو استخدامه استخداماً عشوائياً وقدم عدد منهم للمحاكمة. ووقعت حوادث قليلة راح ضحيتها افراد من الشرطة مثل الحادث الذي قتل فيه أحد رجال الشرطة زميلاً له على شاطئ بحر غزة وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالإعدام ولم ينفذ هذا الحكم. وكان الرئيس عرفات يتدخل بنفسه في حسم كثير من هذه الأمور واحال ضباطاً للتحقيق والمحاكمة لأنهم تسببوا في قتل افراد من المعارضة عندما كانوا يداهمون منازلهم لإلقاء القبض عليهم أو استخدام وسائل التعذيب اثناء التحقيق مما أدى الى وفاتهم.

أما العنصر الثاني الذي كان يسبب ارقاً لقيادات الشرطة هو سوء التدريب وعدم استيعاب رجال الشرطة لمهامهم، وقد أدى ذلك الى حدوث ضحايا مثل الحادث الذي راح ضحيته طفل في العاشرة. وكان ذلك اثناء زيارة «جون ميجور» رئيس وزراء بريطانيا لغزة في شهر اذار ١٩٩٥. كان من المقرر أن يزور رئيس الوزراء البريطاني معسكر الشاطئ لتفقد

أحوال اللاجئين والسكان، وتولت الشرطة تأمين المعسكر، واعترض الطفل أحد الجنود الذي أمره بالابتعاد فأطلق عليه النار.

نقد ذاتي

يقول مسؤول كبير بالسلطة الوطنية الفلسطينية: «اننا قبل ان نخرج من تونس لم يكن لدينا اية خطة لتسلم صلاحياتنا، وسلطاتنا في «غزة» و«أريحا» ولم يكن هناك أي تصور أو دراسات نعتمد عليها في اعداد الكوادر وإقامة المؤسسات وكان كل شيء يتم عفوياً واعتبر ذلك أول نقطة ضعف استغلتها الدول المانحة في دفع التزاماتها للسلطة الفلسطينية، وقد أدى ذلك الى ضعف في الأداء عندما شكلت الوزارة الأولى، فرغم انه لم تكن هناك موازنات جاهزة أو خطط مدروسة بلغ عدد الوزراء ١٨ وزيراً وازداد هذا العدد في الحكومة الثانية بعد الانتخابات الى ٢٥ وزيراً في الوقت الذي لا يزيد فيه عدد الحكومة الاسرائيلية مثلاً عن ١٨ وزيراً، وكان ذلك عبئاً ادارياً ومالياً لم يكن له مبرر.

يواصل المسؤول الفلسطيني حديثه معي فيقول: «ان ضعف الأداء كان له سبب في تردد بعض الدول تجاه مواصلة تقديم المساعدة وإعطاء فرصة لاسرائيل أمام المجتمع الدولي كي تتملص من التزاماتها... فأنت تستطيع أن تحقق اهدافك بوسيلتين إما بأسلوب القوة العسكرية وهذا ما لا تملكه، أو بأسلوب المواجهة والاقناع، وهذا كان له وجوه من التقصير، فسوء الأداء الداخلي أدى الى انتشار ظواهر غير صحية كان يمكن تجنبها فكثرت العمولات والمجاملات وساء أسلوب المصالح المتبادلة، وضرب المسؤول الفلسطيني مثلاً على ذلك بنظام الاتصالات الذي أعطى للشركة الاسرائيلية «بيزيك» وكان متفقاً على أن يعطى لشركة أميركية مما أثار ضيق الولايات المتحدة الأمريكية والسبب في ذلك نظام العمولات.

يضيف المسؤول الفلسطيني فيقول: «لقد بدأ عمل السلطة الفلسطينية حيث انتهى الآخرون فقد أخذت السلطة من الأنظمة العربية أسوأ ما فيها وكان يمكن أن تبدأ بداية افضل ومميزة مثل توسيع قاعدة مفهوم الديمقراطية، وعدم التركيز على منظمة «فتح» واشتراك كافة الفصائل.

وللإنصاف أقول ن الرئيس عرفات بذل جهوداً كبيرة كي تبدأ السلطة سليمة نقية، حيث شكل لجاناً لمحاسبة المرتشين والذين يؤثرون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة، وفتح الباب اكثر من مرة لكافة الفصائل للمشاركة في السلطة، ولم تخل خطبه التي كان يلقيها بشكل يومي في الشهور الأولى لوجوده في غزة عن دعوة كافة الأطراف بما فيها حركة «حماس» المشاركة في السلطة، لكن جهات كثيرة عارضت انطلاقاً من معارضتها لاتفاق «اوسلو وفي مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية اضافة الى حركتي حماس والجهاد.

ونترك الحديث الآن للواء نصر يوسف رئيس جهاز الأمن والشرطة عن السلطة الفلسطينية مستعيداً ذكريات الايام الأولى لوصول الشرطة الفلسطينية الى غزة واريحا(*).

(*) مقابلة مع اللواء نصري يوسف في ٢٧ آب ١٩٦ بغزة.

يقول: بدأنا بظروف ليست سهلة، وتوليت مسؤولية اللجنة الأمنية والشرطة الفلسطينية بعد اتفاق «اوسلو» كنت قبل هذا نائب القائد العام للتفتيش والتوجيه السياسي لحركة فتح في تونس، وكلفت بتولي مسؤولية لجنة الشرطة الفلسطينية ثم المفاوضات في «طابا» تركت رئاسة اللجنة الأمنية، وعدت الى العمل لإعداد الوحدات. في ذلك الوقت كانت الظروف صعبة.. فالوحدات موزعة في تونس والجزائر والسودان (في ثكنات التي تبعد ألف كيلومتر عن الخرطوم) وفي ليبيا (في السارة بالقرب من الحدود التشادية) وفي بغداد، ومصر، والأردن، ولم يكن متاحاً اجراء أي تدريب للوحدات بل اننا لم نقدر على دفع رواتب للأفراد على مدى ثمانية عشر شهراً خاصة بعد توقف المعونات بسبب حرب الخليج التي خسرنا فيها ١٢,٦ مليار دولار. مع ملاحظة انه منذ خروجنا من لبنان عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٤ لم تتزود قواتنا بأي جديد سواء بالآليات أو السلاح، وكانت الدول الأوروبية التي تعرض علينا الدعم والتدريب تشترط ان يتم الدعم والتدريب بعد توقيع الاتفاق مع اسرائيل ولذلك عندما تم التوقيع في ٤ أيار ١٩٩٤ وبدأ دخول القوات في ٨ أيار لم يكن لدينا وقت لإعداد أي شيء، ولم يكن لدينا الية واحدة سوى البندقية، ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تكن تملك موازنة للقوات، الشيء الوحيد الذي تم ارساله على عجل هو ٢٠٠ سيارة أمريكية اضافة الى ١٠٠ سيارة لوري شحن كبيرة منها ٦٠ سيارة «بيك أب» و ٤٠ سيارة» «بلايزر» وهذا هو أول ما وصلنا.

وصلت أول دفعة من القوات الفلسطينية من «عين جالوت» من مصر لا يحمل كل فرد فيها الا بندقية وبطانيتين، وتسلمنا السيارات الأمريكية من المصريين في رفح المصرية. ولم يكن لدينا أموال فاتصلت بالدكتور نبيل شعث فأرسل لنا على الفور (٥٠) ألف دولار وقال سحبتهم على المكشوف لتأمين وصول السلطة الى غزة، انفقنا منها ١٢ ألف دولار في رفح وبقي ٣٨ ألف دولار.

دخلنا رفح في الساعة الثانية صباحا يوم ٨ أيار ١٩٩٤ ومعنا ١٦٠ جندياً.. انتهينا من الاجراءات عند رفح، وعندما خرجنا وجدنا مفاجأة مذهلة عندما تسلمنا أول ثكنة في دير البلح من الاسرائيليين. كان المفاجأة هو استقبال الشعب الفلسطيني لنا، شعب بأكمله أمضى ليلة في الشارع بكل فئاته الى حد اننا قطعنا المسافة من رفح الى دير البلح وهي لا تزيد عن ٣٠ كيلومتراً في خمس ساعات من الثانية حتى السابعة صباحاً. لم يكن لدينا تموين ولا تجهيزات للجنود.. ولا أماكن يبيتون فيها فوجدنا الشعب كله.

يقدم لنا كل شيء رغم ظروفه الصعبة. الوجبات الثلاث كل يوم وفراش النوم من منازل المواطنين.

بعدها توالت الوحدات من بغداد الى أريحا بقيادة الحاج اسماعيل، ثم بعدها وحدات بدر من الاردن، وبدأت القوات تتوافد ليكتمل العدد الى ٩ آلاف في غزة وأريحا.

تسلمنا المواقع من الاسرائيليين حتى يوم ١٨ أيار وكان آخر موقع تسلمناه هو مقر المجلس التشريعي، واستلمنا مفاتيح غزة، كانت معظم المواقع مخربة ولم يتركوا لنا شيئاً صالحاً، لكن استقبال الشعب لنا خفف كثيراً من المصاعب.. الكل سارع لتقديم ما لديه، وكنا على أبواب عيد الأضحى، أرسل لنا الدكتور نبيل شعث ٤٥ ألف دولار، وزعنا على كل

جندي ٥٠ دولاراً هدية العيد.

وجاء لنا احد المواطنين واسمه (بهلول) يملك ٨ محطات بنزين قال لنا المحطات كلها تحت تصرفكم ومجاناً، قلنا نأخذ لحين ميسرة، بالدين.. ولمدة ٤٠ يوماً قال.. لا.. ستون يوماً، ووضع كل شيء تحت تصرفنا، المصنع الوحيد للمفروشات في غزة قدم لنا كل انتاجه.. وقلنا له بالدين... وقدموا لنا كل ما عندهم... مصنع للأدوات المنزلية في حاجز «بيت حانون» قدم لنا كل احتياجاتنا، وعرض علينا كل شيء مجاناً وأصررنا ان ندفع فيما بعد، حتى المواد التموينية واللحوم والخضار حصلنا عليها بالدين، وخلال الشهور الخمسة الأولى كن حجم الدين الشهري ٥ مليون شيكل اي نحو ١,٧ مليون دولار، وكان التجار يصبروا علينا ولا يلحوا في الطلب رغم ظروفهم الصعبة، وبعد الشهور الخمسة الأولى بدأت الأمور تتحسن، وتأخذ السلطة شكل المؤسسات.

تم تنظيم جهاز الشرطة الى الامداد والتموين، واللاسلكي، وفروع تعبوية وإدارية، ونظمنا أنفسنا: الأمن الوقائي، والأمن الوطني، والمخابرات، والدفاع المدني، وأمن الرئاسة والفرقة١٧.

وبدأنا نعمل ونتابع مع كافة الإدارات المدنية من أجل تسيير الحياة، تحملنا مسؤولية توفير الهدوء والأمن والظروف الملائمة للشعب ولهذه المؤسسات المدنية لإعدادها بشكل طبيعي.. قدمنا أسماء الشرطة لإسرائيل ووافقوا عليها... واستكملنا اعدادنا بالتجنيد المحلي.

اما عن المساعدات من الدول المانحة ففي أول الأمر كانت تنفق كرواتب في السنة الأولى وبعدها جاءت مساهمات من الدول الأوروبية.

قدمت بريطانيا ٥٠ سيارة وشبكة اتصالات للشرطة.

وقدمت ألمانيا ٥٠ دراجة بخارية ومليون دولار لأكاديمية الشرطة.

وقدمت اسبانيا ٦٠ سيارة، و ٤٠ دراجة بخارية.

وقدمت هولندا ٤ ملايين دولار، ومرتب شهر لأفراد الشرطة، وبرامج تدريب.

وقدمت النرويج مرتب شهر.

وقامت السويد بتدريب كوادر أكاديمية الشرطة.

وقدمت مصر كل برامج التدريب، وكانت بمثابة محطة لحركة الوحدات.

وقدمت السعودية مرتب شهر وتدريب.

وقدم الأردن برامج تدريب و ٤٠٠ بندقية وعشر سيارات.

يقول اللواء «نصر يوسف»، ليس صحيحاً ان اسرائيل تركت ٦٠ ألف قطعة سلاح كما تردد واشيع وقتها في أيد عملائها، هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً صحيح كان هناك سلاح مع افراد وهو لا يزيد عن مسدس.

ويواصل اللواء يوسف حديثه معي عن تلك الأيام الأولى للشرطة الفلسطينية في غزة، ويقول لم يكن لدينا تجربة في العمل الشرطي، ولذلك كان لدينا مشاكل وكثير من التجاوزات مثلا عندما اغتيل هاني عابد وهو من حركة الجهاد الاسلامي في ٢ تشرين ثاني ١٩٩٤ لم يكن في ذهننا ان نبلغ النيابة، وجاءت النيابة للتحقيق بعد يومين... ليس لدينا خبرة، كانت

هذه التجاوزات كثيرة، ولم يشعر بها احد من فرحتهم بدخول أرض الوطن.

في ١٨ أيار ١٩٩٤ أول ليلة لاستكمال دخول الشرطة استعنا بالقضاء لتقديم محاضرات لاجهزة الشرطة عن كيفية عمل ابلاغ النيابة. حاولنا الاستعانة برجال الشرطة المحترفين القدامى الذين عملوا في الإدارة السابقة، واستعنا بمائتي شخص منهم للقيام بأعمال التدريب وأعددنا دورات مكثفة وفي السنة الأولى تم تدريب ألف كادر جندي، واجهتنا مشكلة «العملاء» والقينا القبض على عدد كبير منهم فقد زرعت المؤسسة الاسرائيلية العسكرية بذور الشك لدى كل الناس، وكانت تعمل على تعميق الخلافات بينهم، وكثير من الذين قتلوا على انهم عملاء كانوا ابرياء.

ويواصل اللواء يوسف روايته:

«وبعد ان دخلنا بخمسة أيام تم اختطاف اثنين من قبل حركة حماس، اتصلنا بقيادة حماس وحاولنا اطلاق سراحهما لكن بعد يومين علمنا أنه تم تنفيذ الإعدام عليهما وألقوا بهما في صناديق القمامة، كانت مفاجأة مذهلة لنا اذ كيف يمكن أن تحقق مع شخصين وتصدر عليهما الحكم وتنفذه في ٤٨ ساعة، لذلك أعطيت تعليمات باعتقال «كمال كحيل» حيا أو ميتاً (كان من عناصر حماس البارزين واغتالته اسرائيل عام ١٩٩٥).. كان لا بد من ضبط الأمور تجنبنا لحرب أهلية، فقد كانوا يأخذون الناس بالشبهات ونحن نعرف أن العملاء الحقيقيين من الصعب كشفهم.. شعب بلا مؤسسات تكثر فيه الشائعات والشكوك والخوف، ويختلط الحابل بالنابل، والاسرائيليون يغذون ذلك».

واجهنا مشكلة الثأرات، واكتشفنا وجود عدد كبير من القتلى بسبب الثأر كان المدارس تعج تعج بالفوضى التلاميذ تنجح بل امتحانات، وبالتالي يتدهور مستوى التعليم واجهنا الكثير من المشاكل الإدارية وزيادة حجم البطالة، في الانتخابات قمنا بدور مشترك من الناحية الأمنية وواجهنا مشاكل انقطاع الكهرباء فاستعنا بالشموع في فرز الأصوات، صناديق الانتخابات لم تكن كافية فاضطررنا لاستخدام أكياس وختمها. ولا زلنا نحتاج الى الكثير، ولاحتلال قائم ويشكل عائقاً في عملية البناء، وما زلنا نجرب نعتمد على التجربة والخطأ.. الصورة العامة الاجمالية بعد عامين الآن افضل، ولا نقول انها مثالية.

وصول «عرفات» الى غزة

كان وصول افراد وضباط الشرطة الفلسطينية قد سبق وصول الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» الى غزة وأريحا بعدة أسابيع فقد وصل «عرفات» الى غزة في الأول من تموز ورافقه الرئيس المصري حسني مبارك من القاهرة حتى معبر رفح المصري في احتفال كبير، ليستقبل في غزة استقبالاً شعبياً وتاريخياً، واحتشد في المدينة مئات الصحفيين من كل انحاء العالم وكانت المشكلة التي واجهوها انهم لم يجدوا أماكن في الفنادق الأربعة بغزة والتي خصص احدها وهو فندق فلسطين للرئيس عرفات ومستشاريه وحرسه من ضباط الأمن، واضطر الصحفيون الى أن يبحثوا لهم عن مأوى في غرف مفروشة أعدها الأهالي لاستقبال القادمين بأسعار أقل من الفنادق، واضطرت بعض محطات التليفزيون العالمية ان تستأجر أسطح المنازل في غزة وأريحا بمبالغ ضخمة كي تتمكن من تسجيل لحظة دخول

قوات الشرطة، ودخول ياسر عرفات الى غزة، وامتلأت ساحة الجندي المجهول أمام مبنى المجلس التشريعي بعشرات الألوف الذين قدموا من كافة المناطق ليستمعوا الى أول خطاب للرئيس عرفات، وارتفعت الأعلام الفلسطينية وصور عرفات في كل مكان، وعمت مدينة غزة باللافتات التي ترحب بالقادمين.

كانت الفرحة غامرة في نفوس الجميع، لكن القلق من المستقبل يسيطر على الكثير فما الذي سيحدث بعد هذه الاحتفالات، كان البعض يتخوف من وقوع صدام قد يحدث بين الجبهات الأخرى مثل حركة (حماس) و(الجهاد الاسلامي) والمنظمات العشر الموجودة في سوريا والتي لها مكاتب وممثلين في غزة.

كان الرئيس «عرفات» يدرك أبعاد الموقف، ووجد ان عليه ان يتحرك ويعمل في كثر من جبهة فمطلوب منه ان يلتحم بالجماهير ويبث فيها الثقة والأمل وأن يواجه فصائل المعارضة ويحاول كسبهم الى صفة خاصة ان اصوات انتقادات بدأت تسمع وتقول ان حركة فتح استأثرت بكل شيء. كذلك مطلوب منه أن يسرع في بناء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها بين المؤيدين والمعارضين.

لكن رغم كل المخاوف والانتقادات كان عرفات ومساعدوه يشعرون بالارتياح لأن انجازاً حقيقياً على بداية طريق بناء الدولة الفلسطينية قد تحقق. وكانت حجتهم في ذلك تقوم على عدة اعتبارات منها ان المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ اصدر قراراً بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أن ارض يتم تحريرها وها هما «غزة» و «أريحا» قد تحررتا صحيح ان هناك ١٩ مستوطنة اسرائيلية وان ٣٥ من المائة من مساحة القطاع في يد الاسرائيليين، وان شؤون الأمن الخارجي مثل حركة دخول وخروج الأفراد والبضائع في يد اسرائيل لكن كانوا يدركون ان كل ذلك سيحل مع استمرار المفاوضات في المراحل الانتقالية والنهائية وفقاً للاتفاق، ومن هذه الاعتبارات انه اصبح للفلسطينيين ارض يقيمون عليها سلطتهم ومؤسساتهم بعد سنوات من الشتات في الأردن ومصر ولبنان وتونس، وأنهم كانوا عرضة لأن يطلب منهم الخروج كما حدث في الأردن عام ١٩٧٠ ولبنان عام ١٩٨٢ وساعتها أن يذهبون؟ وهناك من يقول ان المنظمة تعرضت لضغوط من دول عربية للقبول بمشروع غزة أريحا أولاً لأن هذه الدول لديها مشاكلها الداخلية ولا تستطيع أن تتحمل بقاء المنظمة على أرضها الى الأبد، وان المنظمة بدأت تعاني أزمة مالية وانه لم يكن في ميزانيتها اكثر من ١٣٠ مليون دولار وأمامها التزامات كثيرة تجاه بعثاتها في الخارج وان ما عرضته الدول الأوروبية وامركيا بدفع مبلغ ٢,٤ مليار للمنظمة بعد قبولها بمشروع غزة واريحا سيساعد على حل ازمتها المالية.

روّج كثير من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية حججاً اخرى للقبول بمبدأ المفاوضات مع اسرائيل واتفاق «غزة» وأريحا أولاً» رغم ما فيه من ثغرات وعيوب فإن تغيرات دولية قد حدثت وان الحليف الذي كانت تعتمد عليه المنظمة وهو الاتحاد السوفييتي قد تفكك وتلاشى وصار دولاً ممزقة ومتنازعة وأصبح النظام العالمي الجديد يقوم على عنصر واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية فلماذا لا نجرب هذا الحليف الجديد، وهو الذي يستطيع أن يؤثر على اسرائيل خاصة ان الاتفاقيات وقعت في واشنطن امام الرئيس كلينتون ووزراء خارجية

الدول الأوروبية ومصر والأردن وكلهم شركاء في عملية السلام ويتحملون مسؤولية اي خروج على النصوص يرتكبه الطرف الآخر وهو اسرائيل.

اما الحجة الثانية فهي حرب الخليج التي مزقت الدور العربي وقضت على الجذوة القومية والتضامن العربي الذي كان يمثل دعماً للفلسطينيين خاصة ان الفلسطينيين خسروا اكثر من ١٢ مليار دولار من حرب الخليج بطرد العمالة الفلسطينية من الكويت، ووقف الدعم الذي كانت تحصل عليه المنظمة وانه من الصعب الاعتماد على الدول العربية في هذه الحالة.

كان الذين عارضوا الاتفاق يرون غير ذلك فهم يرون ان الاتفاق لم يحسم موضوعات هامة مثل المستوطنات واللاجئين والقدس والمعتقلين وتركها لمفاوضات المرحلة النهائية بعد ثلاث سنوات وقد تعطي هذه الفترة لاسرائيل ذريعة ان تفعل ما تشاء في توسيع المستوطنات خاصة ان موضوع الاستيطان هو الذي فجر الخلاف في مفاوضات واشنطن المنبثقة عن مؤتمر مدريد وأدى الى استقالة كل من د. حيدر عبدالشافي الذي رأس الوفد الفلسطيني في هذه المباحثات التي سبقت اعلان اتفاق اوسلو ومعه د. حنان عشراوي.

كذلك أخذت العناصر ذات الاتجاه القومي في منظمة التحرير الفلسطينية على قيادة المنظمة انها لم تشركها في المفاوضات السرية التي جرت في أوسلو، ولم يؤخذ رأيها واقتصرت على العناصر ذات الاتجاه الاقليمي اي التي ليست لها امتدادات مع دول عربية مثل محمود عباس (أبو مازن) وأحمد قريع (أبو علاء) ود. نبيل شعث كما اختيروا لكونهم عناصر ذات اتجاهات اقتصادية رأسمالية. وكان أبو عمار يدرك انه قادر على معالجة كل هذه التناقضات وكان يدرك ايضاً ان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية هو في حد ذاته انجاز هام وتواجد في الساحة الدولية بشكل مشروع كانت محرمة عليه من قبل أمر هام كما ان وجود مكان على أرض فلسطين تضع السلطة الفلسطينية عليه أقدامها هو انجاز آخر، لذلك كان أبو عمار سعيداً بوجوده على رأس السلطة الفلسطينية في غزة وكان يقول لأصدقائه ومساعديه وهو جالس في مكتبه المطل على البحر وهو يتأمل زرقته «هل تصدقوا ان هذا البحر لنا؟

«المنتدى» ... مقر السلطة الفلسطينية

في البداية لم يكن يعرف «أبو عمار» أين سيقيم في غزة أو أريحا، واستقبلته الجماهير هنا وهناك استقبالاً حافلاً، والكل يقدم ما لديه احتفاء بقائده «الرمز»، وبالشرطة الفلسطينية. واستقر «أبو عمار» في أول الأمر في «فندق فلسطين» الى أن تم اعداد نادي الموظفين على شاطئ البحر وعلى بعد نحو كيلو متر واحد من الفندق، انتقل اليه بعد شهر من بقائه في الفندق، وفوجئت سكرتارية الرئيس عرفات بفاتورة يقدمها صاحب الفندق بـ ٦٧ ألف دولار فرفضت وأعيدت الى صاحبها الذي خفضها الى ٣٥ ألف دولار، وكان ذلك مثار دهشة مكتب الرئيس، فاضطر صاحب الفندق الى تخفيض الفاتورة الى ٢٤ ألف دولار.

استقرت قيادة السلطة الفلسطينية في نادي الموظفين بالقرب من حي «الشيخ عجلين»

على البحر مباشرة، وهو مبنى من دور واحد كان قد بني للعائلات من سكان غزة وسمي «نادي الموظفين» وهو عبارة عن صالة متسعة، وغرفتين كبيرتين، وحديقة خلفية تقع على الشاطئ، وتم الاتفاق على أن يقيم الرئيس عرفات وعقليته السيدة «سها» بمنزل تم اعداده يمتلكه احد أعيان غزة وهو «عقيل مطر» واعتذر «أبو عمار» عن أن يتخذ من مبنى الحاكم المصري مقراً له بعد ان تنازلت مصر عنه للسلطة الفلسطينية وجرى ترميمه واعداده بحيث اصبح قصراً ملفتاً للأنظار، الا ان الرئيس «عرفات» آثر أن يختار مقراً متواضعاً حتى لا يكون وريثاً للحاكم المصري، وتحول القصر الى قصر للضيافة استقبل فيه السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر خلال زيارته الوحيدة لفترة لحضور افتتاح المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون ثاني ١٩٩٦، وكذلك الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس المصري حسني مبارك للشؤون السياسية عندما زار غزة في أعقاب الأزمة التي وقعت بين السلطة الفلسطينية واسرائيل في أعقاب العمليات الانتحارية التي جرت في «عسقلان» و«القدس» صبيحة الخامس والعشرين من شباط ١٩٩٦.

في البداية كان مبنى الرئاسة الفلسطينية «المنتدى» ضيّقاً للغاية، لكنه كان يصلح لكل الأغراض، فعندما يصل مسؤول أجنبي للقاء الرئيس عرفات تتحول الصالة الى قاعة للمؤتمر الصحفي خاصة عندما يكون الضيف هو «وارين كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكي الذي تكررت زيارته لغزة لنحو سبع زيارات، وكانت أول زيارة له يوم ٢٣ تموز ١٩٩٤، وبعدها تعود القاعة الى حالتها الطبيعية يستقبل فيها «أبو عمار» الوفود الشعبية، وواجه الصحفيون مشاكل عديدة في هذه الفترة حيث كان عليهم ان يقفوا أمام المبنى سواء كان الطقس حاراً في الصيف أو ممطرا في الشتاء وعليهم ان يحتموا بكاميراتهم واجهزتهم وراء اي جدار أو في كافيتيريا متواضعة بالقرب من المبنى، وعليهم ان يراقبوا مدخل مبنى المنتدى حتى يظهر احد الوزراء ليسرعوا اليه يستوقفونه بكاميراتهم التي نصبوها في الشارع امام المبنى وهم يتزاحمون حوله بينما يبعدهم رجال حرس الوزير والذي يبدو ان مهمتهم تتركز في منع الصحفيين من الاقتراب من الوزير أو الوقوف خلفه عندما يتحلق حوله الصحفيون. ويبدو أن عمل رجال الأمن والحرس اختلط عليهم بين حماية المسؤول من الخصوم الحقيقيين والصحفيين، وكان الصحفيون ومعظمهم من المحليين الذين يعملون لدى محطات التليفزيون الأجنبية مضطرين الى تحمل كل ذلك لأن عليهم ان يسارعوا بإرسال رسائلهم الى محطاتهم ومكاتبهم الرئيسية والا تم استبعادهم، وكثيراً ما طلبوا من المسؤولين عن الاعلام في المنتدى بتسهيل أعمالها بدلاً من هذا العذاب الذي يعيشونه كل يوم فكان يقال لهم «تحملوا».. أليست مهنتكم هي مهنة البحث عن المتابع، وكان الصحفيون يضطرون الى اللجوء الى الرئيس عرفات مباشرة، فهو الذي يقدر عملهم ويتعاطف معهم ولا يبخل عليهم بشيء، بل يلاطفهم ويسألهم عن أحوالهم كعادته مع الجميع. وفي احدى المرات بلغه ان احد ضباط الحرس اعتدى على أحد المصورين فأمر باعتقال هذا الضابط والتحقيق معه.

ومن الغرائب التي كانت تحدث عند وصول مسؤول أجنبي للاجتماع بالرئيس عرفات وعقد مؤتمر صحفي ان رجال الأمن والحراس يرفعون الى حالة طوارئ، وعندما زار «آل جور» نائب الرئيس الأمريكي مدينة أريحا والتقى هناك بالرئيس «عرفات» تجمّع عشرات

الصحفيين والمصورّين بكاميراتهم ومعداتهم أمام باب القاعة التي سيعقد بها المؤتمر الصحفي، وعندما سمح لهم بالدخول وقف الحراس على الباب بعد أن فتحوه نصف فتحة، الأمر الذي لم يمكن الصحفي من الدخول وهو يحمل كاميرته التلفيزيونية مما تسبب في حدوث هرج كبير وصيحات، ومثل هذه الأمور كانت تحدث كثيراً.

وربما كان لهؤلاء الحراس ورجال الأمن العذر في المبالغة في الحذر منهم قد اعتادوا على نظام العمل في المعسكرات والتشكك، وهم يدركون انهم يقومون بعمل تحيط به كل الاحتمالات، ولم تستقر مؤسسات الدولة الوليدة بعد، وكان على الجميع ان يقدّر ويتحمّل...

تركزت الحياة في أول الأمر عند مبنى «المنتدى»، وكان من المناظر المألوفة ان ترى أناساً قد تجمعوا أمام المبنى يريدون طرح شكواهم الى الرئيس «عرفات»، وكان يأتي اليهم وزير أو مسؤول ليستمع اليهم ويحمل معه الشكوى، وكان البعض يصر على ألا يسمعه أحد الا «أبو عمار» شخصياً. وكان من بين هؤلاء من اعتاد المجيء بالقرب من مبنى المنتدى ليكيل شتائمه وغضبه رافضاً اتفاق «أوسلو»، وكان رجال الأمن يبعدونه بهدوء واصفين اياه بأنه متخلف عقلياً وقد اعتاد على ذلك.

استمر الحال على هذا النحو اكثر من عام، وتطور المنتدى بعد ان تم بناء دور آخر، وأقيمت مظلة امام مدخله لتحمي الصحفيين من حرارة الشمس في الصيف وهطول المطر في الشتاء، وأعدت قاعة لعقد المؤتمرات الصحفية، وانتقل مكتب الرئيس عرفات الى أعلى ومعه مستشاريه وموظفي مكتبه والمسؤولين المعنيين بأمور السلطة الفلسطينية، وتطورت المنطقة الى الأفضل وزرعت بأشجار النخيل وأصبح لها مدخل أمني خاص، وفي نفس الوقت أقيم مقر آخر للسلطة عند معبر «بيت حانون» بالقرب من ايريز لاستقبال الشخصيات السياسية والاسرائيلية الذين يلتقون بالرئيس «عرفات» لتوفير حركة التنقل عليهم الى داخل غزة.

تشكيل أول وزارة فلسطينية

كان اول شيء اتخذه الرئيس «ياسر عرفات» هو تشكيل وزارة برئاسته وهي اول وزارة تشكل في تاريخ فلسطين، وضمت ١٨ وزيراً روعي فيهم ان يكونوا ممثلين لمختلف المناطق الفلسطينية، وخلت الوزارة من منصب وزير الخارجية مراعاة لوضع السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن المعترضين على اتفاق «أوسلو»، وبالتالي رفض الانتقال مع الرئيس «عرفات» الى غزة وأريحا، وان كانا قد اتفقا معاً على أن يظل بالخارج مع استمرار الاتصالات بينهما، واعتبرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي أسندت للدكتور نبيل شعث بمثابة وزارة خارجية تكون مهمتها العلاقات الدولية. كما خلت الوزارة من منصب وزير الداخلية باعتبار ان الرئيس «عرفات» مسؤول مسؤولية عليا عن كافة الأمور الخارجية والداخلية، وشكل مجلساً سمي بـ «مجلس الأمن» برئاسته ويضم رؤساء الاجهزة الامنية والشرطة ويجتمع مساء كل يوم مع الرئيس عرفات حيث تعرض أمامه آخر التقارير عن احوال الامن والاوضاع في المناطق الفلسطينية.

اما مجلس الوزراء فقد اتفق على أن يجتمع كل يوم سبت من كل اسبوع، وشمل المجلس

وزراء يمثلون حركة فتح وفصائل أخرى اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية ولا تعارض عملية المفاوضات مع اسرائيل، وهؤلاء الوزراء هم د. نبيل شعث (فتح) من غزة وزير التخطيط والتعاون الدولي – الطيب عبدالرحيم (فتح) من طولكرم ونجل الشاعر الفلسطيني والمناضل عبدالرحيم محمود – أمين عام رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية – انتصار الوزير (فتح) من غزة – وزيرة الشؤون الاجتماعية – زكريا الآغا (فتح) من «خان يونس» وزيرا للاسكان – احمد قريع (فتح) من القدس وزيرا للاقتصاد، د. صائب عريقات (فتح) من اريحا – وزيرا للحكم المحلي – د. رياض الزعنون (فتح) من غزة – وزيرا للصحة، الحاج اسماعيل (فتح) من الخليل وزيرا للمواصلات، فريح أبو مدين (فتح) من غزة وزيرا للعدل – المحامي ياسر عمرو (فتح) من الخليل وزيرا للتربية والتعليم، ومحمد زهدي النشاشيبي (فتح) من القدس، وزيراً للمالية والزراعة، سمير غوشة (جبهة النضال الشعبي) من الخليل وزيرا للعمل، ياسر عبد ربه (حزب فدا) من الخليل وزيرا للثقافة والاعلام، وعزمي الشعيبي (حزب الشعب) الشيوعي سابقاً، من رام الله وزيرا للشباب والرياضة، عبدالحفيظ الأشهب (حزب الشعب) من الخليل وزيرا للبريد الاتصالات، واسند ملف القدس للسيد فيصل الحسيني (فتح) من القدس، ووزارة الشؤون المدنية لجميل الطريفي (فتح) من رام الله.

ولم يطرأ تغيير كثير على هذه الوزارة في التشكيل الثاني بعد انتخابات المجلس التشريعي، وزاد عددها الى ٢٥ وزيراً حيث عين أشخاص بدرجة وزير دون وزارة مثل عبدالحفيظ الأشهب الذي عين مستشاراً بدرجة وزير، ورشح عدد من الوزراء انفسهم في الانتخابات التشريعية وكان عليهم ان يستقيلوا فاستقالوا لكنهم ظلوا يمارسون عملهم كوزراء وفاز معظمهم بعضوية المجلس التشريعي باستثناء د. زكريا الآغا الذي لم يفز في دائرته بخان يونس لاسباب عشائرية، فاختيرا عضوا باللجنة التنفيذية، لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعاد الوزراء الى وزارتهم مع تغييرات طفيفة حيث تخلى «محمد زهدي النشاشيبي» عن وزارة الزراعة واكتفى بالمالية وعين «عبدالجواد صالح» وزيراً للزراعة في الحكومة الثانية، و«ماهر المصري» وزيراً للاقتصاد خلفا ل«أحمد قريع» الذي انتخب رئيسا للمجلس التشريعي، وعين «عماد الفالوجي» الذي انشق عن حركة حماس وزيرا للبريد والاتصالات، و«عزام الأحمد» وزيراً للتموين، ود. «حنان عشراوي» وزيرة للتعليم العالي، واختير «فيصل الحسيني» عضوا باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أجرى عليها تغيير كي يتم استكمال النصاب القانوني لعقد اجتماعها، وهو ١٢ عضوا من بين ١٨ عضوا عدد أعضائها، وبذلك لم تعد هناك مشكلة لاستكمال النصاب القانوني للجنة في غزة فلم تعد تجتمع في تونس دائما وانما اصبحت تجتمع اسبوعياً مع الاجتماع الوزاري برئاسة «أبو عمار».

وتشكل طاقم للمفاوضات يضم احمد قريع (أبو علاء) ود. «صائب عريقات»، واحياناً د. «نبيل شعث»، وطاقم فني آخر يضم اللواء «عبدالرزاق اليحيى» رئيس اللجنة الأمنية العسكرية، و«حسن عصفور» رئيس دائرة المفاوضات، والعقيد «محمد دحلان» رئيس جهاز الأمن الوقائي وزياد الأطرش.

وتحددت آلية المفاوضات على شكل لجنة عليا برئاسة «عرفات» ولجنة للمتابعة برئاسة

«احمد قريع» ثم اسندت بعد ذلك الى د. صائب عريقات»، ولجان فرعية مختلفة اضافة الى لجنة الارتباط التي تجتمع يوميا في الاحوال العادية مع الجانب الاسرائيلي لحل المشاكل اليومية والتي تتركز معظمها في حركة نقل البضائع والافراد واصدار التصاريح.

الاوضاع الاقتصادية

كانت المشكلة التي واجهت السلطة الفلسطينية بعد تدبير مقر الرئاسة وتشكيل مجلس الوزراء هو كيفية دفع مرتبات رجال الشرطة والموظفين والوزراء. وقد اضطرت السلطة ان تدفع هذه المرتبات طوال العام الاول من مساعدات الدول المانحة، وتحدد في اول الامر ان يكون الحد الادنى لمرتبات الشرطة ٥٠٠ دولار وتسلموا اول مرتب لهم. وفي الشهر التالي انخفض الراتب الى النصف، وبرر ذلك ان الخمسمائة دولار لم تكن مرتبا وانما كانت منحة من الرئيس «عرفات» لرجال الشرطة بمناسبة قدومهم الى أرض الوطن، واصبح الحد الادنى لمرتب الشرطة ٢٦٤ دولار ويتصاعد الى ١٥٠٠ دولار لكبار الضباط. اما الوزراء فلم يكن لهم في البداية مقار أو مبان للوزارات، وانما حلوا محل الادارات التي تركها الاحتلال في «أبي خضرا» الذي كان اصلاً مستشفى لم تفتتح، أقامتها فاعلة خير من عائلة «أبي خضرا» في غزة واستولى عليها الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وبدلاً من ان تصبح مستشفى كما أريد لها تحولت الى مركز اداري للاحتلال الاسرائيلي، وتسلمته من بعده السلطة الفلسطينية.

تسلّم كل وزير في البداية سيارة وعددا من الحراس وتليفون متنقل (بيلفون) وتناسى كل وزير مرتبه، كم سيكون وما هي امتيازاته، وبعد عامين كبرت الوزارات واستأجرت بعضها مبان مستقلة مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والداخلية والثقافة والاعلام، وكثر عدد الموظفين والمديرين ووكلاء الوزارات، والوكلاء المساعدين، ووصل مرتب الوزير الى ثلاثة آلاف دولار غير الامتيازات وبدلات السفر، وبلغ عدد الموظفين والشرطة نحو خمسين الف شخص. وامتلأت مكاتب الوزراء بالسكرتيرات من خريجي الجامعة الأمريكية والجامعات المصرية والفلسطينية، وأصبح لكل وزير حراسه ومستشاروه ووكلاء، وسيارات معظمها من طراز «أوبل» وهي سيارات قدمت هدية من دولة قطر والمملكة العربية السعودية الى السلطة الفلسطينية.

استمرت الرواتب تدفع من مساعدات الدول المانحة لأكثر من عام، وبعد ذلك بدأت المرتبات تدفع من دخل السلطة المحلي الممثلة في الضرائب والرسوم، بينم خصصت مساعدات الدول المانحة لمشروعات التنمية والبنية التحتية.

لقد كانت المشاكل الاقتصادية هي أصعب ما واجهته السلطة الفلسطينية منذ الأيام الأولى لتوليها مسؤولياتها في ايار ١٩٩٤، فلقد اعتمدت على ما وعدت به الدول الأوروبية وأمريكا والتي عرفت باسم الدول المانحة، وكانت هذه الدول قد التزمت بتقديم ٢,٤ مليار دولار للسلطة الفلسطينية على مدى خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٩٣ وأنشئ صندوق «هولست» وهو اسم وزير خارجية النرويج الراحل الذي افتتح مفاوضات «أوسلو» وشارك فيها. ومهمة هذا الصندوق هو دعم المشروعات اعادة البنية التحتية لمناطق السلطة الفلسطينية التي هدمها الاحتلال، وبعد ثلاث سنوات لم تكن السلطة الفلسطينية قد حصلت

على أكثر من ٨٤٠ مليون دولار من مجموع ما قدمته الدول المانحة، واستقبلت غزة منذ حزيران ١٩٩٤ وفودا اقتصادية مختلفة ومسؤولين أوروبيين، وشركات عالمية واقليمية لاستكشاف الاجواد ودراسة امكانية اقامة المشروعات ولكنها كانت تعود من حيث أتت مما دعا احد المهندسين الذين اولكت اليهم مهمة الاشراف على اعمار المناطق الفلسطينية لما لديه من خبرة اقليمية وعالمية وهو المهندس «نبيل الشريف» ان قال: «اننا صرنا مثل المحبوسين في قفص، والكل يأتي ويتفرج علينا دون ان يقدموا لنا حتى اصابع الموز أو الفول السوداني»، وقد بذل هذا المهندس الفلسطيني القادم من بوليفيا بعد أن هاجر وأسرته من يافا جهدا كبيرا لاعادة اعمار المناطق الفلسطينية من خلال الشركة الاقتصادية الفلسطينية للتنمية والاعمار «بكدار» ودعم مالي من اليابان والأمم المتحدة، قام بإنشاء عدد من الحدائق في مدن قطاع غزة، واصلاح الشوارع الرئيسية واعادة رصفها، ثم أسندت اليه مسؤولية «المياه» لأهمية موضوع المياه في المفاوضات الاسرائيلية.

لقد ربطت الدول المانحة ما تقدم للسلطة الفلسطينية بتقدم عملية المفاوضات واثارت الولايات المتحدة الأمريكية موضوعين اساسيين لمواصلة تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية. الأول هو التصدي لما أسمته بـ «الارهاب» أي كبح جماح الجماعات الاسلامية المتمثلة في حركتي حماس والجهاد الاسلامي، ووقف العمليات الانتحارية الموجدة ضد اسرائيل، والثاني هو التعهد من قبل السلطة الفلسطينية بالغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو الى تدمير اسرائيل. وقد أثارت لجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة «جيمس هلمس» هذه الأمور مع الادارة الامريكية، واجرى تعديل على قانون المساعدات للسلطة الفلسطينية بالتنسيق مع الجالية اليهودية المؤيدة لاسرائيل والسفارة الاسرائيلية في واشنطن.(*)

ويتضح من مشروع القانون الذي نشرته صحيفة «معاريف» الاسرائيلية ونقلته عنها صحيفة «النهار» الفلسطينية، ان المساعدة للفلسطينيين ستتوقف خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥ اذا لم تقم السلطة الفلسطينية أو المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل بنود الميثاق الوطني الداعية الى تدمير اسرائيل، وطلب من المنظمة ايضاً ان تتقيد عضوية الاشخاص او مجموعات في السلطة الوطنية بموجب مقاييس يتفق بشأنها مع اسرائيل. و«ان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تبذل جهدا اكبر من اجل منع اعمال الارهاب ومعاقبة الجناة في هذا المجال، كما يطلب من الرئيس كلينتون ان يؤكد امام الكونجرس بأن منظمة التحرير تواصل التزاماتها تجاه اسرائيل في اطار اتفاق المبادئ، كما يطلب منه ان يؤكد بأن المساعدة الأمريكية تستغل للأهداف التي منحت لأجلها، وان المنظمة تعمل على منع اعمال «الارهاب» وأن المخالفين يتقدمون للمحاكمة».

كانت هذه الشروط الامريكية تعيق تدفق الاموال من الدول المانحة الى السلطة الفلسطينية وكانت الاجتماعات التي تعقدها الدول المانحة في باريس وبروكسل وواشنطن تتعثر امام الشروط الامريكية، مما حدا بقيادة ووزراء السلطة الفلسطينية من تكرار الشكوى

---

* صحيفة «معاريف» في ٢١ تموز ١٩٩٥.

من عدم قيام الدول المانحة بالايفاء بالتزاماتها.

وفي لقاء مع «محمد زهدي النشاشيبي» وزير المالية في ٢١ اب ١٩٩٦، قال لي انه في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في باريس يوم ١٠ كانون ثاني ١٩٩٦ تعهدت الدول المانحة بتقديم معونات مالية بمبلغ ٨٦٥ مليون دولار لتمويل عشرين مشروعا كانت قد أقرتها المجموعة الاستشارية التابعة للدول المانحة ليتم تنفيذها في الفترة من كانون ثاني ١٩٩٦ حتى اذار ١٩٩٧، وكانوا قد تعهدوا بسداد التزامات متأخرة عن عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، ومن بين ال ٨٦٥ مليون دولار التي تعهدت بها في اجتماع باريس كان هناك تعهد بسداد العجز في الموازنة وهو ١٢٤ مليون دولار، ولكن الدول المانحة لم تف حتى الآن بأكثر من ٢٠ في المائة مما التزمت به مما أدى الى تفاقم الأزمة الاقتصادية واحجام القطاع الخاص عن الاستثمار نتيجة لعدم توفير المال اللازم لمشروعات البنية التحتية، بالاضافة الى أن الاغلاق المستمر للضفة والقطاع منذ حادث العملية الانتحارية في ٢٥ شباط ١٩٩٦ الحق خسائر جسيمة باقتصاد الفلسطيني لا تقل عن ٦ مليون دولار يومياً.

وهكذا ارتبطت الاوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية بالتقدم في عملية السلام وبالضغوط التي تفرضها أمريكا من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى، وللتدليل على ذلك فإن التقرير الذي قدمته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية الى المجلس التشريعي الفلسطيني عن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحصار الاسرائيلي عن الفترة من ٢٥ شباط حتى ٤ نيسان ١٩٩٦ بكشف مدى حجم هذه الخسائر. يقول التقرير ان متوسط الناتج المحلي في الشهر في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ٢٥٦,٤ مليون دولار بمعدل ٨,٥٤ مليون دولار يومياً. ونتيجة لعدم القدرة على التنقل الداخلي بين الضفة والقطاع فقد وصلت الخسائر عن الفترة من ٢٥ شباط حتى ٤ نيسان ١٩٩٦ كما يلي:

– في قطاع الزراعة بلغت الخسارة الاجمالية ٤٥,٦ مليون دولار.
– في القطاع الصناعي ١٦,٦ مليون دولار.
– في قطاع التشييد والبناء بلغت الخسارة الاجمالية ٣٣,٣ مليون دولار.
– في قطاع الخدمات والتجارة الداخلية بلغت الخسارة ١٣,٨ مليون دولار.
– في الأنشطة والخدمات الأخرى ٢٤,٢ مليون دولار.

وبذلك بلغ مجموع الخسائر الاجماعية في قطاع الناتج المحلي الاجمالي ١٥١,٥ مليون دولار. أما الخسائر الناتجة عن تعطل عاملي القطاع العام فبلغت حوالي ٥ مليون دولار، وقد اثر اعلان القدس على السياحة بشكل عام لتصل نسبة الخسائر في فترة أربعين يوماً ٤,٤ مليون دولار.

وبسبب توقف العمالة الفلسطينية، خلال فترة الأربعين يوما بلغ حجم الخسائر ٧٨,٣ مليون دولار، وفي نطاق التداول التجاري مع اسرائيل والعالم الخارجي قدر حجم الخسائر في القطاع التجاري ١٣,٧ مليون دولار.

وعموماً فقد بلغ حجم الخسائر التي سببها الحصار الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة ٢٤٤ مليون دولار. كل ذلك اضافة الى الخسائر غير المباشرة الناتجة عن تعطيل وشلل الخطط والبرامج التنموية والثقافية والخدمات التعليمية وإلحاق

الضرر بالخدمات الصحية وخلق مشكلة السيولة النقدية لدى المؤسسات المصرفية والبنوك.

وفوق ذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني ارتبط بالاقتصاد الاسرائيلي، وصارت العملة الرئيسية السائدة هي عملة «الشيكل» الاسرائيلي، اضافة الى الدينار الأردني والدولار الأمريكي. وفي غزة انشئت سلطة مراقبة النقد وهي مرتبطة بالبنك المركزي الاسرائيلي الذي لا بد من الحصول على موافقته في أي اجراء مصرفي. وكان البنك الرئيسي هو بنك فلسطين، وبعد ذلك تم افتتاح ٥٤ فرعاً لأحد عشر بنكاً، وبلغ حجم الودائع في هذه الفروع في نهاية شهر ايار ١٩٩٥ (٩٧٥) مليون دولار بارتفاع عن نهاية كانون اول ١٩٩٤ بنحو (٣٨٧) مليون دولار وبنسبة نحو ٦٥ في المائة. وتعتبر غزة وأريحا هي المساهم الأكبر في اجمالي الودائع في فلسطين، وبلغت نسبتها ٥٥ في المائة، وبلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة حتى ٣١ ايار ١٩٩٥ حوالي ٣٧٥ مليون دولار وبارتفاع قدره ٢١٣ مليون دولار عن نهاية ١٩٩٤ بزيادة نسبة نمو قدرها ٥٦ في المائة.

وتمثل مناطق السلطة الفلسطينية سوقاً جيداً للصادرات الاسرائيلية، وتعتمد هذه المناطق على السلع الاسرائيلية اعتماداً رئيسياً بحكم الاتفاقية الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية التي تمثل اجحافاً لحقوق الفلسطينيين حيث حرصت اسرائيل على أن يظل الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بها.

وقد سجل العجز التجاري بين قطاع غزة وحده واسرائيل عام ١٩٩٥ حوالي ٤٢٥,١ مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات من غزة الى اسرائيل ٤٦,٢ مليون دولار، وبلغت الواردات ٤٧١ مليون دولار والتي تمثل ٨٩,٧ في المائة. ومما يلفت النظر ان الأقمشة والملابس تمثل ٦١,٤ في المائة من مجموع الصادرات، وتتم في انشطة التعاقد من الباطن لمصانع الخياطة الفلسطينية مع مصانع الألبسة في اسرائيل. وتأتي الخضراوات والفاكهة في المرتبة الثانية وتمثل ١٣,٤ في المائة من حجم الصادرات، ثم يأتي بعدها مواد البناء مثل البلاط والرمال بنسبة ٥,٤ في المائة. أما الواردات من اسرائيل فتأتي مواد البناء في المقدمة وتتركز في حديد التسليح والاسمنت وتمثل ١٩,٨ في المائة، ثم المواد الغذائية بنسبة ١٨,٨ في المائة والنفط بنسبة ١١,٢ في المائة، والحيوانات ومنتجاتها بنسبة ٩,٣ في المائة والكهربائية بنسبة ٨,١ في المائة، والألبسة بنسبة ٨,١ في المائة.

تلك هي اشارات حول الأوضاع الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، وهي أوضاع في الواقع تدعو الى الأسى.

ياسر عرفات بين المؤيدين والمعارضين

سوف يتوقف الباحثون كثيراً امام شخصية الرئيس عرفات،ذلك الشاب المتحمس رئيس اتحاد الطلبة الفلسطينيين في كلية الهندسة بجامعة القاهرة والذي ينتمي الى حركة الاخوان المسلمين ثم يسافر الى الكويت ليعمل هناك مهندساً، وهناك يشارك في تشكيل منظمة فتح ويعلن انطلاقتها في لأول من كانون ثان ١٩٦٥، وتعرفه الأوسط الأمنية في البلاد العربية لكنه لم يكن معروفاً إعلامياً أو جماهيرياً الا عندما قدم للرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٦٨ بعد استقالة أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت بقرار من مؤتمر

القمة العربي الثاني في الاسكندرية عام ١٩٦٤. ومنذ ذلك التاريخ أصبح اسم عرفات أو أبو عمار مقترناً بمنظمة فتح ثم منظمة التحرير الفلسطينية والتي قادت العمل الفلسطيني السياسي والمسلح، وانتقلت الى لبنان بعد الأردن وخاضت معارك وتجارب طويلة تعرضت لحصار بيروت عام ١٩٨٢ وبعدها حصار طرابلس، وانتقلت الى تونس.

خاض أبو عمار تجارب عسكرية وسياسية وانسانية فيها المرارة وفيها الانجازات. تعرض لحصار طرابلس، وحصار بيروت عام ١٩٨٢، وواجه العديد من محاولات الاغتيال، وشهد سقوط زملائه وأعوانه يستشهدون في عمليات اغتيال، وسقوط الطائرة في ليبيا.

وكان أحد الذين يجلسون في الصف الأول في مجلس الشعب المصري امام الرئيس الراحل انور السادات وهو يعلن استعداده للذهاب الى اخر العالم والسفر الى القدس للتفاوض على السلام مع اسرائيل، يومها انسحب أبو عمار من القاهرة ولم يعد اليها لا بعد رحيل السادات وعودة الجامعة العربية الى مصر عام ١٩٨٧، وهو صديق لزعماء العالم الثالث. كان خصماً للولايات المتحدة الامريكية والعدو الاول لاسرائيل، تعرض لحادث سقوط طائرة كان يستقلها في صحراء ليبيا عام ١٩٩١، ونجا منها بأعجوبة، في عام ١٩٩٢ بدأ يخوض معركة السلام باعترافه بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف باسرائيل والدخول في مفاوضات مؤتمر مدريد بوفد اردني فلسطيني مشترك في أول الامر ثم بوفد فلسطيني مستقل، ومتابعته في نفس الوقت لمفاوضات «اوسلو» السرية ثم ظهوره في البيت الابيض لأول مرة في ١٣ أيلول عند توقيع اتفاق اعلان المبادئ الذي عرف باتفاق «أوسلو» وبداية صداقة بينه وبين الإدارة الأمريكية، اضافة الى علاقاته مع زعماء العالم.

يوم ان اعلن الرئيس عرفات قبوله بمبدأ المفاوضات مع اسرائيل ووقف يشهد توقيع الاتفاق في واشنطن... ثم وقع على اتفاق غزة اريحا أولاً في ٤ أيار ١٩٩٤ بالقاهرة وهو لا يكاد يوقع بسبب الخرائط الخاصة بمنطقة اريحا والخلاف على مساحتها.. يومها أيده البعض واختلف معه البعض الآخر. قالوا ان عرفات وضع نفسه في قلب المأزق.. وقال اخرون انه وضع نفسه على اول الطريق الصحيح والتزم بما نص عليه قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٨ بإقامة الدولة الفلسطينية على أي مساحة تنسحب منها اسرائيل. صار جدل ولا زال دائراً لكن ياسر عرفات انطلق في مسيرته واطلق عليها اسم «سلام الشجعان» يحمل معه حلمه في إقامة الدولة الفلسطينية على كافة الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف، ويحمل معه رموز الدولة المتمثل في العلم الفلسطيني والنشيد الوطني، وسائر الرموز.. رمز واحد تخلى وهو المسدس الذي كان يحمله على وسطه دائماً.. فالسلاح مع مفاوضات سلام الشجعان لا يستقيمان.

أثار عرفات بموقفه من عملية السلام مؤدين له معظمهم من أصحاب الاتجاه الفلسطيني المحلي بعيداً عن المحاور الأخرى ومن الشعب الذي عاش ٢٧ عاما تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي وهو متعطش لقائد فلسطيني يتبعه ويسير خلفه ويكون له القائد الرمز كما ظهر له معارضون وجهوا له الكثير من النقد... الذي وصل الى حد الهجوم.

ومن بين الذين وجهوا انتقادهم للرئيس عرفات بسام الشكعة الذي فقد ساقيه بألغام الاحتلال وادوارد سعيد الكاتب الفلسطيني الذي يعيش في أمريكا. وأعلن بسام الشكعة في

شهر اذار ١٩٩٥ انه ينوي تشكيل تجمع سياسي مع جميع الهيئات والمنظمات المعارضة الفلسطينية لمواجهة السلطة الفلسطينية (الذاتية) وأسلوبها في التفاوض مع اسرائيل. وقد رد عليه الكاتب الفلسطيني فيصل أبو خضرا في جريدة «المنار بتاريخ ٦ اذار ١٩٩٥، عندما قال:

«لا يجوز لأي فلسطيني ان ينعت أبو عمار بصفات لا يملك عليها دليلاً واحداً... ابو عمار اليوم ليس الثائر المناضل الذي له حسناته الكثيرة وله اخطاؤه الاكثر.. ابو عمار اليوم هو القائد الذي يعني ان فلسطين لا تزال حية ليس في الضمائر وحسب بل الخارطة ايضاً... ابو عمار اليوم مثله مثل برتقال فلسطين وزيتون القدس ومياه العوجا وشوارع نابلس وغزة والخليل وسائر الوطن، وهو الرجل الذي يجب ان نخصه بالمحبة والوعي وان نقف خلفه والى جانبه وأمامه نلفته الى الزلل من دون أن نؤذي وطنيته.

ثانياً: ليست في تاريخ ابو عمار السياسي أو النضالي ما يدفعنا الى التشكيك بنواياه فقد يكون لنا الكثير من المآخذ على وسائله وتكتيكه، ولكن صدقه كان دائماً واحداً نظيفاً أصيلاً هو فلسطين، ومن الممكن ان يقال عنه انه قصير أو طويل أو حاد الطباع أو عصبي أو حتى ديكتاتور – وقد قلنا فيه وما قصرنا – لكن من غير الممكن ان نقول ان ابو عمار يهدد ويتوعد ويضع نفسه بديلاً عن القانون والجزاء.

ثالثاً: عندما اختار ابو عمار طريق «اوسلو» لم يذهب اليها وحده بل ذهب اليها بموافقة فلسطينية عامة شاملة تمثل اغلبية الشعب والمشارب الفلسطينية داخل صف منظمة التحرير التي اعترفنا بها واعترف العالم كله بها على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

رابعاً: ذهب أبو عمار الى «أوسلو» بعد ان رأى ان الكفاح المسلح اصبح قليل الانتاج، وأن الأشقاء العرب أصبحوا شحيحي المدد خصوصاً بعد انحيازه الى العراق، وان الحليف السوفيتي مات، والوحدة العربية تجمدت بشكل مؤسف، وأن اسرائيل اصبحت قادرة على افراغ فلسطين مما بقي فيها من الفلسطينيين وتشريدهم في أربع جهات الأرض وان امريكا معها وأوروبا معها والرأي العام معها.

****

لقد بدأت عملية نقد السلطة الفلسطينية منذ الأيام الأولى لتسلمها المسؤولية، وأخذت عملية النقد اتجاهات متعددة منها ما هو عدائي بطبيعة الخلافات القديمة بين حركة فتح التي يقودها «أبو عمار» وبين الفصائل الأخرى، ومنا ما هو عقائدي وتمثل في الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد الاسلامي، ونقد يبدو في مظهره العام انه يريد مصلحة السلطة ورئيسها ابو عمار وهو في الواقع يستهدف الاطاحة بأشخاص معينين لإحلال آخرين محلهم لهم ارتباطات مالية واستثمارات مع دول في الخارج، ثم أخيراً نقد ذاتي من السلطة نفسها.

وكان الرئيس عرفات يتابع كل ذلك ويحاول استيعابه لتخفيف حدة النقد الهجوم، وكثيرا ما خاطب المعارضين له كي يشاركوه في السلطة: «تعالوا شاركونا ومقاعدكم موجودة، وفي

داخل السلطة قولوا ما شئتم»، وكان يعترف أحياناً بوجود أخطاء وتجاوزات، ويقول ان اتفاق أوسلو ليس هو الاتفاق المثالي فأنا أول من يعارضه، ووصفه بأن يشبه «صلح الحديبية» المعروف في التاريخ الاسلامي.

واجهت السلطة الفلسطينية عملية النقد من حركة فتح نفسها، فبعد مضي نصف عام على تسلم السلطة مسؤولياتها، وجهت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» انتقادات حادة لأداء السلطة في مذكرة رفعتها الى اللجنة المركزية للحركة.. وجاء في هذه المذكرة «ان الحركة التي اتخذت قرار الحرب عندما كانت الحرب هي الطريقة، تبقى هذه الحركة في ذاكرة شعبنا بأنها مساهمة من اللجنة الحركية لقطاع غزة في الحوار الدائر منذ توقيع معاهدة السلام الفلسطينية الاسرائيلية والانتقال الفعلي من حالة الثورة وقوانينها الى حالة البدء في إقامة السلطة الوطنية على جزء من الأرض الفلسطينية لجزء من العشب الفلسطيني لمرحلة انتقالية تقود الى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأشارت المذكرة الى غياب الخطط والبرامج وعدم وجود هيكلية واضحة للإدارات والمؤسسات الحكومية والتداخل بين السلطات الى تداخل الاختصاصات وعدم وضوحها مما أدى الى تعطيل مصالح الشعب، وتردد رأي المال الوطني في الاستثمار في مناطق الحكم.

وتساءلت المذكرة اين موقع المناضلين الحقيقيين الذين امضوا سنوات عمرهم الطويل في السجون دفاعاً عن هذه الثورة واستمرارها. وقالت ان هؤلاء المناضلين يشاهدون الكثير ممن طاردوهم يعاد تعيينهم في مواقع حساسة في السلطة هم لا زالوا يناضلون من اجل الحصول على حقوقهم الضائعة. وركزت الحركة في انتقادها على تشكيل الاجهزة الامنية المتعددة، وقالت ان كل جهاز شكل موقع «استقطاب لعدد من الناس واستخدامهم لدعم صراعاته. وتناولت المذكرة تفشي ظاهرة المحسوبية بسبب حالة الفوضى التي تعيشها بعض الإدارات والاجهزة المدنية العسكرية التابعة للسلطة... وقالت «ان الشعب اصبح يتحدث عن الكثير من ظواهر الفساد والرشوة وممارسات أخلاقية تتنافى مع عاداتنا وتقاليدنا. وأضاف انه «بالرغم من كشف العديد من هذه الحالات الا انه لم يحدث ان عوقب اي من مرتكبي هذه الأخطاء. وتحدثت المذكرة عن صفقات تجارية ومشاركة في شركات استثمارية والحصول على عمولات مالية للبعض من رجال السلطة مستغلين مواقعهم. وذكرت «ان هناك شعوراً بعدم الرضا عن تشكيل شركات اقرب ما تكون الى الشركات الاحتكارية في مجالات السجائر والنفط والاسمنت، ويتخوف العديد من رجال الأعمال من اعتماد هذا النهج في كافة مجالات العمل التجاري. كما انتقدت حركة فتح في مذكرتها الى تعيين ما وصفته ب«جيش من المدراء العامين» وتساءلت كيف تتم هذه التعيينات، وما هي الأسس التي تحكمها؟.

كانت قيادة السلطة الفلسطينية تقدر الدوافع لهذه الانتقالات وترى ان فيها ما يستحق التوقف عنده واجراء الحوار حوله وكانت ترى ان اسرائيل مسؤولة عن كل هذه المعوقات لأنها تماطل في تنفيذ الاتفاق خاصة ما يتعلق باجراء الانتخابات التي كان من المفروض ان تتم بعد ثلاثة اشهر من التوقيع على الاتفاق، وان تستكمل التزامها باعادة انتشار قواتها في

الضفة الغربية، حتى يمكن اجراء الانتخابات التشريعية التي من شأنها ان تؤكد النهج الديمقراطي وتفتح الباب امام المطلب الامريكي والاسرائيلي حول تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. وقامت حجة القيادة الفلسطينية لأطراف المفاوضات والولايات المتحدة الأمريكية ان بيان اعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر عام ١٩٨٨ قد تجاوز الميثاق الفلسطينية، وحتى في حالة تغييره لا بد من اجراء الانتخابات ليكتمل عدد المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر هو المؤسسة الوحيدة التي من شأنها ان تعدل أو تغير الميثاق.

وهكذا تمسك الجانب الفلسطيني بورقة الانتخابات مقابل اجراء التعديلات التي يطالب بها الاسرائيليون في الميثاق، والذي ارتبط التعديل ايضاً بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية.

الانتخابات التشريعية

تأجلت الانتخابات عن موعدها نحو ١٦ شهراً، اذ كان من المتفق عليه ان تجرى الانتخابات في شهر اب عام ١٩٩٤ اي بعد ثلاثة اشهر من توقيع الاتفاق، واستمرت المفاوضات وقتا طويلا حول عدد اعضاء المجلس، كانت اسرائيل تريده مجلسا اداريا يضم ٢٥ عضوا فقط وكان الفلسطينيون يريدونه برلماناً متكاملاً يضم ١٠٠ عضو، وبعد جهود مضنية استمرت شهوراً نجح الجانب الفلسطيني في ان يجعل عدد اعضاء المجلس ٨٠ عضوا في المفاوضات التي جرت في طابا في صيف ١٩٩٥ ثم زاد العدد الى ٨٥ عضواً.

واجه الفلسطينيون عقب التوقيع على اتفاق طابا المعروف بـ«اوسلو٢» في واشنطن في ٢٨ ايلول ١٩٩٥ السؤال التالي هل تجرى الانتخابات في شهر كانون الثاني بعد ٢٠ يوماً من اعادة الانتشار في اخر مدينة بالضفة الغربية وهي مدينة نابلس ام تجري في شهر نيسان بعد اعادة الانتشار في الخليل واتفق على ذلك في ٢٨ اذار ١٩٩٦، وتغلب الرأي الأول وتم تحديد موعد الانتخابات يوم ٢٠ كانون الثاني. وساهمت الدول الأوروبية في انجاح هذه الانتخابات بتقديم الدعم الفني والمالي والمراقبين، وكان على رأس المراقبين الدوليين الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ووزراء سابقون من السويد وبريطانيا والدنمارك ومراقبون من مصر والأردن. وأعدت السلطة الفلسطينية ستة الاف مدرس فلسطيني للاشراف على عملية الانتخابات. وقد بلغ عدد المشرحين ٨٦١٠ مرشحين للحصول على ٨٥ مقعداً من بينهم رئيس الطائفة السامرية وهي طائفة يهودية تعيش في نابلس يقدر عدد افرادها بنحو ٤٠٠ فرد، وخصصت عشرة مقاعد للمسيحيين، وترك للمرأة ان تساهم في الانتخابات دون تحديد مقاعد لها، وتم تشكيل لجنة الانتخابات العليا برئاسة محمود عباس (ابو مازن).

اما منصب رئاسة السلطة الفلسطينية فقد رشح ياسر عرفات نفسه امام جماهير نابلس وهو يخاطبهم قائلا استأذنكم يا اهلي في ترشيح نفسي لرئاسة السلطة، فهل تقبلوني»، فارتفعت اصوات الجماهير تهدر بالموافقة. ومن الطريف ان شخصا مجهولا من الخليل لا ينتمي الى اي حزب وليس له اية تجربة سياسية سابقة رشح نفسه امام الرئيس عرفات،

ويدعى «علي التميمي» وعندما سئل لماذا رشحت نفسك قال: «كي اعبر عن رأيي»، ثم سرعان ما انسحب، اما السيدة سميحة خليل رئيسة جمعية انعاش الاسرة في البيرة فقد رشحت نفسها امام الرئيس عرفات، وهي امرأة شجاعة مناضلة ساهمت منذ عام ١٩٦٥ في انشاء جمعية انعاش الاسرة، ونجحت الجمعية وصارت مؤسسة ضخمة استفادت منها خمسة الاف سيدة وفتاة، وانشأت مشروعات لخدمة المرأة تقدر بنحو مليون دولار، وانشأت مركزا للتراث الشعبي الفلسطيني وهي من مواليد ١٩٢٣، وتزوجت من سلامة خليل ابراهيم خليل وكان يعمل مديرا للتعليم في وكالة غوث اللاجئين وتوفي عام ١٩٨٢ وقد ترك خمسة ابناء كلهم يعملون خارج فلسطين وغير مسموح لهم بالعودة. وهي اضافة الى رئاستها للجمعية عضو بالمجلس الوطني الفلسطيني .. وعرفت بنضالها في قيادة الاضرابات والاعتصامات واعتقلتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ست مرات وفرضت عليها الاقامة الجبرية لمدة عامين ونصف. وقد خصص لها التلفزيون الفلسطيني ساعة للتعبير عن ارائها ومواقفها بنفس القدر الذي خصصه للرئيس عرفات، وكانت في حديثها صريحة وتلقائية وكسبت تعاطفا جماهيريا وهي تطوف بمدن وقرى الضفة والقطاع وعمرها ٧٢ عاما. وقد حققت عددا لا بأس به من الاصوات حيث حصلت على ١٥٠ الف صوت بنسبة ٩ بالمائة من الاصوات، وحصل الرئيس عرفات على ٨٦٫١ بالمائة من الاصوات. وشارك نحو ٧٠ في المائة من الناخبين في هذه الانتخابات التي جرت لاول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني في جو من الحيدة والنزاهة باستثناء بعض التجاوزات البسيطة مثل تلك التي حدثت في خان يونس ونابلس مما ادى الى تأجيل اعلان النتائج النهائية لعدة ايام. وذكر ان سبب التأجيل هو تعثر نقل الصناديق الى مقر اللجنة المركزية. وانقطاع التيار الكهربائي اثناء فرز الاصوات.

لقد تباهى «شمعون بيريز» بالانتخابات الفلسطينية على اعتبار ان اسرائيل هي التي منحت هذه الديمقراطية للفلسطينيين لاول مرة في تاريخهم. والواقع ان اسرائيل كان لها مصلحة في ذلك، وهي نفس المصلحة التي دعتها الى السماح لكافة المبعدين وعددهم نحو ١٨٠ شخصا من اعضاء المجلس الوطني للعودة الى ارض الوطن لبحث موضوع تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنص على تدمير اسرائيل. كان هذا الموضوع يمثل قلقا لدى الاسرائيليين والامريكيين الى حد ان الكونغرس الامريكي ربط تقديم المساعدات الامريكية للفلسطينيين بحذف هذه البنود من الميثاق الفلسطيني، وهدد شمعون بيريز بعدم الاستمرار في تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين ما لم تلغ هذه المواد.

وعقد بالفعل اجتماع مشترك للمجلس الوطني الفلسطيني الذي استكمل عدده (٦٠٠) عضو من شخصيات فلسطينية ونقابية حصلوا على عضوية المجلس لاكمال عدد المجلس الذي عقد جلسة مشتركة مع المجلس التشريعي ليدور نقاش حاد بين مؤيدين ومعارضين ليصدر القرار بنسبة ٨٥٪ بالموافقة على مبدأ الغاء البنود الخاصة بتدمير اسرائيل.

كان هذا القرار من اللحظات الصعبة التي مرت على الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية، وكانت الجلسة تسيطر عليها الانفعالات والمشاعر، ذلك لانها كانت تمثل امتحانا دقيقا للسلطة الفلسطينية في موقفها من عملية السلام، واعربت واشنطن عن ارتياحها لصدور هذا

القرار من قبل المجلس الوطني والمجلس التشريعي. ووصفه شيمون بيريز بأنه تحول تاريخي واعتبره انجازا حققه لصالح اسرائيل كأحد انجازات مشروعه السلمي.
وكانت المواد التي تركزت عليها المناقشات لالغائها ما يلي:

المادة (٩) :

الكفاح المسلح هو الوحيد لتحرير فلسطين، ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه.

المادة (١٠) :

العمل الفدائي يمثل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة القطاعات الجماهيرية والعلمية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (١٢) :

تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة (٢٠) :

يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وان دعوى الترابط التاريخي او الروحي بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وان اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها.

المادة (٢١) :

الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية او تدويلها.

المادة (٢٢) :

الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاعضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرير والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها.

وقد اصدر المجلس الوطني الفلسطيني قراره باجراء تعديلات على الميثاق في الساعة الثانية مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٩٦ بعد التصويت على مشروع اجراء التعديلات ووافق ٥٠٤ عضواً على المشروع الجديد وعارضه ٥٧ عضواً وامتنع ١٤ عضواً عن التصويت، وتنفس

الرئيس عرفات الصعداء لان المناقشات جرت في جو ساخن وانسحب من الجلسة ممثلو حزب الخلاص الاسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وقال ابو عمار لواحد من المعترضين على تعديل الميثاق: «من يملك دبابات وصواريخ عليه ان يطلقها على اسرائيل»، اشارة الى انه ليس امام منظمة التحرير الفلسطينية طالما لا تملك القوة والسلاح الا العمل السياسي. وكانت اسرائيل تتوقع ان يصدر القرار في الساعة السادسة، فقد كان «شمعون بيريز» رئيس وزراء اسرائيل على اتصال مع «ابو عمار»، وكان اول اتصال يتلقاه الرئيس عرفات للتهنئة على القرار من وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكي، وبعده من «شمعون بيريز»، ووصف «بيريز» القرار بأنه «التغيير الايديولوجي المهم في القرن الحالي لانه يشكل تغييرا في التعامل بين الفلسطينيين والاسرائيليين. اما «حاييم رامون» وزير الداخلية الاسرائيلي فوصف القرار بأنه «نصر كبير لسياسة الحكومة الاسرائيلية»، واشار الى اهمية الاعلان عن تعديل الميثاق الفلسطيني يوم ٢٤ نيسان وهو يوم اعلان قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨.

وقال محمود عباس (ابو مازن) ان المجلس باقراره تعديل الميثاق ازال كل العقبات التي تعترض تقدم مسيرة السلام بما يخدم جميع الاطراف المؤيدة للسلام في كلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

ورغم ذلك فان اليمين الاسرائيلي راح يشيع ان قرار المجلس الوطني بتعديل الميثاق الفلسطيني ما هو الا خدعة، وان الفلسطينيين ليسوا جادين في انهاء عدائهم لاسرائيل، وكان الهدف من ذلك هو التأثير على الكونجرس الأمريكي لوقف المساعدات عن الفلسطينيين.

شعر الرئيس «عرفات» بعد اعلان قرار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بأغلبية اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بالارتياح، وانه نفذ بما التزم به وعلى الاطراف الاخرى ان تلتزم بوعودها، على أمريكا ان تقدم المساعدات التي وعدت بها، وعلى اسرائيل ان تنفذ ما وقعت عليه وتنسحب من الخليل، وتفرج عن المعتقلين وتقيم الممر الامني بين الضفة والقطاع، لكن الاوضاع ظلت كما هي، ولم تفرج اسرائيل عن المعتقلين، ولم تنسحب من الخليل، ولم ترفع الحصار عن الفلسطينيين الى ان جاءت الانتخابات الاسرائيلية في ٢٩ ايار ١٩٩٦، واسفرت عن فوز حزب الليكود وخروج حزب العمل من الحكومة لتبدأ مرحلة اخرى اكثر تعقيدا.

***

كان على السلطة الفلسطينية ان تهتم باوضاعها الداخلية بعد ان ادركت ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تنوي الانسحاب من الخليل او تنفذ ما التزمت به الحكومة السابقة في الاتفاقيات التي وقعت معها، حيث بدأت الاجواء الداخلية تسوء، ونشطت مكاتب ومنظمات حقوق الانسان في اظهار نقدها للسلطة، يكتب رؤساؤها التقارير المسيئة للسلطة وقيادتها في الصحف الامريكية كما فعل «اياد السراج» الذي كتب في صحيفة «نيويورك تايمز» يتهم السلطة الفلسطينية بالاساءة لحقوق الانسان بكثرة الاعتقالات دون محاكمة وغير ذلك من الاتهامات، ثم يقول ان سنوات الاحتلال الاسرائيلي كانت افضل الف مرة من الاوضاع الحالية». هللت الصحف الاسرائيلية لهذه التصريحات، واعتبرتها السلطة مساسا بكرامتها،

ومؤامرات خارجية ضدها تقوم بها منظمات وافراد تحت ستار ما يسمى بحقوق الانسان، فتم اعتقال د. اياد السراج ، ان تجاوزات وقعت من قبل افراد في اجهزة السلطة اساءت الى السلطة ومسؤوليتها، تجاوزات ادت الى مقتل افراد معتقلين تحت وطأة التعذيب، ووصلت هذه التجاوزات الى ذروتها في شهر تموز ١٩٩٦.

اعتراف بالتجاوزات

اعترف العديد من المسؤولين في السلطة الفلسطينية بأن هناك تجاوزات من قبل افراد في اجهزة الامن والشرطة اساءوا الى السلطة نفسها وقاموا بتعذيب معتقلين اودى بهم الى الموت. لقد وصلت هذه التجاوزات الى ذروتها في شهر تموز عندما تعرض الشاب محمود جميل جمال (٢٧ عاما) وهو من صقور فتح كان قد رفض تسليم سلاحه عندما دخلت السلطة الفلسطينية المدينة وجرى اعتقاله في سجن نابلس، وتعرض للتعذيب اثناء التحقيق من قبل ضابطين وشرطي في سلاح البحرية، تلقى ضربة قوية في رأسه ادت الى ارتجاج في الدماغ ونقل الى مستشفى رام الله ثم نقله ذووه الى مستشفى هداسا في اسرائيل حيث توفي.

وقد استقبل الاعلام الاسرائيلي هذا الحادث كما يستقبل غيره من الحوادث المماثلة ليظهر السلطة الفلسطينية بأنها لا تحترم حقوق الانسانية وانها تقتل ابناءها في سجونها. وبالفعل كانت صورة والد الشاب عندما ظهر في التلفزيون الاسرائيلي وهو بجوار ابنه المسجى على سريره في مستشفى «هداسا» الاسرائيلية بالقدس مؤلمة وقاسية، فقد الاب ابنه .. قال وهو منفعل الى اقصى حد .. ابني قتلته السلطة الفلسطينية .. التقيت مع ابي عمار الذي قال لي ان ابنك هو ابني .. وهذا غير صحيح .. محمود هو ابني وليس ابن ابو عمار .. اين جمال .. ابني اهم عندي من فلسطين لقد كان يحمل فلسطين في قلبه .. من يعيده لي الان.

اثار هذا الحادث ردود فعل غاضبة في اوساط الشعب الفلسطيني، وكادت الامور تتحول الى صدام داخلي بين الشعب والشرطة. ووقعت مظاهرات تستنكر الحادث، وازاء ذلك امر الرئيس عرفات باحالة الضباط الثلاثة من شرطة البحرية للمحاكمة امام المدعي العسكري وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين عشر سنوات و ١٢ سنة. وامام المجلس التشريعي قال الرئيس عرفات: «لا احد فوق المساءلة من رئيس السلطة الى اصغر جندي. قد يكون حدث خطأ ولكن في مثل هذه الحالات الخطأ لا يغتفر». وشكل المجلس التشريعي لجنة من ثمانية اعضاء للمشاركة في تشييع جنازة الشاب. ولجنة لمتابعة التحقيق، واصدر بيانا في الاول من اب ٩٩٦ حول هذا الحادث طالب فيه بالافراج عن جميع المعتقلين والعمل على تهدئة الخواطر والاوضاع في مدينة نابلس. وقال الطيب عبد الرحيم امين عام رئاسة السلطة الفلسطينية بأن السلطة الوطنية ستوقع اشد العقوبات على كل من يقف وراء هذه الجريمة. وطالب الجماهير بالهدوء وعدم الانجرار وراء المحاولات المندسة التي تحاول اثارة الفتنة وتوسيع حجم الدائرة اكثر مما تحمل.

لقد شعرت السلطة بالحرج ازاء هذا الحادث لعدة اسباب منها انها ليست الحادثة الاولى من هذا النوع، وان الاحاديث في المجتمع الفلسطيني كثرت فيها الشائعات حول سلوك افراد

من الضباط ورجال الامن الى حد ان المجلس التشريعي خصص جانبا من جلساته لمناقشة هذا الامر.

لقد كان هذا الحادث مؤلما للجميع، وجاء في وقت اعترف فيه مسؤول سابق في جهاز الامن الاسرائيلي يدعى ايهود ياتوم لصحيفة «يديعوت احرونوت» بأنه ارتكب جريمة قتل اثنين من الفلسطينيين في ١٢ نيسان عام ١٩٨٤ بتهشيم رأسيهما بعد التحقيق معهما وتعذيبهما بعد ان شاركا مع اثنين اخرين بخطف اتوبيس يحمل ركابا اسرائيليين من تل ابيب وتوجهوا به الى رفح بقطاع غزة. والفرق بين هذا الضابط الاسرائيلي والضباط الفلسطينيين ان الاول نفذ جريمته بتعليمات من ابراهام شالوم رئيس جهاز «الشاباك» في هذا الوقت بالتخلص منهما. اما الاخرون فقد ارتكبوا جريمتهم من تلقاء انفسهم، والاسرائيلي كوفيء على جريمته بتقلده العديد من المناصب في جهاز الامن الاسرائيلي اما الاخرون فقد حكم عليهم بالسجن.

لقد سبق هذا الحادث الذي ادى الى وفاة الشاب جميل حوادث اخرى مشابهة لكنها نسبت الى تصرفات فردية. ولقد تعرض صحفيون ورؤساء منظمات لحقوق الانسان الى الاعتقال لعدة ايام لاسباب اعتبرتها السلطة اهانة لها، كما اعتقل في ٣ كانون ثاني ١٩٩٦ باسم عيد احمد وهو بمنظمة بيتسيلم الخاصة بحقوق الانسان في اسرائيل واعتبرته السلطة الفلسطينية واحدا من عملاء اسرائيل الذي يروج ضد السلطة. كما اعتقل اياد السراج وهو مواطن فلسطيني من غزة حاصل على الجنسية البريطانية وزوجته بريطانية يهودية، ادلى بتصريح في صحيفة «واشنطن بوست» قال فيه «ان الاحتلال الاسرائيلي كان افضل الف مرة من السلطة الفلسطينية» وقال كلاما اعتبر اهانة واساءة موجهة لرئاسة السلطة الفلسطينية، كما اعتقل محمد دهمان رئيس صحيفة «الضمير» الفلسطينية في غزة لانه اصدر بيانا اتهم فيه الشرطة الفلسطينية بأنها تسببت في مقتل شاب جرى اعتقاله بسبب تعذيبه اثناء التحقيق. وردت الشرطة بأن الشاب لم يتعرض للتعذيب وافرج عنه لكنه اقدم على الانتحار بعد الافراج عنه.

بين الضفة والقطاع

حرصت اسرائيل على ان تفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تلتزم بما جاء في اتفاقية «اوسلو» الاولى او اتفاقية القاهرة بانشاء الممر الآمن الذي يربط بين الضفة والقطاع، وراحت تشغل المفاوض الفلسطيني في مشروعات وهمية على الورق مثل انشاء خط سكة حديد يربط بين الضفة والقطاع ويستكمل طريقه الى مصر، او انشاء جسور علوية على امتداد عشر كيلومترات، وسرعان ما تتحول هذه المشروعات الى سراب كأنها لم تكن، وتضع اسرائيل قيودا صارمة في تحرك الفلسطينيين بين الضفة والقطاع، وفي الاوقات التي تغلق فيها القطاع وتفرض عليه الحصار فانه يصبح من المستحيل عملية التنقل، اما مسؤولو السلطة الفلسطينية فانهم يحملون بطاقة «شخصية هامة» (V.I.P.) تسمح لهم بسائق ومرافق، وكان جميل الطريفي وزير الشؤون المدنية هو حلقة الوصل بين السلطة الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية للحصول على هذه البطاقات التي قدر عددها بنحو ٨٠ بطاقة، وحدث

ان سحبت هذه البطاقة من السيدة انتصار الوزير، وزيرة الشؤون الاجتماعية، وعبدالرحمن حمد وكيل وزارة المالية (اصبح وزيرا للاسكان في الحكومة الثانية) وذلك بحجة انهما اصطحبا في سيارة كل منهما عناصر تنتمي الى حركة «حماس»، ولم يكن ذلك صحيحا، والصحيح هو ان من حمله كل منهما في سيارته كان طالبا في جامعة بيرزيت وتقرر سفره الى هناك بعد ان أبعدت اسرائيل ٢١٠٠ طالب من غزة يدرسون في جامعات الضفة الغربية الى ذويهم في غزة وحرمتهم من مواصلة دراستهم بحجة اسباب امنية.

وضعت اسرائيل الحواجز والقيود امام الفلسطينيين للتنقل بين غزة والضفة الغربية منذ مجيء السلطة الفلسطينية الى غزة، وفرضت نظام التصاريح لحركة التنقل بين الضفة والقطاع واصبح العمل الرئيسي لمكتب الارتباط الفلسطيني هو جمع طلبات الراغبين في التنقل الى الضفة والتوجه بها الى الجانب الاسرائيلي في منطقة «ايريز»، وهو مقر الادارة الاسرائيلية بعد ان انتقلت من غزة بنفس الموظفين، ويتم الانتظار عدة ايام قد تطول وقد تقصر، وقد يمنح التصريح لأيام محدودة وقد لا يمنح، ويتوقف هذا العمل في الاعياد اليهودية وفي حالة فرض الحصار على المناطق الفلسطينية. وقد وضعت اسرائيل نظاما صارما لتنقل العمال من غزة الى داخل اسرائيل او الى الضفة الغربية في حالة الحصول على التصريح، فعلى الفلسطينيين ان يعبروا ممرا ترابيا مسورا بالاسلاك مسافة ٤٠٠ متر ثم يمرون بحواجز حديدية كي يصلوا الى موظف الامن الاسرائيلي ليتأكد من دقة التصاريح التي يحملونها وعادة ما تضم تصريحا ممغنطا حتى يصعب تزييفه. وعند نقطة العبور تجري عملية تفتيش دقيقة خاصة للسيارات ويضطر صاحب السيارة الى الانتظار طويلا حتى يأتي دوره ويتم اجراء التفتيش.

ومثل هذا الاجراء لا يتم بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية بحيث تبدو غزة كأنها معزولة عن الضفة الغربية.

ولذلك فان المشكلة التي واجهت السلطة الفلسطينية بعد ان انسحبت القوات الاسرائيلية من المدن الفلسطينية في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٩٥ تنفيذا لاتفاق طابا الموقع في واشنطن في ٢٨ ايلول من نفس العام هي كيف ينتقلون ويصلون الى هذه المدن المحررة الجديدة وهي جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس وبيت لحم ورام الله. واعلن الرئيس عرفات انه سيتوجه لاول مرة الى جنين يوم الاحد ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥ وكانت هذه اول مرة يزور فيها «عرفات» الضفة الغربية، واصبح تقليدا بعد ذلك ان يقوم بزيارة كل مدينة بعد ان تنسحب منها القوات الاسرائيلية. وكان لا بد من الحصول على تصريح من الجانب الاسرائيلي لزيارة هذه المدن. وسمح للرئيس عرفات ان يتنقل بين هذه المدن بطائرتي هليوكوبتر.

وفي يوم ٢١ آب ١٩٩٦ كان مقررا ان يقوم الرئيس عرفات بزيارة لمدينة رام الله لحضور جلسات المجلس التشريعي كالعادة لكن جميل الطريفي وزير الشؤون المدنية والمكلف بالاتصال مع الجانب الاسرائيلي لتسوية هذه الامور قال بأن الحكومة الاسرائيلية تعتذر عن الموافقة على تحليق طائرة الرئيس عرفات فوق الاجواء الاسرائيلية الى ان يتم توقيع بروتوكول بذلك، وكان ذلك تصرفا غريبا ومهينا في نفس الوقت، مما جعل «الطريفي» وهو

الذي يحظى بمعاملة خاصة من الجانب الاسرائيلي من بين اعضاء السلطة الفلسطينية يثور وينجح مع الجنرال «شاحور» منسق المناطق، ليأتي الرد بعد ساعات بالسماح بعبور طائرة الرئيس، لكن الرسالة كانت قد وصلت الى السلطة الفلسطينية، وتدخل القنصل الامريكي «ادوارد ابنجتون» ليهدئ من غضب الرئيس عرفات على هذا التصرف الاسرائيلي غير اللائق، وبعدها اعلن مكتب الرئاسة الفلسطينية تأجيل زيارة الرئيس عرفات الى الاسبوع الذي يليه وعلق الرئيس عرفات على ذلك بقوله «علينا الا نتوقف عند هذا الموضوع ونتجاوزه، لان هناك اشياء أهم. وبعد اسبوع انتقل الرئيس عرفات من غزة الى رام الله بطائرته المروحية وكأن شيئا لم يحدث.

ان الرحلة بين غزة وجنين تقطعها السيارة في ثلاث ساعات بعد المرور على ثلاث نقاط تفتيش اسرائيلية، وتقطعها طائرة الرئيس عرفات المروحية في ساعة وعشر دقائق.

****

انطلقت الوفود الفلسطينية التي رافقت الرئيس عرفات في زيارته الاولى الى جنين بالسيارات بعد حصولهم على التصاريح، كانت نقطة التفتيش الاسرائيلية الاولى عند حاجز بيت حانون (ايريز)، سيارات التاكسي القادمة من مدينة غزة لا تتجاوز الحاجز فيضطر المسافرون الى النزول ويمشون على اقدامهم لمسافة مائة متر ثم يدخلون من باب جانبي يؤدي الى ساحة كبيرة بها عدة منافذ للتفتيش للتأكد من صحة التصاريح، وهو نفس المكان الذي يخرج منه العمال كل صباح للعمل في اسرائيل. وبعد الانتهاء من الاجراءات وعمليات التفتيش يخرج المسافرون الى ساحة واسعة بها سيارات تاكسي تؤدي الى داخل اسرائيل والضفة الغربية، اما سيارات السلطة الفلسطينية فتعبر مباشرة من غزة الى حاجز ايريز بعد ان يكون قد تم تجهيز التصاريح الخاصة بها وجرى تفتيشها.

انطلقت السيارات المتوجهة الى «جنين» على الطريق الرئيسي، وهي تمر على مناطق اسرائيل مثل المجدل وعسقلان. اشارات المرور متعددة وعلامات طريق تشير الى اتجاه الطرق. عند احدى هذه الاشارات التي تؤدي الى رام الله، واصلت السيارات طريقها. معظم السيارات التي تسير على الطريق تحمل العلامة الصفراء، وهذا يعني انها سيارات اسرائيلية، اما التي تحمل علامة زرقاء فهي سيارات لسكان الضفة الغربية، واشارات تشير الى مواقع المستوطنات الاسرائيلية تبدو المناطق متداخلة بين ما هو عربي وما هو يهودي.

بعد نحو ساعة أي بعد مسافة ٧٠ كيلومترا توقفت السيارات عند حاجز آخر يقترب من منطقة اللطرون وهي المنطقة الفاصلة بين الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ وتلك التي احتلتها عام ١٩٦٧.. أي اراضي الضفة الغربية.. واصلت السيارات طريقها وسط وديان وجبال مزروعة باشجار الزيتون، وعند بداية منطقة اللطرون كانت آثار القرى الثلاثة «عمواس» و«بيت نوبا» و«يالو» التي دمّرت بعد احتلالها غير واضحة، فقد دمرت القرى الثلاث ولم يبق منها الآ اسماؤها وبقايا تشير اليها. وبالقرب من مدينة رام الله توجد قرية تبنة وقد علت مئذنة مسجدها التي تميزها بانها قرية عربية ولا زال اهلها يذكرون المجزرة

التي ارتكبتها اسرائيل ضدهم وهدموا المنطقة منذ ست سنوات. تتداخل القرى العربية والمستوطنات الاسرائيلية على اراض متجاورة، تبدو المستوطنات فوق التلال بقرميدها الاحمر وتبدو القرى العربية واضحة ومميزة بمئذنة المسجد تتزايد المستوطنات على جانبي الطريق فوق التلال.. مثل مستوطنة «ألون نوريه».. و«يورمين» وغيرهما.

تقترب ملامح مدينة رام الله التي تتجاور بل تتشابك مع قرى عربية على الجبال وتتشابك مع مدينة «البيرة»، وتتميز ملامح كل هذه المدن والقرى باللون الابيض فكل منازلها مبنية بالحجر على مدرجات التلال ومحاطة باشجار السرو والزيتون وتتميز بنفس طابع المدن في الاردن، لكن المنازل تبدو كمن هجرها اهلها.. فآثار الاحتلال الذي دام ٢٨ عاما واضحة تماما على كل مدن وقرى الضفة الغربية.. اهمال وتجاهل ولا يوجد ملمح حضاري الا تلك المنازل العالية والڤيلات المبنية على التلال، وهي ملك لافراد. وكذلك تلك الطرق التي انشأها الاحتلال الاسرائيلي لمصالحه وليس لمصلحة السكان.. تزدحم مدينة رام الله بالسكان وتبدو كمدينة تجارية تنتظر نظاما عربيا وليس احتلالا وتبدو الفرحة في وجوه الجميع بقرب زوال الاحتلال الاسرائيلي حينما تختفي صورة الجنود الاسرائيليين وتكاد لا تبين وهذا واضح ان الاحتلال الاسرائيلي بدأ يستعد لحمل عصاه ويرحل عن مدن الضفة الغربية.

المدن الفلسطينية في الضفة الغربية مؤهلة لان تكون مدنا حديثة ومتطورة ومميزة مع مزيد من الدعم والجهد لاصلاح ما افسده الاحتلال من البنية التحتية الواضحة داخل المدن فالشوارع مهملة بأرصفتها ودواوينها ومتنزهاتها وحقولها ومزارعها.

نقترب من مدينة نابلس التي تبدو اكبر مدن الضفة الغربية، المدينة ضخمة ويبلغ عدد سكانها نحو مائة الف نسمة، وبها مخيم عسكر وبلاطة، ويبدو سجن نابلس المركزي وسط المدينة يحكي قصة الاحتلال الاسرائيلي وعذابات السكان داخل هذا السجن. وبالقرب من نابلس تبدو المستوطنات الاسرائيلية متناثرة فوق التلال ابرزها مستوطنة «شيلو» وتقترب هذه المستوطنات، بل تتلاصق مع القرى العربية مثل قرية «الساوية» و«اللبن»، ومزارع الزيتون تملأ المناطق جمالا يحيط بقرى «عجة» و«صافور» و«قباطيا» و«طوباس» التي تقترب من مدينة «جنين» شمال الضفة الغربية.

ومن الظواهر التي تلفت النظر والتي أوجدتها اسرائيل طوال سنوات الاحتلال هو اهمال تام للمناطق العربية في الضفة الغربية والاهتمام بغيرها من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨ وهي اراض متجاورة بل متداخلة فمنطقة اللطرون منطقة غابات اهتمت بها اسرائيل وحولتها الى متنزهات متطورة بها برك المياه والمقاعد الخشبية الثابتة وحافظت على نظافتها وصيانتها بينما الاماكن الاخرى التي سيجلوا عنها متخلفة تماما ومهملة، وهذا يعني ان نية اسرائيل منذ احتلالها الضفة الغربية هي انها ستنسحب يوما ما من هذه المناطق بعد ان تمتص خيراتها ومصادر مياهها، وتستغل عمالها ثم تتركها بعد ذلك عجفاء لأهلها كما يبدو منظرها الآن.

والملاحظة الاخرى هي زراعة هذه المستوطنات الاسرائيلية التي يصل عددها في الضفة الغربية اكثر من مائة مستوطنة وهي مستوطنات يبدو انه لا مبرر لها سوى انها مسامير جحا والتنغيص على السكان الاصليين فماذا يعني اختيار تلة فوق جبل بعيد ومنعزل وعليه

مجموعة منازل من طابق واحد وسقفها بالقرميد الاحمر ومسورة فوق اراض عربية واثارة توتّرات ومشاكل باقامة طرق التقائية وبقاء جنود الاحتلال بحجة حماية هذه المستوطنات. ان مثل هذه المستوطنات هي بمثابة قنابل موقوتة ستهدد السلام في يوم ما اذا لم يتم ازالتها خاصة ان الخطة الاسرائيلية تهدف الى انشاء خطوط وحدود فاصلة بين الضفة الغربية واسرائيل. ان مشكلة المستوطنات هي نفس مشكلة القدس.

ملاحظة ثالثة تلفت النظر والقوات الاسرائيلية تستعد الآن للانسحاب من مدن الضفة الغربية وهي تمزيق الكثير من القرى العربية، فهناك «برطعا» وهي قريتان احداهما في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والاخرى في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أي التي من المفروض ان تنسحب منها اسرائيل، والسكان من العائلة الواحدة موزعون بين القريتين وينطبق ذلك ايضا على قرية «يافا» الغربية الواقعة في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ و«يافا» الشرقية الواقعة في الضفة الغربية، ولا توجد حدود واضحة تحدد ان كانت هذه اراض اسرائيلية او اراض فلسطينية فالارض واحدة، هي في حقيقتها ارض فلسطين، ولكن الاحتلال الاسرائيلي فرّق وشتّت. وهذه العقد الطبوغرافية التي صنعتها اسرائيل على الارض هي التي عقّدت وتعقّد المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهي التي شجّعت المستوطنين والمتديّنين اليهود على استمرار الاستيلاء على الاراضي، وهذه العقد هي في الواقع التي راح اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل السابق ضحية لها.

رغم كل هذه العقد وهذه العذابات التي صنعها الاحتلال الاسرائيلي على امتداد ٢٨ عاما من الاحتلال للضفة الغربية فان الشعب الفلسطيني ظل مناضلا وصابرا ومقاوما حتى جاء الوقت الذي يرى فيه جنود الاحتلال ينسحبون، وقد انعكست فرحته يوم زار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مدينة جنين يوم الاحد ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥ يعلن ان مدينة جنين مدينة محررة.

المدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن ٣٥ الف نسمة تتشابه مع المدن الفلسطينية، ابرز شوارعها شارع الزهراء، في نهايته يوجد مبنى السرايا الذي كان مقرا للحاكم العسكري الاسرائيلي، وبعد انتهاء الاحتلال وانسحاب القوات الاسرائيلية صار مقرا للسلطة الفلسطينية ومن هذا المقر، وهو مبنى من طابقين، خاطب الرئيس عرفات سكان جنين والقرى المحيطة بها الذين توافدوا على المدينة منذ الساعات الاولى ليوم زيارة عرفات لها.. عشرات الآلاف تجمعوا في شارع الزهراء والساحة التي يطل عليها مبنى السرايا. كانت المدينة ترفل في ابهى حللها وقد ازدانت بالاعلام الفلسطينية وصور الرئيس عرفات واللافتات التي تعبر عن فرحة سكان قضاء جنين باندحار الاحتلال الاسرائيلي ومجيء السلطة الفلسطينية وامتلأت المدينة بالشرطة الفلسطينية وهي تنظم حركة السير وتدير حركة الامن بالمدينة.

كان من المقرر ان يصل الرئيس عرفات بطائرة هليوكوبتر في الساعة العاشرة صباحا الى مقر مبنى السرايا لكن الطائرة وصلت الساعة الحادية عشرة والربع، وقيل ان سبب التأخير جاء من الجانب الاسرائيلي. وزراء السلطة الفلسطينية والقيادات الشعبية والكوادر الحزبية وكبار رجال العشائر وفدوا الى ساحة السرايا منذ الصباح في انتظار ابو عمار.. اكثر من مائتي صحفي عالمي يحملون اجهزة التصوير والتسجيل جاءوا الى نفس المكان

يسـجلون هذه اللحظة.. كـان من الواضـح ان الامن الفلسطيني اكـثـر من أي شـيء آخـر وهم يدفعون بالصـحفيين بعيدا. قال واحد منهم «ان امن الرئيس عندنا أهم من صـحـافـة العـالم بأسرها» بذل رجال الامن جـهودا مضنية ولم يجدوا امـامهم سـوى الصـحفيين يبعدونهم عن الطريق الذي سـيسـير فيه الرئيس عرفات منذ هبوطه من الطائرة حتى مدخل مبنى السـرايا، ولم يجد رجال الامن وسيلة الا ان يصنعوا بتشابك ايديهم حاجزا للسيطرة على الامور بينما كانت فرق الكشافة والفرق النسائية والرياضية تعبّر عن فرحتها بالأهازيج والطبول والدبكة الفلسطينية والاستعراض.

في السـاعة الحـادية عشـرة ظهرت طائرتا هليوكوبتر في السمـاء، عرف انهمـا طائرتان مـصـريتـان ترافـقـان الرئيس عـرفـات في زيارته، وطائرة اسـرائيليـة لحـراسـة طائرة الرئيس عرفـات.. هدير الطائرات يسيطر على السـاحة كلها، وتهبط طائرة الرئيس عرفات لتثير زوبعة من التـراب قـبل هبـوطهـا امـام مـبنى السـرايا.. حـرس الشـرف من فـرق الشـرطة والامن الفلسطيني يصطف على الجـانبين ليبدأ الرئيس عرفـات استـعراضـه على الفور وعند هبوط الرئيس عـرفـات من الطائرة يخـتـفي وسط المئـات من رجال الامن وحرسـه الخـاص، ويبـدو المشـهد كرسول هبط من السمـاء فلم يره احد. سار ابو عمـار مخـتفيا وسط هذه الكوكبة من رجال الامن حتى دخل المبنى.. ومن فوق المبنى خاطب الجمـاهير الفلسطينية بصوت قوي ومـؤثر دوّى في المـدينة كلهـا.. تحـدث عن ذكرياته في جنين عندمـا كـان قـائدا للمـقـاومـة الفلسطينية عـامي ٦٨ و٦٩ قـائلا هل نسيتم عندمـا كنت اختـبئ عندكم وكنتم تحـضـرون لي الطعـام والشـراب ونحن نقـاوم الاحـتلال يومـهـا كنت مـعكم مـتـخـفـيـا والآن انا مـعكم اعلن ان مدينة جنين محـررة.. قال ايضـا ان الذين يستخدمون المسدسـات للاغتيالات لن يوقفوا حركة السـلام.. وقال كذلك اننا نحـتفل اليوم بتـحـرير جنين وغدا بطولكرم وباقي المدن الفلسطينية وسنحتفل هذا العام لاول مـرة بميلاد السيد المسيح في بيت لحم وسنصلي في العـام القادم في القدس الشريف.

كان الرئيس عرفات يوجه خطابه من فوق سطح مبنى السـرايا حيث أعدّت منصـة مظللة اعدادا سريعـا، وكان من الواضـح ان التركيز على الاجراءات الامنية لحـماية الرئيس عرفـات هو محـور اهتـمام الجـميع، ولم تعجب هذه الاجراءات العـميد جبريل الرجـوب مسـؤول الامن الوطني في اريحـا لانه كان قد اكتشف وجود خـمسين من رجال الامن الفلسطيني القـادمين من غزة مسلحين دون علمه.

وبسبب الاجراءات الامنية اكتفى الرئيس عرفات بعد القـاء الخطاب بعقد اجتمـاع لمجلس وزراء السلطة الوطنيـة الفلسطينيـة اسـتـغـرق سـاعـتـين وتناول الغـداء مع وزراء السلطة ومـرافقـيه.. ثم بعدد من المـواطنين من سكان قضـاء جنين.. واسـتقل طائرته عـائدا الى غزة واستغرقت الزيارة اربع سـاعات.

وقـد تكررت زيـارة الرئيس عـرفـات الى كل مـدينة يتم تحـريرهـا وانسـحـاب القـوات الاسرائيلية منها، وكانت احتفالات جنين مقدمة لاحتفالات قادمة في طولكرم ونابلس ورام الله والاحتفال بعيد ميلاد المسيح عليه السلام في بيت لحم.

تكررت زيارة الرئيس عرفات الى مدن الضـفة الغربية، وكان لا بد من هذه الزيارات حتى

يتحقق الربط الجغرافي والسياسي والانساني بين الضفة والقطاع. وبدا لكل مدينة طابعها، فرام الله صارت مركزاً ثقافيا واعلاميا ومقراً ثانيا بعد غزة للمجلس التشريعي الفلسطيني، وصارت نابلس مقرا اقتصاديا فهي اكبر مدن الضفة الغربية مساحة وسكانا وهي التي ينسب اليها صفة مدينة جبل النار، واصبحت مدينة بيت لحم مركزا دينيا للمسيحيين لوجود كنيسة المهد بها وقربها الشديد من مدينة القدس التي هي القلب والمركز والجوهر للدولة الفلسطينية التي هي همّ الحلم الفلسطيني.



(الفصل الرابع)

السلطة الفلسطينية وحركتا حماس والجهاد

«أقول للآباء الذين يرسلون أبناءهم في العمليات الانتحارية: أبناؤكم لن يدخلوا الجنة ولكن منازلكم ستهدم».

«شمعون بيريس»

السلطة الفلسطينية وحركتا حماس والجهاد

من الوهلة الاولى في مناورات السلام، لعبت اسرائيل على التناقض بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «حماس»، ولعب الامن الاسرائيلي على التناقض بين نظرة المعتدلين للسلام ونظرة المتطرفين، المعتدلون يمثلهم حزب العمل وميريتس وقوى اليسار والعلمانيون، والمتطرفون يمثلهم حزب الليكود والاحزاب اليمينية والدينية. كان لا بد من تحريك عناصر المعارضة في الجانبين، وخرجت اسرائيل من غزة وتركت آلافا من قطع السلاح في يد عملائها، اضافة الى ما تملكه حماس من سلاح. وكان شمعون بيريس يهدد: اقول للآباء الذين يرسلون ابناءهم في العمليات الانتحارية: ابناؤكم لن يدخلوا الجنة ولكن منازلكم ستهدم.

تفجّر التناقض بين السلطة والمعارضة باغتيال «هاني عابد» على ايدي عملاء اسرائيل، وهو من قيادات حركة الجهاد الاسلامي ويعمل مديرا لصحيفة «الاستقلال» الناطقة باسم الحركة اضافة الى عمله كمحاضر بمعهد العلوم والتكنولوجيا في «خان يونس». كان ذلك بعد ظهر اليوم الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٤ عندما انفجرت سيارته وهو يستقلها بعد خروجه من المعهد وقد سار بها عدة امتار. كان من الواضح ان هذا الاغتيال قد تم تدبيره على يد عملاء اسرائيل المنتمين لجماعة (شمشون) لإشعال الفتنة. وحدثت الفتنة.. ففي اليوم التالي للاغتيال لم يستقبل الرئيس «ياسر عرفات» استقبالا كريما عندما اراد ان يشارك في تشييع الجثمان من مسجد «العمري» بغزة، وحاول اعضاء من حركة حماس الاحتكاك به داخل المسجد معترضين على مشاركته، ورددوا هتافات معادية له وللسلطة لولا تدخل رجال الحرس المرافقين للرئيس «عرفات» لتفاقمت المشكلة الامر الذي جعله يخرج مسرعا في سيارة عادية ليشارك في احتفال افتتاح فرع «البنك العقاري العربي» وهو بنك مصري.

وانقاذا للوضع توجه الى مكتب «عرفات» مساء نفس اليوم وفد يمثل حركة الجهاد يضم «علاء صفطاوي» و«نافذ عزام» و«ابراهيم النجار» ومعهم اعضاء من «حماس» من بينهم «اسماعيل هنية»، قدم اعتذاره للرئيس عرفات عما حدث من تصرف غير لائق في مسجد العمري معللين بان عناصر مدسوسة وغير مسؤولة وخارجة عن الصف الوطني وسلوكيات الشعب الفلسطيني ارادت ان تتسبب في ازمة مع السلطة. واشاد الوفد بحكمة وتصرف الجهات الرسمية الفلسطينية، وما تحلّت به قوات الامن والحرس من ضبط النفس داخل المسجد.

لم تمض عدة ايام حتى جاء الرد على حادث اغتيال «هاني عابد» حيث قتل ثلاثة ضباط اسرائيليين وجرح ستة عشر آخرين كان من بينهم تسعة فلسطينيين عند مستوطنة

«نيتساريم» قطاع غزة في عملية انتحارية، وصاحب هذا الحادث احتفال تأبيني بعد مرور عشرة ايام على اغتيال «عابد» احرقت فيه الاعلام الاسرائيلية واطلقت الاعيرة النارية مهددة بالانتقام.

وكان حادث «نيتساريم» هو الحادث الثاني منذ مجيء السلطة الفلسطينية ووقع الحادث الاول عند حاجز «ايريز» في شهر ايار ١٩٩٤ وقتل فيه جنديان اسرائيليان، واعتبرت السلطات الاسرائيلية ان هاني عابد وراء هذا الحادث. ازاء ذلك اضطرت السلطة الفلسطينية ان تدلي بدلوها بعد حادث التفجير عند مستوطنة نيتساريم بوصفها مسؤولة عن الامن فاعتقلت عشرين شخصا من اعضاء حركة الجهاد، وازداد العدد بعد ذلك الى نحو ١٥٠ شخصا. وعلل اللواء «نصري يوسف» رئيس الشرطة حملة الاعتقالات بانها تمت على اثر المظاهرات التي جرت في الحفل التأبيني. وعلّق «فريح ابو مدين» وزير العدل على حادث نيتساريم قائلا: «رغم ان مثل هذه العمليات الانتحارية تبدو عملا وطنيا وبطوليا الا انها في ظل الاوضاع الراهنة بعد اتفاق السلام والتزامات السلطة الوطنية تجاه الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل قد تؤدي الى عرقلة تنفيذ الاتفاقيات من قبل اسرائيل التي تبحث عن مبررات لتلكؤها في إعادة انتشار قواتها في الضفة الغربية واجراء الانتخابات التي كان مقررا ان تتم حسب الاتفاق في شهر تموز ١٩٩٤.

وبرر الرئيس عرفات حدوث هذه العمليات لعدم تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية قائلا: «كيف نستطيع ان نمنع هذه العمليات في ظل عدم وجود شبكة اتصالات لربط الاجهزة الامنية بعضها ببعض، وكيف نواجهها واسرائيل تمنع وصول هذه المعدات لنا؟.

ازاء هذا الجو المحموم ضد حركة الجهاد رأت الحركة تأجيل تنظيم جنازة رمزية للشاب الذي قام بتنفيذ عملية نتساريم ويدعى «هشام اسماعيل احمد» من حي الشيخ رضوان بغزة. وقال الشيخ «نافذ عزام» احد مسؤولي حركة الجهاد «اننا نسعى الى عدم اراقة الدم الفلسطيني بأيد فلسطينية، ونحاول ان ننسق مع كافة القوى كي لا نصل الى مرحلة الصراع الداخلي». ودعا الى وقف اجراءات الاعتقال والافراج عن المعتقلين من الحركة.

حادث مسجد فلسطين

لكن الصراع الداخلي كان يتزايد يوماً بعد يوم تزكيه قوى خفية تتعامل مع اسرائيل، بهدف اشعال حرب أهلية بين الفلسطينيين، وهذا ما وقع بعد صلاة الجمعة يوم ١٨ تشرين ثاني ١٩٩٤ .

كانت الاجواء متوترة للغاية على امتداد قطاع غزة، الكل يتوقع شراً قد يحدث ولا أحد يعلم مصدره، ووقع المحظور بالفعل عند مسجد فلسطين يوم الجمعة ١٨ تشرين ثاني ١٩٩٤. ما ان فرغ المصلّون من أداء الصلاة حتى انطلق الرصاص من مصادر غير معروفة وأسفر ذلك عن مقتل ١٣ شخصاً وجرح ١٢٠ آخرين، واتهم كل طرف بأنه هو الذي بدأ بإطلاق الرصاص. قالت مصادر السلطة انهم فوجئوا بقنابل المولوتوف تنهال على أفراد الشرطة الذين كانوا يحيطون بالمسجد لمنع القيام بمسيرة فردوا بإطلاق النار على

الجماعات الاسلامية. وقال أنصار «حماس» و«الجهاد» انهم فوجئوا بالرصاص يطلق عليهم بمجرد ان أنهوا الصلاة.

ساد التوتر مدينة غزة، وظل اطلاق الرصاص يسمع في طوال اليوم، وامتلأ «مستشفى الشفا» بمئات المواطنين الذين هرعوا اليها يبحثون عن ذويهم. وراحت سيارات الاطفاء تنطلق مزمجرة في شوارع المدينة لاطفاء حرائق متفرقة في المدينة أسفرت عن حرق دار للسينما، ومحلات أخرى. وسيطر رجال الشرطة والأمن الوقائي على شوارع المدينة وأغلقوا الطرق ومنعوا المارّين من السير فيها، وسارعت قيادة السلطة الفلسطينية بعقد اجتماع طارئ لمتابعة تطورات الأحداث، وسيطر الحزن والوجوم على المواطنين، وخشي الجميع ان تكون هذه المواجهة مقدمة لمشاكل أكبر قادمة.

كانت ردود الفعل خارج غزة وفي الدول العربية أشبه بالصدمة لما حدث، وشعر أنصار السلام ان أوراقهم تحترق، وخرجت النداءات من المؤسسات وبعض الدول العربية تطالب بضبط النفس، ووأد الفتنة. ولم يختلف الوضع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والمحررة فقد تنادى الجميع الى اجتماع لوأد الفتنة في مهدها، وعقد اجتماع مع الرئيسي ياسر عرفات شاركت فيه شخصيات عربية واسلامية من فلسطين، ومن داخل اسرائيل، أسفر عن تشكيل لجنة متابعة مهمتها اصدار مشروع اتفاق بين السلطة الفلسطينية وحركة المعارضة الاسلامية يتضمن نبذ جميع مظاهر العنف والاقتتال، وتفويت الفرصة على المتربصين، والمدسوسين العابثين بمصير الشعب الفلسطيني، واعتبار السلطة الوطنية هي السلطة الوحيدة وهي المسؤولة عن أمن وسلامة الشعب الفلسطيني. وقد اشترك في هذه اللجنة لأول مرة شخصيات من داخل اسرائيل هم «ابراهيم نمر حسين» رئيس اللجنة القطرية للمجالس العربية المحلية والشيخ «عبدالله نمر درويش» رئيس الحركة الاسلامية في الأراضي و«طلب الصانع» عن الحزب الديمقراطي العربي و«هاشم محاميد» عن الجبهة العربية للسلام والمساواة، وكلاهما عضو بالكنيست الاسرائيلي، والدكتور «أحمد الطيبي» مستشار «عرفات» للشؤون الاسرائيلية.

الواقع ان هناك شخصيات كثيرة بذلت جهداً لوقف الاقتتال والتوصل الى اتفاق يمنع تكراره. من هؤلاء الدكتور «حيدر عبدالشافي»، ونسب عبدالشافي هذه الأحداث المؤسفة الى اسرائيل التي تماطل ولا تنفذ الاتفاقيات التي وقعت عليها مع السلطة الفلسطينية، وتعمل على دفع الأمور الى ما هو أخطر وان ما حدث يوم الجمعة في مسجد فلسطين هو دليل على عدم ارتياح الجماهير الفلسطينية لما يجري وليس مجرّد خلافات بين القوى السياسية الفلسطينية. وقال ان الوقت غير مناسب للجوء الى السلاح والعنف.

وقالت د. «حنان عشراوي» ان ما حدث يوم الجمعة يمثل ظاهرة خطيرة وانها مؤشر سيء قد تكون له أبعاد مدمرة في الوضع الفلسطيني وتؤثر على عملية التفاوض.

أما القيادات السياسية لحركتي حماس والجهاد فكان لها رأي مختلف، في الاجتماعات التي عقدت رحب الشيخ «عبدالله الشامي» ممثلاً عن حركة الجهاد الاسلامي، ود. محمود الزهار ممثلاً عن حركة حماس بالحوار مع السلطة الفلسطينية في اطار الوحدة الفلسطينية شريطة ان تحدد مسؤولية الذي تسبب في أحداث «مسجد فلسطين» ومحاكمته قبل اجراء أي

حوار.

كانت المعارضة تشير بأصبع الاتهام الى رجال الشرطة الفلسطينية بانهم تسببوا في الحادث وكانت السلطة بدورها تلقي بالمسؤولية على عناصر من حماس. وقال «د. محمود الزهار» أنه مهما كانت الأسباب فلن ندخل في صراعات أو نزاعات مع السلطة الوطنية، ولن نعطي اسرائيل الفرصة لشق الصف الفلسطيني. وأضاف أمام اجتماع ممثلي النضال الفلسطيني «لسنا على استعداد ان نحصل على مناصب وزارية ولن ندخل في الانتخابات، ولكن لا نرفض المشاركة في عمليات البناء».

كانت الأجواء رغم ذلك لا زالت متوترة، فخرجت مظاهرات تجوب شوارع غزة ومدن القطاع تعلن تأييدها للرئيس عرفات، وكان كل ذلك يحدث ومفاوضات تجرى مع الجانب الاسرائيلي لتسليم صلاحيات الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية والضرائب في مدن الخليل وبيت لحم من بين ٣٢ صلاحية، وكان ذلك وقتها في حد ذاته مكسباً أقيمت له الاحتفالات. في نفس الوقت كانت اسرائيل ماضية في تقسيم الحرم الابراهيم في الخليل بين المسلمين واليهود، ووضع اجراءات غريبة لا تهدف الا الإذلال والمهانة، حيث تفرض هذه الاجراءات على المسلمين وهم يدخلون الحرم لأداء شعائرهم الدينية أن يعبروا حواجز عسكرية، ويتحدد عددهم بمائتي مصلٍ، وتمنع عنهم الصلاة في الأعياد اليهودية، وإذا توافقت الأعياد معا يمنع على المسلمين ويسمح فقط لليهود(*). واستنكر المسلمون والسياسيون هذا الاجراء في مذكرة تقدموا بها للرئيس عرفات مؤكدين ان المسجد بجميع ساحاته وأروقته منذ فجر الاسلام هو مسجد اسلامي كامل.

حدث ذلك ايضاً في الوقت الذي كانت اسرائيل تقوم فيه بمصادرة ٤٨٢٢ دونما من الأراضي المحيطة بمطار بن جوريون باللد يملكها سكان عرب، ومصادرة ٨٥٠٠ دونم في أراضي الخليل وجنين وطولكرم ونابلس، وهدم منازل السكان العرب في الضفة الغربية بحجة عدم الرخيص، واقتحام المساجد في رام الله والخليل ونابلس وجنين وإغلاقها لمدد تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر بحجج أمنية.

نجحت الجهود والاجتماعات بين الفصائل المختلفة وقيادات السلطة الفلسطينية في وقف تدهور الأوضاع. وعاد الهدوء بعد عدة أيام الى المدينة، لكن الأمور في النفوس بقيت كما هي، وزاد منها ان جرت عملية انتحارية في القدس في شهر كانون اول ١٩٩٤، وأسفرت عن جرح ١٣ اسرائيلياً، وهي عملية قام بها الشاب «أيمن راضي». وفي اليوم الثامن والعشرين من كانون اول أقامت حركة «حماس» مهرجانا شعبياً في «خان يونس» لتأبين الشهيد «أيمن راضي»، وفي هذا المهرجان تحدث الشيخ «أحمد نمر» و«د. محمود الزهار» من قيادات حماس ووجهوا الانتقادات للسلطة الفلسطينية، وهاجموا اتفاق «أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وأكدوا اصرار الحركة على مواصلة الجهاد من اجل تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

(*) حدث ذلك في حتفالات عيد الأضحى عام ١٩٩٦ حيث توافق مع اعياد دينية يهودية

وفي محاولة للتهدئة بين السلطة وحماس عقد اجتماع على جلستين في منزل «جمال الصوراني» حضره من جانب السلطة «الطيب عبدالرحيم» و«زكريا الآغا» و«زياد أبو زياد»، و«هشام عبدالرازق»، ومن جانب حماس حضره «محمود الزهار» و«اسماعيل هنية» و«فايد ابو شماله». وحضر الجلسة الأولى د. «احمد الطيبي» و«عبدالله نمر درويش» من عرب ١٩٤٨ وهم يقومون بدور الوساطة لتخفيف التوتر بين السلطة وحماس، الاول طبيب امراض نساء وقام بدور في المفاوضات السرية للوصول الى اتفاق «أوسلو» واختاره الرئيس «ياسر عرفات» مستشارا له للشؤون الاسرائيلي، والثاني يمثل الحركة الاسلامية داخل اسرائيل. وفي هذا الاجتماع قال «الطيب عبدالرحيم» انه يجلس هنا كممثل لفتح وليس للسلطة، ولم يسفر الاجتماع عن شيء سوى امر واحد هو اتفاق الجانبين على ازالة الشعارات التي تحمل اساءات متبادلة على الجدران. وفي الوم التالي خرج «الطيب عبدالرحيم» و«محمود الزهار» الى الشوارع بناء على اتفاق الليلة الماضية لازالة الشعارات.

كان الرئيس «عرفات» حريصا على استقرار الأمور مع حركة حماس، فقد كان عليه ان يتوجه بعد ايام الى «أوسلو» و«استكهولم» لحضور احتفالات في العاصمتين للحصول على ثلث جائزة نوبل يومي ١٠ و ١١ كانون اول ١٩٩٤، وكان من المقرر ان يلتقي هناك مع «اسحاق رابين» رئيس الوزراء الاسرائيلي و«شمعون بيريز» وزير خارجيته حيث سيحصل كل واحد منهما على ثلث الجائزة، ثم سيتوجه الرئيس «عرفات» بعد ذلك الى المغرب لحضور مؤتمر القمة الاسلامي.

أزيلت الشعارات من على جدران غزة، ولكنها بقيت في القلوب. وفي يوم الجمعة التاسع من كانون اول أقيمت احتفالات بذكرى مرور سبع سنوات على الانتفاضة، ودعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر مكبرات الصوت التي تجوب شوارع غزة الى اقامة مهرجان شعبي بعد غد الأحد، ووزعت بياناً اعلنت فيه رفضها المشركة في انتخابات الحكم الذاتي «المحدود» - كما جاء في البيان.

أما حركة حماس فقد أقامت مهرجانها في نفس يوم الجمعة. وفي الاحتفال قال د. «محمود الزهار» ان حركة «حماس» لن تشارك مرة اخرى في اجتماعات اللجنة المشكلة مع حركة «فتح» ما لم تقر السلطة الفلسطينية بأن هذه الاجتماعات تتم معها وليس مع «فتح»، وقال انه لا توجد مشاكل بين حماس وفتح، وانما المشكلة مع السلطة نفسها، وبالتالي فان الحوار يجب ان يكون معها. وقال ايضاً اننا نفذنا ما التزمنا به من منع المسيرات وازالة الشعارات المسيئة للسلطة، وعدم استخدام السلاح. واتهم السلطة بالديكتاتورية وادارة الأمور من جانب واحد، واعتقال الأطراف الأخرى في الساحة الفلسطينية.

كان هذا القول مثار دهشة للسلطة الفلسطينية، فهي تعتبر انها السلطة الوحيدة، وان اي حوار بينها وبين حركة حماس يعني انه حوار بين سلطتين، وبالتالي فان الحوار يجب ان يكون بين فصيلين، وطالما ان فتح هي الفصيل المؤيد للسلطة فالحوار مع حماس يجب ان يكون معها. لقد ظلت هذه النقطة مصدر خلاف حاد بين السلطة الفلسطينية وحماس، وانعكس على الأحداث التالية، الامر الذي فرض على السلطة ان تستخدم ادواتها للتأكيد على انها سلطة وحيدة.

ويلفت النظر في هذا الاتجاه ظهور دور امريكي بين فتح وحماس. فقد وصل الى غزة في يوم ١٠ كانون أول وفد أمريكي اي قبل اليوم الذي قد يتسلم فيه الرئيس عرفات ثلث جائزة نوبل في اوسلو واستوكهولم. كان الوفد يضم «روبرت ساتلوف» مدير معهد الشرق الأدنى في واشنطن ود. «جيمس روتشمبي» وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية و«وليم بارمن» وهو عضو بمجلس الشيوخ الأمريكي. اجتمع الوفد مع وفد من قادة فتح ووفد آخر من حركة حماس كل على حدة بهدف استطلاع وجهات النظر المختلفة للحركتين حول العملية السلمية وسبل تقدمها والعلاقات بين فتح وحماس.

في اجتماع الوفد الأمريكي مع وفد فتح أكد «دياب اللوح» ممثل فتح في الاجتماع رأي السلطة وهي التمسك بعملية السلام، وانتقد التباطؤ الاسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات ووضعها للعقبات التي تعترض تقدم العملية السلمية وتطرق الحديث الى الانتخابات الفلسطينية.

أما وفد حماس الذي رأسه د. «الزهار» فأبلغ الوفد بمعارضة الحركة لاتفاقية «أوسلو»، وان الاسلاميين في غزة ضد العنف ولكنهم يضطرون اليه للرد على العنف الاسرائيلي، وان قتل المدنيين الاسرائيليين كان رداً على قيام اسرائيل بارتكاب العديد من المجازر ضد المدنيين وقال اننا استخدمنا نفس الطريقة. أما عن قضية اختطاف الجندي الاسرائيلي «فاكسمان»(*) فقال «الزهار» ان الاختطاف كان لجندي بسلاحه ولم يكن لامرأة مدنية، وكان الهدف منه هو الافراج عن الشيخ «أحمد ياسين» وان حماس مستعدة لوقف قتل المدنيين اذا أفرجت اسرائيل عن سبعة آلاف معتقل وعلى رأسهم الشيخ «أحمد ياسين».

لم يكن هناك تنسيق بين حركتي «حماس» و«الجهاد» فكلاهما متفقتان في الأهداف مختلفتان في التكوين والتنظيم، وقد لعبت السلطة على هذا الاختلاف بين الحركتين وتشكل تنظيم باسم «الجهاد – كتائب الأقصى» يتزعمه الشيخ «فايز الأسود» الذي اصبح مقرباً للسلطة وللرئيس «عرفات»، وازاء تصعيد الخلاف بين السلطة والمعارضة الاسلامية لجأت الى اعتقال عناصر من «حماس» و«الجهاد». كان الاعتقال داخل حركة «الجهاد» فكانت من العناصر القيادية مثل «الشيخ عبدالله الشامي» و«علاء صفطاوي» وأغلقت صحيفة «الاستقلال» التي يرأسها «هاني عابد» وأوكلت الى «علاء صفطاوي».

وفي ١٧ كانون أول والخلافات على أشدها بين السلطة و«حماس» أعلن الشيخ «عبدالله الشامي» ان هناك اتصالات بين رموز السلطة الفلسطينية وبعض مسؤولي حركة الجهاد الاسلامي من اجل التوصل الى تفاهيم مشترك وحل الاشكالات التي تحدث في الشارع الفلسطيني. وقال ان حركة الجهاد حركة مستقلة وليست ملزمة بما تتفق عليه «حماس» مع السلطة الا بما يخدم المصلحة العامة.

لم تعد حركة الجهاد اذن مرتبطة بحركة حماس. وقد سهل ذلك على السلطة الفلسطينية ان تتعامل مع الاثنين، وأصبح الخلاف مركّزاً مع حركة «حماس».

(*) جندي اسرائيلي في التاسعة عشرة من عمره اختطفته جماعة حماس في القدس واعتقلته في أحد مواقعها وعندما اقتحم الجنود الاسرائيليون الموقع لاسترداده، قتل برصاصهم وقد اخذ هذا الحادث بعد اعلاميا كبيرا حتى على المستوى الأمريكي.

استئناف العمليات الانتحارية

ظلت الأحوال هكذا متوترة بين السلطة الفلسطينية والمعارضة الاسلامية الى أن فوجئ الجميع في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢١ كانون الثاني بإذاعة اسرائيل تعلن عن وقوع عملية انتحارية في منطقة «بيت ليد» بالقرب من تل أبيب وراح ضحيتها ٢١ جندياً اسرئيلياً مرة واحدة، وأحد المدنيين.. وكانت العملية جريئة للغاية ولم تستهدف مدنيين، قام بها شابان انتحاريان ينتميان الى حركة الجهاد الاسلامي هما «أنور محمد خليل سكر» وهو يعمل بالتجارة ويعمل والده شرطياً بمصلحة الجوازات الفلسطينية من حي الشجاعية بغزة، ويبلغ من العمر ٢٤ عاماً ومتزوج منذ اربع سنوات وليس له ابناء، ويحمل الشهادة الاعدادية، وسبق ان اعتقلته سلطات الاحتلال مرتين، الأولى عام ١٩٨٩ والثانية عام ١٩٩٣. اما زميله الآخر فهو «صلاح شاكر» ويبلغ من العمر ٢١ عاماً ويحمل دبلوماً في العلاج الطبيعي، ومن اللاجئين الفلسطينيين بمعسكر «الشابورة» في رفح، في السرادق الذي أقيم للعزاء في منزل انور سكر بالشجاعية كانت اللافتات والمنشورات لحركة الجهاد تملأ السرادق التي تتوعد اسرائيل بالكثير من مثل هذه العمليات، وهمس احد افراد الجهاد الاسلامي في السرادق للجالس بجواره قائلاً «اننا نريد ان نحرج السلطة».

أصابت هذه العملية الجريئة اسرائيل كلها بالذعر، وعلى الفور صدرت الاوامر العسكرية بغلق قطاع غزة وفرض الحصار الامني ومنع دخول العمال ووقف المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي، وحمّل الجانب الاسرائيلي السلطة الفلسطينية المسؤولية في عدم قدرتها على الحفاظ على الأمن. ووجدت حكومة رابين نفسها في موقف حرج. وفي الطرف الآخر استنكرت السلطة الفلسطينية هذه العملية ووصفتها بانها عمل اجرامي لا يستهدف الا وقف العملية السلمية، وقدم العزاء للحكومة الاسرائيلية وعائلات القتلى.

ولإثبات جديتها في مواجهة مثل هذه العمليات لجأت سلطات الامن الفلسطينية الى اعتقال العشرات من المعارضة الاسلامية، بينما اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عشرات آخرين. وقالت السلطة الفلسطينية ردا على اتهامات حكومة رابين بأنها غير مسؤولة عن مثل هذه الحوادث التي تقع داخل اسرائيل وانها تدين هذه العملية وتعتبرها تهديداً لعملية السلام. وتوقعت اجهزة الامن الفلسطينية ان تقوم اسرائيل بعمليات «ارهابية» ضد نشطاء حماس والجهاد الاسلامي عن طريق ارسال وحدات خاصة بالتنسيق مع المتعاونين معها، معللة ذلك بانها كشفت عن وحدتين من الوحدات الخاصة الاسرائيلية قد تسللتا الى «خان يونس» في سيارات عسكرية اسرائيلية وتضم كل واحدة ثمانية أشخاص، وقد تم توقيفهما. وأبلغت لجنة الارتباط الاسرائيلية الفلسطينية بهذا التسلل في حينه وتم تسجيل الواقعتين.

أدت عملية «بيت ليد» الى تعاطف أمريكي تجاه اسرائيل وأصدرت الإدارة الأمريكية قراراً بتجميد أموال حركة حماس والجهاد الاسلامي استقبلته السلطة الفلسطينية بالترحيب، وذلك ضمن ١٢ منظمة دولية اخرى، وقد احدث هذا القرار استياء شديداً لدى قادة حركة «حماس» واتهموا الرئيس الامريكي بانه يدفع بذلك ليصبح عدوا للاسلام بصورة واضحة وهذا لا يخدم مصلحة الشعب الامريكي الذي يكتسب عدوا بلا ثمن، وان المسلمين ليسوا أعداء الشعب الامريكي وان المؤسسات الاسلامية في أمريكا هي مؤسسات مشروعة وتمت

متابعتها من قبل اجهزة الامن الأمريكية. ونددت حماس بالترحيب بهذا القرار، وهي تعنى بذلك ترحيب السلطة الفلسطينية، ووصفت هذا الترحيب بانه سياسة حمقاء.

اما على المستوى الاسرائيلي لم تتوقف حركة الاعتقالات، واستشهد طالب في الرابعة عشرة من عمره من مخيم «بيت ألما» غربي نابلس اثناء خروجه من مدرسته مع زملائه بعد ان أطلقت دورية عسكرية النار على الطلبة. وفي مدينة «الخليل» اعتقل عدد من رجال الدين الاسلامي وعشرين شخصا آخرين من نشطاء الجهاد الاسلامي في مدينة «جنين» بالضفة الغربية، وأغلقت سلطات الاحتلال الشوارع الرئيسية في مدن الضفة، وقامت بتفتيش السيارات واحتجاز ركابها، واعتقلت فتاة عربية قامت برشق سيارات الجنود الاسرائيلية بالحجارة وقامت الاجهزة الامنية الاسرائيلية بمداهمة منازل الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية في الضفة ومن هذه المنازل منزل المحامي والصحفي «ربيع حسين صالح» في قرية «سردة» بقضاء رام الله، وقامت بتفتيشه والتحقيق معه. كما داهمت كلية العلوم والتكنولوجيا في «أبو ديس» قرب القدس واعتقلت ٢١ طالبا بحجة انتمائهم الى حركة «حماس». في نفس الوقت بلغ عدد الذين اعتقلتهم اسرائيل بسبب دخولهم اسرائيل دون تصاريح ٧٠٠ فلسطيني.

أحدثت هذه الاجراءات ردود فعل معاكسة، ففي مستوطنة «نيتساريم» القريبة من خان يونس بقطاع غزة أصيب ثلاثة جنود اسرائيليين نتيجة اعتداءات عليهم من قبل مجهولين فلسطينيين، وبعدها بأيام أطلق مسلحون مجهولون النار على سيارة اسرائيلية كانت تقوم بحراسة شاحنة وقود اسرائيلية أسفرت عن مقتل جندي اسرائيل واصابة اثنين. ولما كان هذا الحادث قد وقع في شمال غزة، فقد تحركت قوى الأمن الفلسطينية وأغلقت المنطقة التي وقع فيها الحادث، واعتقلت تسعة اشخاص كانوا في المنطقة.

لم تكن هذه مجرد حوادث عابرة فقد تحولت الأمور الى ما تشبه المعارك الخفية غير المعلنة، ذلك انها تكررت بشكل واضح وتحول الجنود الاسرائيليون عند مفارق الطرق القريبة من المستوطنات الى أشخاص مذعورين يدهم على الزناد يطلقون بمجرد الاشتباه، وقد راح ضحية هذه الحالة المذعورة ناظر مدرسة ابن سينا «اسامة البورنو» عندما كان يستقل سيارة هو وثلاثة من زملائه كانوا متوجهين مساء الى منزل أحد زملائهم للتهنئة بعيد الفطر أطلق الجنود الاسرائيليون على سيارته الرصاص فقتل هو وجرح اثنان آخران من زملائه هما «يوسف غباين» و«يوسف صافي».

ولم تمض عشرة أيام على هذا الحادث حتى لقي جندي اسرائيلي مصرعه في الخامس عشر من اذار بعد ان صدمته سيارة كان يقودها المواطن الفلسطيني «هشام حمدان» من خان يونس. وألقت شرطة مستوطنة «نيفيت جاليت» الملحقة بمستوطنة «كفار داروم» القبض على المواطن الفلسطيني.

كان هذا الحادث حلقة من سلسلة أحداث يومية تهدد الأمن بقطاع غزة نتيجة لتواجد المستوطنات التي يبلغ عددها ما بين ١٨ و ٢٠ مستوطنة مركزة في ثلاث مجمعات استيطانية هي «جوش قطيف» و«كفار داروم» و«نتساريم» يسكنها نحو خمسمائة مستوطن يحرسهم ثلاثة آلاف جندي اسرائيلي.. وعادة ما يلجأ المستوطنون الى استفزاز المواطنين من

السكان بالاعتداء على أراضيهم بمساعدة القوات الاسرائيلية، أو اعتراض الطريق امام المارة واطلاق الرصاص على أي تجمهر ضد الجنود مما أدى الى اصابة العديد من سكان القطاع، وقد بلغ بهم الذعر الى حد اطلاق الرصاص على سيارة دبلوماسي بريطاني كان عائدا من غزة الى القدس.

بعد ايام ألقت السلطات الاسرائيلية القبض على اثنين من سكان حي الشجاعية بغزة في «بئر السبع» وهما «وسام فرحات يحيى» و«رياض محمد صبري» بتهمة اشتراكهما في إعداد شاحنة ملغومة اكتشفت بالقرب من «بئر السبع» رغم تفجيرها، واتهمت سلطات الأمن الاسرائيلية كلا من «وسام فرحات يحيى» و«رياض محمد صبري»، وأدان الرئيس عرفات هؤلاء ووصفهم بأنهم غير وطنيين، وانه لا يوافق على هذه العمليات التي تهدف الى منع العامل الفلسطيني من العمل، وان ارادة الشعب الفلسطيني أعظم من ان يؤثر فيها قرار مستورد من هنا أو هناك.

كانت آثار عملية «بيت ليد» لا زالت باقية، والصدامات بين السلطة الفلسطينية وحماس لم تهدأ بعد، ولا زال حظر التجول مفروضاً في مدينة «الخليل» بعد حادث مقتل اثنين من المستوطنين اليهود وجرح خمسة آخرين، وقررت اسرائيل هدم المنزل الذي أطلقت منه النيران وإغلاق ثلاث محلات مجاورة له.

وعادت حرب البيانات من جديد.. قالت حركة «حماس» بعد اطلاق الرصاص على اثنين من أعضائها في «خان يونس» انها ستقف بكل حزم في وجه كل من تسوّل له نفسه العبث بوحدة الشعب الفلسطيني، ودفع الشعب الي هاوية الفتنة وكارثة الاقتتال، واتهم البيان الاجهزة الاسرائيلية وعملاءها بأنها وراء هذه الحوادث.

كان من الواضح ان هناك أناساً في الظلام يجوسون في المناطق لإثارة الفتنة، وكان هؤلاء من عملاء اسرائيل الذين اختلطوا بالناس أو الذين يسكنون مجتمعات خاصة بهم مثل «قرية الدهنية».

وتكررت الحوادث بشكل يكاد يكون يوميا بين الجنود الاسرائيليين والمستوطنين وبين المعارضة وبدت الامور تتصاعد بشكل يومي بحيث انه لم يعد هناك امكانية للسيطرة عليها، ولم يكن امام السلطة الفلسطينية الا ان تواجه هذا التدهور خاصة بعد تصريحات مستفزة من قبل القيادة الاسرائيلية تتهم السلطة بالضعف.

ما قبل الأول من تموز

شهد النصف الاول من عام ١٩٩٥ ذروة الصراع بين السلطة وحركة المعارضة وخاصة بعد الاجتماع الذي عقد بين الرئيس «عرفات» و«اسحق رابين» في شهر نيسان من نفس العام وأعلن فيه «رابين» ان الأول من تموز سيتم تنفيذ الاتفاق الخاص بالمرحلة الانتقالية، وفي نفس الوقت طالب السلطة الفلسطينية بأن تقوم بمسؤولياتها تجاه وقف عمليات العنف والارهاب التي تقوم بها حركة حماس والجهاد الاسلامي التي تهدد الامن والسلام معاً.

تدهورت العلاقة بين السلطة وحماس وأخذ الصراع بينهما شكل بيانات متبادلة واعتقالات مستمرة تقوم بها اجهزة الامن الفلسطينية. وفي نفس الوقت لم تتوقف العمليات

العسكرية ضد الاسرائيليين. ففي اليوم الثامن من نيسان ١٩٩٥ وقعت عمليتان انتحاريتان في وقت واحد بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة أسفرتا عن مقتل سبعة من الجنود الاسرائيليين واصابة ٤٥ آخرين بجروح خطيرة توفي واحد منهم في المستشفيات الاسرائيلية، وارتفع بذلك عدد القتلى الى ثمانية اشخاص. وكان الرد على ذلك ان شنت السلطة الاسرائيلية باجراءات جديدة عند مدخل مدن قطاع غزة حيث سدت الطريق المؤدي الى مدينة غزة وحولته الى طرق دائرية بالقرب من شاطئ البحر بدلاً من الطريق الرئيسي. وفرضت اجراءات أمنية مشددة منها انه لا يصح تنقل شخص واحد في سيارة.

كانت هذه العملية قد جاءت رداً على انفجار وقع في احدى المباني الخاصة لحركة حماس في حي «الشيخ رضوان» أدى الى استشهاد ستة من عناصر الحركة من بينهم احد القادة العسكريين للحركة في منطقة غزة وهو «كمال كحيل» وجرح ثلاثة آخرين، لذلك فإن رد فعل اعتقالات سلطات الأمن الفلسطيني لهذا العدد من حماس والجهاد كان سريعاً من قبل قيادات حماس حيث قال د. «الزهار» ان هذه الاجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية ضدنا لن تجعلنا نغير من موقفنا فيما يتعلق بالسياسة التي التزمنا بها وهي عدم الدخول في صراع مع السلطة الفلسطينية، وقال «سيد أبومسامح» رئيس تحرير صحيفة «الوطن» التابعة لحماسة ان اعتقال هذا العدد من حماس والجهاد من شأنه أن يزيد الموقف تعقيداً، ووصف الأوضاع بأنها خطيرة وانه لن يكون هناك تعاون مع السلطة الفلسطينية لأن حركة حماس ترفض اساساً اتفاق «أوسلو» واتفاق القاهرة ولا تعتبره اتفاقاً يؤدي الى السلام، أما «فريح أبو مدين» وزير العدل في السلطة الفلسطينية فقال انه من واجب السلطة الفلسطينية التصدي لكل من يحاول تهديد أمن الشعب الفلسطيني واعتقال ومحاكمة كل من يتسبب في ذلك احتراماً لاتفاقي «أوسلو - القاهرة».

كانت البيانات في هذه الأيام تخرج ساخنة وملتهبة من حركتي «الحماس» و«الجهاد» من هذه البيانات ما وزعته حركة الجهاد في يوم ١٣ اذار ١٩٩٥، هاجمت فيه السلطة الفلسطينية واتهمتها بنشر الفساد واعتقال الشرفاء... وقال البيان ان الوطن اصبح مستباحاً تمارس فيه الرشوة والمحسوبية والفساد في ظل التسلط الفردي والقهر وكبت الحريات ومصادرة الصحف. ومضى البيان قائلاً: ان الأمن في ضياع.. ومسلسل الاغتيالات مستمر.. وعملاء الأمس خرجوا من جحورهم يتبخترون في أروقة السلطة. وحث البيان الدعاة وخطباء المساجد الدفاع عن أنفسهم. وقال اننا نخرج من بوابة الزمن الاسرائيلي الى حيث السلطة الوطنية لنجد ان المطلوب من عملية السلام هو رأس شعبنا الفلسطيني، وأن السجون ستفتح أبوابها لأفواجنا الداخلة حيث يحرمون فرحة العيد في حملة دعائية غير مبررة لإرضاء المجرمين رابين وحكومته. ومضى البيان يقول: «اننا نفهم الآن أن المطلوب هو ليس السلام بل رأس الاسلام على مائدة «رابين» و«كلينتون»... وازداد البيان في حدته قائلاً: ان السجون يجب ان تفتح أبوابها للعملاء أولاً وللصوص وتجار المخدرات ثانياً. وقبل هؤلاء وأولئك يجب ان تفتح لمن يتاجرون بالشرف ويجعلون زهرات الانتفاضة الباسلة ضحايا لياليهم الحمراء حتى لو كانوا يحملون ألقاباً عسكرية».

وقد جاء هذا البيان رداً على حملة الاعتقالات التي تعرضت لها قيادات حركة الجهاد في

أعقاب العمليات الانتحارية التي وقعت بالقرب من نيتساريم وأدت الى مقتل ثلاثة ضباط اسرائيليين وجرح ستة آخرين وكان أبرز المعتقلين الشيخ «عبدالله الشامي» و«علاء الصفطاوي» و«نافذ عزام». ولم يمض عدة أسابيع الا وتم الافراج عنهم في محاولة لكسب الجهاد الاسلامي والانفراد بحركة حماس.

ولأول مرة خرجت الأحكام بالسجن من قبل محكمة امن الدولة(*) حيث حكم على «سمير على الجدي» بالسجن ١٥ عاماً بتهمة التحريض والقيام بأعمال ضد الأمن لتنفيذ مآرب مشبوهة ومحاولة استغلال الدين الحنيف وإثارة الفتن والقيام بأعمال العنف للاضرار بالمصلحة القومية.

وفي نفس اليوم اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أحد الفلسطينيين كان قد استولى على سلاح لجندي اسرائيلي في حرس الحدود في منطقة عسقلان.

كان كل طرف يسيطر عليه القلق سواء على مستوى السلطة الفلسطينية أو المعارضة، خاصة ان جهود الوساطة لم تسفر عن شيء بل زادت من الهوة التي تفصل بين السلطة والمعارضة، وتوارى عنصر الثقة بين الطرفين، وكلاهما يزيد من حدة الصراع.. السلطة تواصل عملية الاعتقالات والمحاكمات، والمعارضة تشن الهجوم المستمر على السلطة، وعملاء اسرائيل يصطادون في هذه الاجواء ويطاردون عناصر حماس للخلاص منهم وإلقاء التهمة على السلطة. وفي نفس الوقت احتفظ كل طرف بضبط النفس لمنع تكرار الصدام والاقتتال بين الفصائل، وراجت الشائعات كجزء من الحملة النفسية، وشكا قيادات حماس والجهاد من الطريقة التي اقتحمت بها الشرطة الفلسطينية لمنزل أسرة «الصيفي» في حي الزيتون في العاشر من نيسان ١٩٩٥ حيث تجمع نحو خمسمائة فرد من الشرطة الفلسطينية، وظلوا يطلقون الرصاص في الحي مما أدى الى اثارة الذعرة وخروج المواطنين وهم يطلقون الشعارات الاسلامية ويرددون «الله أكبر... الله أكبر»، واقتحمت الشرطة منزل أسرة «الصيفي» وخلع باب منزله بالقوة لاعتقال «بسام الصيفي» أحد عناصر حركة حماس.. ولم يعثروا عليه في المنزل فاعتقلوا الأسرة كلها الأب وأربعة من اخوته. وقام المواطنون بإلقاء الحجارة على رجال الشرطة التي أطلقت نحو ألفي رصاصة في الحي، وكان الوقت بعد منتصف الليل، وبلغ عدد من تم اعتقالهم نحو ٢٠٠ شخص من «حماس» و«الجهاد».

كان تفسير حركة «حماس» لهذه الهجمة انها تطورات مدفوعة من قبل اسرائيل املاً في أن يتحقق هدفها باشعال الفتنة وقيام حرب أهلية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية، ولذلك خرجت بيانات «حماس» وتصريحات قادتها بأن الازمة يمكن أن تنتهي بالافراج عن المعتقلين، واعادة النظر في أحكام محكمة أمن الدولة العليا ضد اثنين من حركة «الجهاد الاسلامي» و«حماس» هما «عمر شلح» و«سيد أبو مسامح» وهما أول من صدرت عليهما احكام من قبل المحكمة. وان على الجميع ضبط النفس والدخول بعد ذلك في حوار

(*) شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٥ محكمة امن دولة اقتصرت على محاكمة المعارضة السياسية. وبلغ عدد الذين جرت محاكمتهم (٣٠٠) شخص ووجه انتقاداً لها لأنها كانت تجري المحاكمة في ساعة متاخرة من الليل وعللت ذلك لأسباب فنية.

شامل لتقييم الأوضاع الراهنة.

امتد التوتر الى خارج المناطق الفلسطينية حيث صدر بيان في العاصمة الأردنية «عمّان» في ذلك الوقت من قيادة «حماس» باسم المهندس «ابراهيم غوشة» يهاجم فيه السلطة الفلسطينية هجوماً جارحاً وعنيفاً، وأدركت السلطة ان الحملة عليها اذن موجهة من الخارج، وأن أعضاء «حماس» في الداخل ينفذون تعليمات تأتي لهم من الخارج، ومن هنا ادخلت الأردن طرفاً في النزاع، وطالبت السلطة الفلسطينية في بيان رسمي الحكومة الأردنية بالعمل على منع أي نشاط لحركة «حماس» في الأردن ضدها باصدار البيانات من عمّان وارسالها بالفاكس الى غزة بهدف اشعال الفتنة وإثارة الحرب الأهلية. وقال بيان السلطة الفلسطينية «اننا وضعنا الجهات الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في صورة ذلك اكثر من مرة وعلى أعلى المستويات، وفي كل مرة نتلقى وعوداً وتأكيدات بوقفها بل ومحاسبة من يقف وراءها.. لكننا فوجئنا مرة أخرى أمس بصدور بيان عن حركة «حماس» في الأردن تحذر السلطة الفلسطينية من الاجراءات التي اتخذتها لتوفير الأمن الفلسطيني. وقال البيان الغاضب: «ان مثل هذا العمل هو نوع من التمادي من بعض الجهات الخارجية لتعكير صفو الامن في فلسطين هو نتيجة لتفكير سقيم ما زال يعيش في عقول البعض قد سقط الى الأبد، ويحلم بإمكانية العبث بمقدرات شعبنا ومصالحه القومية والوطنية والدينية العليا التي يغذيها حزب الليكود والاحزاب المتطرفة الاسرائيلية الاخرى والتي تتلاقى في ذلك مع هذه الجهات التي ترسل اموالها واوامرها للتنفيذ على الساحة الفلسطينية».

كان هذا البيان له اهمية، فهو يتم اكثر من جهة خارجية تقف وراء تشدد الحركة الاسلامية في مناطق السلطة الفلسطينية، وان هذه الجهات سواء بالتخطيط أو المصادفة تلتقي مع التطرف الاسرائيلي. ويبدو ان الأردن ادرك مغزى البيان فأصدرت الحكومة الأردنية بياناً على الفور توجه فيه تهديدات لممثلي حماس في الأردن وتطيب خاطر السلطة الفلسطينية.

وكان هذا البيان وراء تحرك فلسطيني فقد تلقى الرئيس عرفات انذارات بالفعل من قيادة حركة حماس في الخارج وصلت اليه عن طريق مبعوثين أرسلهما الى الأردن للالتقاء بقيادة حماس «ابراهيم غوشة» في عمان والمبعوثان هما «محمود أبو مرزوق» من حركة فتح(*) واللواء عبدالرزاق اليحيى» مسؤول اللجنة الأمنية العسكرية الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل. لكن قيادة حماس لم تستجب لمطالب عرفات التي نقلها المبعوثان بل انهما نقلا اليه تهديدات بعدم المساس بحركة حماس والا فانه قد يتعرض لمتاعب ليس في غزة.. ولكن في الخارج وفي أي مكان يكون فيه.

وهكذا بدأت الأزمة تأخذ مساراً جديداً وبدا ان هناك أطرافاً خارجة قد دخلت حلبة الصراع الفلسطيني – الفلسطيني. وأشارت الدلائل الى أن هناك شيئاً يدبر ضد الرئيس

(*) هو شقيق موسى ابو مرزوق مسؤول حماس عن العلاقات الخارجية الذي اعتقلته السلطات الأمريكية وتهدد بتسليمه الى اسرائيل.

الصراع الفلسطيني – الفلسطيني. وأشارت الدلائل الى أن هناك شيئاً يدبر ضد الرئيس «عرفات» من قبل قوى خارجية تستخدم فيها حركة «حماس» في غزة كرأس حربة، فقد خرج صوت حماس يرفض التعاون مع السلطة الفلسطينية ويرفض المشاركة في اجتماعات المصالحة التي يديرها «جمال الصوراني» من جهة، ود. «حيدر عبدالشافي» من جهة اخرى وكانت قناة «حيدر عبدالشافي» تلقى قبولاً أكثر من الرئيس عرفات، فالدكتور عبدالشافي مهما اختلف مع «أبي عمار» فانه يكن له احتراماً خاصاً، وقد قال له في أحد الاجتماعات التي حضرها ممثلو الفصائل ولم تحضرها حماس، وهو يهدئ من غضبه «انت أبو الكل هنا... وتحملنا. اضافة الى أن هناك اختلافا عقائديا بين فكر د. «عبدالشافي» اليساري، وفكر الحركة الاسلامية وان كان قدر لها دورها الوطني في المقاومة وفي سنوات الانتفاضة. واقام د. «عبدالشافي خطته» في الوساطة على أساس ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين كافة الفصائل بما فيها «حماس»، وفي نفس الوقت عدم اللجوء الى العمل العسكري الذي يرى أنه لم يعد له جدوى في هذه المرحلة.

عقدت لجان المصالحة اجتماعاً وتوجهوا بعده الى مقر الرئيس «عرفات» لابلاغه بما تم في الاجتماع، وآثر الرئيس عرفات ان ينفرد باجتماع مع د. «حيدر عبدالشافي» استغرق أربعين دقيقة، بينما كان «عبدالله الحوراني» ينتظر لقاءه مع «أبي عمار»، ولما امتد الوقت مع د. عبدالشافي انصرف «الحوراني» دون ان يلتقي مع الرئيس عرفات واكتفى الرئيس عرفات بعد ذلك بإبلاغ بقية الوفد وكان بينهم ممثل «حماس» وهو الدكتور «الزهار» انه يرفض اي اتفاق مصالحة جديد طالما لم يتزم الآخرون بالاتفاق السابق، وطلب من ممثل حماس ان يقدم تعهدا بعدم تكرار العمليات الانتحارية والا فانهم يتعمدون عرقلة تنفيذ اتفاق السلام مع الاسرائيليين ويقدمون لاسرائيل المبرر كي تتراجع عن التزاماتها بشأن تسليم الضفة الغربية واجراء الانتخابات. ثم قال الرئيس عرفات بحدة وعلى الجميع ان يدرك انه لا توجد الا سلطة واحدة هي سلطة منظمة التحرير الفلسطينية والتي أقرت اتفاقية السلام مع اسرائيل، وأي عمل غير ذلك يعتبر ضد ارادة الشعب الفلسطيني، وقال انه لن يفرج عن المعتقلين ما لم تتعهد «حماس» و«الجهاد» بوقف العمليات ضد الاسرائيليين.

لم يستجب ممثل «حماس» بتقديم تعهد بوقف العمليات الانتحارية، وقال ان حركة حماس ملتزمة فقط بعدم الدخول في مواجهات مع السلطة، وانها لن تعطي اسرائيل الفرصة لاقتتال داخلي.

احتد النقاش بين الرئيس عرفات ود. الزهار في هذه الجلسة، وقال انه يعتبر هذه العمليات ليست موجهة ضد اسرائيل بل ضده هو شخصياً لإحراجه وإفشاله أمام الشعب الفلسطيني. ثم قال وبعد كل ذلك يتهموننا بالخيانة والعمالة. وأضاف بسخرية حادة: نعم نحن خونة وهم ملائكة.

ظل الكل صامتاً وسط جو مشحون بالتوتر.. وواصل الرئيس عرفات حديثه الغاضب: «لقد اتفقت مع الزهار على وقف العمل العسكري.. والآن يقولون لم نتفق..!

وتدخل الدكتور الزهار في الحديث قائلاً:

– الأخ أبو عمار.. نحن لم نتهمكم بالخيانة.. اذا كان بيان خرج من عمان بهذا المعنى

فنحن هنا لسنا مسؤولين عنه... أنتم الذين تقولون عنا أننا عملاء لإيران وغير ايران.. وموضوع الخيانة والعمالة هذا يجب الا يكون موضوع الحديث، نحن نريد أن نجنب الشعب الفلسطيني الاقتتال ونفوّت الفرصة على اسرائيل.

عرفات - ألم نتفق على أن توقفوا عملياتكم في غزة؟

الزهار - والله ما في حرف من كلامك صحيح

عرفات (بحدّة) وهل أنا كذاب ؟؟

الزهار - نحن لم نتفق على شيء، ولم يحدث معك أي حوار.

عرفات (غاضباً) - هناك لجنة اتفقتم معها على ذلك.

الزهار - هي جلسة كانت حول أحداث مسجد فلسطين وحضرها «جمال الصوراني» و«هشام عبدالرزاق» من فتح و«فايد أبو شمالة».. ولم نكتب ورقة وأنتم لم تكتبوا.

عرفات - ولكنكم اتفقتم..

الزهار - نحن حاولنا أن نتحاور معكم فقلتم لا حوار مع السلطة وتحاوروا مع فتح، وعلى أية حالة نحن لسنا في عداء معكم... نحن في عداء مع اسرائيل.

عرفات - ولكن هناك اتفاق بيننا كمنظمة التحرير وبين اسرائيل، لا تضعوا العقبات هنا.. اذا أردتم أن تعملوا عمليات فليس هنا.

الزهار - عموما نحن حريصون على ألا ندخل معكم في صراع.

لم يستغرق الاجتماع طويلاً، وانتهى لتبقى عوامل الخلاف كامنة في النفوس تنتظر الوقت كي تتفجر من جديد.

كانت اسرائيل تزيد الخلاف اشتعالاً، فتشدد الحصار على المناطق الفلسطينية، وتصدر بالونات اختبار للتشكيك في قدرة السلطة على حماية الأمن، ويردد «اسحاق رابين» رئيس وزراء اسرائيل، و«شمعون بيريس» وزير خارجيته بأن الاجراءات التي اتخذها «ياسر عرفات» ضد الجهاد وحماس غير كافية، وانه مطلوب أسابيع أو شهور للحكم على هذه الاجراءات وطالب «رابين» الرئيس «عرفات» صراحة باتخاذ المزيد من الاجراءات قبل الموعد المحدد للتوقيع على اتفاقية المرحلة الثانية في النصف الثاني من شهر حزيران ١٩٩٥، وحتى الأول من شهر تموز. في نفس الوقت كانت اجهزة الاعلام الاسرائيلية تردد بأن هناك مشروعاً مطروحاً مع السلطة الفلسطينية يمنح الفلسطينيين سلطة كاملة ومستقلة على قطاع غزة بأكمله، ثم تردد أشياء أخرى مثل أن اسرائيل ستنسحب من مدينة جنين فقط، وكان مسؤولو السلطة الفلسطينية يردون على ذلك بالرفض، وكانت اسرائيل تهدف من ذلك الى التأثير على موقف السلطة الفلسطينية أمام الشعب الفلسطيني في إذكاء الصراع بينها وبين حماس.

ومع مرور الوقت كانت حدة النزاع بين السلطة وحماس تتزايد، وكان لا يبدو أن هناك املاً في الوصول الى اتفاق يعيد الهدوء الى النفوس.

وراحت عناصر في حركة حماس تشيع أقوالاً تهدف منها الاساءة الى الرئيس عرفات والسلطة والظهور بأنها الأقوى، وتصدر البيانات التي تسيء الى الشرطة وقادتها، بل راحوا ينشرون أفكارهم وخطتهم ضد السلطة.

في اجتماع مع شباب الحركة قال واحد من قادتها: ان الناس في حالة غضب ورفض

مما تفعله السلطة والشرطة بالناس، ونحن كمسؤولين في الحركة لا نستطيع ان نمنع الناس من التعبير عن مشاعر الغضب، لقد تساهلنا كثيراً مع السلطة وسكتنا ولكنهم فهمونا خطأ، نحن لسنا ضعفاء كما يتصوروا ويروجوا، ونحن لسنا منقسمين كما وزعوا بيانات بذلك.. الى متى سنظل ساكتين بحجة منع الاقتتال الداخلي أو الحرب الأهلية. ان الصدام سيحدث ولكن بلا حرب أهلية.

وراح مسؤول حماس يشرح سيناريو الصدام على النحو التالي:

* المرحلة الأولى تبدأ بتحرشات مع الشرطة من الناس العاديين بهدف تشويه صورتهم، ويكون ذلك بمثابة توجيه رسائل رمزية للسلطة كي ترتدع وتوقف حملتها ضدنا.

* المرحلة الثانية محاولات للازعاج، مثل اطلاق رصاص على رموز السلطة، يصيب او لا يصيب، ليس هذا هو المهم.. المهم هو الازعاج.

* يتصاعد السيناريو في مرحلة ثالثة على عمليات عسكرية بنفس العمليات التي توجه ضد أهداف السلطة نفسها.

محاولة لاغتيال «عرفات»

وهكذا وصل الخلاف بين السلطة وحماس الى ذروته، وكانت السلطة وأجهزتها تدرك ذلك، وعلى علم بكل ما يجري، وتنتظر الوقت الملائم فهي لا تريد اتخاذ اجراءات تتسبب في حدوث هزات اجتماعية، لكن الذي حدث ان المراحل الأولى من السيناريو كان يتحقق بالفعل، ولقي عشرة أشخاص من رجال الشرطة الفلسطينية مصرعهم في ظروف غامضة. وجرت محاولات لاغتيال لضباط الشرطة، ووقعت احتكاكات بالفعل بين مواطنين ورجال الشرطة، ولم يعرف حتى الآن ما اذا كانت هذه الحوادث وقعت بالصدفة أو كان وراءها أبعاد سياسية.

وتصاعدت الازمة بشكل اكثر حدة عندما أعلن في شهر اذار ١٩٩٥ عن محاولة لاغتيال الرئيس «عرفات» كشفت عنها الشرطة الفلسطينية وذلك بتفجير موكب الرئيس «عرفات» في وادي غزة اثناء عودته من القاهرة في نفس هذا الشهر. وقيل أن حجم كمية المتفجرات ٧٠كغم. وذكر ان التحقيقات دلت على ان محاولة الاغتيال لم تكن جادة، وانما قام بها عملاء اسرائيل لإيهام الرئيس عرفات انه مستهدف من قبل الجماعة الاسلامية لزيادة اشعال الفتيل واحداث الاقتتال الداخلي. وقد أحدثت هذه المحاولة تهدئة نسبية في النفوس بين السلطة و«حماس» وافرجت السلطة عن عدد من المعتقلين، وبدأ الإعداد لترتيب لقاء بين عرفات وقيادات من حركة حماس.

يومها قال د. «محمود الزهار»: رغم أننا نختلف معه لكننا في حاجة اليه، وسيكون هناك لقاء معه قريباً... وليس اتفاقاً وأبلغ «الزهار» من جاء يبلغه بترتيبات اللقاء مع «عرفات» بأنه ليس في خطتنا القيام بأي عملية عسكرية حتى الموعد الذي حددته اسرائيل وهو الأول من تموز لابرام اتفاق معه حول اعادة الانتشار في الضفة الغربية واجراء الانتخابات لانه في كل مرة يقول انه كلما اهم بالاقتراب من الضفة الغربية تأتي حماس وتخرب علينا.. سوف نثبت له هذه المرة اننا لسنا المسؤولين عن ذلك.. ولكنها اسرائيل.

وعقد اللقاء، ولكن لم يزل كل ما في النفوس، وظل الإحساس بعدم الثقة قائماً بين

الطرفين.

وساطة بدون حماس

في هذه الاجواء لم تتوقف جهود الوساطة وكان الحوار مع الفصائل المختلفة المعارضة مثل «الجبهة الشعبية»، و«الجبهة الديمقراطية» و«حزب الشعب» اسهل بكثير ربما بحكم عضويتها في منظمة التحرير، اما الحوار مع «حماس» و«الجهاد» اكثر صعوبة في وقت توقفت فيه المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية باستثناء اجتماع للجنة العليا للمفاوضات حدد له يوم ٧ ايار في القاهرة. ورغم ذلك فان وزراء السلطة الفلسطينية كانوا عقب كل اجتماع يعربون عن تفاؤلهم بإمكانية التوصل الى اتفاق يتضمن التزام «حماس» و«الجهاد» بقوانين واجراءات السلطة الفلسطينية وعدم القيام بأي عمليات انتحارية ضد اسرائيل مقابل الافراج عن المعتقلين من «حماس» و«الجهاد» وعدم مطالبتهم بالاعتراف باتفاق «اوسلو» دون التشويش على السلطة في الانتخابات او في مفاوضاتها مع اسرائيل.

وفي اطار هذه الوساطات التقى د. «حيدر عبدالشافي» مع الرئيس «عرفات» واقترح تشكيل قيادة جماعية تضم كل الفصائل الفلسطينية والتوصل من خلال الحوار الى تصور موحد حول تقييم الاوضاع بما فيها المفاوضات مع اسرائيل، وتخلى حماس والجهاد عن الاعمال العسكرية مع المحافظة على موقف موحد والضغط على اسرائيل من خلال الاتصالات الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة.

وقال د. «عبدالشافي» ان الهدف من الاجتماع كان نزع الفتيل بين السلطة وحركة حماس، وقد خفت حدة التوتر واصبح الوضع افضل مما كان خاصة ان هناك قاسما مشتركا بين المعارضة والسلطة وهو تحرير الاراضي الفلسطينية وتأكيد حق الشعب في تقرير مصيره مع الادراك بان اسرائيل لم تغير من سياستها رغم اتفاقيات السلام.

وجرى اجتماع للحوار بين الفصائل المختلفة ولم تدع حماس لهذا الحوار، وكان الهدف منه انهاء الوضع المتوتر، وحضر عن السلطة «الطيب عبدالرحيم» امين عام الرئاسة الذي طلب من «علاء الصفطاوي» ممثل حركة الجهاد ان توقف العمليات العسكرية من مناطق السلطة الفلسطينية واحترام التزامات السلطة لاتفاقياتها مع الجانب الاسرائيلي. ورد علاء الصفطاوي بانه ليس لديه رد على هذا الطلب ولكن سينقله الى مجلس شورى الحركة في الخارج وقواعدها في الداخل. ثم قال للطيب عبدالرحيم ان الاسرائيليين هم الذين كانوا يقفون دائما وراء توتر الاوضاع في الساحة الفلسطينية. واستند في ذلك الى عدة وقائع منها اغتيال «هاني عابد» على ايدي عملاء اسرائيل في «خان يونس» في شهر تشرين الثاني ١٩٩٤، ثم مقتل ثلاثة من رجال الشرطة قرب حاجز «ايريز»، ثم تفجير شقة «كمال كحيل» احد قادة حماس العسكريين في حي الشيخ رضوان، واغتيال «ابراهيم يازجي» احد قادة الجهاد في «اريحا» وقال ان اغلبية العمليات التي نفذتها حركة الجهاد داخل مناطق السلطة الفلسطينية كانت ردا على محاولات اسرائيلية لتفجير الساحة الفلسطينية. وقال لممثل السلطة ان الحركة يمكن ان تعيد النظر في تكتيكها العسكري داخل مناطق السلطة الفلسطينية اذا ضمنت السلطة عدم قيام اسرائيل بأية اعمال عدائية داخل الساحة الفلسطينية.

وضعت خطة لمطاردة عناصر حماس والجهاد وتصفيتهم عن طريق «وحدات شمشون» الخاصة المكونة من العملاء والذين يقومون بهذه المهام.

وقد علّق د. «نافذ عزام» من قيادات حركة «الجهاد» والذي شارك في الحوار بانه لم يتم التوصل الى اتفاق، وانما هي مجرد لقاءات مع «الطيب عبدالرحيم» و«زكريا الآغا» وزير الاسكان، واكد على حرص الحركة على عدم التصادم مع السلطة.

كانت العلاقة مع السلطة و«حماس» تتباعد، وتزداد حدة الخلاف فهي لم تشارك في الاجتماع ولم تدع اليها، وراح اعضاؤها يشيعون الاقاويل عن السلطة وعن القيادات الامنية، ويوزعون البيانات، ولم يطل الوقت طويلا ليتفجر ما في النفوس، فقد اعتقلت اجهزة الامن د. «محمود الزهار» في شهر حزيران في اعقاب بيان وزع باسم حركة «حماس» فيه اساءة شخصية لاحد رجال الامن، مما اعتبر اهانة وقذفا. وظل «الزهار» في السجن ١٠٥ ايام لقي في اليوم الاول معاملة سيئة، وبعده لم يجر معه أي تحقيق طوال بقائه في السجن وخرج منه واهنا فاقد الوزن، يشعر بألم في جسده واطراف قدميه ويديه من آثار اليوم الاول في السجن.

****

لم تتوقف مطاردة عناصر «حماس» و«الجهاد» من قبل اجهزة اسرائيل السرية ففي اليوم الثاني والعشرين من حزيران ١٩٩٥ اغتيل في مدينة رفح حسام وشاح بعد ان اطلق عليه مجهولان النار ولاذا بالفرار. وفي نفس اليوم اغتيل «محمود الخواجه» بمسدس كاتم للصوت وهو احد عناصر حركة «الجهاد» امام منزله بمعسكر الشاطئ في غزة. وكانت هذه الجرائم بمثابة استفزاز للسلطة الفلسطينية التي وصفتها بانها جرائم لا يمكن السكوت عليها، وخرجت الاصوات التي تهدد بالثأر وظهرت على الجدران العبارات التي تنذر «اسحق رابين» رئيس الحكومة الاسرائيلية بالانتقام وتكرار حادث «بيت ليد» الذي وقع في شهر كانون الثاني ١٩٩٥، وراح ضحيته ٢٢ جنديا اسرائيليا. واعتبرت اجهزة الامن الفلسطينية ان هذه الحوادث تقف وراءها اسرائيل لخلق مبررات لتأخير انسحابها من الضفة الغربية المحدد الاتفاق عليه في الاول من تموز وتوقعت اجهزة الامن ان ترد المعارضة الاسلامية بعملية انتقامية ولكنها لم تعرف كيف واين ومتى واكتفت بالقول «لن نسمح بأي عمل عسكري ونحن نقوم بما هو ضروري لمنع عمليات ضد اسرائيل».

كانت المخاوف تتزايد لدى السلطة الفلسطينية من حدوث عمليات انتحارية قد تؤثر على سير المفاوضات وتعطي لاسرائيل المبرر للنكوص فيما التزمت به في الاول من تموز فشنت حملة اعتقالات جديدة وراحت قوى الامن الفلسطيني تتعقب عناصر «حماس» و«الجهاد» التي انتقل نشاطها الى الضفة الغربية في عمليات صغيرة مثل مقتل اثنين من الاسرائيليين في وادي «القلط» القريب من اريحا، وتكررت ظاهرة طعن اليهود في القدس ومناطق تجمع المستوطنين ووجد الاحتلال الاسرائيلي في ذلك مبررا لشن حملة اعتقالات ضد الفلسطينيين وتعقب المطاردين من حماس بشكل خفي مثل المهندس «يحيى عياش» و«محمد ضيف» وآخرين الذين تعتبرهم العناصر الخطرة بالنسبة لهم والتي تدبر وتخطط. وفي نفس الوقت

نشطت السلطة الفلسطينية في شن حملة اعلامية مكثفة ضد «حماس» و«الجهاد» ووجهت لهما اتهامات محددة تتركز في نقطتين اساسيتين، الاولى ان هناك تنسيقا بينها وبين عناصر خفية اسرائيلية سواء في اجهزة الامن او المتطرفين اليهود لضرب عملية السلام. وكشف الرئيس «عرفات» لكل الوفود والشخصيات الدولية وفي المؤتمرات الصحفية ما اعتبره دليلا على اتهاماته وذلك بعثور اجهزة الامن الفلسطينية على الف بطاقة هوية اسرائيلية بيضاء لدى «حماس» ويعني هذا ـ كما قال ـ ان هناك اختراقا وتنسيقا بين «حماس» واجهزة امن اسرائيلية. وقد نفت الحكومة الاسرائيلية ذلك وزعمت ان هذه البطاقات مزورة.

واتهمت السلطة الفلسطينية في نفس الوقت ايران بانها تقوم بتمويل الجماعات المعارضة لعرفات. وقد اثارت هذه الاتهامات استياء قادة حماس واعتبروا ان هذه اتهامات باطلة وخطيرة. وقال د. «محمود الزهار» ان لقاء قد تم بين وفد من «حماس» والحاخام الاسرائيلي «فرومان» المعروف باعتداله، وهذا اللقاء هو الوحيد من نوعه وتم بعلم السلطة الفلسطينية. وفي مكتب اللواء «نصري يوسف» قائد عام الشرطة والامن الفلسطيني وانه حضر هذا اللقاء مع اثنين آخرين من قيادات «حماس» السياسيين في غزة هما «محمد شمعة» و«سيد ابو سامح» وان اللواء «نصري يوسف» قدم للرئيس «عرفات» تقريرا عن هذا اللقاء.

كانت السلطة الفلسطينية حريصة على ان تؤكد التزامها الامني خشية ان تتهرب اسرائيل من الموعد الذي حددته وهو اليوم الاول من تموز لتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية. ولكن عندما جاء هذا اليوم كان يوما عاديا لم يحدث فيه شيء سوى اجتماع في المساء بين الرئيس «عرفات» و«بيريس» استمر طوال الليل. ولم ينس «بيريس» في هذا الاجتماع ان يركز على ضرورة التصدي للارهاب، وينقل للطرف الفلسطيني كشف حساب عن نشاط المعارضة الاسلامية، ويلح على مسؤولية السلطة الفلسطينية في وقف العمليات التي تقوم بها «حماس» و«الجهاد».

كان الالحاح الاسرائيلي على الامن والتصدي لحماس والجهاد امرا يزعج السلطة الفلسطينية فهي في الواقع لا تريد سلطة تزاحمها ومقاومتها لحماس ليس ارضاء لاسرائيل لكن لاخضاعها لسلطتها كسائر الاحزاب والفصائل الاخرى، وفي نفس الوقت لا تريد ان تدخل في مواجهة مباشرة معها حفاظا على مكانتها وسط الجماهير التي بدأت تشعر بالاحباط من جدوى عملية السلام. وفي اجراء لاضعاف حركة «حماس» اعلن في الثالث عشر من آب عن تأسيس حركة سياسية جديدة تسمى «حركة المسار الوطني الاسلامي». وجاء في بيانها التأسيسي انها تعتبر الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي بشأن السلام حقيقة واقعة ولا يمكن تجاهله او القفز عنه رغم تحفظها على العديد من نقاطه. واكد البيان رفض الحركة المطلق للعنف.

والواقع ان هذه الحركة كانت تضم عددا من الذين يعملون في اجهزة الامن وابعدوا عنهم ولهم اتجاهات سياسية، وكانوا يعتبرون انفسهم اعضاء في حركة «حماس» ثم انشقوا عنها مثل «محمود ابو دان» و«شاكر حماد» و«جابر قصاص» و«نعيم الغول». وبطبيعة الحال رحبت بهم السلطة كورقة سياسية واعلامية في وجه «حماس».

في نفس الوقت اعتقلت سلطات الامن الفلسطينية في آب ١٩٩٥ خمسة عشر شخصا من

انصار «حماس» تحسبا من حدوث عمليات ضد المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة في اعقاب اجتماع اتفق على عقده بين الرئيس «عرفات» و«شمعون بيريس» في طابا للتمهيد لتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية وقررت اسرائيل من جانبها اغلاق قطاع غزة بسبب معلومات قالت السلطات الاسرائيلية انها تلقتها حول احتمال وقوع انفجارات انتحارية.

الا ان كل الاحتياطات من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي لم تلفح. ففي الحادي والعشرين من شهر آب ١٩٩٥ وقع انفجار في اتوبيس اسرائيلي في «رامات جان» نتيجة عملية انتحارية اسفرت عن مقتل ٥ اشخاص واصابة ١٣ آخرون. وبعد هذه العملية مباشرة اغلقت المناطق الفلسطينية وفرض عليها طوق امني شامل. ووصف الرئيس «عرفات» هذه العملية بانها «عمل اجرامي» وقال عنها اللواء عبدالرازق المجادلة رئيس جهاز الامن الفلسطيني بانها «عمل بشع». وعلّقت اسرائيل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

استؤنفت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية في «طابا»، وبعد جهود مضنية تم التوصل الى الاتفاق الذي وقع في واشنطن يوم ٢٨ ايلول ١٩٩٥، والذي سمي باتفاق «اوسلو٢»، واحدث ارتياحا لدى السلطة الفلسطينية، الذي اعتبرته خطوة متقدمة جديدة في عملية المفاوضات، وبدأت تستعد للانتخابات التشريعية، وادركت ان خطتها مع المعارضة قد نجحت، فراحت تفرج عن المعتقلين من عناصر «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، واستعدت لاجراء الانتخابات، لكن «حماس» و«الجهاد» اعلنتا رفضهما المشاركة في هذه الانتخابات. وفي نفس الوقت اكدتا انهما لن تقفا ضدها. وجاء ذلك وسط محاولات جديدة لاجراء حوار مع السلطة وحركة «حماس» خارج المناطق الفلسطينية. اقترح في اول الامر ان يتم في الخرطوم، الا ان حادثة محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا يوم ٢٨ حزيران ١٩٩٥، واتهام السودان بانه وراء هذه المحاولة جعل اطراف الحوار يغيّرون رأيهم حول مكان الاجتماع. واتفق ان يتم في القاهرة. واشترطت الحركة ان يتم الافراج عن اثنين من المعتقلين ووضعت اسميهما ضمن الوفد المسافر الى القاهرة هما «سيد ابو سامح» و«محمد شمعة» وكان الوفد يضم ١١ عضوا من بينهم د. «محمود الزهار» من غزة و«جميل حمامي» من القدس و«جمال سليم» من الضفة الغربية، وكان «عماد الفالوجي» قد خرج من الحركة وسافر ضمن وفد السلطة الى مؤتمر اقتصادي في عمان، واعلن انه سيرشح نفسه في الانتخابات التشريعية وفاز بمقعد في المجلس التشريعي واختير وزيرا للاتصالات وكان قد انشق عن «حماس». وضم وفد السلطة كلا من «الطيب عبدالرحيم» و«صائب العاجز» و«سليم الزعنون» و«زياد ابو زيد» و«محمد صبيح». وبالفعل افرجت السلطة عن «سيد ابو سامح» وانضم الى الوفد وسافر في اليوم التالي للافراج عنه مع الوفد الى الخرطوم حيث التقى وفد «حماس» بزملاء الخارج. وبعد يومين توجهوا الى القاهرة للاجتماع مع وفد السلطة الفلسطينية، واستمرت الاجتماعات ثلاثة ايام لم تنجح في التوصل الى نتائج حاسمة، لكن صدر بيان اعتبر ان الاجتماع في حد ذاته خطوة متقدمة على طريق المصالحة الوطنية يمكن ان تستأنف مرة اخرى. واتفق الجانبان على احترام كل طرف لمواقف الطرف الآخر، والتزمت حماس بعدم تدخلها في الانتخابات طالما انها لن تشارك فيها، لكن الحوار لم يفلح

في ازالة بذور الخلاف التي ظلت كامنة في النفوس.

اغتيال يحيى عياش

اعتبرت السلطة الفلسطينية ان مثل هذه الاجتماعات لا فائدة منها، واتهمت حركة «حماس» بانها غير جادة، وانها تناور لتحقيق مكاسب سياسية. واغلقت معها باب الحوار الى ان وقع حادث تفجرت معه المشاعر. ففي مساء يوم الجمعة ٥ كانون الثاني ١٩٩٦ اذاع راديو اسرائيل نبأ عن اغتيال المهندس «يحيى عياش» احد القادة المخططين للعمليات الانتحارية. وقد اذيع النبأ بطريقة تثير الشكوك حول صحة الحادث حيث ذكرت الاذاعة ان انفجارا وقع في منزل بحي «بيت لاهيا» احد احياء مدينة غزة استهدف المهندس «يحيى عياش» المدبر للعمليات الانتحارية ضد اسرائيل، ونفت مصادر مقربة من حركة «حماس» وقوع الانفجار، وبدأت الاشاعات تسري في المدينة منها ما يقول ان احد عملاء اسرائيل امسك بالميكرفون في احد مساجد «جباليا» بعد صلاة الجمعة ونعى «يحيى عياش».. ثم اختفى، ورفضت مصادر الشرطة الفلسطينية التعليق على هذا النبأ، وبعد ساعات تأكد نبأ استشهاد المهندس «يحيى عياش» في منزل صغير كان يختفي فيه في «بيت لاهيا» شمال قطاع غزة. وعلى الفور حمّلت السلطة الفلسطينية اسرائيل مسؤولية هذا الحادث واعتبرت انه يتناقض مع ضرورات السلام وتهدئة الاجواء وانه سيثير كثيرا من التوترات.

وما ان اعلن النبأ حتى خرج الشباب الفلسطيني الى الشوارع في كل مكان رغم هطول الامطار وسوء الاحوال الجوية يهتفون باسم الشهيد، ويهددون بالانتقام من اسرائيل، واختلطت صوره في الشوارع وعلى الجدران مع صور المرشحين للانتخابات التشريعية.

كان اغتيال «يحيى عياش» مفاجأة للجميع. احرجت السلطة الفلسطينية امام الجماهير وصدمت مشاعر الشعب الفلسطيني كله، فهذا الشاب الذي لقب بالمهندس مطارد من قبل اسرائيل منذ عام ١٩٩٣، وتعتبره اسرائيل الرقم الاول في الحركة وتنسب اليه تخطيط وتدبير العمليات الانتحارية التي وقعت في السنوات السابقة ودرب الشباب على تنفيذها بحكم خبرته كمهندس فهو خريج جامعة بيرزيت ويقوم باعداد المتفجرات، تخصص في الالكترونيات ويبلغ من العمر ٢٤ عاما، وهو من قرية «رافات» بنابلس ومتزوج ولديه طفلان، وانضم الى الجناح العسكري لحركة «حماس» المعروف باسم «جناح عزالدين القسام» واصبح مطاردا من قبل الاحتلال الاسرائيلي.. لقيت اسرته سوء العذاب على يد الاسرائيليين لاختفائه وعدم امكانية العثور عليه، واعتقلت والدته لمدة ٤٢ يوما وهي سيدة تجاوزت الخمسين عاما وتعاني من بعض الامراض، اما والده فهو عامل بسيط يعيش في قريته بنابلس، كما اعتقل شقيقاه وتعرضا للتعذيب.

احدث اغتياله فرحة عارمة في الاوساط الاسرائيلية اليمينية واليسارية، واعتبرت حكومة «بيريس» ان اغتياله انتصار لها ووصفته بانه «قاتل الاسرائيليين» الذي تسبب في مقتل ٣٠ اسرائيليا وجرح اربعمائة آخرين في عمليات انتحارية وقعت خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ في «العفولة» و«الخضيرة» و«تل ابيب» في اعقاب حادث مذبحة الحرم الابراهيمي يوم ٢٥ شباط ١٩٩٤، وعادت النغمة الاسرائيلية تتردد حول ذراع اسرائيل الطويلة.

لكن الحادث اسفر عن غضب عارم في كافة الاوساط والمناطق الفلسطينية، وتحول

«يحيى عياش» الى بطل قومي تقام له المسيرات والجنازات وتحمل صوره على الاعناق وتوقع الكثير ان يؤثر اغتياله على عملية الانتخابات، ووصف «احمد قريع» الوزير بالسلطة الفلسطينية ورئيس وفد المفاوضات الفلسطيني الحادث بانه «مؤسف» ويسيء للعملية السلمية وانه تدخل سافر في الشؤون الفلسطينية، ولم يستبعد ان يكون له تأثير سلبي على عملية الانتخابات.

وقال «جميل حمامي» من حركة «حماس» ان هذا دليل على ان السلطة الفلسطينية تفقد السيطرة على الامن». وقال «علاء صفطاوي» من حركة «الجهاد الاسلامي» باستشهاد يحيى عياش فقدنا جنرالا فلسطينيا اسلاميا كبيرا.

وفي اليوم التالي كانت جنازة «يحيى عياش» حدثا ضخما وشارك عشرات الآلاف من الفلسطينيين في تشييع الجنازة يتقدمهم والده ووالدته اللذان حضرا الى غزة من قرية «رافات» قضاء طولكرم. وقد نقل جثمانه من مستشفى «الشفاء» بغزة الى مسجد فلسطين وسط هتافات جارفة تنادي بالانتقام. وقد امتلأ المسجد عن آخره بالمصلين، كما امتلأت الساحات والشوارع المحيطة بالمسجد بالجماهير وسط حراسة الشرطة الفلسطينية. وتزاحم العشرات حول النعش للخروج به من المسجد بعد اقامة صلاة الجنازة، وعلّقت لافتات سوداء عليها شعارات حركة «حماس» ووسط زحام شديد سارت الجماهير من ساحة المسجد الى شارع النصر ثم شارع عمر المختار ثم حي الشجاعية حيث دفن في مقبرة الشهداء.

وفي نفس الوقت اقيمت ندوات التأبين في الجامعة الاسلامية، واغلقت المحلات ابوابها في الشوارع التي سارت فيا الجنازة واطلق الرصاص في الفضاء، واصدرت حركة «حماس» بيانا نعت فيه شهيدها الذي اختارته الارادة الالهية شهيدا دوّخ اجهزة الامن الصهيونية سنوات واربك كل حساباتهم. ودعت الجماهير الى الحداد الوطني لمدة ثلاثة ايام والانتقام من الصهاينة.

واقيم مكان العزاء لمدة ثلاثة ايام امام مسجد فلسطين، وكان الرئيس ياسر عرفات اول من توجه لتقديم العزاء كما ادت زوجته السيدة سها عرفات واجب العزاء.

جاء اغتيال «يحيى عياش» ليقرّب بين السلطة الفلسطينية وحركة «حماس» فقد شعرت السلطة بالحرج بعد اغتيال «عياش» خاصة انه تسربت اليها معلومات بانه كان ينوي ان يقوم بتسليم نفسه للسلطة الفلسطينية، وهي تستعد لانتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي ولا تريد شيئا يؤدي الى تعطيل هذه الانتخابات فأفرجت عن عدد من المعتقلين من بينهم الشيخ «احمد نمر» احد قيادات حركة «حماس» السياسية في اطار اتفاق غير معلن لتهدئة الاوضاع ونتيجة لادراك السلطة انه ليس في نيّة «حماس» التشويش على عملية الانتخابات. ثم جرى اتصال ودي بين الرئيس «عرفات» والدكتور «الزهار» اسفر عن قرار السلطة بالافراج عن بعض المعتقلين والسماح لحركة «حماس» بافتتاح مكاتب لها في قطاع غزة ووافقت الحركة على ان تشارك في انتخابات المجالس البلدية وكذلك المشاركة في وضع قوانين هذه المجالس.

وقد كشفت التحقيقات ان اغتيال «يحيى عياش» تم عن طريق احد عملاء اسرائيل ويدعى

«كمال حماد» وهو يعمل في قطاع المقاولات وينتمي الى قرية بالقرب من المجدل، وكان اصلا عامل بناء وارتبط بعلاقات مريبة مع الاحتلال الاسرائيلي، وذكرت الصحف الاسرائيلية انه حصل من اسرائيل على مليون دولار مقابل التخلص من «يحيى عياش» وقامت خطته على متابعته ومراقبة «عياش» الذي كان يتخفى في اماكن لا يعرفها احد، واحد هذه الاماكن كان بيتا صغيرا في «بيت لاهيا» يعيش فيه احد زملائه في الجامعة وهو صديق له وينتمي لحركة «حماس» وهو ابن اخت «كمال حماد». وعلم كمال حماد من ابن اخته ان عياش يتحدث معه والده عن طريق تليفون متنقل. وقامت خطة الاغتيال بتسليم تليفون متنقل ملغوم ليحيى عياش عن طريق صديقه الذي لا يعلم بانه ملغوم، وكان التليفون مرسلا من «كمال حماد».

وفي صباح يوم الجمعة ٥ كانون الثاني ١٩٩٦ اتصل «كمال حماد» بابن شقيقته وطلب منه ان يبلغ «يحيى عياش» بان مكالمة ستأتي اليه عن طريق التليفون المتنقل. وكانت رسالة قد وصلت الى والده في قرية «رافات» بنابلس في صباح هذا اليوم بان يتصل بابنه.. وعندما وصلت المكالمة لـ«يحيى عياش» قال لوالده: الم اقل لك يا ابي الأ تحدثني عن طريق هذا التليفون؟.. ولم يكمل عبارته حتى انفجر التليفون في رأسه.

كانت خطة الاغتيال جريمة بكل المعاني، فقد تمت بالخديعة، والتآمر، ولهذا كان التعاطف الشعبي والرسمي جارفا مع الشهيد «عياش»، وكانت الدلائل تشير الى ان حركة «حماس» لن تسكت على هذه الجريمة خاصة وانها التزمت بالرد على الجرائم الاسرائيلية منذ حادث جريمة الحرم الابراهيمي في منتصف شهر رمضان ٢٥ شباط عام ١٩٩٤، حيث ردت بعدها باربع عمليات انتحارية في «العفولة» و«الخضيرة» و«القدس» و«تل ابيب». وردت حركة «الجهاد» على اغتيال «هاني عابد». ومعنى ذلك ان المسلسل لا زال مستمرا، ولم يعرف اين ستكون الضربة القادمة.

أعنف العمليات الانتحارية

في صبيحة يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٩٦، وهو ذكرى مرور عامين على مذبحة الحرم الابراهيمي الشريف التي راح ضحيتها ٢٩ مسلماً عند صلاة فجر منتصف شهر رمضان، جاء الرد عنيفاً حيث وقع انفجار في أوتوبيس رقم «١٨» في القدس أسفر عن مقتل ٢٠ شخصاً وجرح ٦١ آخرين. ولم تمض ساعة على هذا الحادث وسط فزع اسرائيلي على كافة المستويات حتى وقع انفجار مماثل في الساعة السابعة والربع في مدينة «عسقلان» أسفر عن مقتل ثلاثة جنود اسرائيليين وجرح عشرين آخرين، وبذلك يكون الحادثان قد أسفرا عن مقتل ٢٣ اسرائيلياً و ٨١ جريحاً، كان عشرة منهم في حالة خطرة ولوحظ ان العمليتين تمتاً بنفس الطريقة وهي أن المنتحرين ارتديا لباس الجنود الاسرائيليين وتواجدا وسط مجموعة من الجنود عند محطة الأتوتبيس وتم التفجير.

على الفور فرضت السلطات الاسرائيلية حصاراً شاملاً على المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع كالعادة، وعقد «شمعون بيريس» رئيس الوزراء الاسرائيلي مؤتمراً صحفياً حاسمة ضد حركتي «حماس» و«الجهاد». وقال ان حكومته قررت تعليق المفاوضات مع السلطة الفلسطينية الى ما بعد انتهاء فترة الحداد على القتلى والتي تستغرق سبعة أيام،

وألمح الى أن ما حدث اليوم قد يؤثر على اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الخليل المقرر لها يوم ٢٨ آذار.

وبمجرد وقوع هاتين العمليتين أدانهما الرئيس «عرفات»، وأبلغ ادانته لشمعون بيريس وعزاءه لأسر الضحايا، لكن بيانات الاستنكار والعزاء التي خرجت من السلطة الفلسطينية لم تمنع الحكومة الاسرائيلية من توجيه اللوم الى السلطة الفلسطيني أو فرض الطوق الأمني على الضفة والقطاع، مما دفع «أحمد قريع» الى القول بأنه لا يجب تحميل السلطة الفلسطينية اكثر من طاقتها، وقال ان اسرائيل لم تستطع أن تحمي رئيس وزرائها السابق «اسحاق رابين» وأنه لا يقلل من خطورة ما حدث ولكن من الصعب أن تمنع شخصاً يريد أن ينتحر»، و«أن التقدم في عملية السلام من شأنه أن يوقف مثل هذه العمليات». وأعربت وزارة الاعلام الفلسطينية عن أسفها للحادث وقالت في بيان لها ان مثل هذه العمليات لا تخدم الجهود المبذولة لإنهاء الاحتلال وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني. وأصدرت قيادة الشرطة الفلسطينية تعليمات بإلقاء القبض على كل من يشتبه فيه أن له علاقة بحادثتي الانفجار في «القدس» و«عسقلان».

أصيبت اسرائيل بالذعر من جراء الحادثتين الى حد ان الجنود الاسرائيليين وراحوا يطلقون النار على أي شخص عربي يشتبهون فيه، وكان من نتيجة ذلك ان قتل مواطن فلسطيني يدعى «أحمد عبدالحميد» يحمل الجنسية الأمريكية كان يقود سيارته من «رام الله» الى «القدس»، وفي أحد شوارع «القدس» فقد السيطرة على سيارته بسبب هطول المطر، واصطدم بمحطة أتوبيس كان يقف عليها بعض الأشخاص فأطلق عليه أحد الاسرائيليين النار وقتله. وأصيب عشرون عاملاً فلسطينياً كانوا يتوجهون الى أعمالهم صباح يوم ٢٥ شباط، عندما اصطدمت شاحنة اسرائيلية بالسيارة التي يستقلونها عمداً عند منطقة «المجدل» بعد حاجز «ايريز» وذلك بعد الاعلان عن وقوع حادثتي القدس وعسقلان. وقد قامت القوات الاسرائيلية بمداهمة مخيم «الفوار» بمحافظة الخليل واعتقلت اثنين قالت انهما من حركة «حماس» وان قريبهما «مجدي أبو وردة» وزميله «ابراهيم الصراحنة» هما اللذان نفذا العمليتين. وأعلنت كتائب «عز الدين البسام» – الجناح العسكري لحماس – أنه لا علاقة لها من قريب أو بعيد بهاتين العمليتين، بينما أعلنت جماعة أطلقت على نفسها «تلاميذ يحيى عياش» مسؤوليتها عن العمليتين.

وكما يحدث في أعقاب كل عملية انتحارية من عمليات «حماس» أو «الجهاد» ضد الاسرائيليين تفرض السلطات الاسرائيلية حصاراً على المناطق الفلسطينية وبمنع دخول العمال الفلسطينيين للعمل داخل اسرائيل حتى لو كانوا يحملون تصاريح بذلك، وتتوقف عملية نقل البضائع وتصدير واستيراد المواد الغذائية والمنتجات الزراعية. وبعد أسابيع قليلة تعود الأمور الى طبيعتها لكن هذه المرة بدا الامر اكثر تشدداً وأبلغ «ايهود باراك» وزير خارجية اسرائيل سفراء الدول المانحة، وهي الدول الأوروبية وأمريكا التي تقدم المساعدات للسلطة الفلسطينية ان الحصار المفروض سيستمر عدة أسابيع أو شهوراً ما لم يقم الرئيس «عرفات» بالقضاء نهائياً على البنية التحتية لحركتي «حماس» و«الجهاد».

وفي مساء يوم ٢٧ شباط أي بعد يومين من انفجار القدس وعسقلان التقى الرئيس

«عرفات» عند حاجز بيت حانون «ايريز» مع رئيس أركان الجيش الاسرائيلي الجنرال شاحاك لبحث أبعاد الموقف المترتب عن العمليتين. وفي الاجتماع سلّم الجنرال الاسرائيلي للرئيس «عرفات» قائمة تضم ٣٢ اسماً من عناصر «حماس» الذين تطاردهم اسرائيل لتسلميهم أو محاكمتهم.

لقد ألقت هاتان العمليتان بطلالهما على عملية المفاوضات، فقد ألغى مؤتمر قمة ثلاثي كان من المقرر ان يعقد في القاهرة يوم الخميس ٢٩ شباط بين الرئيس «عرفات» والرئيس «حسني مبارك» و«الملك حسين» عاهل الأردن للاتفاق على موقف موحد يحدد خطوط مفاوضات المرحلة النهائية التي كان من المقرر ان تبدأ يوم ٤ ايار ١٩٩٦.

وازدادت العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركتي «حماس» و«الجهاد» الاسلاميتين تعقيداً. وكانت العلاقات بينهما قبل وقوع العمليتين اقل توترا ولم يكن في السجون الفلسطينية سوى ٢٥ معتقلاً، وكانت محاولات تبذل مع السلطة للافراج عنهم، لكن جاءت عمليتا «القدس»، و«عسقلان» لتشن السلطة الفلسطينية حملة اعتقالات في صفوف «حماس» و«الجهاد» بلغت في الأ«بوع الأول نحو ١٥٠ شخصاً. وفي نفس الوقت ركزت السلطة الفلسطينية حملتها على المتطرفين اليهود، وقالت ان هناك حركة خفية تعمل ضد السلام وضد الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية تشبه حركة O.A.S. الفرنسية المتطرفة التي كانت تعوق انسحاب القوات الفرنسية من الجزائر عام ١٩٦٠، وقالت ان هؤلاء المتطرفين يعملون بالتنسيق مع المتطرفين الاسلاميين، ولم تتقبل حكومة «بيريس» هذا التفسير وحمّلت السلطة الفلسطينية المسؤولية.

وأجرى الرئيس «عرفات» كالعادة في مثل هذه الأمور اتصالات مع الرئيس حسني مبارك و«الملك حسين» والقادة العرب والرئيس الأمريكي «كلينتون» ورؤساء الاتحاد الأوروبي، وعلى الفور جاءه الى غزة الدكتور «أسامة الباز» موفداً من الرئيس مبارك، وكان قبلها بيوم واحد في تل أبيب قبل وقوع هذه الأحداث، وكان الهدف هو ضبط النفس والحرص على عملية السلام حتى لا تتفاقم الأمور.

ولم يمض اسبوع واحد من عمليتي «القدس» و«عسقلان» حتى وقع انفجار آخر يوم الاحد ٣ اذار في شارع «يافا» بالقدس راح ضحيته ٢٦ قتيلاً وعشرات الجرحي ليزداد الوضع تعقيداً. وكانت حركة «حماس» قد أصدرت بيانات متضاربة، تحمل اسم «كتائب عزالدين القسام» ففي البيان الاول لم تعلن مسؤوليتها عن العمليتين في القدس وعسقلان بينما خرجت بيانات من الخارج تعلن مسؤوليتها، ثم خرج بيان آخر يعرض صيغة اتفاق لوقف العمليات مقابل الافراج عن جميع المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ «احمد ياسين» الزعيم الروحي لحركة «حماس» والمحكوم عليه بالسجن المؤبد في اسرائيل.

لم تهتم السلطة الفلسطينية بهذا البيان، وراحت أصوات تخرج من اسرائيل بعدم اغفال هذا الاقتراح، وحدد البيان اسبوعا للرد عليه، لكن بعد ثلاثة أيام وقعت عملية القدس الثانية، ولم تعد كلمات الادانة والعزاء تجدي مع اسرائيل التي ارتبكت أوضاعها ودب فيها الذعر والخوف والاحباط، وخرجت منها التهديدات العنيفة للفلسطينيين.. كل الفلسطينيين بما فيها السلطة نفسها التي اتهمتها الحكومة الاسرائيلية بالتقصير، وانها لم تقم بالاجراءات الكافية

لمنع أفراد حماس من القيام بهذه الأعمال.

ووجه الرئيس «عرفات» خطاباً عبر الاذاعة والتلفزيون مساء ٣ اذار قال فيه ان هناك قوى خارجية تقف وراء هذه العمليات لتبديد انجازات الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. وقال «اننا نمر بوقت عصيب، وهذه العمليات لن تخدم شعبنا وهدد بضرب المتآمرين مؤكداً ان المجلس التشريعي سيعقد في موعده المحدد.. ووصف الحادث بأنه ارهابي خطير جدا وبشع ليس فقط ضد الاسرائيليين بل ضد الفلسطينيين وعملية السلام. وسنواصل التعاون».

ولم يمض يوم واحد حتى وقعت العملية الرابعة بعد ظهر يوم الاثنين ٤ اذار، في شارع «ديزنجوف» بتل ابيب وسط احتفالات بعيد ديني يهودي هو عيد «المساخر» وكانت هذه العملية تستهدف حصد العشرات من اليهود المحتفلين بعيدهم لكن منفذ العملية لم يستطع الوصول الى داخل ساحة المركز التجاري في «ديزنجوف» ففجر نفسه في طريق المشاة أمام احد البنوك فقتل عشرين شخصا وجرح اكثر من مائة آخرين، وبذلك بلغ مجموع القتلى في العمليات الاربعة على مدى اسبوع واحد ٦١ شخصاً وجرح ما يزيد عن ٢٥٠ آخرين.

وكادت اسرائيل أن تجن.

وعقد شمعون بيريس مؤتمرا صحفيا قال فيه «انه يوم عصيب بعد يوم عصيب آخر، ومن واجبي أن أدبر الامور بشكل مسؤول وبكل ما يتعلق بشؤون الدولة، سننشط في كل مكان، وكما انتصرنا في الحروب سننتصر في هذه الحرب الجديدة: حرب المنتحرين».

وفي انفعال واضح قال بيريس «نقول لوالد المنتحر ابنك لن يذهب الى الجنة ولكن بيتك سيهدم».

أما «عرفات» فقال «ان هذه العمليات الارهابية المدانة لن تخدم شعبنا ولكن تخدم أعداءه والمتاجرين بقضاياه في سوق النخاسة الاقليمية.. ولن نسمح ان تكون الأرض الفلسطينية ساحة للمتاجرين الذين ينفذون مخططات أعدائنا.

في اعقاب هذه العمليات راحت تخرج بيانات متضاربة عن حركة «حماس». وفي يوم ٣ اذار في اعقاب عملية القدس الثانية. صدر بيان وزع في «القدس» يحمل توقيع «خلايا الشهيد المهندس يحيى عياش – التلاميذ الجدد » أعلنت فيه مسؤوليتها عن حادث الانفجار الذي وقع في القدس انتقاماً لاغتيال «يحيى عياش» ووجه البيان مبادرة الى الحكومة الاسرائيلي بوقف العمليات والتوصل الى هدنة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الشهور الثلاثة القادمة، وأن الحركة ستخرق هذا التوقف في حال قيام رجال «الشاباك» (جهاز الأمن الاسرائيلي) بمطاردة أو اغتيال رجال الحركة، وان الطوق الأمني وكافة الاجراءات الامنية لن تمنعنا عن الضرب وقتما نشاء وفي اي مكان نريد، ثم توجه البيان الى «الاخوة في سلطتنا الفلسطينية» بعدم الاستمرار في حملات الاعتقال داخل شباب الحركة.

وبعد صدور هذا البيان بيوم واحد وقعت عملية شارع «ديزنجوف» وبالتالي لم يعد احد يوليه اهمية، ولكن صدر بيان بعد هذه العملية بيوم واحد يحمل توقيع «القيادة العسكرية لكتائب الشهيد عزالدين القسام – الجناح العسكري لحركة «حماس» – يدعو فيه جميع الأذرع العسكرية والخلايا المسلحة التي تنضوي تحت لواء كتائب القسام الى الوقف الفوري للهجمات الاستشهادية ضد اليهود الا في حالة الدفاع عن النفس، ودعوة السلطة الفلسطينية

الى الاتصالات الجدية وتبني الوساطة التفاوضية بين «حماس» واسرائيل لنزع فتيل التوتر والاضطراب من المنطقة وعقد العزم على التعاون والمشاركة في بناء واعمار هذا البلد الطيب وحمل البيان الحكومة الاسرائيلية المسؤولية الكاملة والمطلقة ازاء كل ما حدث «نتيجة لتعنتها ورفضها لظروفنا».

لم تبد السلطة الفلسطينية ولا الحكومة الاسرائيلية اي اهتمام بهذه البيانات، التي تصدر عن اجنحة «حماس» سواء كانت «تلاميذ يحيى عياش الجدد» أو «كتائب عزالدين القسام» وشنت السلطة الفلسطينية حركة اعتقالات في أوساط الجهاد والحماس، واجتمع الرئيس «عرفات» مع اثنين من القيادة السياسية لحركة «حماس» «هما د. «محمود الزهار» و«محمد شمعة» ثم عقدا بعد الاجتماع مؤتمرا صحفياً اعلنا فيه انه استجابة لنداء الشعب الفلسطيني وادراكا للضرورة السياسية والاقتصادية دعوة الجناح العسكري لحماس وجماعة «تلاميذ يحيى عياش» بوقف العمليات ضد الاسرائيليين، وقال الزهار «انه لا يوجد تنسيق أو علاقة بين الجناحين العسكري والسياسي».

حرب على الشعب الفلسطيني

ولأول مرة وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في موقف صعب، وشعرت أن الحلم الذي تعيش من اجله بات مهدد بالزوال، وانها على وشك ان تخسر الرهان في العملية السلمية بينها وبين اسرائيل.. الشيء الوحيد الذي كان يطمئن «ياسر عرفات» هو ان هذه العملية السلمية ليست مسؤوليته وحده، فهناك اطراف كثيرة اقليمية ودولية مسؤولية معه عنها، وبدأ يعمل في كل الجبهات، اتصالات مستمرة مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وجاءت الدعوة لعقد مؤتمر شرم الشيخ الذي جاء اليه لأول مرة الرئيس الامريكي كلينتون والقادة الاوروبيين اضافة الى الرئيس «حسني مبارك» الذي وجه الدعوة بهدف انقاذ عملية السلام «والملك حسين» و«شمعون بيريس»، كان الهدف من المؤتمر لدى عرفات والرئيس مبارك انقاذ عملية السلام، وكان الهدف لدى اسرائيل وأمريكا هو مواجهة ما أسموه بالارهاب، وكحل وسط اتفاق على تسميته باسم مؤتمر «صنّاع السلام»، كان المؤتمر مظاهرة عالمية اسفرت نتائجه عن أمرين الاول الحفاظ على عملية السلام في المنطقة وانقاذها من التدهور الذي كان على وشك ان يلحق بها نتيجة العمليات الانتحارية في اسرائيل، والامر الثاني انقاذ شعبية «شمعون بيريس» داخل اسرائيل بعد ان تضررت وارتفع صوت اليمين والمتطرفين وحزب الليكود. وتوقع الفلسطينيون بعد المؤتمر ان يرفع الاسرائيليون الحصار عن الشعب الفلسطيني، وان تستأنف عملية المفاوضات وتنسحب اسرائيل من الخليل يوم ٢٨ اذار وفقا للجدول الزمني لاتفاق «طابا»، لكن الأحداث بعد ذلك جرت على غير ما يتوقع الفلسطينيون والعرب، فقد اشتد الحصار على الشعب الفلسطيني وبدلا من ان تشن حكومة اسرائيل حربها على «الارهاب» كما قال «بيريس» في بياناته شنت الحرب على الشعب الفلسطيني كله. وراحت السلطة الفلسطينية بدورها تشن حملة اعتقالات في صفوف «الجهاد» و«حماس»، وبلغ عدد من تم اعتقالهم نحو ٧٠٠ شابا، وطالت الاعتقالات القيادات السياسية المعتدلة التي جرى بينها وبين السلطة اتصالات قبل العمليات الانتحارية

مثل د. «محمود الزهار»، و«أحمد بحر»، «أحمد نمر» وجرى مصادرة مئات القطع من الاسلحة والمتفجرات.

لم تشفع هذه الاجراءات للسلطة لدى اسرائيل بل راحت تتهم السلطة بالتقصير، وان الاجراءات التي اتخذتها غير كافية، وراح «شمعون بيريس» يلمح الى تعاطف السلطة الفلسطينية مع، «يحيى عياش» وان الرئيس «عرفات» ورجال السلطة قدموا العزاء لأسرته ولحركة حماس، وراحت السلطات الاسرائيلية تضيق الخناق على الفلسطينيين ورجال السلطة الفلسطينية في الوقت الذي خرج فيه تقرير من وزارة الخارجية الامريكية يمتدح اداء السلطة الفلسطينية في مواجهتها لعناصر «الارهاب».

لم يجد الرئيس «عرفات» ازاء التشدد الاسرائيلي سوى ان يركز في حملاته الاعلامية والسياسية على اليمين الاسرائيلي والمتطرفين اليهود. وتساءل امام وفد شعبي فلسطيني قائلاً «من أين جاء هؤلاء الاربعة الذين نفذوا هذه العمليات الاجرامية بالملابس العسكرية الاسرائيلية، وكيف حصلوا على المتفجرات شديدة الانفجار، وكيف دخلوا القدس وتل أبيب في ظروف الحصار المشددة ثم قال« ان اسرائيل تتخذ من هذه العمليات مبررا لاعادة احتلال الضفة وغزة.

وفي حديث لصحيفة «معاريف» الاسرائيلية أشار «عرفات» الى ما كان قد صرح به «ايشاي رفيف» رئيس حركة «ايل» المتطرفة بعد تنفيذ عمليتي «عسقلان» و «القدس» بساعة واحدة بأن منفذي العملية جاءا من الخليل، وأثبتت التحقيقات التي استغرقت ٤٨ ساعة صحة هذه المعلومات فكيف علم «رفيف» بذلك قبل ان تصل اليه التحقيقات.

لم يقتصر دور السلطة الفلسطينية على توجيه الاتهام للمتطرفين اليهود وانما قامت باجراءات مكثفة لاعتقال عناصر حركتي «حماس» و«الجهاد» من بينهم ٢٠ شخصا من القائمة التي قدمتها اسرائيل وفي مقدمتهم «محي الدين الشريف» من خلايا تلاميذ المهندس «يحيى عياش» وكانت اجهزة الامن الاسرائيلية قد اعتقلت اباه واخاه قبل عدة اسابيع من وقوع العمليات في القدس وتل ابيب، و«عبدالمجيد دودين» الذي تعتبره اسرائيل مسؤولاً عن سلسلة عمليات اطلاق النار على الجنود الاسرائيليين في الضفة الغربية، ومن هؤلاء ايضاً «عدنان الغول» و«عبدالفتاح سري» و«يوسف محمود» و«عبدالعزيز مليجي» و«عيد عبدالقادر بشيتي» وآخرين، وتتراوح اعمارهم ما بين العشرين والخامسة والعشرين، وهم اما طلاب او خريجين جدد أو عمال حرفيين.

ورغم كل ما قامت به اجهزة الامن الفلسطينية من اجراءات لهدم البنية التحتية لحركتي «حماس» و«الجهاد» فان القادة الاسرائيليين لم يعتبروا هذا الاجراءات كافية مما دعا العميد «غازي الجبالي» رئيس شرطة قطاع غزة يقول «ان الشرطة الفلسطينية لا تفعل ذلك ارضاء لاسرائيل أو تنفيذاً لأوامرها فنحن لسنا جنودا لدى اسرائيل ولا نأتمر بأوامرها، ولكننا نفعل ذلك من اجل امن واستقرار الشعب الفلسطيني وحماية العملية السلمية التي اختارها الشعب وعبر عنها في مسيراته الشعبية وفي الانتخابات التي جرت يوم ٢٠ كانون ثاني الماضي وشارك فيها نحو مليون ناخب فلسطيني.

مارست اسرائيل الضغط على الشعب الفلسطيني وحرمت عشرات الآلاف من العمل،

وحذرت سائقي السيارات الاسرائيلية من حمل الفلسطينيين معهم، ومنعت الصيادين في غزة من النزول الى البحر، ومنعت الاطباء من التوجه الى المستشفيات لعلاج المرضى، ومات اطفال على الحواجز لمنعهم من التوجه الى العلاج مع أمهاتهم وذويهم، وهدمت اسرائيل سبعة منازل في الضفة الغربية لعائلات افراد اتهمتهم بانهم قاموا بتنفيذ عمليات ضد اسرائيل.. واعتقلت مئات الفلسطينيين في الضفة الغربية بتهمة انتمائهم الى «حماس» و«الجهاد»، ومنعت سفر ١٢٠٠ طالب من غزة للالتحاق بجامعات الضفة الغربية بعد ن ابعدتهم منها واعادتهم الى غزة، وقامت بتعزيزات عسكرية على امتداد خط التماس في قلقيلية، وبدأت في بناء جدار طوله ١٣ كيلومترا يفصل بين الخط الاخضر و«طولكرم» و«قلقيلية»، ومنعت المزارعين من الوصول الى حقولهم مما ادى الى اتلاف المحاصيل الزراعية، وتوقف العمل في معظم الدوائر الرسمية والبنوك والمرافق والمراكز الصحية، وتعطلت الدراسة في قرى الضفة الغربية لعدم تمكين المدرسين والطلبة في قرى الضفة الغربية من الوصول الى مدارسهم. وشددت الحصار على مخيم «الفوار» في الخليل وأغلقت منطقة سوق الخضار وشارع الشهداء بوسط مدينة «الخليل» واعتدوا على الشرطة الفلسطينية في «الخليل» و«حلحول». وقدرت الخسارة اليومية في قطاع الزراعة بحو ٢,٥ مليون دولار والخسارة الشاملة بنحو ٧ مليون دولار يومياً.

وهكذا تحول الارهاب الى ارهاب اسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بأكمله، وتعالت النداءات والاحتجاجات على ألسنة المسؤولين الفلسطينيين لوقف الحصار، وأقيمت المؤتمرات والمسيرات الشعبية المؤيدة للرئيس عرفات.

وقال «الطيب عبدالرحيم» أمين عام رئاسة السلطة الفلسطينية في احدى هذه المؤتمرات ان هناك مؤامرات تحاك ضد السلطة الفلسطينية بهدف الاطاحة بها وعزل غزة عن الضفة الغربية، وان هذه المؤامرات يتم لها التخطيط في الخارج وتنفذها عناصر متطرفة ومعارضة في الداخل مستغلة الأوضاع الصعبة الراهنة». وقال ايضاً «ان التحقيقات مع المعتقلين من جماعتي (حماس) و (الجهاد) كشفت عن وجود اصابع خارجية تقف وراء هذه المخططات».

وشارك الرئيس «عرفات» في مسيرة شعبية نظمتها حركة فتح في أعقاب العمليات الانتحارية الاربعة في اسرائيل للتنديد بها، وخاطب «عرفات» المسيرة بعد ان سارت في شوارع غزة تحمل اللافتات التي تندد بالتطرف وتحمل صور عرفات. وقال «أقول لكم وانتم تحتشدون اليوم لتعبروا عن ضمير الشعب الفلسطيني وتقولوا لا للعنف، ونعم للسلام العادل ونعم للقرار الفلسطيني المستقل، ولا للقرارات المستوردة من الخارج التي تريد تحطيم أهداف شعبنا والمس بالحلم الفلسطيني والدولة الفلسطينية المستقلة».

وتحدث «سليم الزعنون» رئيس المجلس الوطني الفلسطيني فقال «ان هذا الشعب هو الذي يقرر مصيره ولا يقرره «مصطفى اللداوي» في دمشق (ممثل حماس) ولا مندوبهم الموجود في ايران». ثم قال «اننا حاورنا اخوتنا في «حماس» في القاهرة، ووجدنا لدى عقلائهم تفهماً، ولكن أصارحكم كرئيس للوفد الذي حاور ان ثلاثة من الوفد المكون من ١١ عضواً كان يتلقى امراً من منظمة «ايل» اليهودية المتطرفة، ومن بلدان عربية لا تريد لنا

الخير.... اننا نريد ان ننقذهم من جهلائهم ومن عملائهم».

مؤتمر شرم الشيخ

وهكذا وجهت السلطة الفلسطينية اتهاماتها الى عناصر خارجية تقف وراء هذه الأحداث والى المتطرفين اليهود، ولم تبد الحكومة الاسرائيلية اهتماماً لها وانما واصلت حصارها على المناطق الفلسطينية ولم تجد السلطة الفلسطينية أمامها إزاء ذلك سوى مؤتمر شرم الشيخ لتقول امام العالم ان الارهاب لا يأتي من بعض المنظمات الفلسطينية فقط وانما من الجانب الاسرائيلي فهم يقومون بالارهاب لانهم لا يقتنعون بالسلام ولأنهم ما زالوا يريدون قتلنا، ولأن الفكرة التي ما زالت تسيطر عليهم هي انه فوق هذه الارض والبلاد الاسرائيليون والاسرائيليون فقط وانها لا تتسع لسواهم.

وكان الصبر قد نفد لدى الفلسطينيين، ووجدوا متنفساً في ورقة العمل التي قدموها لمؤتمر شرم الشيخ، وارجعت سبب الارهاب الذي تشكو منه اسرائيل الى احتلالها للأراضي الفلسطينية ووجود المستوطنات، وعدم الانسحاب من الخليل وعدم الاقرار بالقدس العربية عاصمة لفلسطين.

ومضى مؤتمر شرم الشيخ دون شيء سوى انه كان سندا لشيمون بيريس، فبعد المؤتمر مباشرة قام الرئيس «كلنتون» بزيارة الى اسرائيل، واجتمع مع «بيريس» اجتماعاً مطولاً، وبدا المؤتمر والزيارة كما لو كانا جزءاً من الحملات الانتخابية لدعم «بيريس» بعد ان قررت اسرائيل تقديم موعد الانتخابات الى ٢٩ ايار بدلا من شهر تشرين ثاني معنى ذلك ان لم يبق على الانتخابات سوى اسابيع قليلة، ولا بد ان تبذل جهود كي يستعيد «بيريس» شعبيته التي هبطت كثيرا بعد العمليات الانتحارية في شهري شباط وآذار.

عملية عناقيد العنب

لم تمض ايام قليلة على انعقاد مؤتمر شرم الشيخ حتى فوجئ العالم بهجوم اسرائيلي على قواعد حزب الله والجنوب اللبناني في عملية استغرقت نحو أسبوعين سميت باسم «عناقيد العنب» وفهم ان الهدف منها هو أن حكومة «بيريس» تريد أن تستعيد الثقة بنفسها بعد العمليات الانتحارية فراحت تضرب بشدة في جنوب لبنان لكنها ارتكبت خطأ انسانياً عندما قامت قواتها بضرب موقع للأمم المتحدة في «قانا» بالجنوب اللبناني لجأ اليه الأطفال والنساء، وراح ضحية هذا الهجوم نحو ١٠٢ شخصاً من الأبرياء العزل، وأمام ادانة العالم لهذه الجريمة اللاإنسانية بررت الحكومة الاسرائيلية ان مقاتلي حزب الله كانو يختبئون في هذا الموقع وانها لم تكن تعرف بوجود هؤلاء المدنيين في الموقع.

كان حزب العمل بقيادة «شيمون بيريس» يحاول أن يستعيد مكانته وشعبيته التي تدهورت لكن الانتخابات أسفرت عن سقوط «بيريس» وفوز «بنيامين نيتنياهو» بفارق بسيط.

وبعدها دخلت عملية السلام في مرحلة اكثر سوءاً مع حزب الليكود.. وهذه قصة أخرى.

(الفصل الخامس)

مفاوضات المرحلة الانتقالية

«ان الأمـــــور تبــــدو كــــأن رابين أعطى الفلسطينيين الشيء الكثير، والحقيقة هي أن الأمور تجري بمكر ودهاء».

آرئيل شارون

مفاوضات المرحلة الانتقالية

يحلو للبعض من المثقفين الاسرائيليين، كتّاباً وصحفيين، تشبيه المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية بحكاية الرجل الفقير والعنزة، وتقول هذه الحكاية ان رجلاً فقيراً يعيش مع أسرته في غرفة صغيرة ذهب الى عمدة القرية يشكو ظروفه المعيشية الصعبة نظراً لضيق مسكنه، فاقترح عليه العمدة حلاً لهذه المشكلة ان يحضر عنزة لكي يتسلى بها، ولما نفذ الاقتراح تعقدت المشكلة فاستنجد بالعمدة مرة اخرى فقال له عليك أن تحضر للعنزة جدياً حتى تهدأ، فلما عمل بهذه المشورة لم يحتمل، فقد ازدادت المشكلة تعقيداً، وذهب الى العمدة يشكو سوء الحال وتعقيداته، وعند ذلك نصحه الحاكم بأن يخرج العنزة والجدي فاستراح الرجل، لكن مشكلته لم تزل باقية.

وهكذا تفعل اسرائيل مع الفلسطينيين في المفاوضات، فهي لا تتحرك من الخطوة التي بدأت منها، ويحلو لها دائماً ان تزيد الأمور تعقيداً، ثم تبدو كأنها تحدث تقدما وتتنازل للفلسطينيين، فتارة تفرض الحصار على المناطق الفلسطينية ويعاني الفلسطينيون من الضائقة الاقتصادية، وتمنع العمّال من مواصلة أعمالهم، وعندما يجتمع الطرفان يعلن الجانب الاسرائيلي انه قرر تخفيف الحصار والسماح لعدد من العمّال بالعمل داخل اسرائيل، وتارة أخرى يتم الاتفاق على الافراج عن عدد من المعتقلين، وبدلاً من الافراج عنهم يزداد عدد المعتقلين، وفي جلسات المفاوضات يعلن الوفد الاسرائيلي انه تقرر الافراج عن عدد محدود من المعتقلين معظمهم من كبار السن أو الذين أوفوا مدتهم أو المسجونين في قضايا مدنية.

وهكذا سارت المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ونتيجة لذلك تأخر اجراء الانتخابات التشريعية نحو عام ونصف اذ كان من المقرر طبقاً لاتفاق القاهرة في ٤ أيار ١٩٩٤ ان تجري الانتخابات في الرابع من آب ١٩٩٤ بعد إتمام اعادة الانتشار في الضفة الغربية فتأجلت الى شهر تشرين أول ١٩٩٤، ثم الى شهر اذار ١٩٩٥، ثم الى ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦، بعد توقيع اتفاق المرحلة الثانية في واشنطن في ٢٨ ايلول ١٩٩٥، والذي عرف باتفاق «طابا» أو اتفاق «أوسلو٢».

كذلك يحلو للمفاوض الاسرائيلي أن يترك في كل مرحلة من مراحل المفاوضات أموراً معلقة، فمنذ اللحظة الأولى كان متفقاً أن تنسحب اسرائيل من منطقة «أريحا» البالغ مساحتها ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً، وفوجئ الرئيس «عرفات» أثناء لحظة التوقيع تتغير الخرائط، وأن المساحة هي فقط ٥٨ كيلومتراً مربعاً، وأمام كاميرات العالم رفض التوقيع، وتحت الضغوط وقع مع كتابة تحفظ على تعديل مساحة أريحا. كذلك لم يحدث أي تقدّم على امتداد

ثلاثة أعوام لإقامة الممر الأمني الذي يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة لتكون منطقة ذات وحدة جغرافية وطبوغرافية واحدة، ووضعت مشروعات واقتراحات في المفاوضات على الورق لم يتم منها شيء، منها تحديد أربع ممرات، ومنها إقامة جسور علوية لربط الضفة والقطاع، ومنها إنشاء خط سكة حديد.

وتبرر اسرائيل مماطلتها المستمرة بحجة الأمن، خاصة بعد حدوث أي عملية انتحارية، تلك العمليات التي توقفت منذ مجيء الليكود الى السلطة في حزيران ١٩٩٦. وبسبب هذه الحجة توقف اسرائيل المفاوضات. وتفرض الحصار الأمني على الضفة والقطاع حتى بلغ عدد الأيام التي ظلت فيها المناطق الفلسطينية محاصرة ٢٣٥ يوماً في الفترة من ايار ١٩٩٤ حتى شباط عام ١٩٩٦، وظلت محاصرة بشكل يكاد يكون كاملاً منذ التفجيرات التي وقعت في شهري شباط واذار ١٩٩٦. واستهدفت اسرائيل من كل ذلك الضغط على الفلسطينيين بقبول ما يقدم لهم أو احداث انقسامات بينهم، وتوسيع هوة الخلاف بين السلطة الفلسطينية والمعارضة لاحداث الصدام بينهما والتهليل بأن السلطة الفلسطينية غير قادرة على حماية الأمن، ولهذا شهدت احداث العامين الماضيين أعمال عنف سواء بين الفلسطينيين أنفسهم أو بينهم وبين الاسرائيليين، ووصلت ذروة هذا العنف بعد مجيء حكومة «بنيامين نتنياهو» اليمينية والتي تمثلت في المواجهات الدامية بين الفلسطينيين والاسرائيليين بعد فتح النفق أسفل المسجد الأقصى صباح يوم الثلاثاء ٢٤ ايلول ١٩٩٦، والتي استمرت عدة أيام أسفرت عن استشهاد ٨٦ فلسطينياً واصابة ١٥٨٩ آخرين، ومقتل ١٣ جنديا اسرائيليا وجرح ٤٠ آخرين، ومحاصرة مدن الضفة الغربية بالمدرعات والدبابات وفرض حظر التجول في مدينة الخليل وبعض قرى الضفة الغربية.

وتقول التقارير أن ١٩٧ اسرائيلياً قتلوا في ٣٠ هجوماً منذ توقيع اتفاق «أوسلو» الأول حتى اب ١٩٩٥، وأن ١٥٦ فلسطينياً استشهدوا على أيدي الاسرائيليين خلال نفس الفترة.

وكتب «موني باسوك» في صحيفة «دافار» الاسرائيلية في ١٧ شباط ١٩٩٥ «ان اسرائيل تسير على حبل رفيع في علاقتها مع السلطة الفلسطينية، فهناك خوف دائم من الأعمال الارهابية التي قد تحدث، ومن الناحية الأخرى هناك الالتزام والرغبة في مواصلة عملية السلام. ومن الواضح الآن ان الآمال والأحلام التي جاءت بعد التوقيع على اعلان المبادئ في ١٣ ايلول ١٩٩٣ قد تبخرت بدرجة كبيرة جداً أمام الواقع المرير.

عنف وحصار ومماطلة

منذ الايام الأولى لتنفيذ الاتفاق الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل كانت العراقيل وحصار المناطق الفلسطينية لا يتوقف.

وفي أواخر شهر تشرين اول وأوائل شهر تشرين ثاني عام ١٩٩٤ كانت المناطق مغلقة بسبب حادث وقع عند حاجز «ايريز» في تشرين اول ١٩٩٤ عرف بثورة العمال، حيث أحرقوا بعض المنشآت ومحطة البنزين في ثورة غاضبة ضد الاسرائيليين بسبب منعهم من الدخول للعمل، وبعد أيام سمح لأربعة آلاف عامل فقط من بين ٣١ ألف فلسطيني مسجلين لدى اسرائيل من سكان القطاع اضافة الى أربعة آلاف آخرين من سكان الضفة، وذلك بناء على

اتفاق تم بين «عرفات» و«رابين» في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء.

وجرت مماطلة حول الانسحاب من مدن الضفة الغربية واجراء الانتخابات فرغم ان الاتفاق يقضي بإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في مدن الضفة الغربية بعد شهرين واجراء الانتخابات بعد شهر واحد، الا ان الجانب الاسرائيلي ماطل في ذلك وربط اجراء الانتخابات بتغيير مواد في الميثاق الوطني الفلسطيني تدعو الى تدمير اسرائيل كما صرح بذلك اسحاق رابين وهو في الطائرة في طريقه الى واشنطن، وعلّق «نبيل أبو ردينه» مستشار الرئيس «عرفات» على ذلك بقوله انه لا يوجد في اتفاق «أوسلو» أي شرط كهذا لاجراء الانتخابات التي تأخرت عن موعدها عدة أشهر طبقاً لما جاء في الاتفاق، واعتبر تصريح رابين نوعاً من المماطلة. ولم يكتف رابين بما صرح به حول تغيير الميثاق الوطني وانما أضاف على ذلك بأن اسرائيل ستبقى على ما أسماه بالقدس الكبرى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، واعتبر الجانب الفلسطيني ذلك خرقاً للاتفاق على اعتبار ان موضوع القدس من الموضوعات المؤجلة للمرحلة النهائية.

وفي ١٤ كانون اول ١٩٩٤ استؤنفت المفاوضات في القاهرة لبحث بنود المرحلة الانتقالية، ورأس الدكتور «نبيل شعث» وزير التخطيط والتعاون الدولي الوفد الفلسطيني ورأس «أوري سافير» مدير عام وزارة الخارجية الوفد الاسرائيلي. وفي هذا الاجتماع رفض الوفد الفلسطيني اقتراحاً بانسحاب القوات الاسرائيلية لمدة ٣ أيام فقط تجري خلالها الانتخابات ويعود الوضع بعد ذلك الى ما كان عليه، اي تظل القوات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وسحبت اسرائيل اقتراحها، لكنها رأت تمديد أجل المفاوضات واعطائها فترة لعدة شهور حتى تتمكن من إنشاء طرق جديدة وحواجز بهدف حماية المستوطنات وهو الموضوع المؤجل لمفاوضات المرحلة النهائية. وفي ١٢ كانون اول ١٩٩٤ التقى «عرفات» مع «رابين» و«بيريس» في «أوسلو» و«استوكهولم» في احتفال جرى لتسليم الثلاثة جائزة «نوبل» التي وزعت عليهم، وبدأت اسرائيل تخطط وتنشر الخرائط الخاصة بالطرق الالتفافية وكيفية اعادة نشر قواتها.

وفي الثاني من كانون ثاني ١٩٩٥ وقع حادث عند حاجز «ايريز» حيث قام الجنود الاسرائيليون ليلاً بالاعتداء على نقطة للشرطة الفلسطينية في الجانب الاسرائيلي وقتلوا ثلاثة منهم بآلات حادة فازداد الموقف تعقيداً، وبعد أسبوع من هذا الحادث عقد لقاء بين «عرفات» و«بيريس» وزير الخارجية عند معبر «ايريز»، وفي هذا اللقاء وعد «بيريس» بفتح الممر الأمني بين غزة والضفة، كما وعد بعدم اقامة المزيد من المستوطنات وفي اليوم التالي من هذا اللقاء توجه «عرفات» الى القاهرة لمتابعة مؤتمر كان قد عقد هناك ضم الرئيس «حسني مبارك» و«الملك فهد» عاهل السعودية والرئيس السوري «حافظ الأسد». وقد أحدث هذا المؤتمر قلقاً لدى اسرائيل، واعتبرته موجهاً ضدها وحاولت القاهرة ان تؤكد ان هذا الاجتماع ليس موجهاً ضد أحد، ولم يهدأ لاسرائيل بال حتى عقد اجتماع رباعي في القاهرة حضره الملك «حسين» عاهل الأردن والرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» و«اسحاق رابين» رئيس وزراء اسرائيل والرئيس «حسني مبارك».

ازاء التوتر الذي ساد المفاوضات نتيجة للتباطؤ الاسرائيلي واجتماع القاهرة عقد لقاء

في معبر «ايريز» بين «عرفات» و«رابين» يوم ١٩ كانون ثاني ١٩٩٥، وتم الاتفاق على أن تستأنف اللجان اعمالها لبحث القضايا التفصيلية الخاصة بتنفيذ المرحلة الانتقالية وركز «رابين» في هذا الاجتماع كالعادة على موضوع الأمن، وركز «عرفات» على موضوع اعادة الانتشار في مدن الضفة الغربية واجراء الانتخابات ونقل السلطات، وطالب «رابين» «عرفات» بالتعاون في مجال الأمن لمواجهات العمليات العسكرية ضد اسرائيل. وقال «عرفات» انه لا يملك عصا سحرية، ولكنه سيتعاون مع الجانب الاسرائيلي».. ومقابل ذلك وعد «رابين» بمنع اقامة مستوطنات جديدة باتفاق حكومي ووقف مصادرة الأراضي، كما وعد بإنشاء طرق جديدة تربط بين مدن الضفة الغربية وانه سيعمل على تسهيل حركة نقل البضائع من والى غزة.

عملية «بيت ليد»

في ٢١ كانون ثاني وقع حادث انتحاري في منطقة بيت ليد أدى الى مقتل ٢٠ جندي اسرائيلي وأحد المدنيين اضافة الى العديد من الجرحى فعادت اسرائيل الى اغلاق القطاع وفرض الحصار وتعليق المفاوضات مما أدى بالرئيس عرفات الى أن يقوم باتصالات مع مصر وأمريكا والدول الأوروبية مسجلاً مخالفات لاسرائيل تمثلت في استمرار الحصار على الفلسطينيين، والتهرب من فتح الممر الآمن بين الضفة والقطاع، وعدم الافراج عن المعتقلين وعدم حسم موضوع الانتخابات رغم مرور اكثر من ستة اشهر على الموعد المحدد في تموز ١٩٩٤، ورفض اسرائيل اعادة منطقة المواصي جنوب شاطئ غزة، والمماطلة في اعادة الانتشار في الضفة ورفض تحديد مساحة أريحا التي سجل عرفات تحفظاً عليها اثناء التوقيع على اتفاق القاهرة، وعدم رد المبالغ التي تجبيها السلطات الاسرائيلية من منافذ العبور لحساب السلطة الفلسطينية، واستمرار سيطرة اسرائيل على الواردات وفرض الرسوم الجمركية، وتصعيد الاستيطان وتغيير معالم القدس قبل بدء المفاوضات النهائية.

ومن الواضح ان الضغط الذي مارسه «عرفات» على اسرائيل لدى دول العالم جاء نتيجة ايجابية، فاجتمع رابين مع عرفات يوم ١٦ شباط ١٩٩٥ عند حاجز «ايريز» وهو الاجتماع الرابع بينهما منذ حادث «بيت ليد» أحدهما الاجتماع الذي عقد بالقاهرة يوم ٢ شباط بحضور الرئيسي «حسني مبارك» والملك «حسين». وفي اجتماع «ايريز» الرابع اقترح «رابين» على «عرفات» خطة الانسحاب من مدينة جنين أولاً، ورفضها عرفات. وفي هذه الاثناء خرجت اقتراحات من حزب «ميريتس» اليساري الذي يبدي تعاطفاً مع الجانب الفلسطيني، حيث اقترحت «شالوميت آلوني» وزيرة المواصلات ورئيس حزب ميرتس توسيع مناطق السلطة الفلسطينية لتشمل اجزاء من صحراء النقب بين «غزة» و«ايلات» تعويضاً عن الأراضي التي تستولي عليها اسرائيل في الضفة لبناء المستوطنات، وخرجت عليها الصحف الاسرائيلية بحملات هجومية حيث قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» ان «شلوميت ألوني» لم تع ما تقوله جيدا، وما قالته يشابه ما تقوله النساء عند الولادة. وقالت صحيفة «دافار» ان هذا الاقتراح طرح في العام الماضي والهدف منه هو دفع الفلسطينيين للتنازل عن مناطق

اخرى مأهولة بالسكان مثل القدس.. أما السلطة الفلسطينية فقد نفت ان يكون شيئا من ذلك قد عرض عليها.

اجتماع واشنطن - شباط ١٩٩٥

لقد أحدثت عملية «بيت ليد» في ٢٣ كانون ثاني ١٩٩٥ تأثيراً مباشراً على سير المفاوضات، وبدأ الحديث يتردد بين «واشنطن» و«تل أبيب» عن ضرورة مقاومة الارهاب، وحث السلطة الفلسطينية على القيام بواجبها.

وفي شهر شباط ١٩٩٥ عقد اجتماع رباعي في واشنطن حضره «عمرو موسى» وزير الخارجية المصري و«عبدالكريم الكباريتي» وزير خارجية الأردن والدكتور «نبيل شعث» وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية و«شمعون بيريس» وزير خارجية اسرائيل، ورأسه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ومعه نائبه «آل جور».. وقال الرئيس الأمريكي في بداية الجلسة «انه ليس سرا لأي احد في العالم اننا نمر بلحظة حرجة في عملية السلام لا يمكن ان نسمح بصعود الارهاب مرة ثانية ليهدد هذه العملية.. ونحن نعد في هذا البلد لمضاعفة جهودنا لاعادة عملية السلام بكل قوتها.. ومن جانبنا نحن نعمل ما بوسعنا ومع الآخرين للتعامل مع مشكلة «الارهاب»، واستخدم عبارة كثيرا ما يرددها الرئيس «عرفات» وهي «لا يمكننا السماح للعنف المتصاعد ان يقتل الحلم الفلسطيني».

ولوّح الرئيس الامريكي في هذا الاجتماع بتقديم مكافأة للفلسطينيين في حالة تصديهم للعمليات الموجهة ضد اسرائيل مثل شراء البضائع من منطقة تجارية وصناعية حرة تقام في الضفة الغربية وغزة اذا ما وافق الاسرائيلية والفلسطينيون على اقامتها لاظهار ان هناك نتائج اقتصادية، وقال انه سيسعى للحصول على موافقة الكونجرس، اضافة الى ذلك سيطلب من الكونجرس الموافقع على ارسال ٢٠٠ سيارة مستعملة (نقلت من الصومال) ومعدات طبية الى سلطة الحكم الذاتي قيمتها ٤ مليون دولار.

انتهى الاجتماع ببيان من ثلاث صفحات، يفهم منه انه دعم لموقف «اسحاق رابين» في الانتخابات الاسرائيلية القادمة، ولم يسفر الاجتماع عن نتائج ملموسة بالنسبة لعملية المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، وانما ركز على خمسة نقاط هي:

- تحديد الاخطار التي تواجه عملية السلام فيما سمي ب «الارهاب».
- التلميح بالفوائد الاقتصادية.
- حاجة اسرائيل للأمن.
- حاجة الفلسطينيين للمال.
- مواجهة الارهاب، والتعهد بالتصدي له، ومعاقبة أولئك المسؤولين عنه، والمقصود بالارهاب هو الحركة الاسلامية المتمثلة في «حماس» و«الجهاد الاسلامي».

اعتبر «كريستوفر» هذا الاجتماع استمراراً لاجتماع القاهرة، واعلان «بلير هاوس» بين د. «شعث» و«بيريس» تقدماً ملموساً. لكن وزير الخارجية الأمريكي اعترف في نفس الوقت ان الاجتماع لم يقدم حلاً. اما الفلسطينيون فأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء النشاطات الاستيطانية، وقال الاسرائيليون انه قرار اسرائيلي وجددوا تعهداتهم بعدم بناء مستوطنات جديدة، وعدم

مصادرة اراضي للبناء وعدم استثمار المال الحكومي لمساعدة المستوطنين.

وأبدى «عمرو موسى» وزير خارجية مصر عدم تفاؤله من نتائج الاجتماع، وقال انه لا يرغب في التركيز على البيان الختامي بل على المصداقية في التنفيذ. واستطرد قائلاً «ان العنف ليس هو الامر الوحيد الذي يهدد السلام، بل هناك عقبات اخرى مثل المستوطنات والمماطلة في تنفيذ اعلان المبادئ، وخصوصاً البند الخاص بالانتخابات»، وقال «انه ينبغي مواجهة ذلك بصراحة وليس من زاوية العنف فقط بل من مختلف الزوايا من اجل السلام العادل المنصف. وطلب من أمريكا ممارسة الضغط على اسرائيل.

ولم يتجاهل «عمرو موسى ما تقوله واشنطن من ان النقاش حول مسألة توقيع اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هو «جدل» ربما ان الوقت غير مناسب له. وهنا رد «عمرو موسى» قائلاً هذا ليس بجدل بل امر في غاية الجدية، ولا يمكننا التعايش مع برنامج نووي غير معروف وان ذلك يثير سباقاً نوويا في المنطقة، ونريد التأكد من انه برنامج سلمي».

ثم قال «ان هناك نظاما اقليميا جديدا، ومن الطبيعي ان نتحدث عن أمهات المشاكل بما في ذلك معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، اما الامر غير الطبيعي فهو ان يطبق على الجميع ما عدا طرف واحد».

كان من الواضح في اجتماع واشنطن ان هناك عدم اتفاق بين الاطراف، أمريكا تربط تقديم المساعدات بمكافحة ما أسمته بالعمليات «الارهابية» الموجهة ضد اسرائيل، والفلسطينيون يثيرون مشكلة المستوطنات، والاسرائيليون يقولون انها قرار اسرائيلي، ومصر تثير موضوع السلاح النووي، وهو الموضوع الذي يصل ثقيلا على آذان الاسرائيليين ولا يودون سماعه، ويسبب في نفس الوقت حرجا للولايات المتحدة الأمريكية التي تدعو الى نزع السلاح النووي لكنها تغض الطرف عنه عندما يكون متعلقاً باسرائيل.

تكررت حوادث العنف عند المستوطنات، ففي الرابع من اذار ١٩٩٥ تسلل عملاء لاسرائيل الى أحد مواقع الشرطة الفلسطينية قرب مستوطنة «نيتساريم» فأطلقوا عليه النار فغطى الجنود الاسرائيليون انسحابهم وأطلقوا النار في جميع الجهات فقتل مواطن فلسطيني. وتوصلت الشرطة الفلسطينية من خلال التحقيق الذي جرى بالاشتراك مع الاسرائيليين ان هذه الحوادث تفتعلها اسرائيل لاستفزاز المواطن ضدها وكسر حالة الهدوء التي سادت طوال شهر شباط والابقاء على حالة التوتر كمبرر لتنفيذ ما تريده اسرائيل بحجة الامن، يتضح ذلك من تقرير قدمه الجنرال «يوري ساجي» رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الى رابين ينصح فيه بالتريث وعدم التسرع في نقل الصلاحيات المدنية في الضفة الى السلطة الفلسطينية او اجراء الانتخابات واعادة انتشار القوات الاسرائيلية، ويبرر ذلك بأن ما أظهرته السلطة الفلسطينية حتى الآن من عدم ابداء الجدية ومواجهة حركتي «حماس» و«الجهاد» بحزم كاف وينصح باعادة طرح «جنين ثانيا» الذي كان قد عرضه رابين على عرفات ورفضه، وقد جرت بالفعل مفاوضات حول هذا الموضوع في السويد بين د. «نبيل شعث» و«يوسي بيلين» وكان موقف الجانب الفلسطيني الا يكون موضوع «جنين» مجرد بلدية وانما ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية منها مثل ما حدث بالنسبة لغزة وأريحا. وقد

أصدر الرئيس عرفات قرارا بتكليف «محمود عباس» - أبو مازن - في اذار ١٩٩٥ ليرأس وفد المفاوضات بدلاً من د. شعث بشروط قبلها عرفات من أبي مازن وهو ان يحتفظ لنفسه بحرية الحركة والتنقل بين تونس وغزة والقاهرة.

اتفاق أول تموز الوهمي

في التاسع من اذار ١٩٩٥ عقد لقاء بين «عرفات» و«بيريس» عند حاجز «ايريز» وفي هذا اللقاء أعلن «بيريس» أنهما اتفقتا على ان يتم توقيع الاتفاق بينهما على تنفيذ المرحلة الثانية فيما بين منتصف حزيران الى الاول من تموز لاعادة انتشار القوات الاسرائيلية في كافة مدن الضفة الغربية واتخاذ اجراءات لفتح الممر الآمن وازالة الطوق الامني المفروض على قطاع غزة، وزيادة عدد العمال الفلسطينيين وانشاء ٩ مناطق صناعية مشتركة اربعة منها في قطاع غزة وخمسة في الضفة الغربية، وتم تشكيل لجنتين الاولى اقتصادية برئاسة «احمد قريع» وزير الاقتصاد عن الجانب الفلسطيني و«يوسي ساريد» وزير البيئة عن الجانب الاسرائيلي، ولجنة أمنية يرأسها عن الجانب الفلسطيني اللواء «عبدالرزاق اليحيى» وعن الجانب الاسرائيلي «عوزي ديان».

في هذا الاجتماع أبدى «بيريس» تقاربا خاصا نحو عرفات حيث دعاه امام الصحفيين بلقب رئيس الدولة Mr. President وليس Chairman رئيس المنظمة وقد أسعد ذلك «عرفات»، وعندما سئل بيريس عن سبب ذلك، لقد أعجبتني الكلمة وهذا كل ما في الأمر.

في هذا الاجتماع قال «عرفات» نحن نفهم الاحتياجات الامنية الاسرائيلية ونحن نفعل ما في وسعنا في هذا الاتجاه، والشرطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن الامن والاستقرار في مناطق السلطة الوطنية. وقال انه كانت هناك فوضى في بيع السلاح في غزة، كما هو الآن في الضفة، وقد واجهنا ذلك وقضينا عليها.

في هذا الاجتماع لم يقدم «بيريس» جديداً، فما أعلنه في هذا الاجتماع كان معروضاً على السلطة الفلسطينية قبل حادث «بيت ليد» في ٢١ كانون ثاني وهو فتح الممر الآمن، والبدء في الافراج عن المعتقلين والاعتراف بجواز السفر الفلسطيني وزيادة عدد العمال المسموح لهم بالعمل في اسرائيل.

وقد لعبت مصر والمغرب دورا في اتمام عقد هذا اللقاء بين «بيريس» و«عرفات» لكسر الجمود الذي ساد المفاوضات بعد حادث «بيت ليد» حيث كان الرئيس «عرفات» في زيارة للمغرب والتقى بالملك «الحسن الثاني» ملك المغرب الذي كان قد بعث برسالة الى «رابين» وتلقى خطابا من «بيريس» قبل اجتماع «عرفات» بالملك «الحسن الثاني».

بعد اعلان اسرائيل عن موعد الأول من تموز على توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية ساد عملية المفاوضات ركود وراحت اسرائيل تواصل سياسة مصادرة الأراضي، وتروج اخبارا عن الممر الآمن مثل وضع حواجز عند المداخل وان قوات حرس الحدود ستكون مسؤولة عنها، واحتجت اسرائيل لدى السلطة الفلسطينية وقالت ان في الضفة شرطة فلسطينية تأخذ شكلاً مدنيا ورد العقيد جبريل الرجوب رئيس الامن الوقائي في اريحا بان هذه نشاطات لكوادر فتح ولجان الخير والاصلاح وليست شرطة. اما في داخل اسرائيل فقد بدأت

الصراعات الحزبية تتصاعد ودب خلاف بين الائتلاف القائم بين زعماء حزب العمل وحركة ميرتس من ناحية، وحزب العمل والليكود من ناحية اخرى. وقال «يوسي ساريد» وزير البيئة وهو من حزب ميرتس انه على قناعة بقيام دولة فلسطينية بعد اجراء الانتخابات وتشكيل المجلس التشريعي، وان مفاوضات الحل النهائي ستبدأ في ايار ١٩٩٦، وعندها يتم تحديد حدود الدولة الفلسطينية. اما «رعنان كوهين» من حزب العمل فرد على «ساريد» قائلا انه لا مكان لدولة فلسطينية مستقلة وانما «حكم ذاتي»، ووصفت كتلة «سوميت» المتدينة تصريحات «ساريد» بأنها نوع من الخداع، اما حزب الليكود المعارض فاتهم الحكومة بأنها تهدف الى اقامة دولة فلسطينية.

مصادرة أراضي القدس

ألقت اسرائيل للفلسطينيين بموعد الأول من تموز لتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية الخاصة بإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في مدن الضفة الغربية واجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وبعدها ساد الركود جود المفاوضات، وفي هذا الجو اعلنت الحكومة الاسرائيلية مصادرة ٥٣٥ دونما من أراضي القدس، وثارت ثائرة الفلسطينيين على هذا القرار، واعتبره الرئيس الفلسطيني عرفات بانه خطوة في الاتجاه نحو تقويض عملية السلام بتقوية موقف المعارضين للسلام من الجانبين. وقال ان «رابين» اختار بهذا القرار مصلحته الشخصية ومصلحة حزبه في الانتخابات القادمة على مصلحة السلام، وهو خيار لا يعكس الحكمة أو المسؤولية».

سيطر هذا الموضوع على الأحداث الفلسطينية والعربية، وانتقل الى داخل اسرائيل نفسها عندما هددت الاحزاب العربية في اسرائيل بإسقاط حكومة «رابين» ما لم يتوقف عن مصادرة الأراضي، وانتقل الموضوع الى مجلس الأمناء بناء على طلب فلسطين، واتخذت أمريكا في هذه الجلسة التي خصصت لموضوع مصادرة أراضي القدس موقفاً منحازاً لاسرائيل، واستخدمت الفيتو لمنع صدور ادانة ضد اسرائيل، وراحت السلطة الفلسطينية تصدر البيانات والتصريحات الغاضبة على لسان مسؤوليها. وقال «الطيب عبدالرحيم» أمين عام السلطة الفلسطينية.. اننا لا نحتاج لنصائح الذئب من «بيريس» عن كيفية السياسة التي نتبعها والطريقة التي نسلك فيها قضيتنا العادلة، ولن نسمح للولايات المتحدة ان تستفرد بقضيتنا لأنها لم تحافظ على وعودها والتزاماتها وطالبت السلطة الفلسطينية العودة عن خطوات التطبيع العربية مع اسرائيل، وقامت الحملة الفلسطينية على أن اسرائيل تخطط لابتلاع الأرض والحصول على السلام معاً.

كان موضوع مصادرة اسرائيل لأراضي القدس قد أغضب الرأي العام العربي، ودعت الدول العربية لعقد اجتماع قمة طارئ في المغرب، لكن في الوقت الذي تهيأ فيه القادة العرب لعقد المؤتمر أعلنت الحكومة الاسرائيلية انها جمدت القرار ورحبت، ولم يعقد مؤتمر القمة.

والواقع أن الضغط الذي قامت به الأحزاب العربية في اسرائيل للضغط على حكومة رابين كان له التأثير المباشر على حكومة رابين بتجميد القرار.

وفي يوم ٢٢ ايار ١٩٩٥ قام «شيمون بيريس» بزيارة الى مقر السلطة الفلسطينية بغزة

واجتمع مع الرئيس «عرفات» لمدة ثلاث ساعات وكان الهدف من هذه الزيارة التخفيف عن الضغط الذي تتعرض له حكومة اسرائيل على المستوى العالمي والعربي بسبب مصادرتها للأراضي في القدس، ووجه «بيريس» ما يشبه العتاب للرئيس «عرفات» حول موضوع مصادرة الأراضي في القدس (٥٣٥ دونما) وقال انه كان من الافضل ان يطرح هذا الموضوع ثنائياً بدلاً من الدعوة لعقد مجلس الامن ومؤتمر قمة عربي، ورد الرئيس «عرفات» بانه تم بحث هذه الموضوعات على كافة المستويات الثنائية والجماعية قبل التوجه الى مجلس الأمن دون فائدة. وفي هذا الاجتماع اكد «بيريس» التزام حكومته بموعد الاول من تموز لتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية، وراح يروج للإعداد لعقد المؤتمر الاقتصادي في عمان في تشرين اول ١٩٩٥، والمؤتمر الاقتصادي في برشلونه في تشرين ثاني ١٩٩٥، وفتح المعابر امام التجارة الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية وكلا من مصر والأردن، واستعداد حكومته لدفع ٣٥ مليون دولار مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تجبى من الفلسطينيين وزيادة عدد العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل بثلاثة آلاف عامل. وقال «بيريس» ان حكومته لن تكرر مسألة مصادرة الاراضي في القدس.

نشاط المستوطنين

الا ان الأمور جاءت على غير ذلك، فقد نشطت حركة المستوطنين الذين راحوا من تلقاء انفسهم يستولون على الأراضي في «تلة حريقة البصة» على أراضي منطقة الخضر. وشرع المستوطنون في نقل ١٧٠ عربة سكنية متنقلة (كرافان) الى «تلة التمر» التي أعطيت لهم من قبل دون أن يحصلوا على تصاريح بذلك، ونشب شجار بينهم وبين الشرطة الاسرائيلية، وغضت حكومة «رابين» الطرف على تصرفات المستوطنين وهي التي قالت انها لن تسمح ببناء مستوطنات جديدة. وكان «ارئيل شارون» أحد قادة الليكود المتشددين سعيدا بذلك وقال « ان الامور تبدو وكأن «رابين» أعطى الفلسطينيين الشيء الكثير، والحقيقة هي أن كل الأمور تجري بمكر ودهاء».

كان شارون قد وضع خطة المستوطنات في حكومة «شامير» السابقة، حيث مكن المستوطنات الجديدة في التلال والأراضي الأميرية الواقعة بينها من اجل استمرارية ومتتالية جغرافية يهودية، وعلى هذه الخطة قام المستوطنون بصنع مقانق على الارض دون ان يزعجهم احد. وعبر عن ذلك «هارون دومب» باسم المجلس الاستيطاني «يشع» عندما اعرب عن رضاه لأن لحكومة قلصت من تدخلها في حملة «ارض اسرائيل اولاً» والتي قام المستوطنون خلالها بالسيطرة على آلاف الدونمات الأميرية واحاطتها بأسلاك شائكة وكان ذلك يعني ان الحكومة الاسرائيلية فقدت هيبتها أمام المستوطنين. وبدأ المستوطنون يشكلون دولة اخرى داخل اسرائيل اكثر تشدداً وصهيونية، الا ان بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية راحت تخفف من حدة خطورتهم.

وقالت صحيفة «هاآرتس»: «لا داعي للمبالغة بقدرة المستوطنين على تشكيل عقبة أمام المسيرة السلمية» واقترحت دفع تعويضات للراغبين في اخلاء المستوطنات لكن صحيفة «هاآرتس» كانت على خطأ حينما قللت من تأثير المستوطنين على المسيرة السلمية لأن

الأحداث بعد ذلك تفاقمت وتصاعدت بشكل مأساوي. لقد راح اليمين اليهودي والمتدينون والمستوطنون يثيرون قضايا دينية بهدف وضع العقبات أمام «رابين» لمواصلة العملية السلمية. بدأوا مثلا يثيرون رموزا دينية مشكوكا في حقيقتها اصلاً ومتناثرة في الضفة الغربية مثلا (قبة راحيل) عند مدخل مدينة بيت لحم و«قبر يوسف» في نابلس، وفجأة صارت هذه الرموز التي لم يسمح بها أحد مقدسة، روج لها اليمين، و «غوش ايمونيم» «والمستوطنون».

تقول صحيفة «هاآرتس» في عددها يوم ٢٣ تموز ١٩٩٥: «لولا انتشار المستوطنات بهذا الشكل قديما كان الوضع أفضل مما هو عليه حالياً، لو اقتصر الاستيطان على نقاط الحد الأدنى في مستوطنات «الفيه منشيه» و«كرني» و«شومرون» و«جني شومرون» و«جوش عتصبون» لكان بالإمكان المحافظة على الكتلة الاستيطانية في المنطقة التاريخية بدون الابتعاد عشرات الكيلومترات شرقاً، أما «قبر راحيل» الذي يبعد مسافة ٤٠ متراً عن القدس لو تم ضمه للقدس لما أصبح ضمن رزمة واحدة مع قبر يوسف في نابلس والكنيس اليهودي في أريحا والحرم الابراهيمي في الخليل.

وتتابع الصحيفة قائلة «يبدو أن أعضاء حزب الليكود بدأوا يدركون المشكلة التي نشأت في عهدهم. وكما يقول المثل «من يكبر حجره لا يضرب» لذلك خففوا الكلام عن قدسية أرض اسرائيل الكاملة التي تتناقض مع أية تسوية اقليمية، وبدأوا يركزون على المسألة الأمنية.

وهكذا يتضح معنى تمسك اسرائيل في المفاوضات بموضوع الأمن انه باختصار الحرص على التوسع في الأراضي الفلسطينية بحجة حماية المستوطنين وتلك الرموز الدينية، وقد أعطى ذلك للمتدينين حرية الحركة وراحوا يصدرون الفتاوى الدينية التي لا تحرّم اخلاء المستوطنات في المستقبل فحسب وانما تحرم اخلاء المعسكرات في الوقت الحاضر كذلك، رأتها انها دعوة للعصيان، ولكن «ميخائيل بن يئير» المستشار القانوني للحكومة قرر عدم استخدام بند العصيان في القانون الجنائي ضد الذين أصدروا الفتوى.

شكوك حول موعد الاول من تموز

ازاء هذه الاوضاع بدت حكومة رابين في منتصف عام ١٩٩٥ مترددة وبدا الموعد الذي قطعته مع السلطة الفلسطينية بتحديد الاول من تموز موعدا لتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية سيفا مسلطا عليها تحاول ان تتهرب منه رغم تأكيدات «بيريس» في اجتماعاته المتكررة مع الرئيس عرفات بالتزام اسرائيل بموعد الاول من تموز.

ومع حلول شهر حزيران بدأت تخرج اول المؤشرات للتنصل من الموعد، في ٢ حزيران قالت صحيفة «هاآرتس» انه بموجب الخطط التي تبلورت مؤخراً في الجيش الاسرائيلي فان التاريخ المحدد لبدء الانسحاب من المدن والضفة الآن هو الاول من تشرين اول بعد استكمال المفاوضات مع الفلسطينيين. وروجت الصحف الاسرائيلية بأن عملية اعادة الانتشار في الضفة بدأ الاعداد لها في شهر أيار باسم «قوس قزح ب» تمت بلورتها في الاجهزة الامنية الاسرائيلية، وأقرها «متان فلنائي» نائب رئيس هيئة الاركان وتتضمن اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في ست مدن في الضفة هي «جنين» و«طولكرم» و«قلقيلية»

و«نابلس» و«رام الله» و«بيت لحم»، ولم تشمل هذه الخطة «نابلس» و«الخليل» على أن يبدأ العمل في شهر تشرين ثاني ما لم يطرأ جديد على سبر المفاوضات.

بدأ الفلسطينيون يتشككون في صدق نوايا الجانب الاسرائيلي حول موعد الأول من تموز خاصة ان عبارة «رابين» حول التلكؤ في تنفيذ اتفاق القاهرة بأن «المواعيد ليست مقدسة» بدأت تتردد مرة اخرى. ووجدت اسرائيل مادة اخرى تشغل بها الجانب الفلسطيني. ففي حزيران جرت مفاوضات في القدس في اطار لجنة فرعية لتسليم ثمانية سلطات الى الفلسطينيين في الضفة الغربية في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات قبل أسبوع في القاهرة وافق فيها الجانب الاسرائيلي على تسليم ٣٣ سلطة الى الجانب الاسرائيلي، وماطلت اسرائيل مرة اخرى في تسليم هذه السلطات. وعندما سلمتها اختصرت لنفسها أشياء من هذه السلطات كما حدث عندما سلمت سلطة الزراعة الى الجانب الفلسطيني فعندما ذهب الوفد الفلسطيني من وزارة الزراعة ليتسلم سلطاته عومل معاملة غير لائقة، ورفض الاستلام في الجلسة الأولى لأن الجانب الاسرائيلي احتفظ لنفسه بمحطتين زراعيتين هي «الفارعة» و«خضوري» في الضفة الغربية، ومرة ثانية تخلوا عن «خضوري» واحتفظوا بمحطة اخرى هي «بيت جاد»، ورفع الأمر الى الرئيس «عرفات»، وبعد محاولات استفسرت عدة أسابيع تنازلت اسرائيل عن محطة «الفارعة» واحتفظت لنفسها بمحطة «بيت جاد».

تأكدت شكوك الفلسطينيين حول مصداقية الحكومة الاسرائيلية بشأن موعد الأول من تموز خاصة أن «اسحاق رابين» أدلى بتصريحات يفهم منها أن هذا الموعد ليس نهائياً. وخصص مجلس وزراء السلطة الفلسطينية برئاسة «عرفات» في اجتماعه يوم ١٠ حزيران في «أريحا» لبحث تصريحات «رابين» حول موعد الأول من تموز، وخرج اول تصريح فلسطيني رسمي يعلن تشككه حينما قال د. «صائب عريقات» وزير الحكم المحلي ان تصريحات رابين تدل على عدم التزامه بموعد الاول من تموز، وهذا من شأنه ان ينعكس على المواقف التفاوضية.. وقال ان هناك بدائل لدى السلطة الفلسطينية في حالة عدم الالتزام الاسرائيلي وهذه البدائل هي مواقف اتخذت من قبل المؤسسات الفلسطينية. وقال «ياسر عبدربه» وزير الثقافة والاعلام أنه في حالة عدم التزام اسرائيل بالموعد المحدد سنلجأ الى التحكيم الدولي والدول الداعية لعملية السلام وهما «أمريكا» و«روسيا» والدول العربية المعنية بالسلام وفي مقدمتها «مصر» والاتحاد الأوروبي وأشار الى أن عدم الالتزام بأول تموز سيعطل خطة السلطة الفلسطينية في اجراء الانتخابات في أيلول.

اما «محمود زهدي النشاشيبي» وزير المالية فقال انه ليس هناك تقدم في المفاوضات الخاصة باستلام الضفة الغربية، كما أن السلطة لم تتسلم صلاحيتها في الضفة الغربية التي تتمثل في ٣٣ سلطة.

انهم يطبخون لنا الحصى

ان تجربة المفاوضات بين المفلسطينيين والاسرائيليين، والتي استغرقت الآن نحو ست سنوات منذ مؤتمر مدريد وبعده مفاوضات «أوسلو» السرية ثم المفاوضات العلنية، ثم المفاوضات التي بدأت منذ دخول السلطة الفلسطينية منطقتي «غزة» و«أريحا»، هذه

المفاوضات أوجدت حالة من عدم الثقة لدى الفلسطينيين بسبب تلكؤ الجانب الاسرائيلي وتبريراته المتكررة بموضوع الأمن، وهو في نفس الوقت لا يضع حساباً لموضوع الأمن على الجانب الفلسطيني فتقوم بمصادرة الأراضي في الضفة الغربية والقدس ويحدث تغييرات جغرافية وديموغرافية بإنشاء الطرق الالتفافية ودعم المستوطنات وغلق قطاع غزة وفرض الحصار.

نتيجة لهذا النهج الاسرائيلي في المفاوضات لم يكن امام الفلسطينيين الا التحرك السياسي والتمسك بحبال الصبر، وتأرجحت التوقعات لدى مسؤولي السلطة بين التفاؤل والتشاؤم، ومن أبرز المتفائلين، د. نبيل شعث، ومن ابرز المتشائمين «فريح أبو مدين» وزير العدل الذي وصف الأسلوب الاسرائيلي في المفاوضات بقوله «انهم كمن يطبخون لنا الحصى» أي الهاء الفلسطينيين بأن هناك شيئاً يعدّ في المفاوضات، والواقع انه لم يكن هناك شيء. وازاء ذلك لم يكن امام السلطة الفلسطينية الا ان تتحرك سياسياً محلياً وعربياً ودولياً فدعت كافة المؤسسات الفلسطينية للاجتماع في القاهرة وهي المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتقييم الموقف، والوصول الى قرارات نهائية. وفي نفس الوقت اجراء اتصالات مع امريكا وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي ومصر والأمم المتحدة على اعتبار ان كل هؤلاء شهود في عملية السلام.

أما الجانب الاسرائيلي فبالإضافة الى انه يقوم بمصادرة الأراضي وتعزيز وجوده في الأراضي التي يصادرها الا انه يبدو مرتبكاً ومتردداً في اتخاذ أي قرار بشأن عملية السلام وحجته في ذلك ضرورات الامن، ورغم تأكيد الجانب الفلسطيني أكثر من مرة بأنه يضع في اعتباره الأمن الاسرائيلي كما يضع ايضا ضرورات الامن الفلسطيني الا ان اسرائيل راحت تطلب المزيد. والمزيد هو مطالبة السلطة بالقضاء على حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» ليس فقط لتحقيق امنها ولكن لاحداث فتنة وصدام داخلي بين الفلسطينيين في نفس الوقت بدا ان اسحاق رابين وحكومته يمسك العصا من وسطها ويحاول ارضاء المستوطنين والمتطرفين الاسرائيليين خاصة ان الانتخابات الاسرائيلية قادمة والتنافس كبير بينه وبين خصمه حزب الليكود الذي يستقطب المتطرفين المتدينين والدعوة القائلة بـ«اسرائيل الكبرى» واعتبار القدس مدينة موحدة وهي دعوة ترضي مشاعر المتطرفين من اليهود.

ولم يجد «اسحاق رابين» أمام التزاماته تجاه الفلسطينيين سوى ان يعطي وعودا ومؤشرات على استمراره في عملية السلام ما لم تحدث عمليات انتحارية توقعه في حرج خصومه السياسيين في اسرائيل. ومن هذه الوعود تأكيده بإعطاء الفلسطينيين مزيدا من السلطات في الضفة الغربية واعادة انتشار القوات الاسرائيلية في اربع مدن في الضفة الغربية كمرحلة أولى هي «جنين» و«قلقيلية» و«طولكرم» و«الخليل» و«نابلس» و«رام الله» لمرحلة لاحقة، أما موضوع «القدس» فيناقش في المرحلة النهائية مع موضوع الاستيطان.

وتولت وسائل الاعلام الاسرائيلية من صحف واذاعة وتلفزيون واذاعة ونشر ما يوحي بأن اسرائيل تتحرك نحو اسرائيل مثل انها تقوم باجراءات فنية ومالية لنقل عدد من مراكز التدريب العسكري الى داخل اسرائيل، وتخصيص مبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار قيمة نفقات القوات العسكرية واعادة انتشارها تم دفع مائة مليون منها من قبل وزارة المالية للجيش

الاسرائيلي.

ونشرت صحيفة «هاآرتس» نقلاً عن الجنرال «ايلان باران» قائد المنطقة الوسطى في اسرائيل ان الجيش الاسرائيلي أعد خطتين للتعامل مع الوضع في الضفة الغربية، الأولى تتعلق باخلاء قواعد الجيش، والثانية اعادة هذه القواعد.

ورغم الشكوك التي ساورت القيادة الفلسطينية عن التزام اسرائيل بالموعد الذي قطعته الا انها لم تفقد الامل، وانشغلت مع الجانب الاسرائيلي في لجان تبحث في ثلاث قضايا رئيسية هي اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية، والترتيبات الامنية واجراء الانتخابات، الا ان عمل هذه اللجان كان كمن يطبخون الحصى على حد قول «فريح أبومدين»، وفي هذا الجو من الترقب والقلق الذي ساور الفلسطينيين راح الاعلام الاسرائيلي يركز على ان الامور ليست سهلة، وانما ستأخذ كثيراً من الوقت. فقد نشرت صحيفة «هاآرتس» بأن الترتيبات داخل الجيش الاسرائيلي تشير الى ان اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية قد لا تتم الا بعد ٤ أشهر اي في شهر تشرين ثاني، وفي نفس الوقت عاد الحديث عن «جنين أولا» فقد اذاع التلفزيون الاسرائيلي ان مفاوضات تجري بين اللواء «عبدالرزاق اليحيى» المسؤول عن الامن العسكري في الجانب الفلسطيني و«عوزي ديان» من الجانب الاسرائيلي للاتفاق على تسليم «جنين» التي ظهر حولها خلاف، فاسرائيل تريد تسليمها كمدينة اما الفلسطينيون فيريدونها كمنطقة وربطها بمنطقة «أريحا» لتكون منطقة جغرافية واحدة، أما مسؤولوا السلطة الفلسطينية فقد نفوا علمهم بهذه الأنباء متمسكين ببنود اتفاقية اعلان المبادئ بضرورة انسحاب اسرائيل من كافة المناطق الآهلة بالسكان في مدن وقرى الضفة الغربية واجراء الانتخابات بعد شهرين من تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية.

لهذه الأسباب فان الجانب الفلسطيني اعد خطتين لمواجهة هذه التطورات، الأولى الاستمرار في المفاوضات في حالة التزام الجانب الاسرائيل بالاتفاقيات وتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق اعلان المبادئ والثانية دعوة المؤسسات الفلسطينية مرة ثانية لاتخاذ قرار بوقف المفاوضات والقيام بتحركات على مستوى العالم العربي والاسلامي والدولي أشبه بالتحرك الذي أدى الى تجميد قرارات مصادرة الأراضي العربية في القدس أي العودة الى الدعوة الى عقد مؤتمر القمة العربية ووقف عمليات التطبيع مع اسرائيل وتحريك الاحزاب والقوى السياسية العربية داخل اسرائيل ضد حكومة رابين وتنشيط حركة المعارضة الفلسطينية والعودة الى بؤر التوتر من جديد خاصة ان الوضع الاقتصادي والنفسي للفلسطينيين قد يدفعان بالامور الى مزيد من التوتر في حالة عدم التزام اسرائيل باتفاقياتها وترك الامور كما هي عليه في الضفة الغربية، في الوقت الذي لا توجد لاسرائيل حجة جديدة تحت ذرائع الامن بعد ان تمكنت السلطة الفلسطينية خلال الأسابيع الماضية من السيطرة على الموقف الامني بشهادة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية.

خلافات ومناورات اسرائيلية

كانت الخلافات التي تجري في اجتماعات اللجان تشير الى وجود هوّة كبيرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين في كثير من النقاط، فاسرائيل تريد ان تنسحب فقط من المدن،

بينما يتمسك الفلسطينيون بالانسحاب من المناطق الآهلة بالسكان سواء كانت مدنا أو قرى، ونقطة الخلاف الثانية ان اسرائيل تريدها جزراً منفصلة والفلسطينيون يريدون ربط هذه المدن ببعضها في الضفة وربط الضفة بقطاع غزة خاصة ان الحديث عن الممر الأمني الذي ورد في اتفاق اعلان المبادئ وحصل الفلسطينيون على وعود كثيرة بتشغيله لم يحدث فيه جديد، والنقطة الاخرى في الخلافات هو استلام السلطة لاختصاصاتها مثل حركة المعابر، وانشاء الميناء، والمطار، وحركة التجارة بين مناطق السلطة الفلسطينية والخارج، وهو امور تريد اسرائيل ان تبقيها في يدها.

وفي نفس الوقت قدم للجانب الفلسطيني مقترحات جديدة تدخل في اطار اللعبة الاسرائيلية في التلكؤ والمماطلة وهي تسليم أربعة مدن قبل اجراء الانتخابات الفلسطينية هي «جنين» و«طولكرم» و«قلقيلية» و«نابلس» ثم تسليم مدن «رام الله» و«بيت لحم» و«البيرة» بعد الانتخابات، أما مدينة «الخليل» فتترك للمرحلة النهائية مع القدس، وروجت صحيفة «هاآرتس» لهذه المقترحات، وأضافت اليها ان الرئيس الفلسطيني وافق على أن يتسلم بعض المدن في الضفة الغربية في شهر تشرين اول القادم وان يتسلم بقية المدن في شهر نيسان من العام القادم. وقد رد الرئيس «عرفات» على ذلك بأنها «ارهاصات صحفية». رفض الجانب الفلسطيني هذه المقترحات، وطالب بأن يتسلم الضفة الغربية كاملة ودون تجزئة بين المدن والقرى، وأنه لا مانع لديه بان التسليم تدريجياً وفق جدول زمني متفق عليه.

واستمرت المناورة. راحت اسرائيل تعلن عن استعدادات لنقل الوحدات العسكرية من داخل المدن في الضفة، وتم بالفعل نقل ثلاث وحدات منها، وطالبت لجنة الميزانية العسكرية الاسرائيلية بزيادة ميزانية تكاليف اعادة انتشار القوات الاسرائيلية من ٢٠٠ مليون دولار الى ٦٠٠ مليون دولار، بحجة ان هذه الاموال ستخصص لانشاء وحدات جديدة للقوات الاسرائيلية، كما تتضمن تكاليف اجراءات نقلها، وانشاء طرق جديدة تسهل حركة هذه القوات، وان ذلك قد يستغرق عشرة اشهر. في نفس الوقت قامت مجموعة من جهاز الامن الفلسطيني بزيارة الضفة واجتمعت مع الجانب الاسرائيلي لإعداد الترتيبات الخاصة بتسلم السلطات الى الإدارة الفلسطينية وهي ثمان سلطات في المرحلة الأولى، ثم ٢٥ سلطة بعد ذلك ليتشابه الوضع في الضفة مع الوضع في غزة من حيث تسلم السلطات مع بقاء المستوطنات وتمركز القوات الاسرائيلية على الطرق والمحاور.

كانت اسرائيل تناور وتتلكأ لترتيب أوضاعها في الضفة بما تراه متمشياً مع سياستها الامنية وبقاء المستوطنات. وكان الفلسطينيون يتمسكون بنصوص الاتفاقيات والدعم العربي والموقف الدولي كي يفرضوا على اسرائيل تنفيذ هذه الاتفاقيات، ولذلك فان الموعد المحدد لتوقيع اتفاق المرحلة الثانية الخاصة بالضفة الغربية وقضايا اخرى وهو الاول من تموز بدا انه غير مقدس بالفعل، فقبله بيومين قالت صحيفة «جيروزاليم بوست» انه اذا لم يتم الالتزام بموعد الاول من تموز لتوقيع الاتفاق فقد يتأخر ذلك الموعد بضعة ايام، وان لقاء بين «رابين» و«عرفات» قد يتم قبل توقيع الاتفاق، ولكي تعطى الصحيفة مصداقية لتوقيع الاتفاق قالت ان توقيع الاتفاق سوف يتم في واشنطن ويحضره الرئيس الامريكي «كلينتون» والرئيس «حسني مبارك» والملك «حسين» ملك الأردن، والملك «الحسن الثاني» ملك المغرب اضافة الى

«عرفات» و«رابين» بطبيعة الحال. وقالت ايضاً ان المفاوضات الآن في شكلها النهائي وربما يتبقى موضوع واحد على الاكثر لم يحسم وربما يتم بحثه في واشنطن، وألمحت الصحيفة الى أن واشنطن تتجنب الدخول في مضمون الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني على اعتبار ان الطرفين وحدهما قادران على حل المشاكل فيما بينهما.

وراحت الصحيفة تلوح بالمال لجذب اهتمام الفلسطينيين فقالت: ان الاحتفال بالتوقيع في واشنطن من شأنه ان يعزز مكانة الرئيس «عرفات» وينبه الكونجرس الامريكي بأهمية عملية السلام في الشرق الأوسط خاصة ان هناك معارضة داخل الكونجرس بتقديم مساعدة قدرها مائة مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

وفي يوم ٢٥ حزيران أي قبل موعد الاول من تموز، التقى شمعون بيريس وزير الخارجية الاسرائيلي مع الرئيس «ياسر عرفات» في مقره بغزة، استمر الاجتماع ثلاث ساعات وتم خلاله بحث مدى التزام اسرائيل بالموعد المحدد في أول تموز، وخرج بعده «شمعون بيريز» ليقول «اننا نعمل على جسر الهوة بيننا وانهاء المفاوضات في الموعد المحدد في اول تموز لتمكين اجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام، اما الجانب الفلسطيني فأكد على وحدة الولاية الفلسطينية على الضفة وغزة دون وجود حواجز بينهما، وشعرت القيادة الفلسطينية من هذا الاجتماع بأنه ليس هناك تقدم ولكن هناك رغبة من الطرفين لتسريع المفاوضات للوصول الى نتائج في الموعد المحدد في اول تموز.

وجاء الاول من تموز

حل اليوم الاول من تموز كأي يوم عادي لم يتحقق فيه شيء، ولم يكن ذلك مفاجأة للفلسطينيين، وبحلول هذا اليوم كان قد مضى عام كامل على وصول «عرفات» الى الوطن على ارض غزة، ومرت هذه الذكرى دون أي احتفالات كأي يوم. وشهد هذا اليوم مسيرات ومظاهرات شعبية تضامنا مع المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وهي استمرار لمسيرات واعتصامات جرت في سائر الاراضي الفلسطينية، استشهد فيها خمسة فلسطينيين في «نابلس» و«رام الله» و«بيت لحم»، وبالأمس ٣٠ حزيران لم يسفر الاجتماع الذي عقد للجنة المعتقلين المشتركة عن شيء، وهي لجنة كانت قد شكلت من الجانبين لبحث موضوع المعتقلين شارك فيها من الجانب الفلسطيني «فريح ابو مدين» وزير العدل ود. «نبيل شعث» وزير التخطيط والتعاون الدولي. وكان «نبيل شعث» قد تبنى موضوع المعتقلين وقام بزيارتهم في السجون، وكان قد اعلن من قبل انه سيقدم استقالته اذا لم يفرج عن المعتقلين وفق الاتفاق مع الاسرائيليين، ومن الجانب الاسرائيلي «موسى شاحال» وزير الشرطة الاسرائيلي و«ديفيد ليبائي» وزير العدل الاسرائيلي.

وفي هذا اليوم «الاول من تموز» عقد اجتماع روتيني لمجلس وزراء السلطة الفلسطينية تم فيه تقييم عملية المفاوضات وتقرر الاستمرار فيها خاصة انه في مساء هذا اليوم تقرر عقد اجتماع بين «عرفات» و«بيريس».

عقد الاجتماع في الساعة التاسعة والنصف مساء في الموقع الاسرائيلي بحاجز ايرز بهدف استعراض نتائج عمل لجان المفاوضات والخروج بنتائج تكون بديلا عن المأزق الذي

وجدت الاطراف نفسها فيه بسبب عدم التزام اسرائيل بموعد الاول من تموز لتوقيع الاتفاق، ،كان من المتوقع ان يستمر الاجتماع حتى منتصف الليل يصدر بعده بيان روتيني، الا ان الاجتماع استمر حتى السادسة صباحا. بدأ بلقاء منفرد بين «ياسر عرفات» و«بيريس»، ثم توقف لمدة نصف ساعة استقبل خلالها الرئيس الفلسطيني «سوزانا انجيلي» وزيرة خارجية ايطاليا التي قدمت باسم الحكومة الايطالية دعما للسلطة الفلسطينية قدره (٣٠) مليون دولار تخصص لمشروعات البيئة والمياه والصحة. وبعد هذا الاجتماع واصل «عرفات» و«بيريس» اجتماعهما بحضور الوفدين، وتحول الاجتماع الى لجان عمل، حتى الساعة السادسة صباحا، وخلال هذه الفترة اجرى «شمعون بيريس» عدة اتصالات تليفونية مع «اسحاق رابين».

اسفر الاجتماع عن موعد جديد لإنهاء الاتفاق المرحلي يوم ٢٥ تموز، واكد الطرفان في بيان مشترك على رغبتهما في التوصل الى سلام شامل وعادل ومصالحة تاريخية، وان الاتفاق المرحلي هو جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام. وجاء في هذا البيان ما يلي:

اعلن رئيس السلطة الفلسطينية «ياسر عرفات» ووزير الخارجية الاسرائيلي «شمعون بيريس» اليوم انه وبعد اشهر من مفاوضات سرية وعلنية واجتماعات بين رئيس الوزراء «رابين» ووزير الخارجية «بيريس» والرئيس «عرفات» انه تم التفاهم على نقاط رئيسية في الاتفاق المرحلي:

- انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الفلسطيني والرئيس، واعادة انتشار القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية ونقل جميع السلطات المدنية.

- اتفق الطرفان على ان الاتفاق المرحلي سيستند بالكامل الى اعلان المبادئ وان اسرائيل ستكون قد أتمت عملية اعادة نشر قواتها الى خارج الاماكن المأهولة بالسكان في الضفة الغربية عشية الانتخابات.

- اتفق الطرفان على ان الاتفاق المرحلي سيمكن الفلسطينيين والاسرائيليين من العيش بسلام وامان.

- الرئيس «عرفات» ووزير الخارجية «بيريس» وجها تعليماتهما الى وفديهما اللذين يرأسهما «ابو علاء» (احمد قريع) و«اوري سافير» للدخول في مفاوضات مكثفة لإنهاء الاتفاق المرحلي في ٢٥ تموز الحالي.

- ناقش السيد «عرفات» والسيد «بيريس» ضمن امور اخرى الافراج عن المعتقلين الفلسطينيين المسجونين في السجون الاسرائيلية، واتفق الطرفان على ان ترتيبات الافراج التدريجي عن المعتقلين ستتم تحت مظلة اللجنة الوزارية التي شكلت لهذا الهدف وان هذه الترتيبات ستكون جزءا من الاتفاق المرحلي.

وقد اكد الطرفان على رغبتهما في التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم ومصالحة تاريخية، وان الاتفاق المرحلي هو جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام.

كان الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي قد توصلا الى افكار عامة هي التي أدت الى اختلاف الآراء سواء لدى الفلسطينيين او الاسرائيليين، ومن ابرز هذه الافكار ما يلي:

- ضم مدينتي «رام الله» و«بيت لحم» الى المدن الاربعة التي ستنسحب منها القوات

الاسرائيلية مع المدن الاربعة الاخرى «طولكرم» و«قلقيلية» و«جنين» و«نابلس» قبل اجراء الانتخابات، وتأجيل الانسحاب من الخليل الى ما بعد الانتخابات.

- تواجد مشاركة امنية اسرائيلية فلسطينية في المناطق العربية من المعسكرات الاسرائيلية والمستوطنات.

- الافراج بالتدريج عن ١٧٠٠ معتقل فلسطيني وهو ما وعدت به الحكومة الاسرائيلية القيادة الفلسطينية في شهر شباط الماضي، وأجّلت تنفيذ هذا الوعد بسبب العمليات العسكرية التي جرت بالقرب من المستوطنات في غزة وربطت اسرائيل بين الافراج عن الذين قتلوا اسرائيليين او الذين اعتقلوا بعد توقيع الاتفاق، والسماح لخمسة عشر الف شرطي فلسطيني دخول المدن الفلسطينية بعد اعادة الانتشار في الضفة الغربية.

احدث هذا البيان انقساما في الآراء داخل الاوساط الفلسطينية.. طرف يرى ان الاتفاق الذي سيعلن يوم ٢٥ تموز لا يحقق طموحات الشعب الفلسطيني، ويجعل الضفة الغربية مثلها مثل غزة رهينة امنية لدى اسرائيل، ويشجع هذا الرأي المعارضة الفلسطينية وبعض اعضاء السلطة الفلسطينية، مثل فريج ابو مدين وزهدي النشاشيبي وبعض الشخصيات السياسية العربية في اسرائيل. وطرف يرى الامور من الناحية الواقعية السياسية على اعتبار ان أي سلطة جديدة تتسلمها السلطة الفلسطينية هي كسب جديد، وأي اراض يضع الفلسطينيون اقدامهم عليها هو انجاز سيؤدي الى انجاز آخر، واصحاب هذا الرأي هم معظم اعضاء السلطة الفلسطينية ومنهم «عبدالوهاب الدراوشة» عضو الكنيست الاسرائيلي عن الحزب الديمقراطي العربي في اسرائيل، وعدد من اليسار الاسرائيلي.

اما على الجانب الاسرائيلي فقد واجه «رابين» و«بيريس» هجوما من اليمين والمستوطنين وحزب الليكود المعارض، وعلّقت في تل ابيب شعارات تقول «الجيش يخرج من الضفة الغربية والارهاب يدخل اسرائيل».

وبعد اربعة ايام من لقاء «عرفات» و«بيريس» في الاول من تموز، اجتمعا مرة ثانية وجرت تعديلات على الخطة التي اقترحتها اسرائيل بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من اعلان المبادئ الخاصة بإعادة انتشار القوات الاسرائيلية وتضمنت ما يلي:

- ان يتم اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في ست مدن فلسطينية وليس اربع قبل اجراء الانتخابات حيث اضيفت مدينتا «رام الله» و«بيت لحم» الى «جنين» و«نابلس» و«طولكرم» و«قلقيلية»، ويعني ذلك اجراء تعديل على المنطقة (ب) التي كانت مؤجلة الى ما بعد الانتخابات.

- ان ينطبق على مدينة «الخليل» ما ينطبق على سائر المدن الفلسطينية.

- تسليم كافة السلطات للفلسطينيين وعددها ٣٢ سلطة في الضفة الغربية.

واعتبر هذا انجازا جديدا للمفاوض الفلسطيني الذي بذل جهدا مكثفا لتحقيق الوحدة الجغرافية والسياسية بين غزة والضفة، وتقرر ان تعقد لجان المفاوضات الثلاث وهي لجنة تسليم الصلاحيات واللجنة الامنية واعادة الانتشار ولجنة شؤون المعتقلين اجتماعات مكثفة حتى الخامس والعشرين من تموز، وهو الموعد الجديد المحدد لتوقيع الاتفاق.

اما موضوع الانتخابات فلا زال يشكل نقطة خلاف بين الجانبين من ناحية عدد اعضاء

المجلس المنتخب، الفلسطينيون يصرون على ان يكون عدد اعضائه ٨٠ عضوا واسرائيل ترى ان يكون العدد ٣٠ مقعدا، كذلك لم تتحدد الكيفية التي ستتم بها الانتخابات في القدس، كذلك لم تتحدد بعد الاجراءات العملية والآلية للاتصال بين المدن الفلسطينية من ناحية وبين قطاع غزة والضفة الغربية من ناحية اخرى نظرا للتداخلات المعقدة والحواجز الامنية التي وضعتها اسرائيل لمباشرة سلطاتها الامنية على الطرق وبالقرب من المواقع العسكرية والمستوطنات.

وبدا المفاوض الفلسطيني اكثر ارتياحا لكنه ارتياح غير كامل.

موعد ٢٥ تموز

راحت الصحف الاسرائيلية تركز على موعد ٢٥ تموز، وان احتفالا سيقام في واشنطن في البيت الابيض في هذا اليوم للتوقيع على الاتفاق، وانه سيتم نشر نحو ٧٠٠ مراقب دولي للاشراف على الانتخابات الفلسطينية. وهكذا راحت الصحف الاسرائيلية تنشر خرائط الجدول الزمني لتنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق قبل ان يوقع مع ذكر عبارة تتكرر كثيرا وهي انه يمكن تأجيل تنفيذ هذا الجدول عدة شهور، بينما صرح شمعون بيريس امام الكنيست بان الفلسطينيين سيحصلون فقط على ١٨ في المائة من الضفة الغربية. والواقع ان القيادة الفلسطينية لم تمانع في ان يتم تنفيذ الاتفاق على قاعدة مرحلية شريطة ان يشتمل على وضوح الترابط بين المراحل بحيث في النهاية يصبح التنفيذ كاملا، الا ان التصريح الخاص بأنهم لن يحصلوا الا على ١٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية استفزّهم. واضطرت القيادة الفلسطينية ان ترد على ذلك بان المفاوضات ما زالت تواصل مرحلة شاقة وصعبة وان ما تطرحه وسائل الاعلام الاسرائيلية لا يلزمنا بشيء ولا يغير من مواقعنا ولا يخدم عملية المفاوضات الجارية.

وحول عملية الانتخابات اطلع د. «صائب عريقات» وزير الحكم المحلي القيادة الفلسطينية على استلام لجنة الانتخابات التي يرأسها خرائط تفصيلية للضفة والقطاع كانت اللجنة قد تعاقدت بشأنها مع دائرة الاحصاءات الفلسطينية بتمويل من دول الاتحاد الاوروبي وتحدد هذه الخرائط اماكن ١٧٠٠ صندوق اقتراع للانتخابات الفلسطينية المزمع اجراؤها بعد انتهاء القوات الاسرائيلية من اعادة الانتشار الى خارج الاماكن المأهولة بالسكان في الضفة الغربية.

كانت عملية المفاوضات لم تتضح ابعادها، وكان من الواضح ان هناك هوّة كبيرة بين الجانبين تحتاج الى مزيد من الجهد والتفاوض، فاسرائيل لا تريد ان تتنازل عن مخططاتها والجانب الفلسطيني يريد الحصول على حقوقه كما جاء في مؤتمر مدريد الذي ادى الى مفاوضات «اوسلو» واتفاقه القائم على القرار ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الامن أي استعادة الضفة الغربية كاملة والقدس الشرقية، واسرائيل لا تريد ان تتنازل حتى الآن الا عن ١٨ في المائة من الضفة الغربية، وهي اذا كانت ترحب بالانتخابات الفلسطينية وتشكيل المجلس التشريعي فان لها هدفا في ذلك وهو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني والغاء المواد التي تطالب بتدمير اسرائيل، كان الجانب الفلسطيني يدرك ذلك، ولذا فان الاستعدادات للانتخابات بالتعاون مع

الاتحاد الاوروبي كانت تسير على قدم وساق، وأصر الجانب الفلسطيني على اجراء الانتخابات في القدس الشرقية كدلالة على حق الفلسطينيين فيها وعلى أن يكون عدد الاعضاء ٨٠ عضوا وكان كل ذلك يدور في دائرة المفاوضات التي تحولت الى قواسم مشتركة ايضا بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والاتحاد الاوروبي ومصر والاردن وبعض الدول العربية مثل المغرب الذي يرتبط بعلاقات خاصة مع اسرائيل بسبب وجود ٦٠٠ الف يهودي مغربي في اسرائيل ووجود جالية يهودية في المغرب لها تأثير في الحياة الاقتصادية، لذلك لم يكن غريبا ان تدعو ايطاليا الفلسطينيين والاسرائيليين الى استكمال المفاوضات على ارضها ليكون لها دور مثل «مدريد» و«اوسلو»، واعترضت كل من مصر والسلطة الفلسطينية على نقل المفاوضات الى اوروبا بينما رحبت به اسرائيل، اعتذرت القيادة الفلسطينية لايطاليا مقدرة دورها ودعمها لعملية السلام في اطار الاتحاد الاوروبي، وجاء اعتذارها على اساس انه من الافضل ان تجرى المفاوضات في المنطقة حتى يكون اعضاء الوفود على مقربة من قياداتهم سواء في «غزة» او «تل ابيب» وقدرت ايطاليا الموقف.

وتواصلت المفاوضات في المنطقة لكنها انتقلت هذه المرة الى المنتجعات الاسرائيلية بحجة ان تكون بعيدة عن الصحافة والاعلام.

انتشار المفاوضات وليس انتشار القوات

انتقلت المفاوضات هذه المرة الى فندق «جانيه كارميل» بمنطقة «زخرون يعقوب» بالقرب من حيفا، وتم يوم ١٤ تموز عقد اجتماع تمهيدي بالفندق بين الجانبين لاعداد جدول اعمال المفاوضات الشاملة التي اتفق على ان يشارك فيها ١٥٠ شخصا من الجانبين.. خبراء وفنيين ومدنيين وعسكريين.. وتم افراغ الفندق من نزلائه البالغ عددهم ٢٢٠ نزيلا، وتم تكثيف الاجراءات الامنية بالفندق والمنطقة التي يقع فيها. تم الاتفاق على بحث الموضوعات التي لا زالت محل خلاف وفي مقدمتها توزيع الصلاحيات الامنية في المناطق القروية، واخلاء مدينة «الخليل» من المستوطنين والقوات الاسرائيلية ويطبق عليها ما يطبق على المدن الاخرى، ونقل الصلاحيات الى السلطة الفلسطينية في مجال المياه والطاقة، ومشاركة اهالي القدس في الانتخابات.

كانت هذه اعقد الموضوعات في المفاوضات.

وبعد يومين استؤنفت المفاوضات في فندق «جانيه كارميل» وتوزعت الى اربع لجان، رأس الجانب الاسرائيلي اوري سافير مدير عام وزارة الخارجية، ورأس الجانب الفلسطيني احمد قريع (ابو علاء) وزير الاقتصاد في السلطة الفلسطينية، واتفق على ان تتواصل المفاوضات الى ان يتم الاتفاق النهائي قبل الانتقال الى واشنطن للتوقيع حتى لو تجاوزت الموعد المحدد وهو الخامس والعشرين من تموز.

مرة اخرى لن يكون موعد الخامس والعشرين هو الموعد الحقيقي لتوقيع الاتفاق خاصة ان تطورا جديدا طرأ على المفاوضات التي تجرى في فندق «جانيه كارميل» وهو ان الجانب الاسرائيلي قدم اقتراحا بتقسيم الضفة الغربية الى ثلاث مناطق، وهي المنطقة «أ» وتضم المدن التي ستنسحب منها القوات الاسرائيلية وهي نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وتؤجل

مدينتا «رام الله» و«بيت لحم» الى ان يتم الانتهاء من شق الطرق الالتفافية، ولا ينطبق ذلك على مدينة الخليل، ويظل الحرم الابراهيمي كما هو مقسما بين اليهود والمسلمين.

اما المنطقة «ب» فهي القرى العربية، وتبقى تحت ادارة السلطة الفلسطينية ولاسرائيل صلاحية الامن فيها في منطقة التجمعات اليهودية والمستوطنات.

اما المنطقة «ج» فهي غور الاردن»، وتمارس السلطة الفلسطينية فيها مسؤولياتها على القرى العربية، وتمارس اسرائيل سلطاتها الامنية على القرى اليهودية.

صارت المسألة اذن معقدة، وظهرت التداخلات والتقاطعات، وبانت فكرة تقطيع اوصال الضفة الغربية وتحويلها الى «كانتونات»، لكن عملية المفاوضات عند اسرائيل تقوم على اساس «قل ما عندك على مائدة المفاوضات، ومن حق الطرف الآخر ان يقبل او يرفض او يعرض ما عنده ويقول ايضا ما يشاء». وطالما ان اسرائيل هي الاقوى ولا زالت تضع يدها على الارض فهي تفعل ما تشاء وعلى الجانب الآخر ان يرفض او يعترض».

ورفض الجانب الفلسطيني هذه المقترحات، وأصر على الانسحاب بالكامل من الخليل، ومن المدن والقرى والمخيمات، وبذلك دخلت المفاوضات في نوع آخر من التعقيدات، ولم يعد يبدو ان موعد الخامس والعشرين من تموز هو الموعد الحقيقي لتوقيع الاتفاق، خاصة ان موضوعا آخر برز فجأة وهو موضوع المياه، فاسرائيل تستولي على ٦٠٠ مليون متر مكعب من هذه الكمية، ولا يحصل الفلسطينيون الا على ٦٠ مليون متر مكعب من هذه الكمية أي عشرة في المائة. لذا اقترح الجانب الاسرائيلي تشكيل ادارة مشتركة للبحث عن موارد مائية اضافية، ولما رفض الجانب الفلسطيني هذا الاقتراح رأى الجانب الاسرائيلي احالة هذا الموضوع الى مفاوضات المرحلة النهائية.

وهكذا ازدادت المفاوضات تعقيدا، ولذلك دعت مصر بمبادرة من الرئيس حسني مبارك كلا الطرفين «عرفات» و«بيريس» لاجتماع في الاسكندرية يوم ١٩ تموز بهدف كسر حالة الجمود في المفاوضات وتذليل الصعوبات التي تعترض المفاوضات، والتي تتمثل في الترتيبات الأمنية الخاصة بمدينة الخليل والانتخابات في القدس، وموضوع المياه.

انتقلت المفاوضات بعد ذلك الى منطقة «عين جدي» على البحر الميّت.. وقالت صحيفة «جيروزاليم بوست» ان اسرائيل تخطط للسماح للسلطة الفلسطينية بنشر شرطتها المدنية في كافة القرى الفلسطينية والبالغ عددها ٤٦٠ قرية بما فيها القرى التي تقع خارج بلدية القدس والتي تقع بمحاذاة الخط الاخضر الفاصل بين اسرائيل والضفة الغربية وكان من الواضح مما نشرته الصحيفة ان المفاوضات ستمتد الى ما بعد ٢٥ تموز.

عملية «رامات جان»

وقع في هذه الاثناء حادث انفجار اتوبيس في «رامات جان» يوم ٢١ تموز ادى الى نقل ثمانية اسرائيليين وجرح ٣٢ آخرين، وادى ذلك الى اغلاق قطاع غزة لمدة اسبوع، ونشطت استطلاعات الرأي العام في اسرائيل لتوصي بأن «بنيامين نتنياهو» زعيم حزب الليكود المعارض يتقدم شعبيا عن «اسحاق رابين» وطالبت هذه الاستطلاعات بوقف المفاوضات، الا ان «اسحاق رابين» اعلن على اثر ذلك انه لن يوقف المفاوضات وان الاسرائيليين

والفلسطينيين يريدون السلام.

ودخل «عيزرا وايزمان» رئيس اسرائيل الحلبة السياسية وقام بزيارة مستوطنة «معاليه ادوميم» اكبر المستوطنات اليهودية المجاورة للقدس. وقال امامهم: «ان المفاوضات حول الحرم الابراهيمي في الخليل ستكون اصعب من المفاوضات حول القدس لان موضوع القدس اصبح منتهيا ولا مناقشة حوله لان القدس ستكون عاصمة اسرائيل والمدينة الموحدة» وقد اثارت اقواله هذه ثائرة حزب العمل وحزب «ميريتس اليساري» ووجهوا له مزيدا من الانتقادات على اعتبار ان رئيس الدولة لا يحق له ان يتدخل في السياسة.

ولم يكن ذلك يعني ان الخلافات بين حكومة رابين والمعارضة ستحفز الحكومة الاسرائيلية على الاسراع في إنهاء المفاوضات. ولكن بدلا من ذلك احتدمت الخلافات بينها وبين الفلسطينيين حول موضوع المياه والموضوعات الامنية، وراحت الحكومة الاسرائيلية تثير موضوعات شكلية مثل تغيير مكان المفاوضات بعد ان استبعدت «فلورنسا» في ايطاليا من قبل مصر والفلسطينيين، وكان «رابين» يريد ان ينقل المفاوضات الى «ايطاليا» مجاملة لها على عدم زيارة «سوزانا انجيلي» وزيرة الخارجية الايطالية لـ«بيت الشرق» في القدس، مقر الفلسطينيين في المدينة المقدسة، كذلك سعت حكومة «رابين» الى محاولة ايجاد امر واقع قبل ان تصل المفاوضات الى نهايتها مثل انشاء طرق التفافية حول المدن الفلسطينية، والتغاضي عن نشاط المستوطنين في الاستيلاء على الاراضي.

وبدا للفلسطينيين ان موضوع تحديد المواعيد لا جدوى منها، وعبر عن ذلك «احمد قريع» رئيس الطاقم الفلسطيني المفاوض بقوله «ان المفاوضات قد تستغرق شهورا ونحن لا نخاف من الليكود». وكان ذلك يعني ان الفلسطينيين ادركوا ابعاد اللعبة الاسرائيلية بمحاولة فرض افكار في المفاوضات لا تروق للفلسطينيين تحت ضغط المواعيد المحددة، وبالتالي لم يعد الفلسطينيون يعنيهم المواعيد بقدر ما تعنيهم نصوص الاتفاق وتنفيذه على ارض الواقع وضمان حقوقهم في اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

كان نشاط المستوطنين يتزايد الى حد ان منزل «فيصل الحسيني» تعرض صباح يوم ٢٦ تموز لاعتداءاتهم عندما تجمعوا امامه واثاروا الشغب واطلقوا تجاهه الاعيرة النارية وكان الحسيني وقتها داخل المنزل. واعتقلت الشرطة الفلسطينية اربعة من هؤلاء المستوطنين افرجت عنهم بعد ساعات، وفي المساء تظاهروا امام المنزل من جديد.

انتقلت المفاوضات يوم ٣٠ تموز مرة ثالثة الى احد الفنادق بمدينة «ايلات» على البحر الاحمر لتستمر لمدة اسبوع في اجتماعات مكثفة حول نفس الموضوعات مثار الخلافات وهي المياه والموضوعات الامنية وحجم الشرطة الفلسطينية في المناطق القروية، والوضع في مدينة الخليل والتركيز على تعريف وتحديد منطقة «غور الاردن» من النهر الى الجبل، ومدى حقوق الفلسطينيين في هذه المنطقة.

وكانت الخلافات حادة حول موضوع المياه والطاقة ومدى السلطات التي ستمنح للفلسطينيين، وموضوع المعتقلين.

المفاوضات تنتقل الى «طابا»

وفي محاولة للخروج من الازمة التي سيطرت على المفاوضات بسبب الخلافات بين الجانبين انتقلت الاجتماعات الى «طابا» بلقاء بين الرئيس «ياسر عرفات» و«شمعون بيريس» في نفس الوقت الذي كان فيه المفاوضون يواصلون اجتماعاتهم في ايلات، ولم يسفر الاجتماع عن تقدم ملموس مما دعا الرئيس «عرفات» الى السفر الى الاسكندرية عقب اجتماعه مع «بيريس» مباشرة ليلتقي بالرئيس «حسني مبارك» ليبلغه بالافكار التي طرحها «بيريس» في لقائه معه بالامس، ثم عاد الى «طابا» ليجتمع مرة ثانية مع «بيريس» وكان من الواضح ان المفاوضات تواجه مرحلة حرجة وصعبة ولم يتحقق سوى انجاز واحد وهو الاتفاق على الجدول الزمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من كافة مدن الضفة الغربية.

استمر الاجتماع لمدة ست ساعات، ليستأنف في اليوم التالي ولا زالت نقاط الخلاف تتركز في موضوع المياه والكهرباء والافراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وقدم الوفد الفلسطيني قائمة بالمعتقلين وعددهم خمسة آلاف معتقل، تضمنت القائمة الفي اسم للافراج عنهم على ثلاث مراحل بعد التوقيع على الاتفاق.

عاد «بيريس» عقب هذا الاجتماع الثالث الى اسرائيل ليتشاور مع «رابين» فيما وصلت اليه الاجتماعات مع الرئيس «عرفات» ولم تقتصر المشاورات والاتصالات على الجانب الاسرائيلي وحده، وانما شملت مصر والولايات المتحدة الامريكية، وجرت اتصالات بين «عمرو موسى» وزير الخارجية المصري والرئيس «عرفات» اثناء سير المفاوضات في «طابا» اكثر من مرة، وكذلك بين «وارين كريستوفر» وزير الخارجية الامريكي و«دنيس روس» المنسق الامريكي العام لعملية السلام في الشرق الاوسط مع الرئيس «عرفات» مرة ومع «شمعون بيريس» مرة اخرى.

وكان من الواضح ان اغراءات وضغوطا على الجانبين تمارس للاسراع بالتوصل الى اتفاق فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية قد حددت موعدا نهائيا تستقبل فيه الوفود لتوقيع الاتفاق.

وعلى ضوء ذلك بدأت ملامح جديدة تظهر من خلال المفاوضات المكثفة بين «عرفات» و«بيريس» في «طابا» ومفاوضات اللجان التي كانت تتحرك خلال هذه الايام بين «طابا» و«ايلات». كان الجانب الفلسطيني يسعى الى الحصول على مذكرة تفاهم حول النقاط التي تم الاتفاق عليها، ورفض «بيريس» ان يقدم التزاما خطيا بانسحاب اسرائيل من المناطق القروية غير المأهولة بالسكان خلال عام ونصف وترك ذلك للاتفاقية نفسها. وكان من الواضح ان الوفد الفلسطيني يبذل اقصى جهده للحصول على افضل المكاسب، وان كان ليس كل ما يرجوه، بالمفاوض الاسرائيلي كان يعتمد على سياسة العودة الى نقطة البداية خاصة ما يتعلق بموضوع الخليل التي يريد ان يجعلها تحت حمايته ولا ينطبق عليها ما ينطبق على المدن الاخرى، ومشكلة المياه، ولم يتنازل الجانب الاسرائيلي حولها الا عن ٦٠ مليون متر مكعب اضافة الى ٩٠ مليون متر مكعب يحصل عليها الفلسطينيون من مخزون هضبة الضفة وغزة التي تقدر بنحو ٦٥٠ مليون متر مكعب، وتقدر حاجة الفلسطينيين بنحو ٤٥٠ مليون متر مكعب، أي انهم لا زالوا بحاجة الى ٣٠٠ مليون متر مكعب، وازاء ذلك اقترح

تشكيل لجنة امريكية فلسطينية تعمل على ايجاد مصادر اخرى للمياه وان تخصص الدول المانحة للفلسطينيين ١٢٠ مليون دولار لهذا الغرض.

ولوحظ انه رغم تصريحات المسؤولين الفلسطينيين اثناء المفاوضات بانها «مثمرة وايجابية» الا ان النغمة تتغير بمجرد العودة الى غزة حيث تخرج تصريحات اخرى مغايرة الامر الذي شجع المعارضة الفلسطينية على نقد اسلوب المفاوض الفلسطيني واظهاره بانه يبدي تنازلات كثيرة للجانب الاسرائيلي.

وراجت اشاعات بان هناك نزاعات داخل السلطة الفلسطينية نفسها وخاصة في حركة «فتح» التي راح جناح صقور فتح فيها يوزع منشورات تهاجم قيادة الشرطة بالاضافة الى النزاعات التقليدية بين الفصائل الفلسطينية المعارضة وبين السلطة الفلسطينية، كذلك راحت اشاعات تروج بأن اهل الضفة الغربية يرفضون ان يكون مركز القيادة في غزة، وان مدينة نابلس باعتبارها اكبر مدن الضفة ستطالب بنقل القيادة اليها وبدا هذا الموضوع سابقا لأوانه، وبدا ايضا ان المشاكل التي ستواجهها السلطة الفلسطينية وقيادتها لا تنتهي، فالامور تبدو معقدة للغاية سواء كانت تتعلق بالمفاوضات مع الاسرائيليين او في العلاقات الفلسطينية/ الفلسطينية نفسها، لكن ذلك لم ينعكس على «ياسر عرفات» الذي كان واثقا من كل خطوة يقوم بها سواء في المفاوضات مع اسرائيل او في تعامله مع التناقضات الفلسطينية.

استؤنفت الاجتماعات على مستوى لجان التفاوض في «طابا» بعد الاجتماعات المكثفة بين «عرفات» و«بيريس» والتي اسفرت عن اتفاق جزئي يكون اطارا لعمل اللجان، وتركزت هذه المفاوضات على ترتيبات الانسحاب من المدن الفلسطينية، ووضع مدينة الخليل والترتيبات الامنية والمياه والانتخابات.

وفي ١٩ آب ادلى «شمعون بيريس» بحديث الى صحيفة «جيروزاليم بوست» ازال فيه كثيرا من الغموض الذي كان يكتنف عملية المفاوضات، في هذا الحديث وصف «بيريس» الرئيس عرفات بانه «رجل واقعي».. وان اسرائيل لن تسمح لنفسها بان تكون ضعيفة في أي وقت في المستقبل، وان ما يؤكد اعتقاده بان الرئيس «عرفات» اصبح واقعيا انه لم يعد يتحدث في انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨، وانما يركز اهتمامه على وضع الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، كما ان عرفات واعوانه توقفوا عن «الارهاب».

وقال «بيريس» ان المهم ليس النوايا والآمال وانما المهم هو التعامل مع الحقائق فلو تعاملنا مع النوايا والرغبات سنجد الكثير من الاسرائيليين يريدون اخراج الفلسطينيين ولكن ما اهمية ذلك.

ثم قال ان كل سياسة ترسم بالرغبات والاهداف، ولكن في التنفيذ لا تستطيع ان تحكم على الموقف السياسي بالرغبات. وتساءل «بيريس»: «ماذا نستطيع ان نفعل تجاه نواياه ورغباته - يقصد «ياسر عرفات» - ان هناك حقيقة اسرائيلية وهي قوة اسرائيل، ولو ان اسرائيل فجأة انتابها الضعف فهذا الضعف سيفتح الباب لرياح غير مرغوب فيها.

ومضى «بيريس» قائلا: «ان المستوطنين في (معاليه ادوميم) او (جوش عتصيون) (مستوطنات قرب القدس) سيظلون مواطنين اسرائيليين، ولا اريد ان الزم نفسي بأي نوع من

الضم بالنسبة لهم، ولكن من المؤكد انه لا سيادة لنا على الضفة الغربية، وستكون القدس هي الخط الاحمر في التسوية النهائية، ويجب ان تبقى موحدة، ولن يعبر نهر الاردن جيش اجنبي». وحول مشكلة المياه قال «بيريس»: «انها مشكلة مشتركة مع الفلسطينيين، ونحن نبحث عن مصادر جديدة للمياه وسنعطيهم كمية من هذه المياه، وسنستغل منطقة «عين فشخة» شمال غربي البحر الميت. وقد رصدت امريكا ٢٠ مليون دولار للفلسطينيين للبحث عن مصادر جديدة للمياه.

كان «بيريس» يوجه حديثه للاسرائيليين، فقد ازدادت حدة المعارضة من اليمين الاسرائيلي والمستوطنين، وحزب الليكود المعارض، ولم يكن الجيش بعيدا عن المعارضة، بل ان المعارضة انتقلت الى داخل حزب العمل نفسه، وكان ابرز الاعضاء المعارضين «ايهود باراك» رئيس الاركان السابق، والذي عينه «بيريس» وزيرا للخارجية في حكومته التي تولى رئاستها بعد اغتيال «اسحق رابين».

وفي الاجتماع الوزاري المصغر الذي عقد يوم الثلاثاء ٨ آب ١٩٩٥ لمناقشة مسودة الاتفاق ظهرت الآراء المعتدلة والآراء المعارضة. حضر الاجتماع الجنرال «امنون شاحاك» رئيس الاركان، والجنرال «ايلان بيران» قائد المنطقة الوسطى، ونائب رئيس الاركان «فلنائي» ورئيس الاستخبارات العسكرية «موشي يعلون»، والجنرال «عوزي ديان» المسؤول عن الضفة الغربية، و«يوري سافير» مدير عام وزارة الخارجية و«ايهود باراك» و«شمعون بيريس» اضافة الى الوزراء ذوي الصلة بالمفاوضات. وكان الاجتماع برئاسة «اسحق رابين».

في البداية ابدى «امنون شاحاك» بعض التحفظات على مسودة الاتفاق، وهي تحفظات تتعلق بامور مالية. وقال اللواء «بيران» انه سيكون من الصعب توفير الحماية للمستوطنين في المنطقة، كما انه سيكون من الصعب جدا تنفيذ الاتفاق، ورد عليه رئيس المخابرات ان تقديراته تدل على انه سيكون بالامكان التعايش مع الاتفاق.

وكان «باراك» أشد الحاضرين معارضة حيث هاجم الموافقة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية جدولا زمنيا حول اعادة انتشار القوات الاسرائيلية من معظم مناطق الضفة، وادعى انه سيكون بوسع الشرطة الفلسطينية الوصول الى طريق «بيت حورون» وهو شريان حركة السير الى القدس. وقال ان اسرائيل تتخلى بذلك عن الارض قبل ان تحل مع الفلسطينيين المشاكل الاساسية في التسوية الدائمة وهي القدس، وحق العودة، والميثاق الفلسطيني. ثم قال «ان غداة الانتخابات في المناطق سيعلن «عرفات» عن اقامة دولة فلسطين، وغالبية دول العالم ستعترف بها وحتى لو لم يفعل ذلك، فان الاتفاق الراهن يضمن له السيادة على الضفة بدون جهود اضافية.

وهنا رد عليه احد المشاركين في الاجتماع قائلا «حسن ان تطلق مثل هذه الاصوات، اصوات معارضة، ولكن يؤسفني ان اقول لك بانك غير ضليع في التفاصيل».

تدخل اسحق رابين مدافعا عن الاتفاق قائلا «لم اصدق اننا سنتوصل الى اتفاق جيد بهذا القدر، فمصالحنا الامنية مصونة». وقال «شاحال» وزير الداخلية «ان الاتفاق جيد اكثر مما ينبغي». ثم اضاف «ما هو صعب ادراكه من بعض الضباط هو اننا نكف عن ان نكون محتلين، وهناك بعض الضباط الذين يجب ان يفهموا اننا نسير باتجاه المتساوين امام

متساوين، ونكف عن اصدار الاوامر للفلسطينيين.

أيده «بيريس» في ذلك قائلا «لقد حان الوقت لنكف عن اهانة الفلسطينيين وتحقيرهم، وعلينا ان نصل معهم الى علاقة ثقة».

وقد اجمل «رابين» النقاش بقوله «في كل ما يتعلق بإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي فان القيادة السياسية هي التي ستقرر وليس الجيش. واضاف «اننا قررنا وضع حد لسيطرتنا على الفلسطينيين، وهذا ما سيوجه خطواتنا القادمة».

وفي اجتماع عقد يوم ١١ آب بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي في «طابا» طرحت مسودة الاتفاق، ووصف الرئيس «عرفات» نتائج هذه الاجتماعات التي استمرت خمسة ايام بانها «خطوة هامة وعمل مثمر وايجابي نحو الطريق الصحيح». وقال في مؤتمر صحفي مع «شمعون بيريس» «لقد بحثنا موضوعات مهمة جدا تتعلق بالمناطق التي قسمت فيها الضفة الغربية الى «أ» و«ب» و«جـ»، والخاصة بالمدن والقرى والمخيمات والمستوطنات والمناطق العسكرية، وكذلك مدينة «الخليل» التي احيلت الى لجنة مختصة تجتمع في الايام القادمة، اضافة الى موضوعات اخرى مثل لجنة المياه الامريكية الاسرائيلية الفلسطينية، وكذلك بالنسبة للمعتقلين وامور اخرى تساعدنا لتوقيع الاتفاق.

اما «بيريس» فقال «ان الاتفاق احتوى على امور هامة مثل الاتفاق على الامن في المنطقة «ب»، وجباية الضرائب وتعديل الميثاق».

ومعنى ذلك ان الجانبين كانا حتى منتصف آب قد اقتربا من الاتفاق النهائي وكان من الواضح ايضا ان موضوع «الخليل» لم يتم الانتهاء منه بعد. وكانت كل من القاهرة وواشنطن على اتصال يومي بالقيادتين الفلسطينية والاسرائيلية، وقام «دينيس روس»، المنسق الامريكي لعملية السلام بزيارة يوم ١٩ آب الى «ايلات» وحضر جانبا من المفاوضات.

ولم تمض ايام قليلة حتى عاد القلق مرة اخرى يسيطر على الوفد الفلسطيني. وعبّر عن ذلك رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض «احمد قريع» (ابو علاء) الذي قال «اننا نواجه صعوبات في ملف الامن وانسحاب الجيش الاسرائيلي من «الخليل»، اضافة الى مشكلة نقل الكهرباء الى الفلسطينيين والموارد المائية»، فرغم انه اعلن من قبل عن التوصل لحل مشكلة موضوع المياه، وهو اعتراف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين في المياه الا ان فقرة هامة احيلت الى مفاوضات الحل النهائي وهي «تعريف حقوق الفلسطينيين في المياه» اما بالنسبة لمدينة «الخليل» فرغم ان الوفد الفلسطيني وافق على حل وسط وهو قبوله لترتيبات امنية اسرائيلية مؤقتة في البلدة القديمة حيث يوجد ٤٨ اسرة يهودية تشكل نحو ٤٠٠ شخص فان الجانب الاسرائيلي يريد السيطرة على السوق التجاري وحركة سكان المدينة البالغ عددهم ما بين ١٢٠ و١٥٠ الف نسمة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون. ثم قال «ابو علاء» ان توقيع الاتفاق في منتصف الشهر القادم يشبه الاحلام».

الى هذا الحد تعقدت المفاوضات من جديد.

ويتضح من تصريحات الاسرائيليين انهم لا يريدون التنازل عن شيء وان تظل الضفة الغربية تحت اشرافهم الامني واعطاء الفلسطينيين صلاحيات ادارية فقط، وحتى الجانب الامني يسعون فيه الى ايجاد تعاون بينهم وبين الفلسطينيين، وها هو «عيزرا وايزمان» رئيس

دولة اسرائيل يقول «ان التفاوض حول الخليل سيكون اعقد من التفاوض حول القدس لان موضوع القدس اصبح منتهيا وستبقى موحدة وعاصمة ابدية لاسرائيل».

«بيريس» امام الكنيست

وحتى «شمعون بيريس» الذي يبدو نصيرا للسلام امام الرأي العام الاقليمي والعالمي قال امام الكنيست بعد اجتماعه مع الرئيس «عرفات» في «طابا».. ان اسرائيل في هذه المفاوضات حافظت على انها لم تغير خططها، ان الذي تغير هو منظمة التحرير الفلسطينية لانها تخلت عن «الارهاب»، اما «رابين» فيحاول ان يمسك بكل الخيوط وهي الاستمرار في المفاوضات بلا نتيجة ترضي الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه يحاول ارضاء اليمين الاسرائيلي وذلك باتخاذ اجراءات ضد الفلسطينيين في القدس، وعدم اتخاذ اجراءات عنيفة ضد المستوطنين الذين يتظاهرون ضده بدعم من حزب الليكود المعارض بقيادة «بنيامين نتنياهو» وبمساعدة «شارون».

وسط هذا التضارب يأتي الدور الامريكي الذي لا يخفى انحيازه للموقف الاسرائيلي مقابل تقديم الاغراءات المالية للفلسطينيين لجذبهم نحو توقيع اتفاق لا يلبي مطالبهم الاستراتيجية. وشكا الفلسطينيون بان امريكا لا تقوم بأي ضغط على اسرائيل، وانما جهزت المكان وأعدت الاحتفال للتوقيع على الاتفاق، وحددت موعده في السابع من ايلول القادم او الثامن عشر من نفس الشهر، ويروّج الاعلام الاسرائيلي لهذا الموعد، بينما يرى الجانب الفلسطيني ان هذا الموعد بعيد طالما ظل الجانب الاسرائيلي على موقفه بالنسبة لمدينة «الخليل» والمياه والاجراءات الامنية، والانتخابات في القدس. ولذلك قال احمد قريع (ابو علاء) الذي يقوم بالتفاوض مع الاسرائيليين «ان الاتفاق سيكون له آثاره على مستقبل العملية السلمية ومستقبل القضية الفلسطينية برمتها، ولذلك فان المفاوضات صعبة وربما تكون أعقد واصعب مفاوضات في التاريخ».

الجانب الفلسطيني اذن ليس متعجلا للتوقيع على اتفاق لا يرضي احلامه الوطنية، ويؤكد حقوقه، والجانب الاسرائيلي يحاول ان يرضي كل الاطراف رغم الانقسامات الواضحة بين الاسرائيليين انفسهم، وامريكا تريد ان تحقق انجازا بالتوقيع على الاتفاق وتلمح للفلسطينيين على لسان دينس روس بمنح الفلسطينيين مائة مليون دولار بمجرد التوقيع على الاتفاق وعقد اجتماع في واشنطن للدول المانحة في نفس يوم التوقيع للاسراع في تحويل الدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

اما مصر فان الاتصالات معها لم تتوقف، وهي تسعى لدعم الموقف الفلسطيني ومؤازرته وتقريب الافكار لصالحهم بقدر الامكان، والفلسطينيون يبذلون اقصى ما لديهم من جهد، وتقوم السلطة الفلسطينية بحملة ضد «حماس» و«الجهاد الاسلامي» حتى لا يكون للجانب الاسرائيلي مبرر بالحديث عن الامن الذي يرددونه في كل اجتماع.

ووسط هذه الاجواء استأنفت لجان المفاوضات مباحثاتها في «ايلات» ولاول مرة يتم فتح الخرائط في اجتماع الرابع من ايلول، وجرت مناقشات ميدانية حول الترتيبات الامنية والطرق الالتفافية والمناطق التي ستكون خاضعة للامن الفلسطيني والاخرى التي ستكون خاضعة

للامن الاسرائيلي، ولم يعلق الوفد الفلسطيني على هذه الخرائط، واكتفى بالقول بان هناك امورا تحتاج الى تدخل القيادتين للتوصل الى حل بشأنها.

وفي السادس من ايلول عقد اجتماع في «طابا» بين الرئيس «عرفات» و«شمعون بيريس» وسط شعور فلسطيني انه لن يكون هناك تقدم وان اسرائيل تماطل لتضيع الوقت حتى تصل الى اعيادها الدينية وعندها تتوقف المفاوضات. كما عقد في هذا اليوم اجتماع في غزة بين «فريح ابو مدين» وزير العدل الفلسطيني و«ديفيد ليبائي» وزير العدل الاسرائيلي. وفي هذا الاجتماع طالب الوزير الاسرائيلي تسليم ٧ فلسطينيين مطلوبين فرفض الوزير الفلسطيني، وطالب بالمقابل بتسليم خمسة فلسطينيين كانوا قد اختطفوا من غزة في العام الماضي. واحتج الوزير الفلسطيني امام الوزير الاسرائيلي بسبب منح العملاء هوية اسرائيلية ودفعهم للدخول الى مناطق السلطة الفلسطينية بقصد احداث تخريب وهدد بانه اذا لم يتوقف ذلك سنضطر الى اصدار احكام بالاعدام ضد هؤلاء العملاء. وكان موضوع قتل الاسرى المصريين والفلسطينيين ايام عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ مثارا في تلك الفترة، فطرح الوزير الفلسطيني امام الوزير الاسرائيلي موضوع قتل ٤٠٠ فلسطيني في «خان يونس» عام ١٩٥٦ بعد ان دخلت اسرائيل القطاع وهم ابرياء وبلا سلاح.

وكان ذلك نوعا من الضغوط والمناورة الاسرائيلية للتأثير على المفاوضات، فقد كانت اسرائيل تمارس على الفلسطينيين اقسى الضغوط حول مدينة «الخليل» ورفض الرئيس «عرفات» في اجتماعه مع «بيريس» في «طابا» اقتراحا بتقليص القوات الاسرائيلية وسط المدينة على مراحل مقابل الانسحاب من بلدة «حلحول» انسحابا كاملا، ودون تحديد جدول زمني لهذه التقليصات، وتقديم تسهيلات للفلسطينيين المدنيين مثل فتح الطرق والاسواق وزيادة تصاريح العمل في اسرائيل وزيادة مخصصات المياه، واعتبر الجانب الفلسطيني ان اسرائيل تقدم له رشوة مقابل ان يغض الطرف عن بقاء القوات الاسرائيلية في الخليل خاصة ان الاقتراح حدد عدد افراد الشرطة الفلسطينية في بعض الاحياء التي تنسحب منها اسرائيل بمائة شرطي مسلحين بمسدسات فقط. وعندما رفض «عرفات» هذا الاقتراح قال «شمعون بيريس» خلال الاجتماع «ان اقتراحنا هذا هو الحد الاقصى الذي نستطيع الحصول على اغلبية برلمانية له، واذا كنتم لا تريدون اتفاقا فلن يكون هناك اتفاق، واسرائيل ستبقى من دونه».

وعلّق عضو في الوفد الفلسطيني على ما قاله «بيريس» انه يشكل استمرارا وتكريسا للاحتلال في الخليل، وكان على اسرائيل اخلاء مستوطنيها بدلا من هذا الاقتراح. وطرح اقتراح آخر بترحيل المفاوضات حول مدينة «الخليل» الى مفاوضات الحل النهائي، ومرة اخرى رفض الوفد الفلسطيني لان معنى ذلك تأجيل الانتخابات في الضفة الغربية.

وازاء هذه الازمة في المفاوضات قدمت مصر مقترحات لتسوية موضوع «الخليل» واتصل د. «اسامة الباز» مدير مكتب الرئيس حسني مبارك للشؤون السياسية بـ«شمعون بيريس» ونقل اليه هذه المقترحات، وهي حل وسط يرضي الجانبين. ثم جاء الوفد الاسرائيلي بمقترحات ليضع عقبات من نوع جديد أشبه بمسامير جحا وهو ان تعترف السلطة الفلسطينية بوضع خاص لنحو ٢٢ موقعا دينيا يهوديا في الضفة الغربية، انشأتها اسرائيل

طوال سنوات احتلالها للضفة منذ عام ١٩٦٧، وقد رفض الوفد الفلسطيني هذا الطلب، واعتبره ايضا تكريسا للاحتلال، ثم جاء «شمعون شطريت» وزير الاديان ليقول ان الحرم الابراهيمي في «الخليل» يلزم ان يكون الحل في «الخليل» مختلفا عن الحل في بقية مدن الضفة الغربية، كما ان «قبر راحيل» في بيت لحم (كان مسجدا وتحول الى كنيس يهودي) يجب ان يبقى بكامله تحت السيطرة الاسرائيلية، وكذلك «قبر يوسف» في «نابلس» مثله مثل الكنيس اليهودي في «اريحا».

وهكذا ادخلت اسرائيل رموزا دينية صنعتها بنفسها طوال سنوات الاحتلال لتكون مبررا لها في البقاء، مثل المستوطنات التي زرعتها في غزة والضفة، لكن الازمة في المفاوضات رغم ذلك تركزت حول مدينة «الخليل»، في نفس الوقت كان المستوطنون يواصلون مظاهراتهم احتجاجا على نية الحكومة الانسحاب الجزئي من «الخليل»، واتهموا حكومة «رابين» بالخيانة وبالتفريط في الارض، الا ان «شمعون بيريس» رد على هذه المظاهرات بانها «دراما مزيفة».

كان لا بد من الاسراع في المفاوضات والتوصل الى الاتفاق، فقد حددت واشنطن موعد التوقيع، ووجهت الدعوات للجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وللرئيس «حسني مبارك» و«الملك الحسين»، وفي منتصف شهر ايلول خرجت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين تقول ان ٩٥ في المائة من المفاوضات تم الاتفاق عليها، ولم يبق سوى خمسة في المائة هي عبارة عن مشاكل نوعية يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها في القاهرة، فقد كان هناك اتفاق على ان يلتقي «عرفات» و«بيريس» يوم ١٦ ايلول في القاهرة بحضور الرئيس «حسني مبارك» كانت الخمسة في المائة هي نفس المشاكل التي يدور حولها الجانبان، «الخليل» والمعتقلين والمياه والكهرباء.. وقال «اوري سافير» مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية «انه بعد دراسة وافية لوضع مدينة «الخليل» سيطرح على الرئيس «عرفات» موقفا يؤمن المصلحة الفلسطينية في «الخليل» كأغلبية، وفي نفس الوقت يحافظ على امن الاقلية اليهودية بحيث يمكن ان تتحول «الخليل» الى شعار للتعايش بين الشعبين الفلسطيني واليهودي، اما الجانب الفلسطيني الذي بذل اقصى الجهد لم يكن امامه الا الامل والرجاء في التغلب على العقبات للوصول الى اتفاق. وقد فسّر كثير من مسؤولي السلطة الفلسطينية ان اسرائيل تتعمد وضع العراقيل والصعوبات حول موضوع «الخليل» كتمهيد لسد الطريق على التفاوض حول مدينة «القدس».

اقترب الموعد المحدد للتوقيع على الاتفاق. وقال الرئيس عرفات في الاجتماع الاسبوعي لمجلس وزراء السلطة الفلسطينية يوم ١٨ ايلول «لقد قدمنا كل مرونة ممكنة، واشركنا في المفاوضات وفدا من اخواننا من «الخليل» حيث ساهم بفعالية في السعي لايجاد حل مقبول، الا ان الجانب الاسرائيلي حتى الآن لم يقدم تصورا مقبولا لهذه القضية»، وبعد الاجتماع توجه الرئيس «عرفات» الى «طابا» لمواصلة مباحثاته مع شمعون بيريس حيث قدم الوفد الاسرائيلي ورقة جديدة اعتبرت افضل من الاقتراحات السابقة، وتضمنت افكارا جديدة لكنها لا زالت اقل مما يطالب به الوفد الفلسطيني. ويقوم الاقتراح الجديد على إقرار اسرائيل بإعادة نشر قواتها في «الخليل» مثلها مثل باقي مدن الضفة الغربية وتسليم الابنية الحكومية والسرايا الى الفلسطينيين مع عمل ترتيبات امنية اسرائيلية خاصة بالمستوطنين. وكان الوفد الفلسطيني يصر على إعادة الوضع في الخليل كما كان عام ١٩٦٧ وعودة الحرم الابراهيمي

مسجدا اسلاميا خالصا، وان تكون الترتيبات الامنية الاسرائيلية لحماية المستوطنين والعائلات اليهودية في المدينة مؤقتة، واعتبر بقاء المستوطنين في المدينة بمثابة قنبلة موقوتة واعتداء على السكان والمقدسات الاسلامية، فاما ان يخرجوا من المدينة او يظلوا تحت الولاية الفلسطينية، لكن كان من الواضح ان هذه المطالب الفلسطينية كانت بعيدة عن الواقع الاسرائيلي، فقد شنّ «بنيامين نتنياهو» زعيم حزب الليكود الاسرائيلي المعارض هجوما على الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني قبل يومين من توقيعه. وقال «ان هذا الاتفاق سيضعف اسرائيل ويؤدي الى حرب وليس الى سلام، ويجب ان يطرح على الشعب وليس على الكنيست».

ثم قال امام التلفزيون الاسرائيلي «ان المدن الفلسطينية ستكون معاقل للارهاب».

وفي اليوم التالي تحدث «شمعون بيريس» الى التلفزيون الاسرائيلي وكان يرد بشكل غير مباشر على المعارضة الاسرائيلية حيث قال «ان الايام السابقة شهدت امورا غير متوقعة مما كان يصعب حلّه تم حلّه، وهناك امور تأخذ حجما اكبر منها، وحول موضوع المعتقلين قال ان هذا الموضوع بحث امس بين «شاحال» وزير الداخلية، ود. نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية، وقال انه من الصعب كتابة توراة جديدة حول كل امر، والتصريحات الكثيرة غير مطلوبة. وحول مدينة «الخليل» قال «بيريس» انه اخذت احتياجات الطرفين بالحسبان وضمان امن السكان الاسرائيليين بانشاء طرق التفافية من «بيت حجاي» الى مستوطنة «كريات اربع»، ومن «كريات اربع» الى «كريات تسور» بحيث يتم ربط المستوطنات بالطرق الالتفافية وبحيث لا يكون هناك حاجة للمرور من «الخليل».

وفي رده على المعارضة الاسرائيلية قال «ان المهم هو اجراء مفاوضات حقيقية وبعدها يتضح كل شيء، ونحن ليس لدينا رئيس امريكي يملي علينا كما حدث في مفاوضات «كامب ديفيد».. نحن نعيش خلافات عمرها خمسون عاما، ولا بد من صلات صعبة معقدة للتغلب على التناقضات، والتجديد الحقيقي بعد خمسين عاما هو نشوء امل.. واذا كان عرفات لديه معارضة، نحن ايضا لدينا معارضة، المهم هو اجراء مفاوضات حقيقية. ثم قال «ان كل الشعب في اسرائيل يريد السلام وان اختلفت الآراء».

بين بيريس وعرفات

تحدث «شمعون بيريس» عن الساعات التي قضاها في «طابا» في مفاوضات مضنية مع «عرفات» لصحيفة «معاريف» فقال كان الامر يتعلق بمفاوضات هامة جدا وعلى انفراد ولم أكن لانزل لطابا لولا هذه المقابلة، والمفاوضات الان في نقطة لا يمكن اجراء حوار حولها في مجموعة، واذا ما جلسنا لوحدنا فبالامكان قطع الامور العالقة. وسئل «بيريس» اذا كان يتخذ كل القرارات الصعبة بمفرده فقال مشيرا الى الرئيس عرفات «نحن نجلس لوحدنا ونتحدث بالانجليزية واحيانا يقوم باستدعاء مترجم ليساعده عندما يحتاج ذلك، كما انه يخرج لاستشارة رجاله ايضا».. وسئل هل يوجد صمت كبير فأجاب «انه يصمت كثيرا وعندما ننتقل الى نقطة مؤلمة له يتوقف ويصمت واني ارى انه يفكر في ذلك».

* هل هذا الامر مسرحي؟

ـ انه حائر بالفعل، فهو يقوم بعمل شجاع حسب رأيه مع معارضين كثيرين ولا تنسى انه موجود تحت الخطر الدائم، وكل مسرحية تتمركز بالاساس امام الكاميرات، وليس هناك مسرح بدون جمهور.

* كيف تنهون الامور عندما تصلون الى تفاهم؟

ـ يقوم باخراج دفتر صغير ويكتب فيه بالعربية.

* وأنت؟

ـ انا اتذكر ما اتفقنا عليه بشكل جيد.

* هل هذا الامر مواجهة عقلية مع خصم يثير دماغه؟

ـ انا لا ابحث هنا عن نجاحات عقلية او خصومة فلسفية، فالمواضيع ثقيلة وـ عبة وحتى وان لم يكن انسانا مثقفا بشكل خاص مع لقب المهندس، فان لديه حواسا جيدة وهو يمثل مصلحة شعبه وبشكل جيد، وبدون هذه الحواس لم يكن ليبقى طوال هذه الفترة.

أزمة الخرائط

تصاعدت نبرة المفاوضات، وكادت ان تتوقف تماما يوم الثلاثاء ١٨ ايلول ذلك ان الوفد الاسرائيلي عرض امام الرئيس عرفات لاول مرة الخرائط التي ستكون عليها الضفة بعد الاتفاق. وفوجئ الرئيس عرفات بما رأى، وتذكر تلك الخديعة التي وقع فيها عندما جرى التوقيع على اتفاق القاهرة ان الخرائط الخاصة بمساحة «اريحا» قد تغيرت، وامام الضغوط التي تعرض لها ابدى تحفظه وسجل ذلك في الاتفاقية، وها هو يتعرض الان لنفس الخدعة. فأصدر تعليماته لاعضاء وفده باعداد حقائبهم والعودة الى غزة.

يقول الرئيس «عرفات».. «انه عندما نظر الى الخرائط بدت له مثل ليل ليس فيه نقطة ضوء.. وتوقفت المفاوضات بالفعل ٤٢ دقيقة جرى خلالها اتصالات مع واشنطن والقاهرة، فقد تسرب نبأ مغادرة الوفد الفلسطيني الى «شمعون بيريس» فاتصل بدينيس روس المنسق الاميركي لعملية السلام ووارن كريستوفر وزير الخارجية الاميركي، ووصل النبأ الى القاهرة، فاتصل الرئيس حسني مبارك مباشرة بالرئيس عرفات وحثه على الصمود وعدم الانسحاب قائلا له «لقد صمدنا تسع سنوات في المنطقة التي تتواجد فيها الان وهي «طابا» وعليك ان تهدأ ولا تنسحب وسنتدبر الامر».

والواقع ان شمعون بيريس هو الاخر فوجئ بالخرائط التي عرضت على الرئيس عرفات لاول مرة وهي خرائط اعدها الفريق العسكري الاسرائيلي من وراء بيريس، وعندما شاهدها بيريس علّق قائلا ان الفلسطينيين لديهم الحق في رفضها. فقد كنت الضفة الغربية تبدو كجزء غير مرتبطة بعضها ببعض، وصفها أحد اعضاء الوفد الفلسطيني بأنها مضحكة، ونتيجة لذلك جرت مشادة حادة بين «شمعون بيريس» وايلان بيران «قائد المنطقة الوسطى»، والقى كل منهما الاوراق في وجه الاخر، وثبت ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تقف وراء كل التعقيدات التي جرت في المفاوضات، بعدها سارع «بيريس» بالاتصال بـ«اسحق رابين» وعرض عليه ما حدث ثم عاد ليطرح خريطة جديدة وجدت قبولا من الجانب الفلسطيني.

ضغوط على الوفد الفلسطيني

يقول احد اعضاء الوفد الفلسطيني انه جرت على الوفد الفلسطيني ضغوط ومحاصرات الى حد اننا ظننا اننا في حلبة ملاكمة، وان هناك قوى خفية تسعى لارهاقنا حتى نستسلم ونقبل بما سيعرض علينا، وقد كنا واعين لهذه اللعبة، ولم نكن نوقع على ما كان معروضا علينا حتى يوم الجمعة ٢٢ ايلول، وكان مقررا ان يتم التوقيع على الاتفاق في ذلك اليوم، وكنا قد اتفقنا على كل شيء واعدت مائدة التوقيع الى حد ان بعض وكالات الانباء العالمية اذاعت انه تم التوقيع، لانه بعد خدعة الخرائط عاد الوفد بخدعة جديدة ادى الى ان الوفد الفلسطيني رفض التوقيع لان خمس قضايا معلقة في ١٨ نقطة جرى الخلاف حولها، وهي تتعلق بمساحة «اريحا» التي لم تحسم منذ اتفاق القاهرة، وهناك خطاب اسرائيلي بشأنها تجاهله الوفد الاسرائيلي ثم موضوع الترتيبات الامنية على «الخليل» والمعتقلين والوضع القانوني ومراجعة الاتفاق.

ومضى يوم السبت.. وجاء يوم الاحد الرابع والعشرون من ايلول.. يوم تم التوقيع على الاتفاق بالاحرف الاولى، فبعد الازمة التي حدثت بسبب الخرائط المغلوطة، وازمة يوم الجمعة التي ادت الى عدم توقيع الاتفاق وقعت ازمة ثالثة.. كادت ان تؤدي الى عدم التوقيع مرة ثانية، وخرج ياسر عرفات من الاجتماع غاضبا.. فقد حدثت ازمة بسبب موضوع المعتقلين، فما اتفق عليه يوم ١٧ تموز بالافراج عن ٢٢٠٠ معتقل تراجعوا فيه واصبح الرقم الجديد الافراج عن الف معتقل، ازاء ذلك انسحب ياسر عرفات في الساعة الحادية عشرة صباح يوم الاحد ٢٤ ايلول.

ومرة اخرى جرت اتصالات مع واشنطن والقاهرة، وعاد الاسرائيليون ليقدموا حلا وسطا بشأن المعتقلين اعتبره الجانب الفلسطيني حلا مرضيا وهو الافراج عن الفي معتقل على ثلاث دفعات، الاولى بعد التوقيع على الاتفاق والثانية قبل اجراء الانتخابات الفلسطينية والثالثة قبل بداية التفاوض على المرحلة النهائية، وبذلك يتبقى نحو ثلاثة الاف معتقل.

وهكذا تم الاتفاق على المرحلة الثانية، وهو اتفاق اعتبره الفلسطينيون غير كاف، ولكن في اطار العملية السلمية الشاملة والمفاوضات القادمة يعتبر مرضيا.

التوقيع بالاحرف الاولى

تم التوقيع بالاحرف الاولى على الاتفاق في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم الاحد بفندق «هيلتون طابا»، وقال «شمعون بيريس» في حفل التوقيع.. لقد بذلنا مع ممثلي الشعب الفلسطيني جهدا للتغلب على العقبات والشبهات وعدم الثقة وضمان المستقبل الافضل للجيل الصاعد. واريد ان اشكر الحكومة المصرية والرئيس حسني مبارك للمساعدات التي قدموها لانجاح هذه المحادثات، واشكر السيد عرفات الذي تحمّل بمثابرة وبدوره القيادي، واسحق رابين الذي عملت معه بصورة رائعة.. ان هذا يشكل عبئا كبيرا علينا من اجل شعبنا، اشكر كذلك المستشار القانوني زنجر وعريقات اللذين عملا خلال اليومين الماضيين بصورة مكثفة من اجل هذا الاتفاق والجنرال ايلان بيران قائد المنطقة الوسطى، واشكر الجنرال شاحور منسق المناطق والاخرين الذين لعبوا دورا هاما للغاية للتوصل الى هذا

الاتفاق.

وقال بيريس ان ما فعلناه وخاصة اليوم ليس شيئا سياسيا واقتصاديا فحسب، وانما هناك معان تاريخية بكل معنى الكلمة، وهذا الجهد الجبار من اجل الذين ولدوا في المهد، ومن اجل مستقبل جديد ومن اجل الاولاد والامهات الذين عانوا نتيجة الصراع والذين ضحوا بحياتهم وارواحهم.

ثم قال «ان الوقت اعطانا فرصة سانحة لتغيير الاحداث من اليأس الى التفاؤل انه شيء اكثر طبيعية وانسانية.. هذا يوم للشعب اليهودي مليء بالانفعالات لاننا في بداية عام جديد.

ووجه حديثه للرئيس عرفات قائلا تحية لك لنهنئك باللغة العبرية ونقول بالعربية «كل عام وانتم بخير». لقد قمنا بذلك بمحض ارادتنا ولم يرغمنا احد، انه اتفاق تاريخي واخلاقي، ويدنا ممدودة الى جيراننا، ونتمنى لكم ولاولادكم ونسائكم سنة جديدة وبداية جديدة في العلاقات بين شعبينا.

وقال الرئيس ياسر عرفات قبل توقيع الاتفاق: بعد جهد كبير وايام مضنية ومرهقة، وبعد كثير من النقاش والتفاوض نقوم لان بتوقيع الاتفاق للمرحلة الثانية من اتفاق «اوسلو» واشكر الذين ساهموا في دفع هذه المفاوضات وخاصة الرئيس حسني مبارك، والدولتين الراعيتين لعملية السلام اميركا وروسيا، والذين بذلوا جهدا كبيرا معنا ليلا ونهارا حتى وصلنا الى هذا الاتفاق، وكذلك اتوجه الى اعضاء الوفد بشكل خاص، والى اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي، وشمعون بيريس وزير خارجيته اللذين قاما بجهد كبير في هذه الفرصة وكذلك الى جميع معاونيهم.

وقال عرفات «انني في هذه المناسبة ومن هذا المكان اتوجه لمعتقلينا واسرانا وجرحانا بالتحيات قائلا لهم ان الحرية لا بد آتية، كما اتوجه بالتحية لعائلات الشهداء الابرار والى الشعب الاسرائيلي بالتهنئة بحلول العام الجديد قائلا بالعبرية «شنا.. توفا» اي «عام سعيد»، وهو العام الذي سوف نعمل فيه من اجل ان يكون عام السلام الحقيقي لشعوب المنطقة من اجل مستقبل اطفالنا واطفالهم.

واضاف عرفات «ان هذا الاتفاق يفتح الطريق امامنا في المستقبل في المنطقة والذي نأمل ان يكون بداية حقيقية للشعب الفلسطيني ليكون سيدا وحرا في بلده حتى يمكن القيام مرة اخرى بدوره الطبيعي مع كافة شعوب المنطقة لخلق شرق اوسط جديد يسود فيه السلام العادل وتنتهي الى الابد مظاهر الحزن والعداء».

اتفاق «اوسلو»

تقع اتفاقية طابا التي عرفت باسم «اوسلو ٢» او «اوسلو ب» الموقعة في واشنطن يوم ٢٨ ايلول ١٩٩٥ في ٤٠٠ صفحة، وتحتوى على سبعة ملاحق تتعلق بالترتيبات الامنية والانتخابات والشؤون المدنية ونقل السلطات والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية، والتعاون الاسرائيلي - الفلسطيني، والبروتوكول الخاص باطلاق سراح المعتقلين والموقوفين الفلسطينيين.

وينص الاتفاق على ان مجلسا فلسطينيا سينتخب لفترة انتقالية لا تزيد على خمس

سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاق غزة - اريحا اي في موعد لا يتجاوز ايار ١٩٩٥، وسوف تبدأ المفاوضات على ترتيب الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز ايار ١٩٩٦ وتتناول القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات وترتيبات الامن والحدود والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة.

الانتخابات.. يتم انتخاب مجلس يشارك فيه جميع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة ممن هم فوق الثامنة عشرة وتجري الانتخابات بعد ٢٢ يوما من اكمال الجيش الاسرائيلي اعادة انتشاره خارج المناطق المأهولة بالسكان. ويضم المجلس ٨٢ عضوا، وسيجري انتخاب منفصل في نفس الوقت لرئيس السلطة الفلسطينية، وسيكون في مقدور سكان القدس الفلسطينيين المشاركة في الانتخابات وفقا لترتيبات خاصة مبينة بالتفصيل في الاتفاق، وستكون كل مراحل عملية الانتخابات مفتوحة للمراقبة الدولية لضمان انها حرة ونزيهة، وسيكون وفد المراقبة مؤلفا من ممثلين عن الاتحاد الاوروبي، الامم المتحدة، الولايات المتحدة الاميركية، الاتحاد الروسي، كندا، مصر، اليابان، الاردن، النرويج، جنوب افريقيا، دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الافريقية، منظمة المؤتمر الاسلامي. وسيكون للمجلس سلطات تشريعية وتنفيذية ولن يكون له صلاحيات في مجال العلاقات الخارجية، غير ان الاتفاق ينص على عدد من المجالات التي يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تجري فيها نيابة عن المجلس مفاوضات، وان توقع اتفاقيات اقتصادية مع الدول المانحة وفي مجال التنمية الاقليمية.

الامن واعادة الانتشار

ستغطى المرحلة الاولى لاعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية المناطق السكانية في الضفة الغربية، المدن، القرى، مخيمات اللاجئين، الخرب، وستكتمل قبل الانتخابات الفلسطينية باثنين وعشرين يوما، وبعد تنصيب المجلس تجري عملية اعادة انتشار لاحقة للقوات الاسرائيلية يتم تنفيذها تدريجيا خلال ١٨ شهرا من تنصيب المجلس، وستستمر اسرائيل في القيام بمسؤوليات الامن الخارجي اضافة الى مسؤولية الامن الشامل للاسرائيليين. وتؤكد الاتفاقية على الوحدة الاقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون المناطق «أ» و«ب» تحت ولاية السلطة الفلسطينية في المرحلة الاولى لاعادة الانتشار، اما المنطقة «ج» فهي مناطق في الضفة الغربية سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي وسيتم نقلها تدريجيا للولاية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية.

ويتضمن الاتفاق تعهدا بالغاء المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو الى تدمير اسرائيل في غضون شهرين من تنصيب المجلس.

وينص الاتفاق على تشكيل قوة شرطة من ١٢ الف تتكون منها قوة الامن الفلسطينية، ويحدد ملحق الامن انتشار قوة الشرطة ومعداتها وطرق عملها، ويمنع على غيرها حمل السلاح والمتفجرات، وتلتزم اسرائيل والمجلس الفلسطيني بالتعاون في الكفاح ضد «الارهاب» ومنع الهيئات الارهابية وستشكل لجان أمن مشتركة بين الجيش الاسرائيلي والشرطة الفلسطينية وستعمل المكاتب الاقليمية ٢٤ ساعة يوميا وستضمن الدوريات

المشتركة الحركة الحرة والامنة على الطرق المعنية في المنطقة «ب» وستعمل وحدات مشتركة متنقلة كوحدات سريعة في حال وقوع حوادث او حالات طارئة.

القضايا القانونية

اقرت الاتفاقية بالوحدة الجغرافية للضفة وغزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في الوضع النهائي، والولاية الجغرافية للمجلس الفلسطيني ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية، ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة «ج» والتي سيتم نقلها تدريجيا الى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل على مدى ١٨ شهرا. ويتم تسوية النزاعات بين الجانبين من خلال لجنة الارتباط، وتناولت الاتفاقية بالتفصيل كل ما يتعلق بهذه القضايا وغيرها مما ورد في ملاحق الاتفاقية حول الترتيبات الامنية والعلاقات الاقتصادية والتعاون.

وقد اثارت الاتفاقية ردود فعل مختلفة بين الاوساط الفلسطينية.. وقال عنه ياسر عبدربه وزير الثقافة والاعلام بانه خطوة الى الامام رغم ما فيه من نواقص كبيرة، خاصة ان المفاوضات كانت شاقة وقاسية ودخلت في تفاصيل كبيرة، وقد بحثنا كل الجوانب وبأدق التفاصيل، والاتفاق لا يحتوي على كل ما نريده والعناصر الرئيسية تم ارجاؤها ولكنه يفتح الباب من اجل الكيان الوطني الفلسطيني المستقل لبناء اول دولة فلسطينية مستقلة.

وحول موضوع المعتقلين فان الاتفاق يقضي باطلاق سراح جميع المعتقلين على ثلاث مراحل الاولى ١٥٠٠ معتقل و٢٨ معتقلة عشية توقيع الاتفاق في واشنطن والثانية في بداية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية، والدفعة الاخيرة عند بداية المرحلة النهائية.

وبالنسبة لمدينة الخليل قال ياسر عبدربه هناك نواقص بقيت معلقة ستبحث بعد ستة اشهر لكنه استقر الامر على ان الخليل مدينة فلسطينية كاملة، واعترفت اسرائيل بذلك، واعادة الانتشار تشمل الخليل على ان تتم بعد ستة اشهر من توقيع الاتفاقية اي في ٢٨ اذار ١٩٩٦ وهذا جزء من تعقيدات الوضع التي يجب ان نتحملها.

وعندما ناقش مجلس وزراء السلطة الفلسطينية الاتفاق في جلسة خاصة وافق عليه الوزراء باستثناء عبدالحفيظ الاشهب وزير البريد والاتصالات وامين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. سمير غوشة.. وقال ان المشكلة في الاتفاق هو محاولة اسرائيل ان تجعل من الحل الانتقالي حلا نهائيا، ومن المؤشرات على ذلك الحل الذي فرض على الخليل وانشاء طرق التفافية وعدم الوصول الى اتفاق حول الحرم الابراهيمي الشريف، كما ان هناك بعض القضايا رحلت الى المفاوضات النهائية. وقال د. غوشة انه تحفظ كذلك على طريقة الاتفاق لمناقشته.

اما احمد قريع الذي قام بدور اساسي في المفاوضات الى حد الاعياء فقد قال ان الاتفاق اتاح لاول مرة في التاريخ ان يجري الفلسطينيون انتخابات ديمقراطية ستشمل رئيس السلطة الفلسطينية واخرى لانتخاب المجلس (٨٢ عضوا وزيد الى ٨٨ عضوا) والمجلس ينتخب رئيسه، وبذلك يكون قد حققنا كافة السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية على الارض، وهذه بداية اقامة الدولة.

وقال احمد قريع ان الانسحابات الاسرائيلية ستتم على مرحلتين الاولى اعادة انتشار على مساحة ٣٠ في المائة من الضفة الغربية على مدى ثلاثة اشهر، ثم يتم الانسحاب الكامل من كافة القرى والمناطق المتبقية على مدى ١٨ شهرا، على ثلاثة مراحل، تستغرق كل مرحلة ستة اشهر، وهناك امور خاصة بمدينة الخليل وتم وضع ترتيبات امنية اسرائيلية مؤقتة وليست دائمة. وقال «ابو علاء» بالنسبة للخليل لم نحصل على كل ما نريد، وان كنا حصلنا على اعتراف بانها مدينة عربية فلسطينية خالصة، ولم نوافق على وجهة نظرهم بالنسبة للحرم الابراهيمي فهو مسجد اسلامي خالص، وسيجري التفاوض عليه في مرحلة لاحقة خلال الاشهر الستة القادمة.

وهكذا تم التوصل الى اتفاق المرحلة الثانية بعد ستة اشهر متصلة من المفاوضات المضنية التي تركزت في الاسابيع الستة قبل التوصل الى هذا الاتفاق في ايلات وطابا، وجرت مفاوضات مكثفة لمدة ستة ايام متصلة بين عرفات وبيريس، وكانت الاجتماعات تستمر حتى ساعات مبكرة من الصباح لتستأنف مرة اخرى قبل ظهر اليوم الثاني، تتخللها زيارات يقوم بها «عرفات» الى القاهرة للاجتماع بالرئيس حسني مبارك وعمرو موسى وزير الخارجية المصري وزيارات يقوم بها بيريس الى ايلات للاتصال باسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي.

وفي الازمات التي كانت تتعرض لها المفاوضات لم تكن الاتصالات تتوقف بين عرفات والرئيس مبارك من ناحية وبين الرئيس عرفات وعمرو موسى من ناحية اخرى حتى وصلت الاتصالات معه اكثر من سبعة عشرة مرة طوال اسبوع واحد، وكذلك اتصالات مع كريستوفر وزير الخارجية الاميركي ودينيس روس المنسق الاميركي العام لعملية السلام. وفي احدى المرات اتصل دينيس روس بالرئيس عرفات في الساعة السادسة والنصف صباحا ولم يكن عرفات قد اوى الى فراشه بعد.

ويقول احد اعضاء الوفد الفلسطيني ان المفاوضات كانت تستمر لمدة سبعة عشر ساعة في اليوم تتخللها استراحات لمدد قليلة يعودون بعدها الى المفاوضات، ونقل عن الرئيس عرفات انه طوال الاسبوع الاخير من المفاوضات لم ينم اكثر من عشر ساعات.

كان من الواضح ان اتفاق المرحلة الثانية الذي عرف باتفاق «اوسلو٢» او «اوسلو ب» هو اقصى ما استطاع المفاوض الفلسطيني ان يحصل عليه، ورغم ذلك عندما طرح الاتفاق للمناقشة في مجلس وزراء السلطة الفلسطينية تحفظ عليه وزيران هما عبدالحفيظ الاشهب وزير الاتصلات والبريد الذي تحفظ على نقطة واحدة تتعلق بالتوقيع في البلدة القديمة بمدينة الخليل ود. سمير غوشة وزير العمل وأمين عام جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين.

اما د. «حيدر عبدالشافي» رئيس حركة البناء الديمقراطي الفلسطينية ورئيس الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد قبل ان يقدم استقالته في اجتماعات واشنطن التي سبقت اتفاقية اوسلو فعبر عن رأيه بان ممارسات اسرائيل في الارض تجعل عملية السلام فاقدة لمصداقيتها، فهي تصور وضع مدينة «الخليل» كما لو كانت مسألة حاسمة ونهائية في العملية السلمية وان قيام الدولة الفلسطينية ليس مرتبطا بالخليل فقط ولكنه مرتبط بتخلي اسرائيل عن ادعاءاتها في الاراضي المحتلة، وما دامت اسرائيل تتمسك بهذه الادعاءات

وتمارس عمليا توسيع المستوطنات واقامة الطرق الالتفافية فهذا يجعل امكانية قيام الدولة الفلسطينية صعبة ان لم تكن غير ممكنة.

ثم قال «ان عملية التفاوض والسلام في الشرق الاوسط تحتاج الى طرف ثالث لتأكيد الحقوق الثابتة والاتفاقيات ولا تكون خاضعة لحساسية المتدينين، لان السلام للعالم كله وليس لاسرائيل وحدها.

وقال د. نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي ان الاتفاق خطوة هامة تنقلنا من غزة واريحا الى الضفة الغربية وتشمل كل الشعب الفلسطيني، وهناك مشاركة كاملة في غزة والضفة والقدس في الانتخابات. وقال ان المفاوضات لم تكن سهلة وان الاتفاق انتزع انتزاعا وخاصة ما يتعلق بمدينة الخليل. واضاف ان المشكلة ستكون في التطبيق وعلينا ان نكون على درجة كبيرة من الحرص، ثم قال انه استراتيجيا راض عن اتفاق طابا رغم ما فيه من عيوب.

وبعد اجتماع مجلس الوزراء غادر الرئيس عرفات الى تونس ليرأس اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة الاتفاق، ثم عاد الى القاهرة في مساء نفس اليوم واستقل طائرة مع اعضاء الوفد الفلسطيني الى باريس ليزور ابنته «زهوة» ويصطحب زوجته السيدة «سهى عرفات» الى واشنطن لحضور التوقيع على الاتفاق.

(الفصل السادس)

تحولات في اسرائيل بعد اغتيال رابين

«ان الخامات يتصرفون بصورة تليق بزعماء الفئات اليهودية المتعصبة ايام الهيكل الثاني الذين جلبوا انذاك الدمار للشعب اليهودي»

موسى ساريد

في الساعة الثامنة مساء الرابع من تشرين ثاني ١٩٩٥، انطلقت رصاصات ثلاث في ظهر «اسحاق رابين» رئيس وزراء اسرائيل وزعيم حزب العمل الحاكم على يد شاب يهودي متطرف يدعى «ايجال عامير»، بينما كان «رابين» يتهيأ للانصراف مع أفراد حكومته من ساحة الملوك بتل أبيب في ختام مهرجان جماهيري نظمه المؤيدون لعملية السلام وشهده نحو مائة ألف شخص ليسجل بذلك أول حادث اغتيال سياسي على هذا المستوى في اسرائيل منذ انشائها عام ١٩٤٨. يهودي متطرف يقتل رئيس حكومة اسرائيل الذي يتفاوض مع الفلسطينيين من اجل اقامة سلام وتعايش بين الفلسطينيين واليهود. هز الحدث كافة الأوساط في اسرائيل وارتبكت فيه المؤسسات والاجهزة الامنية، واهتزت صورتها أمام حلفائها الغربيين الذين كانوا يصورونها كواحة للديمقراطية، أو كما وصفها «ايهود باراك» ك(ڤيلا) وسط احراش، لكنها ظهرت كدولة من دول العالم الثالث يحكمها التعصب الفكري والتطرف الديني، وبدت «الفيلا» التي يتحدث عنها «باراك» كمكان تسكنه الأفاعي والعقارب السامة.

لقد جاء هذا الحادث المفاجئ كذورة لتصعيد الهجوم على رابين وحكومته وعلى عملية السلام نفسها من قبل المستوطنين والمتطرفين اليهود، وحزب «الليكود» المنافس والمعارض لحزب «العمل»، أصدروا البيانات التي تسيء لرابين وحكومته، وسيّروا المظاهرات ورفعوا اللافتات والشعارات التي تصفه بالنازي، وأنه يخون صهيونيته لأنه يسمح – حسب معتقداتهم – بتسليم ارض اسرائيل الى الغرباء، هددوا «رابين» و«بيريس» ولم يكن أحد يتصور ان هذه التهديدات وهذه المعارضة ستأخذ اجراء عملياً، ويقوم شاب يهودي متطرف بالتسلل الى الاحتفال الذي أقيم من اجل السلام وسط رجال الامن الاسرائيلي مدعيا انه يعمل سائق لأحد الوزراء... شاب نحيف في السابعة والعشرين من عمره، أجعد الشعر، من يهود اليمن، والدته تعمل مربية اطفال، ووالده تاجر بسيط وله ثمانية اخوة يدرس القانون في جامعة «بار- ايلان» التي تحتضن الشباب اليهودي المتطرف دينياً الى حد انها وصفت على لسان اليهود المعتدلين بأنها «وكر الأفاعي السامة أو مخزن السموم». وهو عضو في نظمة «ايل» المتطرفة التي تؤمن بأن الضفة الغربية جزء من أرض اليهود بالحق التوراتي، وأن من يفرط فيها خائن ويجب قتله، وهذا ما اعترف به القاتل الشاب اثناء التحقيق معه. فقد قال بانه تلقى امراً من الله باغتيال «رابين» لأنه خان الشعب الاسرائيلي وفرط في ارض التوراة، والأهم من ذلك كله ان التحقيقات كشفت ان «ايجال عامير» قاتل «رابين» كان يعمل لحساب جهاز الامن الداخلي «الشاباك».

كانت اجهزة الامن تخشى من وقوع شيء ما أثناء احتفال السلام، وكان «رابين» و«بيريس» يعلمان ذلك وان احدهما معرض لمحاولة اغتيال خلال هذا الاحتفال، هكذا تلقى «رابين» انذارات من رجال «الشاباك» ، وكانت التقديرات الامنية ترى أن أكبر الاحتمالات لعملية اغتيال «رابين» أو «بيريس» انها ستتم بواسطة طلقة قناص عن بعد، على طريقة اغتيال الرئيس الامريكي الأسبق «جون كينيدي»، ولذلك غير رجال الامن خطة خروج «رابين» و«بيريس»، وبدلاً من أن ينزلا معاً الى الجمهور تغيرت الخطة الى الخروج عبر السلالم الخلفية المؤدية الى موقف السيارات الخالي المعزول عن الجمهور. وهناك كان يكمن الشاب

النحيف «ايجال عامير»، يتكئ على أصيص أسمنتي كبير وفي داخل سترته مسدس يحمل طلقات رصاص من نوع «دمدم» المحرّم دولياً والذي تستخدمه القوات الاسرائيلية لقتل الفلسطينيين. كان «شمعون بيريس» قد سبق «رابين» في الخروج متوجهاً الى منزله في القدس يحيط به اثنان من حراسه، وما أن استقل سيارته «الكاديلاك» وبدأ سائقها يحركها الى خارج موقف السيارات حتى انطلقت الرصاصات الثلاثة في جسد «اسحاق رابين»، ولم تقض الرصاصات على رئيس الوزراء فقط ولكنها قضت على سمعة اسرائيل في العالم الغربي، ووضعت عملية السلام في حافة الخطر والاحتمالات.

عرفات يتنبأ باغتيال رابين

ومما يلفت النظر في حادث اغتيال «اسحاق رابين» ان الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» تنبأ به قبل وقوعه بعشرة أشهر، ففي التاسع من شهر كانون ثاني عام ١٩٩٥ أدلى بحديث لصحيفة «الشرق الأوسط» قال فيه «بالفعل هناك تصعيد وتوتر اسرائيلي يقوم به المستوطنون رسمياً وعملياً، وهناك بعض الضباط غير الراضين عن عملية السلام الذين يقومون بعمليات تستهدف نسف هذه العملية ويلقون اللوم على كاهل الفلسطينيين.

ثم قال ما نصه: «لقد تعرض «رابين» لتهديدات بالقتل من قبل قوى ومراكز قوى اسرائيلية متطرفة وأنا متأكد اذا بقيت الامور بدون حسم فان هذه التهديدات تأخذ طريقها الى التنفيذ في يوم من الأيام».

وبقيت الامور بدون حسم حتى أواخر شهر أيلول ١٩٩٥ عندما تم توقيع الاتفاق المرحلي الثاني في واشنطن، وبعده بخمسة أسابيع اغتيل «اسحاق رابين».

**

ان اغتيال «رابين» لم يحدث فجأة، ولكن سبقته أحداث معادية قام بها المستوطنون واليهود المتطرفون. فقد راح هؤلاء يصعدون حملتهم ضد عملية السلام، وضد حكومة «اسحاق رابين» بعد أن حدد موعداً للجانب الفلسطيني حول الاتفاق على المرحلة الانتقالية الخاصة بإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية. ووجد «رابين» نفسه بين المطرقة والسندان فهو ملتزم امام العالم بانجاز اتفاق مع الفلسطينيين حول تسوية سلمية، وفي نفس الوقت يجد معارضة من المستوطنين والحاخامات واليمين اليهودي الذي يتمثل في الحزب المعارض له وهو «الليكود» وتعرض لهجوم من أعضاء حزب «المفدال» المتدين عندما أعلن ان الحكومة لن تمول مشاريع جديدة للمستوطنين واعترض على محاولة المستوطنين الاستيلاء على قرية «الخضر» القريبة من «بيت لحم» وضمها الى مستوطنة «افرات»، وحاولوا الاستيلاء عليها بالقوة بدعم من القوات الاسرائيلية حيث اشتبكوا من سكان القرية البالغ عددهم خمسمائة نسمة اثناء مسيرة قاموا بها يوم ٢٧ كانون أول ١٩٩٤ احتجاجاً على استيلاء المستوطنين على أراضيهم، وأسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط قتلى وجرحى من الفلسطينيين واعتقل عدد من أبناء القرية، وانتقل الموضوع الى الكنيست ليواجه رابين بحملة من اليمين والمتطرفين، ووقف ممثل حزب «المفدال» صارخاً في وجهه وهو يقول «أين مبادؤك الصهيونية.. ان العرب لا يعرفون غير القوة».. واضطر «رابين» ان يرضخ لهم وادعت

السلطات الاسرائيلية ان الأراضي المصادرة في قرية «الخضر» هي أرض تملكها اسرائيل تشكل جزءاً من المخطط الهيكلي لمستوطنة «أفرات»، وان سكان القرية دخلوا هذه الأراضي بشكل غير قانوني، وانه سيبني خمسمائة وحدة سكنية لصالح المستوطنين اليهود في هذه القرية، وان الحكومة الاسرائيلية وافقت على هذا المخطط.

وظل اهالي القرية معتصمين على أرضهم المصادرة ستة أيام متواصلة، وقاموا بإعادة زراعة ٢٠٠ شتلة زيتون كان المستوطنون قد اقتلعوها.

شكلت هذه الواقعة أزمة في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، وحمل «ياسر عرفات» حكومة «اسحاق رابين» مسؤولية هذه الاعتداءات التي وقعت على سكان القرية. وقال ان مثل هذه الأعمال تمثل تهديداً جديداً لعملية السلام، وتكشف عن وجود قوى اسرائيلية تعمل على ضرب السلام واتفاق اعلان المبادئ».

الحاخامات ينفخون في بوق التمرّد

تصاعدت الازمة بين حكومة رابين والمستوطنين واليمين الاسرائيلي، وازدادت حدتها في شهر يوليو ١٩٩٥. ونفخ حاخامات اسرائيل في أبواق الحرب الأهلية عندما اجتمع ١٥ حاخاما في «القدس» يوم الاربعاء ١٤ تموز ١٩٩٥ ليصدروا «فتوى» بمنع اخلاء قواعد للجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية، واعتبروا «ان التوراة تحظر اخلاء قواعد عسكرية للجيش الاسرائيلي في «يهودا والسامرة» وتسليمها الى غير اليهود. ودعا الحاخامات آلاف الجنود ممن يقضون الخدمة العسكرية ويتلقون في الوقت نفسه الدراسة في نحو عشرين مدرسة تلمودية في الأراضي المحتلة الى رفض الإذعان للأوامر القاضية بانسحابهم من هذه القواعد.

وقد أثارت هذه الفتوى الرأي العام الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية وكشفت عن التناقض السياسي والفكري في المجتمع الاسرائيلي، فقد أعرب «عيزرا وايزمان» رئيس الدولة العبرية عن خشيته من حصول شرخ عميق داخل الشعب الاسرائيلي ودعا الحاخامات الى الغاء قرارهم.

وقال «اسحاق رابين» هذا امر لا سابقة له وغير مقبول بتاتاً وخطر جداً، وهذا القرار يتعارض مع أسس الديمقراطية لدولة اسرائيل التي لن تسمح بأن تتحول الى جمهورية موز».
وقال «شمعون بيريس» وزير الخارجية «اننا سنبدأ الآن الدفاع ليس فقط عن البلاد بل وايضاً عن الديمقراطية.

وقالت «شلوميت ألوني» وزيرة الاتصالات ورئيسة حزب ميريتس وقتها «ان بعض الحاخامات يريدون تخريب العملية السلمية، والسلام لا يضرهم، ولكنهم يريدون السلام الذي يرونه وكأن الفلسطينيين غير موجودين والأرض لهم».

وقال «موسى ساريد» وزير البيئة ومن حزب ميريتس «ان الحاخامات يتصرفون بصورة تليق بزعماء الفئات اليهودية المتعصبة أيام الهيكل الثاني الذين جلبوا آنذاك الدمار للشعب اليهودي».

وخرجت الصحف الاسرائيلية تنبه لوقوع اخطار قادمة ووقوع حرب بين اليهود أنفسهم،

واعتبرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» ان قرار الحاخامات له قيمة رمزية خطرة جدا لأنها المرة الأولى التي يطلب فيها من الجنود عصيان الأوامر. ونشرت استطلاعاً للرأي اظهر ان ٧٧ في المائة من الاسرائيليين يعارضون قرار الحاخامات. وامتد الشقاق الى صفوف رجال الدين اليهود انفسهم، ففي الحزب الوطني الديني «المفدال» دعم النائب والمستوطن «حنان بورات» هذا القرار في حين أعلن وزير التربية الأسبق «زفولون هامر» انه يريد تجنب نقمة المجتمع. وأعربت بعض المدارس التلمودية التي لديها تلاميذ معنيون بقرار الحاخامات عن بعض التحفظ، وقال الحاخام «شلوموا افينير» من مستوطنة «بيت ايل» قرب رام الله «هناك حقيقة دينية لكن الوقت غير مناسب لإعلانها لأن الشعب غير موافق».

وقال «ناحوم بانتشينيا» وهو جندي في إحدى الوحدات الخاصة واحد تلاميذ المدرسة التلمودية انه سينفذ أوامر قيادته في الجيش مرغماً وأن غالبية المتدينين سيحذون حذوه». وأدانت الأوساط السياسية بمختلف اتجاهاتها قرار الحاخامات، وفي الوقت الذي قال فيه «بنيامين نيتنياهو» زعيم حزب الليكود المعارض بأن قرار الحاخامات مخالف للقانون الا انه قال ان سياسة الحكومة هي التي تخلق شرخاً في صفوف الشعب»، واعتبر هذا التصريح من قبل حزب العمل انه استفزازي ويشجع المستوطنين على ما يفعلون.

زيادة الاستيطان بعد مؤتمر مدريد

والواقع ان موقف المتطرفين من اليهود ارتبط بحركة المستوطنين والتقت افكار المتدينين مع المستوطنين مع اليمين وكونوا الجبهة المعارضة لسياسة المعتدلين واليساريين مثل حزب «العمل» وحركة «ميريتس» والاحزاب العربية في اسرائيل مثل «الحزب الديمقراطي العربي» و«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة».

ومنذ اليوم الاول الذي وقعت فيه اتفاقية اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة حزب العمل التي تزعمها «اسحاق رابين» في ١٣ ايلول ١٩٩٣ في واشنطن، ثم اتفاقية «غزة وأريحا أولاً» في القاهرة في ٤ ايار ١٩٩٤ لم تتوقف عملية الاستيطان، بل تزايدت بهدف ايجاد واقع جديد واحداث تغييرات جغرافية وديموغرافية على الأرض. وبلغت مساحة الاراضي المصادرة بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١ «١٢كم مربعاً» شملت اجزاء من المناطق الشمالية والقدس والمناطق الجنوبية. وبعد تفاقية القاهرة زادت مساحة الأراضي المصادرة ١٦كم مربعاً.

وخلال شهري تشرين اول وتشرين ثاني ١٩٩٤ زادت مساحة مستعمرة «بيت هرافا» الى ٦١١ دونما. وكانت هذه المستوطنة قد أقيمت عام ١٩٣٩ ودمرت عام ١٩٤٨، وأعيد بناؤها عام ١٩٨٠ كنقطة عسكرية وتحولت الى مستعمرة مدنية عام ١٩٨٧ وبها ٤٠ مستوطناً كما تم توسيع مستعمرة «يلي لزهاف» التي أقيمت على أرض قرية «كفر الديك» وعدد سكانها ٦٥ عائلة الى ٦٦,٩ دونما في ٢٠ تشرين اول ١٩٩٤ لتستوعب ٤٤٠٠ عائلة. وتوسعت مستعمرة «ديتي حيفر» التي تأسست عام ١٩٨٣ على أراضي قرية «بني العزية» قرب القدس، وجرت مصادرة مساحات واسعة من أراضي القرية وبلغ عدد سكانها ٤٢ عائلة وتوسعت في شهر تشرين اول ١٩٩٤ على حساب أراضي قرى «أم حلسة» و«ميتزل» و«خلة المالكي».

وفي تقريره لوزارة الخارجية الأردنية حول ممارسات السلطة الاسرائيلية في الأراضي افلسطينية نشر في ١٩ تموز ١٩٩٥ جاء فيه «ان مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة قام بحملة استيطانية توسعية أطلق عليها اسم «أرض اسرائيل أولاً» وتهدف الى فرض وقائع استيطانية جديدة في مناطق الضفة قبل تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. وذكر التقرير ان مئات المستوطنين اقتحموا بدعم من اليمين المتطرف في منتصف حزيران ١٩٩٥ عشرات المنازل في مستوطنة «بركان» ونظفوا البيوت المغلقة منذ عشر سنوات واستوطنوها. وقال رئيس مجلس المستوطنات ان المرحلة القادمة من الحملة الاستيطانية هي شق شوارع بين المستوطنات ومنع تسليم «أراضي اسرائيل» الى الفلسطينيين بموجب اتفاق الحكم الذاتي. وقامت جرافات بتسوية وتجريف مساحة كبيرة من الأرض المجاورة لمستوطنة «بيت حورون» الواقعة قرب «رام الله» في نطاق حملة لتوسيع ٢٠ مستوطنة يهودية في الضفة الغربية.

وقد شهد عام ١٩٩٥ زيادة سكانية يهودية في المستوطنات بنسبة ١٠ في المائة عن المعدل الطبيعي، والتحقت ٧ عائلات جديدة في شتاء عام ١٩٩٥ بمستوطنة «عتئيل»، وكانت فارغة في الصيف، وزاد سكان مستوطنة «تلمون» من ٦٠ الى ٨٥ عائلة وزاد عدد العائلات في مستوطنة «تكوع» من مائة الى ٢٠٠ عائلة خلال فترة حكومة حزب العمل سكنت ٦٠ في المائة منها عام ١٩٩٥. ونقلت جريدة «نكوداه» – أي النقطة – الناطقة باسم المستوطنين عن رئيس المجلس الاستيطاني» بينامين بنحاس ولرشتاين» مقولة ان سبب زيادة الاستيطان هو منع اقامة دولة فلسطينية.

وفي شهر حزيران ١٩٩٥ نشط المستوطنون في نقل بيوت متنقلة «كرافانات» في الأراضي المجاورة لمستوطنة «أفرات» غربي «بيت لحم»، ومستوطنة «بنيامين» قرب «رام الله»، وأصدرت الهيئات الاستيطانية بيانات قالت فيها ان حملة واسعة منسقة سبتدأ في الأول من تموز القادم (١٩٩٥) وهو الموعد المتفق عليه بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية الثانية وتستمر حتى أواسط الشهر المقبل بهدف عرقلة وتشويش خطة اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي.

كان هدف الحملة الاستيطانية قفل الأبواب امام أي تقدم في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وصنع واقع على الأرض يتنافى مع الاتفاقيات الموقعة ويحول دون اقامة دولة فلسطينية واذا كانت حكومة «رابين» كانت تردد بأنها لا توافق على اقامة مستوطنات جديدة أو الاتفاق على بناء هذه المستوطنات فان الأرقام تقول ان وزارة البناء والاسكان الاسرائيلية أنفقت عام ١٩٩٤ نحو ١٤٠ مليون شيكل (٤٥ مليون دولار) لتطوير البنية التحتية في المستوطنات، وفي عام ١٩٩٥ وصلت النفقات الى أكثر من ٩٠ مليون شيكل (٣٠ مليون دولار). ووضعت الوزارة خطة لزيادة الوحدات السكنية خلال السنوات الخمس (١٩٩٥–٢٠٠٠) خاصة في القدس الكبرى التي قدر لها زيادة الوحدات السكنية لتصل الى ٣٠ ألف وحدة سكنية، وخمسة آلاف وحدة سكنية في «جبل أبوغنيم» القريب من القدس. وآلاف المساكن في مستوطنات «سفات زئيف» و«فقه يعقوب» و«مي تفتاح» واضافة ٢٢٨٠ وحدة سكنية لمستوطنة «معاليه أدوميم» و ١٤٦٦ وحدة سكنية الى مستوطنة «بيتار» و ١٣٠٠

وحدة سكنية لمستوطنة «جبعات زئيف» و٤٠٠ وحدة الى كريات سيفر» و ٥٠ وحدة في غور الاردن، و٣٠٠ وحدة في مستوطنة «كدوميم» و٥٠ وحدة في «اليعازر» و٧ وحدات في «عالية زهاب» وتوسيع مستوطنة «دولب» على مساحة تزيد عن الألف دونم، وإقامة شوارع التفافية بتكاليف ١٥ مليون شيكل (٥ مليون دولار) تلتف حول «رام الله» وتربط مستوطنة «حلميش» بمستوطنة «بتحليال» و«دولب» حتى «قلنديا» بالقرب من «القدس»، و«جبعات زئيف».

وتقول الأرقام ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي اقتلعت خلال سنوات الانتفاضة منذ عام ١٩٨٧ أكثر من ١١٧ ألف شجرة زيتون لأغراض استيطانية، واتلفت نحو ٥٠٠ دونما مزروعة بالكروم في الضفة لتعرضها للصرف الصحي، والحقت بأصحاب هذه الأراضي خسائر سنوية تقدر بنحو مليون ونصف مليون دولار.

وفي بداية الانتفاضة كان عدد المستوطنين ٥٠ ألف مستوطن وصل عددهم الى ١٤٠ ألف مستوطن عام ١٩٩٥. وشن المستوطنون حملات هجومية على السكان العرب، وحملات اعلامية لا تقل ضراوة عن الحملات العدائية. يقول «بوب لانج» الذي رشح لرئاسة بلدية مستوطنة «أفرات» ان السلام الذي يمكن احلاله بين الفلسطينيين والاسرائيليين هو سلام يقوم على أساس القبول الفلسطيني بالعيش تحت الحكم الاسرائيلي، ثم يضيف «لا أرى ان بإمكان دولة فلسطينية أو انتشار جيش فلسطيني مسلح تحت اسم الشرطة الفلسطينية ان يعمل على إحلال السلام بل هو تشويش للسلام».

وقالت «ياني ميداد» من مستوطنة «تكوع» انها ليست مسيرة سلمية، انها عنوان مضلل يشجع على قتلنا، مزيد من القتل والأمور تزداد سوءاء، وليس للأمم المتحدة الحق في مطالبتنا بالانسحاب من الضفة الغربية فهي أرضنا، ونحن قائمون على هذه الأرض قبل قيام الأمم المتحدة بعشرات السنين.

ويقول مستوطن آخر «الشرطة الفلسطينية هي في الأصل عدوى، هذه الأراضي تحت السيطرة الاسرائيلية ولنا حق شرعي في التواجد عليها. والحكومة توافق على ذلك وتوفر لنا الأرض، نحن نشتري أراض من فلسطينيين وتوجد الآن أراض نتباحث لشرائها شمال القدس أصحابها على استعداد للبيع.. العملية ببساطة اننا نشترى الأرض من شخص يغادر الى أمريكا أو أوروبا، ويأتي أهله ليدعوا بأنها ملكهم، وهي أرض تم شراؤها، وتقدمها الحكومة للمستوطنين بدعوى أنها ملك للغائبين».

الاستيطان أساس دولة اسرائيل

ان مشكلة الاستيطان التي باتت تعوق عملية السلام هي في حد ذاتها أساس انشاء دولة اسرائيل، فقد كانت الخطة التي وضعها مؤتمر «بازل» بسويسرا لإنشاء وطن قومي لليهود تقوم على انشاء المستوطنات. وكانت أول مستوطنة أنشئت عام ١٨٩٨ عقب مؤتمر «بازل» هي «بتاح-تكفا» - أي الأمل - بالقرب من تل أبيب، وارتبط الاستيطان بالعقيدة الدينية لدى اليهود، وتحولت المستوطنات الى تجمعات سكانية ثم الى مدن، والمستوطنون الجدد الذين نشطوا منذ عام ١٩٦٧ قدموا من الدول الأوروبية وأمريكا، وأنشأوا المستوطنات في القدس وحولها وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ولا زالت اسرائيل تحتل ٤٠ في المائة من قطاع غزة،

و٧٠ في المائة من القدس و٧٠ في المائة من الضفة الغربية.
وسكان المستوطنات لهم مجالس استيطانية اهمها مجلس (يشع)، وللمستوطنين صندوق سرى لجمع الأموال من اسرائيل والخارج لإقامة المشروعات والبنية التحتية. ويملك المستوطنون في الضفة وغزة ٢٣ ألف خط تليفون بينما في محافظة الخليل التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة ١٦ ألف خط فقط.

وجاء في دليل «الصفحات الذهبية» عن المستوطنات ان عدد المستوطنين في الضفة وغزة ١٤٠ ألف مستوطن في ١٥٠ مستوطنة منهم ٣١ متخصصاً في الترميمات والاصلاحات ٢٤ مقاول، ١٠ سماسرة سكن وعقارات، ٢٨ سمكري، ١٧ مورداً للخدمات الموسيقية في الحفلات، ١١ مكتباً للدعاية والإعلان، ١٧ مدرسة لتعليم قيادة السيارات، ٢٥ نجاراً، ٩ مدققي حسابات، ١٨ مهندساً، ٢١ طبيباً، ١٧ محامياً، ١٩ مكتب سفريات، ٢٥ مكتب اليكترونيات، ٩ صالونات نسائي، ١٥ مرشد للطرق، ٢٢ سلطة محلية، ٢٢ عيادة طبية، ١٦ خط بريد.
ويقول «أوربت شوحاط» في صحيفة «هآرتس» «حتى الآن لم ينشر تحليل يصنف سكان المستوطنات، فلا أحد يعرف كم من الأمريكيين والفرنسيين والبلجيكيين الذين يعيشون في المناطق، ولا أي جماعات سياسية ينتمون اليها ويغلب التطرف والعنف على المستوطنين، ولهم مجالسهم وصحفهم، ومجلس المستوطنات «يشع» هيئة تبدو كمؤسسة منتخبة وممثلة للمستوطنين، ولكن لم يجر فيها انتخابات وليس بها اي تمثيل لكثير من المناطق وهم مهتمون بالمظاهرات العنيفة، واحتلال رؤوس التلال، «وهي مؤسسة عسكرية يجلس فيها عدد من الذين هم الأكثر غليانا بين سكان المناطق والذين حصلوا على مقاعدهم في هذا المجلس من خلال قوة أفواههم الكثيرة ومواقفهم المتطرفة، واستعدادهم للتورط وتوريط الشعب، وعلى أغلب تقدير يمكن القول ان مجلس (يشع) يمثل النواة الصلبة لما كان يسمى «جوش أمونيم».
يقول الكاتب الاسرائيلي «ابنون دنكنر» في صحيفة «هآرتس» في ٢١ آب ١٩٩٥ ان مجلس (يشع) يتهم الحكومة بالتفريط في أمن اليهود في الضفة، ولهم أهداف سياسية وحديهم عن الامن لذر الرماد في العيون، ودموعهم ما هي الا دموع التماسيح اليهودية الساخنة على هذه الضحية أو تلك، ويمكن في هذه الحالة ان تسألهم ماذا فعلتم انتم للأمن».
ويقول انهم يرون في الشرطة الفلسطينية «مخربون» ويعتبرونهم تهديداً خطيراً لحياة اليهود في الضفة الا أن تجربة غزة وأريحا تشير الى أن الشرطة الفلسطينية تدافع عن اليهود في الواقع، ومن السهل الافتراض ان هذا ما سيحدث في الضفة ايضاً، وهؤلاء ليسوا بـ«مخربين» يريدون القضاء على اليهود وانما هم قوة منضبطة تعمل بتعليمات من منظمة التحرير الفلسطينية ذات المصلحة العليا بالمحافظة على الهدوء والنظام في الضفة، والحقيقة هي ان النواة الصلبة للمستوطنين هي التي تملك المصلحة في الفوضى وهم مسلحون وخطرون وقاموا باستفزازات في الماضي».
ويقول «درور نيسان» في صحيفة «دافار» على الرغم من محاولات المستوطنين وصف أنفسهم بالطليعة الوطنية التي تشكل محفلاً قائداً في أوساط الجمهور فانهم كانوا دائما

اقلية، وقد نجحوا في الماضي في اثارة العطف والتضامن في أوساط واسعة من الجمهور حتى ممن يختلفون معهم، والآن افلح المستوطنون في فقدان هذا العطف فغدوا أقلية منعزلة تضرب افراد الشرطة وتشتم المجندات وتخرق القانون بطريقة منهجية، ولا يكافح المستوطنون في سبيل امنهم فهدفهم عرقلة التسوية الانتقالية وتحطيم اتفاق «أوسلو» برمته...

هذا ما يراه اليهودي العادي أو اليساري في المستوطنين. بينما «موشيه بايجلين» من حركة «هذه أرضنا الاستيطانية» يقول «نحن لسنا «كهانا» ولا غيره ولكننا «كهانا» وغيره في نفس الوقت».

ويقول «اوريت شوحاط» يبدو المستوطنون كأنهم كتلة واحدة وقيادتهم مجلس (يشع) وفي الحقيقة توجد فجوة كبيرة بين «نيتساريم» و«كادوميم»، وبين «أفرات» و«ألون موريه»، وبين «بيت رومانو» و«ارئيل»، ومجموعة «هذه بلادنا» كانت مسؤولة عن عملية الصعود الى التلال التي جرت خلال الأسابيع الماضية (أواخر عام ١٩٩٤)، لكن مجلس (يشع) لا يحب مثل هذه الأعمال الهستيرية».

وتتفق الآراء في الصحف الاسرائيلية على أن المستوطنين ليسوا قوة انتخابية لكنهم قوة تحريضية، وقد ساعدوا «بنيامين نيتنياهو» في الانتخابات، ولم يستطع ان يجند للمظاهرات غير المستوطنين حسب ما قالت صحيفة «هآرتس».

وتعتبر المستوطنات معقلاً للتطرف، والتحريض ضد العرب وتعتبر مستوطنة «كريات اربع» معقلاً لهذا التطرف، وكذلك مستوطنة «كرني شو مرون» التي نشأت فيها حركة «جوش ايمونيم» المتطرفة في عهد حكومة رابين الأولى عام ١٩٧٢، وحظي انشاء المستوطنة بتأييد من مناحم بيجن في بداية عهد حكومة الليكود عام ١٩٧٧ وتنتشر هذه المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يلي:

أولاً: المستوطنات في الضفة الغربية

يوجد في الضفة الغربية ٤٦٥ قرية فلسطينية وتنتشر فيها اكثر من مائة مستوطنة متداخلة ومتجاورة وسط المدن والقرى العربية، توجد مثلاً «غنيم» و«كريم» في منطقة مجاورة لمدينة «جنين»، وتوجد «عيتاب» في مشارف مخيم اللاجئين في طولكرم، وتوجد مستوطنة «برخة» و«يستهار» و«ايتمار» حول مدينة «نابلس» وفي محيط مدينة «رام الله» توجد مستوطنات يهودية مثل «كوكب يعقوب»، و«كوكب شحار»، و«ريمو نيم» و«نعاليه مخماس» و«آرام» ويسفوت» و«عوفرة» و«بيت ايل».

ويصف «نعمى لفيسكي» في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الحياة في مستوطنة «عيناب» على سبيل المثال فيقول يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ نسمة أي حوالي ٥٠ عائلة، أقيمت على رأس جبل عال يطل من جهة على جبال شمال الضفة، ومن الجهة الثانية على «طولكرم» اما الطريق الى المستوطنة فصعب اذ تعبر ازقة قرى عربية ومنطقة صناعية وكراجات ومخيم لاجئين.

يحيط بالمستوطنين جدار كهربائي وحراسة مشددة والجيش هناك على أهبة الاستعداد دائماً يسافر التلاميذ الصغار بمرافقة عسكرية الى «شومرون» بينما يسافر طلبة المدارس

المتوسطة الى «كرنى شومرون» بمرافقة عسكرية، ويقوم الجنود بخدمة قاسية في قوات الاحتياط في المستوطنة اذ يشعرون بأنهم مجرد خدم، ولا يبدى احد اهتماماً بهم أو يقدم لهم الشكر.

أقيمت المستوطنة عام ١٩٨٢، وما زال معظم رجالها يعملون خارجها، توجد فيها منطقة صناعية صغيرة فيها مصنع بلاستيك صغير، ومعهد لغة عبرية للمهاجرين الجدد الذين يصلون أحياناً مباشرة من المطار.

ويسأل الصحفي الاسرائيلي في «يديعوت أحرونوت» حاخام المستوطنة «دانيال درير» الذي يقطن في مقطورة سكنية بينما يوجد له منزل في «بتاح تكفا» عن امكان التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين مع وجود هذه المستوطنات فيقول «العزب مهزمون .. ليأخذوا ما نعطيه لهم ويجب عليهم تقديم الشكر لنا».

مستوطنة كريات أربع

تعتبر مستوطنة «كريات أربع» أكبر معقل للتطرف الاستيطاني اليهودي، فهي معقل المتطرف اليهودي «كاهانا» زعيم حركة «كاخ» العنصرية الذي اغتيل في أمريكا منذ عدة سنوات، ومعقل المتطرف الآخر «باروخ جولد شتاين» الذي ارتكب مذبحة الحرم الابراهيمي اثناء صلاة الفجر في منتصف شهر رمضان المبارك يوم ٢٥ شباط ١٩٩٤ والتي استشهد فيهغا ٢٩ مسلماً كانوا يؤدون الصلاة. وقام المتطرفون من حركة «كاخ» في شهر آذار ١٩٩٥ بترويج كتاب عن «جولدن شتاين»، ويحمل الكتاب على غلافه صورته وهو يتسلم شهادة تقدير من الجيش الاسرائيلي وصورة قبره في مستوطن «كريات أربع» على الغلاف الخلفي، وكتب تحتها «مبارك الرجل باروخ الذي يؤمن بالله، في الوقت الذي القت الشرطة الاسرائيلية القبض على بعض هؤلاء المتطرفين وهم يبصقون على قبر «اسحاق رابين» ويحاولون التبول عليه. ويتضمن الكتاب عن الارهابي اليهودي فتاوى للحاخامات اليهود تبيح قتل غير اليهود حتى ولو كانوا أبرياء. وقد ألف هذا الكتاب العنصري اليهودي «ميخائيل حورين» من مستوطنة «توت» بهضبة الجولان المحتلة.

وقد أفردت صحيفة «جيروزاليم بوست» في عددها يوم ١٥ تشرين ثاني ١٩٩٤ تقريراً مفصلاً عن مستوطنة «كريات أربع» وصفت فيه المستوطنة بأنها تمثل مركز الحركة الاستيطانية والتطرف اليهودي. وقد شنت حكومة اسحاق رابين عقب مجزرة الحرم الابراهيمي حملة اعتقالات داخل صفوف المستوطنين المتطرفين ومن بينهم خلية سرية مهمتها قتل العرب ومن بينهم ضابط في الجيش الاسرائيلي يدعى «أورين أوري» الذين تهم بتزويد اعضاء الخلية السرية بالمتفجرات العسكرية والقيام بتدريبهم، ويعتبر الحاخام «موشيه ليفنجر» الأب الروحي لهؤلاء المتطرفين، وهو مؤسس المستوطنة، و«أهرون رومب» نائب رئيس مجلس المستوطنة (٣٨) عاماً وأعلن هؤلاء المستوطنون عداءهم لحكومة رابين بسبب الاعتقالات التي جرت في صفوفهم وراحوا يتبادلون الاتهامات فيما بينهم بظهور جواسيس بينهم يعملون لصالح جهاز الامن الاسرائيلي «الشين بيت»، واعتبر «رومب» واحداً من هؤلاء بينما اعتبروا «باروخ جولد شتاين» بطلاً، والجيش والحكومة أعداء وخونة. ويمثل

«تفي كاتسوفر» رئيس المستوطنة اتجاه التطرف والتعصب ومعاداة الحكومة.

أنشئت المستوطنة عام ١٩٦٨ كأول مستوطنة تنشأ في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧، واستهدفت الاستيلاء على الحرم الابراهيم الذي يعتبرونه مقر قبور الأجداد الأوائل، ويعتبرون الخليل مدينة يهودية يجب طرد السكان العرب منها، فهي في عقيدتهم اول مكان دخله اليهود الى أرض فلسطين. وعلى مدخل المستوطنة توجد لافتة مكتوب عليها «كريات أربع - الخليل» وذلك لتأكيد الارتباط بالخليل.

ويعتبر سكان المستوطنة ان عام ١٩٩٤ الذي وقعت فيه مذبحة الحرم الابراهيمي أسوأ عام عليها، فقد قتل سبعة من سكانها على أيدي العرب ونقشوا أسماء القتلة على البنايات وعلى اللافتات في مفترق الطرق.

وجميع مستوطني «كريات أربع» يعرفون بعضهم البعض، وقد أقاموا نصباً تذكارياً «لباروخ جولد شتاين» طبيب المستوطنة الذي نفذ مذبحة الحرم الابراهيمي وأقاموا كاميرات خفية فوق النصب التذكاري لتصوير الناس الذين يصلون اليه، وهم يراقبون الغرباء الذين يسيرون في الشوارع الهادئة حتى ولو كانوا أطفالاً.

ويتعاطف معهم حزب الليكود، ولذلك قويت شوكتهم بعد مجيء الحزب الى السلطة واعتمد عليهم «بنيامين نيتنياهو» في تنظيم المظاهرات المؤيدة له أثناء حملته الانتخابية، وأعطى لهم وعوداً كثيرة لتنفيذ مطالبهم الخاصة بالاستيطان للاستيلاء على الحرم الابراهيمي، والصلاة في المسجد الأقصى.

ثانياً: المستوطنات في قطاع غزة

بدأ الاستيطان في قطاع غزة عام ١٩٧٢ على الشواطئ في جنوب القطاع في خان يونس، وامتدت بالتدريج على شواطئ القطاع المطل على البحر بعيداً عن مناطق التجمعات السكنية ومخيمات اللاجئين. وتطبيقاً لهذه الخطة انشئت أول مستوطنة وهي «كفار داروم» عام ١٩٧٢، وكان اليهود قد اشتروها عام ١٩٤٨ وسكنوا فيها، وفي عام ١٩٥٠ زار الملك فاروق ملك مصر قطاع غزة ومر قطاره بالمستوطنة فأمر بإزالتها، وبالفعل استولى عليها الجيش المصري وظل اسمها «أرض العدو»، وعين حاكم غزة حارسا على أملاك العدو، واستعادها اليهود عام ١٩٦٧ وبدأوا في اعادة بنائها عام ١٩٧٢ ثم توسعوا في بناء المستوطنات على السواحل من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال باستثناء مستوطنة «موراج» أما مستوطنة «نيتساريم» فأرضها أميرية منذ العهد العثماني، وآلت ملكيتها للانتداب البريطاني ثم للحاكم المصري بعد ١٩٤٨، واعتبرها الاحتلال الاسرائيلي ملكاً له. وطوال سنوات الاحتلال لقطاع غزة انشئت ١٨ مستوطنة على أراضي حكومية، أهمها مستوطنة «جوش قطيف».

وجاء في تقرير لمركز غزة للحقوق والقانون عضو لجنة الحقوقيين بجنيف حول المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة ان المستوطنين يسيطرون على ٣٥ في المائة من مساحة قطاع غزة الذين يشهد اكبر كثافة سكانية في العالم (١٧٥٠ نسمة في الكيلو متر المربع الواحدة)، ويعيش فيها نحو ألف مستوطن، بينما يعيش في بقية القطاع نحو مليون

مواطن عربي، ويسيطر المستوطنون على الطرق المؤدية الى ساحل البحر، وعلى أخصب الأراضي الزراعية والثروة المائية، ويحرّم على الفلسطينيين القاطنين في منطقة المواص والمجاورين للمستوطنات الاسرائيلية من دخول المنطقة بسياراتهم أو استخدام عربات تقودها حمير مما يعني حرمانهم من استثمار أراضيهم الزراعية وعددهم عشرة آلاف نسمة، كما يحظر عليهم استخدام الطريق الساحلي حيث توجد المواقع العسكرية الاسرائيلية التي تحظر مرور أي سيارة فلسطينية الى المنطقة بينما يقوم المستوطنون بالتجوال ليل نهار في تلك المناطق.

وأقام المستوطنون الاسلاك الكهربائية حول المستوطنات الاسرائيلية من أقصاها الى أقصاها، اضافة الى استخدام مئات الكلاب التي تسبب الأذى والضرر للمواطنين الفلسطينيين، علاوة على المخاطر الناجمة عن مياه المجاري العائدة للمستوطنين والتي تصب باتجاه المنازل الفلسطينية مما يعني المزيد من تلوث البيئة.

وتقسم المستوطنات في قطاع غزة الى ثلاث مناطق استيطانية نوردها فيما يلي طبقاً لما جاء في تقرير مركز غزة للحقوق والقانون:

أولاً: مستوطنات شمال القطاع - المنطقة الصناعية (ايريز)

تبعد عن قرية بيت حانون حوالي كيلو مترين ويوجد فيها ادارة الحكم العسكري الاسرائيلي والمحكمة العسكرية الاسرائيلية، وبنك، وبريد إسرائيليان، ومكاتب البطاقات الممغنطة، والتصاريح، ومصانع وورش اسرائيلية، ومحطة وقود اسرائيلية، ومجمع للباصات الاسرائيلية التابعة لشركة «ايغد».

وبعد اتفاقية «أوسلو» الموقعة ما بين م.ت.ف واسرائيل بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣ واتفاقية القاهرة الموقعة بتاريخ ٤ أيار ١٩٩٤ قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية بأعمال توسعية في المنطقة ضمت اليها المئات من الدونمات وخاصة في المنطقة الغربية والجنوبية وأهم ما يميز المنطقة الصناعية انه يوجد فيها مكاتب الحاكمية الاسرائيلية حيث يجري امامها محاكمة العديد من الفلسطينيين من سكان القطاع والدخول الى المنطقة الصناعية ايريز لا يتم الا بتصريح أو بالبطاقة الممغنطة، ولا يسمح لمن لا يحمل تصريحاً بدخول المنطقة مهما كانت الدوافع.

١- مستوطنة نيسانيت

تبعد عن المنطقة الصناعية «ايريز» حوالي كيلومتر واحد وتقع في الوسط ما بين قرية بيت حانون وقريت بيت لاهيا غربي بيت حانون - شمال بيت لاهيا.

بعد اتفاقية «أوسلو» قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية بشق طريق تربط مستوطنة نيسانيت بمستوطنتي ايلي سيناي ودوغيت كما ضمت الى المستوطنة مئات الدونمات من الأراضي الحكومية.

٢- مستوطنة ايلي سيناي

وتقع مباشرة خلف منطقة ايريز ومستوطنة نيسانيت وهي مستعمرة زراعية تعاونية أنشئت عام ١٩٨٣ بداية بمساحة ٨٠٠ دونم وتم توسيعها خلال السنوات الماضية.

٣- مستوطنة دوغيت

تقع غربي مستوطنة ايلي سيناي والمستوطنات الثلاث تقع على خط يبدو مستقيماً وتربط شبكة «طرق» أنشئت مستوطنة دوغيت في سنة ١٩٨٩ على أساس ان تكون قرية للصيادين الاسرائيليين الا انها لم تستوعب سوى ١٨ مستوطناً جميعهم يعملون داخل «اسرائيل» ولا أحد منهم يعمل في مهنة الصيد. وبعد اتفاقية «أوسلو» قامت السلطات الاسرائيلية بضم مئات الدونمات الزراعية الى المستوطنة تحت ذريعة الحفاظ على أمنها كما أنها قامت بشق طريق دائرية تحيط بالمستوطنة الى جانب شق عدة طرق تربطها بالبحر وبالمواقع العسكرية الاسرائيلية المحيطة بالمكان ولا يتجاوز عدد سكان مستوطنات الشمال الثلاث مائة مستوطن.

ثانياً: مستوطنات وسط القطاع

٤- نتساريم

تقع مستوطنة نتساريم جنوبي مدينة غزة وبالقرب من شاطئ بحر غزة ويقيم فيها حوالي ٢٦ مستوطنا اسرائيليا يسيطرون على حوالي خمسة الاف من الدونمات وبعد توقيع الاتفاقية قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية بضم المزيد من الاراضي الى المستوطنة وخاصة في المنطقة الجنوبية الغربية كما قامت باضافة موقعين عسكريين اسرائيليين.

تشرف المستوطنة على الطريق التي تربط وسط القطاع بشماله من جهة الساحل كما ان هناك الطريق التي تربط وسط القطاع بمدينة غزة والمارة بمنطقة الشيخ عجلين قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية باغلاق الطريق اعتبار من ١٩٩٤/١١/١١ وحتى تاريخه ويحظر مرور السيارات الفلسطينية في الطريق المذكورة.

٥- مستوطنة كفار داروم

تبعد عن مدينة دير البلح حوالي كيلومتر واحد وتقع في الطريق الرئيسي التي تربط شمال القطاع بجنوبه ويسيطر المستوطنون على المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية من الشارع الى جانب وجود جسر للمشاة من المستوطنين يربط منطقة كفار داروم «أ» بمنطقة كفار داروم، (ب) ويحد منطقة كفار داروم «ب» الواقعة غربي الطريق العامة مدرسة ابتدائية للاجئين يسكن في مستوطنة كفار داروم حوالي ٣٠ مستوطنا اسرائيلياً.

ثالثاً - مستوطنات جنوب القطاع

٦- مستوطنة غوش قطيف

تعتبر من أكبر المناطق الاستيطانية وأكثرها كثافة سكانية وتضم ميناء في ساحل البحر الأبيض المتوسط ومطاعم وفنادق وجامعة ومدارس دينية ومناطق سياحية تقع غربي منطقة خان يونس وشمال مدينة دير البلح وتعتبر المركز الرئيسي لمستوطنات غزة.

٧- مستوطنة ياكال

تقع غربي قرية القرارة من مدينة خان يونس ومستوطنة ياكال كغيرها من المستوطنات الاسرائيلية توسعت بعد اتفاق «أوسلو» وضمت اليها أراضي فلسطينية جديدة.

٨- مستوطنة نيتسر حزاني

مجاورة لقرية القرارة وتبعد عن مدينة خان يونس حوالي أربعة كيلومترات.

٩- مستوطنة جاني طال

تعتبر من المستوطنات القريبة جداً من حي الأمل الذي يقطن فيه حوالي ٧٠ ألف مواطن فلسطيني.

١٠- مستوطنة نيفيت دكاليم

تقع على بعد أمتار من مخيم خان يونس وحي الأمل وهي نقطة احتكاك ما بين الفلسطينيين من ناحية والمستوطنين وجنود جيش الدفاع الاسرائيلي من ناحية اخرى، حيث يقوم المستوطنون باستفزاز المواطنين الفلسطينيين وذلك من خلال ترك مياه المجاري نحو المنازل الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من الدخول الى أراضيهم الواقعة في مناطق المواصي و«المناطق الزراعية الواقعية غربي «خان يونس» والقريبة من شاطئ بحر خان يونس».

١١- مستوطنة كفار يام

أنشئت في سنة ١٩٨٧ وتقع على شاطئ بحر خان يونس وقد بنيت على سبعة دونمات من الأراضي الزراعية ويسكنها أربعة مستوطنين، ومنذ العام ١٩٩٤ والسلطات العسكرية الاسرائيلية تحاول شق طريق استيطاني يربط مستوطنة نيفيت دكاليم بمستوطنة كفار يام وذلك بمصادرة أراضي زراعية تعود ملكيتها للعائلات الفلسطينية.

١٢- مستوطنة جديد

تقع على مقربة من مدينة خان يونس وقد ضم اليها المزيد من التوسعات بعد اتفاقية «أوسلو» بحجة المحافظة على أمن المستوطنين.

١٣- مستوطنة جان اور

احدى المستوطنات القريبة من مدينة خان يونس ولا تبعد عنها سوى ثلاثة كيلومترات.

١٤- مستوطنة عتصيون (٢٠١)

تقع عتصيون ما بين مدينتي «خان يونس» و«رفح» بالقرب من الطريق الساحلي القريب من شاطئ بحر «خان يونس» - «رفح».

١٥- مستوطنة بيت سيدح

تقع بيت سيدح في نفس الخط الذي تقع فيه المستوطنات السابقة وتحيط بها الاسلاك الكهربائية كباقي المستوطنات.

١٦- مستوطنة موراج

تقع موراج في الطريق العام الذي يربط مدينة «خان يونس» بمدينة «رفح» وتبعد عن «رفح» بحوالي ثلاثة كيلومترات.

١٨- مستوطنة رفيح يام

تقع رفيح يام بالقرب من شاطئ بحر «رفح» على بعد أمتار من حي السلطان الذي هو أحد أحياء مدينة «رفح».

تدهور الامن في غزة بسبب المستوطنات

تسبب وجود المستوطنات في قطاع غزة في حدوث اضطرابات امنية، ووقعت اشتباكات بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين واستشهد العديد من السكان كما قتل وأصيب عدد من الجنود الاسرائيليين والمستوطنين وكانت الأحداث الدامية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في الفترة من ٢٤ الى ٢٩ ايلول ١٩٩٦ وقد وقعت بالقرب من المستوطنات والتي راح ضحيتها نحو ٣٦ شهيداً من الفلسطينيين. وكانت الهجمات الفلسطينية قد تكثفت على المستوطنات في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، وأثار ذلك نقاشاً لدى الحكومة الاسرائيلية حول الاهمية الامنية للمستوطنات وخاصة مستوطنة «نيتساريم» لكونها معزولة وليس بها سوى ٢٧ عائلة من المستوطنين، خاصة بعد مقتل ثلاثة من الجنود الاسرائيليين عند مستوطنة نيتساريم في شهر تشرين ثاني ١٩٩٤. يومها كتب «ارييه بلجي» في صحيفة «عل همشمار» يقول «نيتساريم هي بمثابة الاله الكنعاني الذي كان يذبح له الاطفال بعد تمريرهم في النار، وهو ما تقوم به الآن من تقديم الضحايا الزائدة وبدون هدف الامر الذي يتوجب معه ايقاف مثل هذا التقديس لنيتساريم. الآن وفي الوقت لا زال دم الاسرائيليين الثلاثة يصرح عالياً.. الان وقبل حدوث المزيد، على رابين أن يتخذ قراره وبدون عجل أو

معوقات من اجل اخلاء ونقل هذه المستوطنات.. انها تشكل عبئاً على شعب اسرائيل ولم تعد كونها تمثل الطلائعية المطلوبة التي مثلتها في يوم من الأيام، وان الادعاءات بأننا اذا قمنا بإخلاء وترك «نيتساريم» فاننا سنقوم بذلك تجاه «تل أبيب» ايضاً وهذه الأقوال لا أساس لها مطلقاً.. انه لا يتوجب على الانسان ان يكون حكيماً حتى يفهم ان «نيتساريم» و«جوش قطيف» لا يمثلان شيئاً من ناحية امنية ولا ناحية تحقيق الحلم الصهيوني نفسه، الأمر الذي يستوجب عدم الاحتفاظ بهما هناك لأن ذلك لا يعدو كونه خسارة نتحملها في كل نقطة دم تجري بسبب ذلك.

وقال مصدر عسكري اسرائيلي في قيادة المنطقة الجنوبية ان المستوطنات في قطاع غزة كانت ذات اهمية كبيرة قبل خمس سنوات، اما بعد اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني سواء شئنا أم أبينا فإن «نيتساريم» زائدة عن الحاجة وغير ضرورية وتشكل عبئاً عسكرياً.. ووصف «شمعون بيريس» مستوطنة «نيتساريم» بأنها شوكة يجب انتزاعها الا ان «اسحق رابين» رئيس الوزراء السابق رد قائلاً ان أي اخلاء للمستوطنات في هذه المرحلة الانتقالية سيجرد المستوطنات من «قيمتها» كورقة مساومة في المفاوضات حول الوضع النهائي.

لقد تعرضت المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة بعد مجيء السلطة الفلسطينية الى هجمات متكررة من عناصر حماس والجهاد الاسلامي وسيطر الذعر والخوف على المستوطنين في أعقاب العملية التي جرت في شهر نيسان ١٩٩٥ بالقرب من المستوطنات وأدت الى مقتل ٨ أشخاص وجرح ٤٥ آخرين، وقد دفعت هذه الحوادث الى دعوة من أعضاء الكنيست والوزراء الاسرائيليين يتزعمهم «بيريس» و«يوسي ساريد» وزير البيئة في حكومة «رابين الى اخلاء هذه المستوطنات. وقال «حجاي ماروم» عضو الكنيست ان العديد من العائلات في هذه المستوطنات أبدوا استعدادهم لاخلاء مساكنهم على الفور اذا تم تعويضهم وتوفر لهم العثور على اسكان وعمل لهم داخل اسرائيل وعلينا أن نساعدهم».

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» ان العمليات الانتحارية التي وقعت في قطاع غزة أدت الى انخفاض الروح المعنوية للجنود الاسرائيليون الذين يعملون في القطاع. ونقلت الصحيفة عن أحد جنود الاحتلال قوله «لقد أصبحت الخدمة العسكرية في قطاع غزة مثل الخدمة العسكرية في لبنان، ولا نعرف من أين سيأتي رجال المنظمات الانتحاريون، انهم لا يبالون بشيء، فهم يريدون الموت أما نحن فلا، ولهذا نشعر بالخوف.. ان كل سيارة عربية تمر في المكان تثير الرعب في نفوسنا وكل تحرك مشبوه يجعلنا نستنفر. ويمكن أن يكون رجل المنظمات مختبئاً وراء كل شجرة».

وازاء ذلك تقدمت «حركة السلام الآن» بمشروع لحكومة رابين بإخلاء ٢٦ مستوطنة اسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية بهدف تجميع باقي المستوطنات في أماكن تسهل الترتيبات الأمنية للجيش ويوفر الأمان للاسرائيليين والفلسطينيين، واعتبرت الحركة في مشروعها ان بقاء المستوطنات موزعة في كافة ارجاء الضفة الغربية مشكلة حقيقية لن تسمح للجيش الاسرائيلي بتوفير الحماية للمستوطنين وذلك كاجراء مؤقت لحين بحث موضوع الاستيطان في مفاوضات المرحلة النهائية.

وطرحت أفكار لاخلاء المستوطنات وتعويضهم وقدرت تكاليف ذلك بأربعة مليار دولار

لتعويض المستوطنين في جميع المناطق وهو مبلغ كبير ليس في امكان اسرائيل ان تدفعه لوحدها. وقالت صحيفة «هآرتس» ان ٨٠ في المائة من المستوطنين في الضفة الغربية وغزة مستعدون للاخلاء حتى قبل التسوية النهائية. وتشكلت جمعية في مستوطنة «كرني شومرون» سميت «مستوطنون يعملون في سبيل الاخلاء» انضم اليها مئات المستوطنين، والتقوا مع «جولد جرب» نائب وزير الاسكان لبحث امكانية اخلائهم بسرعة مقابل تعويضات.

وقد ووجهت هذه الدعوة بمعارضة من قبل المتشددين، وعقدوا اجتماعات تم خلالها وضع خطة لتجميع المستوطنات في الضفة وغزة خلال السنوات المتبقية من المرحلة الانتقالية. وقال «شيلو جال» المسؤول في الحركة الاستيطانية ان هذه الخطة ستتيح قيام وحدة جغرافية تضم مختلف المستوطنات وتنص على مد طرقات تلتف على التجمعات السكانية الفلسطينية وتربط بين مختلف المستوطنات التي يتولى حفظ الامن فيها الجيش الاسرائيلي وحده»، وقال «بنحاس تالرشتاين» في حركة المستوطنين «ان الخطة تستبعد ازالة اية مستوطنة أو تهجير للسكان اليهود.

وقال «يعقوب يوتا» في صحيفة «معاريف» ان تصلبنا خلال محادثات السلام بإبقاء المستوطنات كما هي كان يعتبر انجازاً في حد ذاته الا اننا وبعد مرور ستة على محادثاتنا هذه فاننا نجد ان هذه الانجاز يتطلب ثمنا باهظاً وزائداً في حد ذاته، وذلك لكوننا وفي اتفاقيتنا مع الفلسطينيين كنا قد استغلينا ضعف «عرفات» ورجاله، بل اننا كنا قد حولنا الى مجرد كونه رئيساً لبلدية غزة لا أكثر الامر الذي يبدو معه عملنا خاطئاً من أساسه ولا يمت بصلة الى الدبلوماسية الناجحة لأن كل ما يتم شراؤه برخص سيكلف غالياً فطالما ان المستوطنات كانت بمثابة اللغم في طريق السلام فان مستوطنة «نيتساريم» لم تعد كذلك فقط بل انها بمثابة سيارة ملغومة وموقوتة فهي ومستوطنة «جوش قطيف» اللتان أقامتهما حركة العمل الاسرائيلي وبضغط من التيار المتشدد فيها أمثال «يسرائيل جاليلي» الذي كان قد أكد في حينه ان هذه المستوطنات ستساهم مساهمة كبيرة في أمن اسرائيل نجد الآن مثل هذه الأقوال تثير السخرية والاحتجاج «وهكذا فان «نيتساريم» ما هي الا نصب لتقديس القوة والتفاخر بها وهي ليست الصهيونية بل تعبيراً عنها.

وكتب «دورن بن يشاي» في جريدة «يديعوت أحرونوت» ان جنود الاحتياط الذين يحرسون «نيتساريم» يعيشون في تناقص بسبب الفجوة بين قيم ومعايير المجتمع الاسرائيلي وبين القيم والمعايير التي يطلبها الجيش من الجنود، فالمعات التي تملكها الكتيبة التي تخدم في «نيتساريم» لا تلبي الاحتياجات الشخصية والتنفيذية والأساسية لجنود تزيد أعمارهم عن أربعين عاماً.. ان حالة المؤمن وانخفاض المعنويات تسيطر على جنود المستوطنات.

واعترف رئيس المخابرات الاسرائيلية «الشاباك» السابق «شالون بندور» ان الدفاع عن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة امر مستحيل. وطالب بالعمل على ازالتها وإعطاء المستوطنين تعويضات عن تركهم لها، وقال في حديثه لصحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٢٠ نيسان ١٩٩٥ ان هذه المستوطنات أنشئت في الثمانينات ولم تسأل في جهاز «الشاباك» اذا كانت ستؤدي الى مضاعفة العنف، ولم أفهم اطلاقاً البعد الاستراتيجي

لإقامة هذه المستوطنات.

وقال رئيس المخابرات الاسرائيلي السابق والذي يعمل الآن في الأمور التجارية متنقلاً بين أوروبا وأمريكا «ان اقامة دولة فلسطينية يشكل الحل الوحيد الممكن وان على اسرائيل قبول فكرة اخلاء المستوطنات وأنا على قناعة بذلك منذ عام ١٩٦٧ وأن اقامة الدولة الفلسطينية من مصلحة اسرائيل والا فلن نستطيع ترتيب شؤوننا».

ثالثاً: الاستيطان في القدس

لم تتوان الحكومات الاسرائيلية التي تعاقبت على السلطة منذ احتلال اسرائيل للقدس بعد حرب حزيران ١٩٦٧ عن اقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي واحاطة المدينة المقدسة بأقواس استيطانية. وأكبر هذه المستوطنات «معاليه أدوميم» التي أنشأتها عام ١٩٧٥، ويبلغ عدد المستوطنين بها نحو ٢٦ ألف مستوطنا تسعى حكومة الليكود الحالية زيادة عددها حتى عام ٢٠٠٠ الى ٥٠ ألف مستوطن.

بلغ مجموع مساحة الأراضي التي صادرتها اسرائيل في القدس الشرقية ٢٣ ألف دونم منذ حرب ١٩٦٧ من مجموع مساحة القدس الشرقية التي تبلغ ٧٠ ألف دونم، ويحددها الخبير العربي في مشاريع الاستيطان «خليل التفكجي» مدير دائرة الخرائط، في جمعية الدراسات العربية بسنبة ٣٨ في المائة. ويقول «يائير تسبان» وزير الاستيعاب الاسرائيلي ان ٨٥ في المائة من مجموع الأراضي المصادرة كان يملكها عرب. وانه اقيمت على هذه الأراضي حوالي ٣٥ ألف وحدة سكنية لمستوطنين يهود، ولم يتم اقامة اي وحدة سكنية لعرب. ويعترف بذلك «يوسي ساريد» وزير البيئة في حكومة العمل السابقة بقوله: «انه لم تقدم منذ سنوات طويلة أي رخص بناء لعرب شرقي القدس».

وفي أول ايار ١٩٩٥ أعلن «أيهود أولمرت» رئيس بلدية القدس ان الحكومة الاسرائيلية وافقت على بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية تتضمن ٢٥٠٠ وحدة سكنية في المرحلة الأولى، و ٦٥٠٠ وحدة اخرى في مرحلة لاحقة. وتقع هذه المستوطنة بالقرب من بلدة «صور باهر» الفلسطينية جنوب القدس الشرقية. وكانت اسرائيل قد صادرت هذه الأراضي عام ١٩٩٠. وادعى «اولمرت» ان ٣٠٪ من هذه الأراضي صودرت من العرب، و ٧٠٪ صودرت من اليهود.

وذكرت دراسة للباحث العربي «خليل التفكجي» ان اسرائيل صادرت منذ عام ١٩٦٧ في القدس نحو ٣٣ في المائة من مساحة القدس بصورة مباشرة لأهداف الاستيطان، وبسط سيطرتها على ٤٠ في المائة وضع الخرائط الهيكلية للأحياء والقرى العربية بحيث قلصت مساحة تلك الأحياء والقرى ومنعت البناء الا على مساحة ضيقة منها. وأصبحت ٧٣ في المائة من مساحة القدس تحت السيطرة الاسرائيلية اضافة الى ٦ في المائة من مساحتها خصصت لشق طرق بين المستوطنات، وبقيت نسبة ال ٢١ في المائة من مساحة القدس بحوزة السكان العرب منها ١٠ في المائة مأهولة بالسكان و ٧ في المائة مساحة غير منظمة ومعرضة للمصادرة أو البيع بسبب الضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال.

ومنذ ان تولي حزب «الليكود» الحكم بعد انتخابات ٢٩ ايار ١٩٩٦ التي فاز فيها نيتنياهو

بفارق ضئيل عن منافسه شيمون بيريز أطلق العنان للمشروعات الاستيطانية في القدس والضفة الغربية. وكشفت الدراسات ان هناك مشروعين أساسيين كان آرئيل شارون» قد أعدهما عندما كان وزيرا للاسكان عام ١٩٨٠، الأول يسمى «مشروع البوابة الشرقية» وهو مشروع استيطاني في المنطقة الشمالية الشرقية من القدس في منطقة فراغ تصل ما بين التلة الفرنسية ومنطقة «بسغات زئيف» من الناحية الشمالية الشرقية من القدس ويقع في وسطها مخيم «شعفاط»، ويهدف الى بناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية لربط مستوطنة معاليه أدوميم بمستوطنة «بسغات زئيف».

والمشروع الثاني أطلق عليه اسم «مشروع النجوم السبعة» وهو عبارة عن مجموعة تكتلات استيطانية تهدف الى تطويق القدس من الناحية الشمالية والغربية والجنوبية الشرقية تمثل ما أطلق عليه اسم ٢٦ بوابة حول القدس ومن هذه المشاريع رأس العامود خلف سينما (البانوراما) التي تقع على ١٠ دونمات مخطط لها ١٣٢ وحدة سكنية.

وقد خرجت هذه المشروعات من كمائنها بعد شهور قليلة من تولي «نتنياهو» رئاسة الحكومة، وأعلن عن مشاريع لبناء ٢٨٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية ومستوطنة جديدة في حي «سلوان»، وأخرى في «رأس العامود» الا انه بعد احتجاج السكان العرب والحملة التي قامت بها السلطة الفلسطينية ضد هذه المشاريع التي تمثل انتهاكاً للاتفاقيات الموقعة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اضطرت حكومة نتنياهو أن تعلن في منتصف شهر كانون اول ١٩٩٦ عن تجميد العمل في مشروع الوحدات السكنية في رأس العامود.

وتبنى «ايلي سويسا» وزير الداخلية خطة الحاق مستوطنات مقامة في أراضي الضفة بالقدس، وزيادة سكان مستوطنة «معاليه ادوميم» الى ٥٠ الف مستوطن و«جبعات زئيف» الى ١٥٠ ألف مستوطن.

***

وقد دلت تقارير عديدة ان الحركة الاستيطانية في اسرائيل ليست فقط لأهداف توسعية أو امنية او امتداد لظروف حياة طبيعية يعيشها اليهود ولكن وراءها ايضا اسباب اقتصادية، فكثير من المستوطنين يسارعون بالحصول على وحدات سكنية باسعار رخيصة لبيعها باسعار مرتفعة خاصة عندما يعلن عن احتمال اخلائها لأسباب تتعلق بضرورات السلام في شكل مقترحات أو توصيات يقدمها الأكاديميون أو الاحزاب المعتدلة كما حدث اكثر من مرة عندما سارع كثير من اليود بشراء شقق في مستوطنات الجولان عندما كان حزب العمل يجري مفاوضات مع سوريا في واشنطن، وعندما جرى الحديث عن اقتراحات قدمتها حركة السلام الآن عام ١٩٩٥ لاخلاء ٢٦ مستوطنة في قطاع غزة والضفة الغربية.

وفي دراسة أعدها الدكتور «خليل الشقاقي» مدير قسم الأبحاث الاستراتيجية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس ان ٣٠ في المائة من المستوطنين اليهود لديهم الاستعداد لترك مستوطناتهم حالاً مقابل دفع تعويضات لهم.

وأكدت الدراسة ان ١٦ في المائة من المستوطنين مستعدون كذلك للعيش تحت السيادة الفلسطينية، و ١٥ في المائة مستعدون لبيع املاكهم، وان ١٥ في المائة مترددون تجاه هذه

القضية، وان ٧٠ في المائة من المستوطنين يرفضون ترك مستوطناتهم، ودلت الدراسة ان ٤٥ في المائة من المستوطنين من المتدينين و ٥٥ في المائة من العلمانيين.

وأفادت الدراسة ان ٥١ في المائة من المستوطنين اليهود يعملون داخل الخط الاخضر (الأراضي التي تقع تحت السلطة الاسرائيلية)، وان ٤٩ في المائة منهم يعملون داخل المستوطنات، وان ٧٠ في المائة من المسوطنين ولدوا في اسرائيل، و ٦ في المائة من المهاجرين الروس، و١٠ المائة من المهاجرين القادمين من أوروبا وأمريكا.

وأوضحت الدراسة وجود بعض الاختلافات في آراء المستوطنين حيث ان ٦٠ في المائة من مستوطنة «ارئيل» مستعدون لمغادرتها مقابل دفع تعويضات، و ٥٥ في المائة مستعدون لبيع أملاكهم للفلسطينيين، كما أن ٥٥ في المائة ن مستوطنة «جبعات زئيف» مستعدون لتركها مقابل تعويضات.

المستوطنات والتنظيمات اليهودية المتطرفة

لقد ارتبطت حركة الاستيطان اليهودي بالعقيدة الدينية التوراتية والتلمودية وتعاليم «الكابلاه» و «التناخ»، وكلها مدارس دينية يهودية تغالي في التطرف والتعصب الى حد رفض كل ما هو غير يهودي. وقد ازدادت في السنوات الأخيرة منذ عام ١٩٦٧ المدارس الدينية المتطرفة التي تركز على تحقيق حلم اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات وطرد السكان العرب منها، وإقامة الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى المبارك، وإبراز الشعارات العنصرية ونشر الشائعات مثل ما يقال من البقرة الحمراء، وغذّى هذه الأفكار اليمين الاسرائيلي، وحزب الليكود، و«ارئيل شارون» المدافع دائماً عن حركة الاستيطان، و«روفائيل ايتان» وأفرزت هذه السياسة ظهور الجماعات الدينية المتطرفة وقيامها في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ بأعمال عنف هددت المجتمع الاسرائيلي من داخله وأربكت نشاطات الشرطة والامن الاسرائيلي.

ونورد نماذج من هذه الجماعات وهي:

١- منظمة ايل: وهي منظمة متطرفة يتزعمها «انيشي رفيف» أحد نشطاء منظمة «كاخ» الارهابية التي أنشأها في نهاية السبعينات الحاخام «مائير كاهانا» الذي اغتيل في نيويورك منذ عدة سنوات، وينتمي اليها «ايجال عمير» قاتل «اسحاق رابين».

٢- حركة كاخ: أنشأها الحاخام «مائير كاهانا» في أواخر السبعينات وتبنت العنف والارهاب ضد الفلسطينيين، وينتمي اليها «باروخ جولد شتاين» طبيب مستوطنة «كريات أربع» الذي ارتكب مجزرة الحرم الابراهيمي ٢٥ شباط ١٩٩٤ وأدى الى استشهاد ٢٩ مسلماً وجرح عشرات آخرين.

٣- حركة كاهانا حي« وهي منظمة انفصلت عن حركة «كاخ» بعد أن رفض مؤسسها «بنيامين كاهانا» نجل الحاخام «مائير كاهانا» سيطرة زميلة «ميرزيل» وشركائه على آراء والده والاستئثار به، ففضل الانفصال وتأسيس حركة ارهابية مستقلة ليضمن لنفسه الزعامة مثل أبيه.

٤- «لجنة امن الطرق»، ورغم ان اسمها يبدو غير ارهابي الا انها تتبع حركة «كاخ»،

وتهدف الى الحاق الضرر بالممتلكات العربية وارهاب السكان العرب اثناء تنقلهم على الطرق، أي ان اسمها يناقض أهدافها.

٥- حركة «دوف»، وهي حركة متطرفة تأخذ طابعاً سرياً في أوساط المستوطنات وخاصة في مستوطنة «كريات أربع» ومستوطنة «ارئيل» في الضفة الغربية.

٦- حركة «سيف داود»، وهي ايضاً حركة سرية داخل المستوطنات توجه نشاطها ضد السكان العرب في الضفة الغربية، قامت بجرائم قتل ضد مواطنين عرب في الخليل.

٧- منظمة «سيكريكين» وهي ايضاً حركة سرية توجه نشاطها ضد اليهود غير المتدينين وتصفهم بالمتخاذلين.

وقد تزايدت اعمال العنف والاستفزازات التي قام بها المستوطنون اليهود والمتطرفون الدينيون ضد السكان العرب وممتلكاتهم في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ في الوقت الذي كانت فيه حكومة «رابين» تتفاوض مع الفلسطينيين حول المرحلة الانتقالية لمنع الحكومة الاسرائيلية من توقيع اتفاق مع الفلسطينيين يؤدي الى اخلاء المستوطنات أو الانسحاب من مدن الضفة الغربية وخاصة مدينة الخليل. واحتشد المستوطنون بالمئات على مفارق الطرق الفاصلة بين الأراضي العربية واسرائيل، وتتداخل هذه الأراضي وتقترب من بعضها البعض بحيث لا يفصلها عن بعضها سوى عدة أمتار يقام عليها حاجز عسكري يقف عليه جنود اسرائيليون. ويسعى المستوطنون الى الاستيلاء على أراض جديدة لضمها الى الأراضي التي استولوا عليها من قبل وأقاموا عليها هذه المستوطنات على امتداد سنوات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ بدعم ومساندة الحكومات الاسرائيلية سواء كانت تنتمي الى حزب «العمل» أو حزب التكتل «الليكود»، ويحمل المستوطنون معهم معدات لإقامة مساكن جاهزة وعرائش وكرفانات ومعهم مولدات كهربائية وجرارات ومظلات تحملها شاحنات ضخمة.

وتعاملت الشرطة الاسرائيلية مع المستوطنين معاملة لا تعدو الا ان تكون تنفيذاً لأوامر حكومية فهم يعتقلونهم في الصباح ويفرجون عنهم في المساء، وهدد المستوطنون بأنهم سيعودون للاستيلاء على الأماكن التي سيجلو عنها الجيش، وتكثفت هجمات المستوطنين في القدس وخاصة ضد بيت الشرق، وأطلقوا الرصاص أكثر من مرة على منزل فيصل الحسيني وأقاموا الخيام أمام بيت الشرق ومنعوا طالبات المدرسة المجاورة من العبور، وأوقفوا حركة السير، وانتقلت هجماتهم الى مدينة الخليل وعلى الطرق التي تربط بين المدن الفلسطينية الأمر الذي دعا «شيمون بيريس» وقتها الى القول «بأن أعمال هؤلاء المستوطنين غير قانونية وتهدد الديمقراطية في اسرائيل وتشجع على قيام انتفاضات جديدة داخل اسرائيل الأمر الذي يشكل كارثة على مستقبل اسرائيل وأمنها». كان هدف المستوطنين افشال عملية السلام واسقاط حكومة «رابين» أو اسقاطه هو شخصياً.

حركة «حي وقيوم» المتطرفة

ومن أبرز الحركات اليهودية المتطرفة حركات «حي وقيوم» المعروفة باسم «حي فاكيام» يرأسها «يهودا عتصيون» ويعتبر الرجل الثاني في التنظيم الارهابي اليهودي وصفه «شمعون شتريت» وزير الاديان في حكومة رابين في برنامج تليفزيوني بأنه مجرم. ويعيش تحت الاقامة

الجبرية في مستوطنة «عفرا»، في بيته اكوام كبيرة من خشب الأرز ينتظر وضعها في الهيكل الثالث الذي يحلم بإقامته بعد هدم المسجد الاقصى وقبة الصخرة. شكل حركته عام ١٩٩٣ وهو تلميذ لمعلمه الحاخام «شيتاي» أحد رجال منظمة «ليمي» السابقة. يسعى دائماً للحصول على اذن لليهود بالصلاة في الحرم المقدس، أخذ وعداً من «بنيامين نتينياهو» زعيم حزب الليكود بأنه اذا فاز في انتخابات ايار ١٩٩٦ سوف يجسد حق اليهود في الصلاة في الحرم المقدس. وقال «عتصيون» انه لا يعطي لوعد «نتينياهو» اهمية كبيرة، ولكن اذا وفى بوعده فسوف يسجل كأحد أكبر الزعماء في تاريخ اسرائيل. وفاز «نتينياهو» في الانتخابات وأصبح رئيساً لحكومة اسرائيل ووفى بوعده ففتح النفق أسفل المسجد الأقصى الذي يربط بين حائط المبكى (حائط البراق) وطريق الآلام في ٢٣ ايلول ١٩٩٦ وسمحت المحكمة الاسرائيلية للمتدينين بالصلاة في المسجد الأقصى واقتحم المتدينون والجنود الاسرائيليين المسجد الأقصى اثناء صلاة الجمعة يوم ٢٥ ايلول ١٩٩٦، وقاوم المسلمون هذا الاقتحام واستشهد ثلاثة شبان وجرح أكثر من مائة آخرين. وأقام مستوطنة «هارحوما» فوق جبل أبو غنيم ليعزل القدس عن الضفة الغربية ويفصل بين شمال الضفة وجنوبها.

كان «يهودا عتصيون» يتردد دائماً ومعه جماعة من أعوانه على ساحة الحرم يحاول دخول الحرم ويمنعه حراس المسجد ويقوم اعوانه بتوثيق محاولته بـ «الفيديو» ويرسلونه الى أمريكا لجميع التبرعات تحت شعار معاناة اليهود الذين يحاولون الصلاة في جبل الهيكل وعندما يمنع من دخول الحرم يقول «المهم هو التعبير عن الرغبة وليس النجاح». وتسعى هذه الحركة الى هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل الثالث وإنشاء مباني تخصص لتعليم الدين اليهودي ونقل مقر الحاكم اليه، وهدم كل مبنى اسلامي.

وفي شهر اب ١٩٩٠ وزعت حركة «حي وقيوم» أو «حي فاكيام» منشوراً باللغة العربية وعليه رسم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وفوقهما الشمعدان رمز الديانة اليهودية تضمن المنشور تحذيراً لمسؤولي الأوقاف الاسلامية من مواصلة التمسك بالحرم القدسي الشريف وطلبت منهم الرحيل عنه.

وجاء في المنشور ما يلي:

«الى مسؤولي الأوقاف الاسلامية في جبل الهيكل: لقد لاحظتم بأنه في الآونة الأخيرة قد ازداد عدد اليهود الذين يسعون الى الصلاة في جبل الهيكل المكان الذي نشأ فيه بيت المقدس الذي بناه الملك سليمان عليه السلام ملك اسرائيل بعد ما تجلى اله اسرائيل الى أبيه المحل.. وأنتم المسلمون المؤمنون لا تزالون تحاولون منذ مئات السنين تزوير التاريخ بادعائكم بأن ملوك اسرائيل كانوا مسلمين وقصدكم الحقيقي هو ايراث موسى واسرائيل واحتلال مكانهم من الجبل ومن الأرض. ان الحقيقة هي واحدة «الحرم الشريف» حرم وغصب منا وهذا سبب قدسيته وحرمه عند الاسلام.. سوف يأتي اليوم وهذا السلب يعود الى صاحبه وجبل الهيكل يعود الى أيادي اسرائيلية والى سيادة الشعب الاسرائيلي.

ومضى منشور الحركة اليهودية المتطرفة يقول «وهذا السب وتشويه التاريخ كان يجب ان ينتهي قبل ٢٨ عاماً ولكن انذعرت (أي أصيبت بذعر) حكومات اسرائيل من قوة الاسلام الخيالة (الخيالية) ومن التبجح الاسلامي بالجهاد.

«لدينا مشكلة مع حكومات اسرائيل التي تساعدكم وتمنع اليهود من الصلاة في جبل الهيكل وهذه المشكلة هي مشكلة داخلية عندنا فانكم لا تستفيدون الى الدهر من أخطاء الحكومة غير المؤمنة وان نهاية هذه الحالة غير المعقولة قريب ان شاء الله.

ويواصل المنشور حقده العنصري موجهاً الى الأوقاف الاسلامية الفلسطينية: «اذكروا انه لما نشأ الاسلام كان الدين اليهودي مشكلاً فان كثيراً من سلاسل الحكام والخلفاء والشعوب والدول نهضت وسقطت، واما شعب اسرائيل بقي كلما دامت الجالوت حتى أعادنا ربنا الى بلادنا لكي نقيم ثانية ببيت مقدسه في جبل البيت الذي سددتم في وجهنا.. ففي صميم فؤادكم تعرفون بأن الحق معنا، أنتم تعرفون بأنكم سلابة وعناصر دخلاء وأنتم تعرفون بأنكم استوطنتم في أراضينا وأماكننا المقدسة وترضعون من منابعنا المقدسة.

«حسب الدين اليهودي الأصلي ممنوع دخولكم.. دخول الغرباء والأجانب غير اليهود الى مكان بيت مقدسنا والأماكن المحيطة به بما في ذلك مركز الحرم وقبة الصخرة ولكن بإمكاننا السماح لكم بالتواجد في الهوامش الجنوبية لمسجد الأقصى والركوع باتجاه مكة ولكن هذا الأمر مشروط بكم وبتصرفاتكم وتحسين سلوككم.

أيها المسلمون: هذا انذار لكم.. ان رب اسرائيل الذي يجدد الآن شبابنا لعودتنا اليه سينتقم بكل شخص منكم ويؤدي العقوبة. على كل مسلم الذي يتحدى بنا ويمنع أي يهودي يؤدي فريضة الصلاة على جبل الهيكل بأن كل من يثور على رجل يهودي مكره بطلب يد الله تعافيه.. عليكم التفكير في هذا الكلام بصورة جدية قبل فوات الوقت وقبل يوم الخلاص والقيامة» توقيع: المصلون الى إله اسرائيل في الجبل المقدس.. حركة حي وقيوم».

منظمة هذه أرضنا «زوو ارتسينو»

هي منظمة استيطانية قادت خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ حملة مضاعفة الأراضي الاستيطانية وإقامة عشرات المواقع الاستيطانية في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، وأعدت خطة مجملة نشرتها صحيفة «بديعوت أحرونوت» في ٢٨ آب ١٩٩٥ تحت عنوان «خطة انقاذ دولة اسرائيل» وأهداف الحملة هي التشويش على عملية الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية في محاولة لوقفها نهائياً وإعطاء دفعة قوية لمعارضة الاتفاق وسط الجمهور الاسرائيلي بشكل يؤدي الى بداية التمرد المدني والحفاظ «من وراء الجدران» على أمن المستوطنات والطرق المؤدية اليها.

وجاء في هذه الخطة «ان القصد هو ان تدفع الحكومة الى وضع لا تستطيع مواجهته من حيث لا يمكن وضع جندي على كل تلة وذلك من خلال استغلال قدرتنا في الميدان وضعف الطرف الثاني».

وتقول صحيفة «يديعوت أحرونوت» التي نشرت الوثيقة ان التحضير للحملة جرى سرياً، وقال «موشى فايجلين» من قادة حركة «هذه أرضنا» ان مئات من المستوطنين في الضفة الغربية ومراكز اليمين داخل اسرائيل قد تطوعوا من اجل تركيز الحملة وتجنيد المستوطنين في أماكن سكناهم.

وأوردت الوثيقة تفاصيل طابع الحملة، وأن يكون اختيار المواقع بالقرب من المستوطنة

وعلى نقطة جغرافية بارزة تسيطر على محور رئيسي، ويجب ان يكون خارج حدود المستوطنة وخارج الأحياء قيد البناء اي ان المقصود هو بوضوح استيطان واستيلاء جديدين، والانطلاق خارج حدود المستوطنة يعني اثبات السيادة وإعلان الملكية على البلاد كلها. وقد اشتملت تعليمات الحملة على قائمة اجهزة ومعدات ضرورية مثل اسعاف أولي، وأكياس نوم، ولباس دافئ، ووعاء ماء وسياج، وجهاز اتصال، وتلفون، وسلاح وذخيرة، وكل طاقم يضم شخصين ذوي خبرة عسكرية وكل موقع يتواجد فيه قطعتي سلاح رشاش باستثناء المسدسات الشخصية. وأكد معدو الوثيقة انه يجب الامتناع قدر الامكان عن مواجهة الجيش وقوات الامن، وحسب التعليمات تكون المواجهة مع قوات الامن سلبية فقط مثل الاستلقاء على الأرض، الامساك بأي شيء ثابت، وتشابك الأيدي. وفي حالة الهجوم الجسدي أي استخدام العنف يجب الرد على ذلك بحرب بكل ما تعنيه الكلمة من قوة.

وأصدرت الوثيقة التعليمات بعدم الاستجابة لمصطلح منطقة عسكرية مغلقة. وقالت من ناحيتنا من الافضل ان يتم اعتقال اكبر قدر ممكن من اليهود، يجب عدم المقاومة أو الهرب من الاعتقال، ويجب ان ننضم بإرادتنا الى المعتقلين في السيارات العسكرية.

ووجهت الوثيقة تعليماتها للمعتقلين بالإدلاء عن معلومات شخصية فقط، وعلى كل سؤال آخر يجب ان تكون الاجابة: «هذا تحقيق سياسي ليس عندي ما أقوله». وفيما يتعلق بالهرب جاء في الوثيقة انه يجب الا نبادر في الاشتباك مع العرب الا الذين يحملون سلاحا والذين يجب اعتقالهم بأي ثمن، كل عربي يحمل سلاحا يعتبر رجل منظمات ولا أهمية لما يرتديه من ملابس. واذا كان في الموقف قوات مناسبة لديها تصريح من هيئة العمليات يجب التمترس وتنفيذ اجراء القبض على مشبوه واستدعاء قوات اخرى في الجوار».

وكلفت الوثيقة الأشخاص الذين تم تجنيدهم للحملة بواسطة مراكز اليمين في المدن بمهمة اغلاق مفترقات الطرق الرئيسية في نفس الوقت في كل أنحاء البلاد. وقالت الوثيقة ان المستوطنين من المدن سيقومون بمظاهرات متواصلة قرب مراكز التوقيف والمحاكم التي سيمثل امامها المعتقلون لتمديد توقيفهم.

***

لم تكن هذه الخطة مجرد وثيقة نظرية وانما نفذت على الأرض. وتكررت الاشتباكات بين المتطرفين واليهود والشرطة الفلسطينية من ناحية، والمستوطنين والشرطة الاسرائيلية من ناحية أخرى، وتصاعدت هذه الاشتباكات في ١٣ ايلول ١٩٩٥ في مدينة القدس عندما قام آلاف من المتطرفين بمظاهرة بمناسبة مرور عامين على اتفاق «أوسلو» معلنين معارضتهم للعملية السلمية مع الفلسطينيين، وجرح عدد منهم ومن الشرطة بعد ان تبادلوا اطلاق النار.

(الفصل السابع)

حكومة نتنياهو ..
ولعبة السلام

«بعد شهور قليلة من استلام السلطة نجحنا
في صنع هامش من المناورة».

بنيامين نتنياهو

بعد اغتيال اسحق رابين عاشت اسرائيل في اجواء من الأحزان منها ما هو صادق، ومنها ما هو حزن مصطنع، وكان أكثر الناس حزنا هم أسرته، زوجته «ليئا» وأبناؤه وأحفاده، وجاءت الى اسرائيل وفود من دول العالم من بينهم رؤساء دول على رأسهم الرئيس الأمريكي كلينتون، ولأول مرة يتوجه الرئيس حسني مبارك الى اسرائيل فقط ليشارك في تشييع جثمان رئيس وزراء اسرائيل، وجاء الملك حسين وزوجته، وآخرون. ولأن الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» لم تتح له فرصة المشاركة في تشييع شريكه في السلام «اسحاق رابين» الى مثواه الأخير فقد ذهب بعد ذلك بأيام في زيارة خاصة وسريعة تمت ليلاً عندما حملته طائرة اسرائيلية مروحية ورافقه رئيس جهاز الأمن الاسرائيلي الى منزل «رابين» وجلس الى جوار زوجته «ليئا» ورأسه عارية لأول مرة بدون «الحطة» الفلسطينية الشهيرة.

انتهت أيام الحداد، وبدأت مرحلة اخرى من العمل السياسي في اسرائيل، وكان على «شمعون بيريس» أن يكون رجل هذه المرحلة وسط تساؤلات من الجميع هل يستطيع أن يملأ الفراغ الذي خلفه «رابين» وخاصة في أوساط حزب العمل، البعض أبدى تفاؤله والبعض الآخر أظهر تشككه، وانشغلت اسرائيل في أحداث داخلية، في اجراء التحقيقات حول ظروف اغتيال «رابين»، والتحقيق مع قاتل رابين وجماعته، وكشفت التحقيقات عن قصور في اجهزة الامن الاسرائيلي، وصلت الى حد التشكيك في اجهزة الامن، وقام عدد من الحاخامات بمحاولة تأكيد هذه الشكوك من بينهم الحاخام «بني ايلون» الذي اتهم جهاز الامن «الشين بيت» بأنه مسؤول عن تأسيس المنظمة اليهودية المتطرفة المسماة «ايل» اي «الله» التي نشأ فيها قاتل رابين «ايجال عامير»، وقال ان «الشين بيت» تعرف كل اعضاء المنظمة وهي التي قامت بتأهيلهم وتمويلهم، لكن الحكومة الاسرائيلية رغم احساسها بتقصير جهاز الامن لم تشأ في أول الأمر ان تحمّل المسؤولين في جهاز الامن، وتقيل رئيس الجهاز، وانما تركزت الاتهامات حول المتطرفين والمتدينين ورؤساء الحركات الدينية المتطرفة فاعتقلت سبعة من أعضاء منظمة «ايل» ووجهت لائحة اتهام ضدهم ضمت ٦٠ اتهاماً من بينهم «باروخ مارزل» رئيس حركة «كاخ» و «نوعام فورمان» الناطق باسم الحركة وجرى اعتقالهما. وقدمت لائحة اتهام ضد الحاخام «موشيه ليفنجر» و«ثيران بولك» و«ايتمارين جبير» عضوي حركة «كاخ» و «تمنات كوهين» و«يانيا كوهين» وهما تعيشان في الحي اليهودي بالخليل، وتتلخص الاتهامات في أنهم يقومون بالتشويش على رجال الشرطة، واهانة موظفي الدولة، وإثارة الشغب، والتجمع المحظور، والحاق الضرر بممتلكات السكان العرب.

ووسط هذه الاجواء ركزت وسائل الاعلام الاسرائيلية على شخصية «ايجال عامير» الذي كان يبدو دائما أمام عدسات التلفزيون في المحكمة هادئ النفس وسعيداً باعترافاته بأنه هو قاتل «رابين» بأوامر إلهية، حريصاً على ابتسامته التي أثارت اعجاب الفتيات مما أغضب السيدة «ليئا» أرملة «رابين». وأسرعت والدات الفتيات المعجبات بابتسامة «ايجال عامير» بالاعتذار لها، وتدفقت التبرعات من يهود امريكا للدفاع عن «ايجال عامير».

أخذت الاجراءات القانونية مجراها بالنسبة لقاتل «رابين» الى أن حكم عليه بالسجن المؤبد بعد عدة أشهر، أي السجن مدى الحياة.

وعادت الحكومة بعد أيام الحداد والتحقيقات الى العمل السياسي، فاختار حزب العمل

«بيريس» رئيساً للحزب وللحكومة بعد ان كان رئيساً بالانابة في أعقاب مقتل «رابين»، وكانت المهام الأولى هي تنفيذ الاتفاق الموقع مع الفلسطينيين بعد وضع جدول زمني للانسحاب من مدن الضفة الغربية باستثناء مدينة الخليل طوال شهر كانون أول ١٩٩٥ على أن تجرى الانتخابات بعد عشرين يوماً من انهاء اعادة الانتشار. وتمت عملية اعادة الانتشار في أول كانون ثاني ١٩٩٦، وجرت الانتخابات في ٢٩ كانون ثاني، بينما أجلت اعادة الانتشار في «الخليل» حتى يوم ٢٨ اذار ١٩٩٦، ومع بداية اعادة الانتشار في الضفة الغربية عاد الحاخام والمستوطنون الى تهديداتهم ومما دعا «شمعون بيريس» الى ارتداء سترة واقية من الرصاص لأول مرة في حياة مسؤول اسرائيلي وقال «بأن اسرائيل تقف على أعتاب موجة من العنف الداخلي وانه لا زال يتلقى تهديدات من المتطرفين اليهود وانه يفضل الموت دون خوف على أن يموت خوفاً.

ومن بين الفتاوى التي خرجت من الحاخات تلك الفتوى التي أصدرها الحاخام الأكبر السابق لاسرائيل «مردخاي الياهو» يوم ٢٠ كانون اول ليلة انسحاب القوات الاسرائيلية من بيت لحم حيث دعا اليهود ان يمزقوا ثيابهم حزناً على انسحاب القوات الاسرائيلية. وقال في فتواه «انه مفروض على كل يهودي ان يمزق قطعة الثياب التي يرتديها بسبب تسليم مدينة «بيت لحم» و«الخليل» للفلسطينيين، وذلك بموجب ما تقتضيه طقوس الحداد اليهودية. وأوضح الحاخام ان عمل ذلك يقع على كل يهودي من الطريق ويشاهد خلال سفره للمدينتين، والجنود ملتزمون بهذه «الفريضة» ولكن لأن ملابسهم عسكرية فعليهم دفع ثمنها فقط»!!

***

أتمت اسرائيل اعادة انتشار قواتها في المدن الفلسطينية ما عدا الخليل وقام الرئيس «عرفات» بزيارة كل مدينة يتم اعادة الانتشار فيها وسط احتفالات فلسطينية ولكن حاول اغتيال «رابين» ظل يقض مضجع الاسرائيليين حكومة واجهزة امن، وقد شعر جهاز الامن «الشين بيت» ان عليه استعادة ثقة الحكومة والاسرائيليين بعد ان وضح تقصيره أو تواطؤه في عملية اغتيال رئيس الوزراء. فأقدم يوم ٥ كانون ثاني ١٩٩٦ على اغتيال «يحيى عياش» مهندس العمليات الانتحارية التي تنفذها حركة «حماس» ضد الاسرائيليين وتمت العملية - كما ذكرنا من قبل - عن طريق أحد العملاء، واعتبرت اسرائيل هذه العملية نصرا لها وغطت به على عملية اغتيال «رابين»، وبعدها بأيام قليلة قدم رئيس جهاز «الشين بيت» استقالته وقبلت على الفور وعين بدلاً منه، الا انه بعد عدة أسابيع جاء رد حركة «حماس» و«الجهاد» على اغتيال «يحيى عياش» بوقوع أربع عمليات انتحارية متتالية يوم ٢٥ شباط و ٣ و ٤ مارس ١٩٩٦ في القدس وعسقلان وتل أبيب راح ضحيتها ٦١ اسرائيلي وأصيب فيها نحو ١٥٠ جريحاً.

يقول «شمعون بيريس» في حديثة لصحيفة «القدس» يوم ٢٢ ايلول ١٩٩٦ ان هذه العمليات هي التي حسمت نتيجة الانتخابات لصالح «الليكود» ويرد أحد قيادات حركة

«حماس» انه لو لم تحدث عملية اغتيال «يحيى عياش» ما حدثت هذه العمليات، وبالتالي فان الذي أسقط «بيريس» وحسم النتيجة لصالح «الليكود» هو جهاز الامني الذي دبر وخطط لاغتيال «عياش» لرد الاعتبار واستعادة الثقة اليت تزعزعت بعد اغتيال «رابين».

يقول «بيريس» لقد فقدنا ٢٠ في المائة من شعبيتنا بسبب هذه العمليات ولكن يستعيد هذه الشعبية فقد فرض «بيريس» اجراءا ت صارمة على الفلسطينيين وفرض حصاراً شاملاً ومستمراً على الضفة الغربية وقطاع غزة، وشن عمليات هجومية على الجنوب اللبناني التي عرفت بعملية «عناقيد الغضب» والتي وقعت فيه مجزرة «قانا» عندما وقع هجوم بالصواريخ على مقر قوات «فيجي» التابعة للأمم المتحدة وراح ضحيتها ١٠١ من الأبرياء المدنيين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ كانوا لاجئين داخل هذا المقر تجنباً للغارات المستمرة.

كما أفرزت هذه الانتخابات عن ازدياد في نسبة مقاعد الأحزاب الدينية حيث حصل حزب «شاس» على ١١ مقعداً ومفدال على عشر مقاعد و«يهودات هتوراه» على أربعة مقاعد واضافة الى ٥ مقاعد أخرى للمتدينين. وبذلك أصبح المتدينون يمثلون ربع عدد أعضاء الكنيست الذي يبلغ عدده ١٢٠ عضواً وحصل حزب الليكود على ٣٢ مقعداً وتآلف مع المتدينين فأصبح يمثل الأغلبية بنسبة ٦٢ مقعداً، بينما تشكلت المعارضة من حزب العمل ٣٤ مقعداً و ١١ مقعداً من الأصوات العربية و ٩ من حزب ميرتس اليساري بنسبة ٥٤ مقعداً.

علق الكاتب اليساري الاسرائيلي «يوري افنيري» على نتيجة هذه الانتخابات في يوم ٣ حزيران ١٩٩٦ في صحيفة «معاريف» فقال «ان المنتصر الحقيقي في معركة الانتخابات الاسرائيلية هو «ايجال عامير» الأصولي اليهودي قاتل اسحق رابين، وان معسكر السلام في اسرائيل تلقى ضربة قاضية وهو المسؤول أساساً عن ذلك.

وانتقد «شيمون بيريس» وقال انه ارتكب اربعة أخطاء أدت في النهاية الى هزيمته فهو أولاً لم يجر الانتخابات بعد مقتل رابين مباشرة ولم يجرها في موعدها في تشرين اول القادم، وبذلك لم يحقق أي انجاز. والخطأ الثاني انه أصدر أمراً باغتيال «يحيى عياش» في غزة وبذلك كسب شعبية مؤقتة لكنه فتح الباب أمام أربع عمليات كبيرة حسمت الانتخابات والخطأ الثالث انه بدأ الحرب في لبنان التي وصلت ذروتها في مذبحة «قانا» ولم يكسب بذلك أي صوت يهودي لأن من يريد الحرب يفضل «نتنياهو» أو «شارون» أو «رفائيل ايتان»، ولكنه خسر عشرات الألوف من أصوات انصار السلام الرابع هو التنازل في المعركة الانتخابية عن ورقة واحدة ليس ثمة ما هو أقوى منها وهو اغتيال «رابين» فبدل أن يضع «رابين» في المركز وضع نفسه فهو يريد ان يثبت انه قادر على الفوز بقواه الذاتية. ثم قال «لم يكن بإمكان» بيريس «أن يفوز لأنه يفتقد الى المضمون الأساسي للزعيم وهو القدرة على اكتشاف الفرصة واستغلالها.

وبالفعل جاءت نتيجة الانتخابات بعيدة عن أحلام أنصار السلام من عرب ويهود، وأخذت كلمة «السلام» بعداً آخر.. كلمة تلوكها الحكومة الجديدة لكنها على أرض الواقع لا تعني شيئاً»، ورددها «بنيامين نتنياهو» في أول خطاب في الثاني من شهر حزيران ١٩٩٦ في الكنيست الاسرائيلي قبل تشكيل حكومته الجديدة. فقد استخدم كلمة السلام كثيراً، وقال

«انه يمد يده للسلام لكل الدول العربية والفلسطينيين من أجل سلام حقيقي» وأكد على ان القدس هي عاصمة اسرائيل الأبدية «وقال السلام يبدأ من داخلنا ونستمر به الى الخارج وننوي أن نجعله في رأس أولوياتها.. سلام حقيقي مع أمن لنا».

لكنه في خطابه هذا تجاهل الحديث عن آلية السلام» واتفاق «أوسلو» وكان حديثه عاماً عن الفلسطينيين ولم يحدد من هم.. وتجاهل الحديث عن السلطة الفلسطينية و«ياسر عرفات» شريك عملية السلام. وتحددت مواعيد للالتقاء بالرئيس الأمريكي كلينتون والرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين ملك الأردن، ولم تتحدد اي لقاءات مع «ياسر عرفات».

وأدرك المعنيون بعملية السلام اتجاه الحكومة الجديدة ونواياها فلم يشأوا ان يزيدوا النار اشتعالاً وخرجت التصريحات من العواصم العربية تقول «لا تتعجلوا... وأعطوا الحكومة الاسرائيلية الجديدة الفرصة».

وسافر نتنياهو في أول تحرك دبلوماسي له الى الولايات المتحدة والتقى بالرئيس كلينتون وأعضاء الكونجرس والجالية اليهودية، وهناك قال كلاما لا ينم عن الجدية في السلام وتحدث مع أعضاء الكونجرس حديثاً أساء الى الدول العربية حيث وصفهم بأنهم غير ديموقراطيين وان الديمقراطية الحقيقية في اسرائيل، وبدأ حديثه عن السلام غامضاً فهو يريد مفاوضات مع السوريين دون شروط مسبقة. وفي نفس الوقت قال «دون أن يحصلوا على «الجولان» ، وانه على استعداد للمضي قدماً في عملية السلام على أي مسار اذا كان هناك تقدم.

ويبدو ان الحكام العرب المعنيين بعملية السلام كانوا على ادراك بالاخطار التي يمكن ان تهدد عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل. ففي يوم ٥ حزيران عقد مؤتمر قمة في العقبة الأردنية حضره الرئيس مبارك والملك حسين ورئيس السلطة الفلسطينية «ياسر عرفات».

وفي هذا المؤتمر أبدى «ياسر عرفات» تخوفه من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها عملية السلام مع حكومة الليكود المعروفة بتشددها، وكان الرئيس حسني مبارك أكثر حماساً للتطمين والتهدئة والمطالبة بالانتظار حتى يشكل «نتنياهو» حكومته، ويرى ان سياسة الواقع تختلف عن برامج الانتخابات والبيانات المتشددة التي تلقى عادة في معارك الانتخابات. وكان الملك حسين اكثر هدوءاً.

التوسع الاستيطاني وهدم منازل العرب

يوماً بعد يوم بدأ ينكشف مفهوم السلام عند الحكومة الجديدة، فهو يعني الامن لاسرائيل، ولا انسحاب من الجولان، ولا دولة فلسطينية وانما حكم ذاتي موسع مع رخاء اقتصادي على حد قول رئيس الحكومة الجديد، وفي نفس الوقت بدأ المستوطنون والمتدينون من اليهود يصعدون من حملاتهم ضد السكان بدعم من الجيش الاسرائيلي، وبدأت هذه الحملات بعمليات استفزازية يوم ٥ حزيران أي بعد اعلان نتائج الانتخابات بأربعة أيام ضد أملاك الأوقاف الاسلامية والمعالم الأثرية لمدينة «الخليل»، واستولى المستوطنون على مساحات من أراضي محافظة «قلقيلية» ومنعوا الفلاحين من دخول أراضيهم في بيت «بيت أمرين» وتبلغ مساحة هذه الأرض نحو ألفي دونم، وامتدت الاعتداءات على الأراضي في

القدس ونابلس وسائر مناطق الضفة الغربية واتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً بإلغاء قرار الحكومة السابقة بتجميد الاستيطان ففتحت الباب للنهم الاستيطاني الذي راح يستشري ويتوسع وبدأ صبر الفلسطينيين ينفذ عندما وقف «ياسر عرفات» أمام حشد جماهير في مخيم «بلاطة بنابلس في آب ١٩٩٦ ليحذر اسرائيل بأنها «اذا لم تنفذ ما تم الاتفاق عليه فانه لا يزال لدى الفلسطينيين خيارات اخرى» والتقى تحذير رئيس السلطة الفلسطينية مع مشاعر الفلسطينيين التي بلغت ذروتها من الغضب والاحتجاج ازاء سياسة الحكومة الاسرائيلية التي لم تعترف بكل ما تم التوقيع عليه مع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة العمل عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ولم يكن امام الجماهير الغاضبة سوى أن تتحرك اما الى الاراضي المصادرة لتعتصم وتؤدي الصلاة عليها، أو تتحرك جماعات وفرادى الى المسجد الأقصى للصلاة فيه بعد اضراب شامل في أوائل شهر ايلول ١٩٩٦ لمدة أربع ساعات تعبيراً عن رفض سياسة حكومة «بنيامين نتنياهو»، وازاء ذلك جندت الحكومة الاسرائيلية نحو الفي جندي من الشرطة وحرس الحدود لمنع الفلسطينيين من دخول مدينة القدس، وأقامت الحواجز على الطرقات المؤدية الى مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان الجنود يصرخون على الحواجز وهم يمنعون المواطنين من الدخول «عد الى منزلك.. لا توجد صلاة اليوم». وقام جنود الاحتلال بتفتيش الداخلين الى القدس والتدقيق في هوياتهم وتحولت المدينة الى ثكنة عسكرية وصفها الشيخ «حسن طهبوب» وزير الأوقاف والشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية بأن المدينة بدت في ذلك اليوم كأنها احتلت بالأمس فقط وأعادت الينا ذكريات الاحتلال عام ١٩٦٧.

وهكذا منذ مجيء حكومة «الليكود» الى السلطة بدأ التوتر يتصاعد يوماً بعد يوم، وكان التجاهل واضحاً من الحكومة الجديدة لرئيس السلطة الفلسطينية. وتركزت الاتصالات على لقاءات مستمرة بين محمود عباس «أبو مازن» أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و«ودوري جولد» مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد «نتنياهو» الملقب ب «بيبي». وكان «نتنياهو» لم يلتق بعد برئيس السلطة، ولم يحدث سوى زيارة قام بها «دوري جولد» الى غزة في شهر حزيران، ولقاء تم في حاجز ايريز بين، «ديفيد ليفي» وزير خارجية اسرائيل والرئيس ياسر عرفات في تموز بينما راح «نتنياهو» يكرر القول «بأنه لا يريد أن يلتقي بعرفات لقاء احتفالياً وعندما تكون هناك ضرورة تستوجبها المفاوضات سأقابله». وراح الرئيس الفلسطيني «عرفات» يرد على ذلك بقوله.. «ان نتنياهو يتهرب من مقابلتي ولكن عليه أن يعرف انه لا يستطيع ان يتهرب طويلاً فأنا الرقم الصعب في العملية السلمية وبدون سلم مع الفلسطينيين لن يكون هناك سلام في المنطقة كلها ولن يدفع الشعب الفلسطيني الثمن وحده.. الشعب الاسرائيلي ايضاً سيدفع الثمن».

كان «نتنياهو» يعتمد على فكرة انه استطاع ان يحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر والأردن والدول العربية التي بدأت تقيم علاقات مع اسرائيل مثل المغرب وتونس وقطر وسلطة عمان. وظل يردد مقولته «اننا نجحنا بعد شهور قليلة من استلام السلطة في صنع هامش من المناورة».

وهكذا بدأ التوتر ورائحة العفن تسيطر على رياح خريف ١٩٩٦، وكانت المفاوضات قد توقفت تماماً بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وأصوات تخرج من واشنطن

والقـاهرة وعمـان تقول اعطوا الرجل الجديد فـرصـة كي يرتب أوضـاعه، ولا تضـغطوا عليه واسـتفاد الرجل الجديد وهو «بنيامين نتنياهو» من هذا الاتجاه فراح يرتب أوضـاعه بوضـع خطة استيطانية تستهدف زيادة عدد المستوطنين الى خمسمائة الف حتى عام ٢٠٠٠، وكان عددهم نحو ١٥٠ ألف مستوطن، وخرجت التقارير من مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي تقول ان الحكومـة الجـديدة لن تبني مـسـتـوطنات جـديدة ولكنهـا سـتـوسـع المسـتـوطنات الحـالـيـة، وتضـمـنت الخـطة الاسـتيطانيـة بناء سـبـعـة آلاف وحدة سكنية في القـدس. وراحت الانذارات توجه الى السكان الفلسطينيين في الأراضي التي تقع في المنطقة (ب) التي لم تنسـحب منها اسـرائيل بعد والـتي كان من المـقـرر حسب اتفـاقيـة المرحلة الانتقـالية «أوسلو٢» ان تبدأ الانسـحاب منها في ٧ ايلول ١٩٩٦ ويشرف فيها الفلسطينيون والاسرائيليون على موضـوع الامن اشرافاً مشتركاً.

وصلت هذه الانذارات الى عائلة «الضـهير» في رفح، والى قبيلة عرب «الجـهالين» وهـم من البدو الذين يعـيـشـون بالقـرب من مـدينة القـدس وكـانوا قـد نقلوا من صـحـراء النقب وهي مناطقهم الأصلية، عددهم خمسمائة نسبة يعيشون في بيوت من الشعر، حدد مكان نقلهم الى منطقة قريبة من مقلب النفايات، وجاء نقلهم بقرار من محكمة العدل العليا الاسرائيلية بهدف توسـيـع مـستوطنة «معاليه ادوميم» اكبر المسـتوطنات الاسرائيلية القريبة من القدس. ورفع أهالي القبيلة التمـاسـات الى المـحكمة لالغاء القـرار. وتبنت مـحـامـية اسـرائيلية تدعى «ليندا برايد» قـضـيـتـهم. وعـبـرت عن هذه المـشكلة قـائلة «انهم كمن ينقلون سـاكناً من غرفـتـه الى المرحاض».

الى جـانب ذلك بدأت السلطات الاسـرائيليـة في شق الطرق للفـصل بين مـدن ومنـاطق الضـفـة الغربيـة، ونقلت ٣٠٠ منزل متنقل على شكل «كرفـانات» الى المنطقة وعندمـا جـاءت حكومـة الليكود شـددت قبضـتـها على المؤسـسـات الفلسطينية وأغلقت ثلاثة مكاتب منهـا مـا يتعلق بشـؤون الاحصـاء، ومنهـا مـا يتعلق بأمور السـياحـة والشؤون الاجـتمـاعـية مـدعـية انها مكاتب تابعة لمنظمـة التـحـرير الفلسطينية، وهذا من وجـهة نظرها لا يجوز لأن القدس لم يجر عليها التفاوض بعد، في الوقت الذي راحت فيه تستولي على الأراضـي وتهدم لمنازل وتسـحب الهويات من المقدسيين الذين يعيشون خارج القدس وبلـغ عددهـم ٢٠٠ مقدسـي تضـرروا من هذا الاجراء.. ولم تكتف بذلك بل منعت اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس من فـتح مكاتب لهم رغم ان الحكومـة الاسـرائيليـة السـابقـة وافقت على اجـراء الانتـخـابات في القدس، لكن الحكومـة اليمينية الجـديدة شـددت قبضـتـهـا، وتدخلت لغلق مكتب النائب حـاتم عبدالقـادر في «بيت حنينا» احدى ضـواحي القدس الشـرقـية، وأثبت النائب الفلسـطيني انه مقـر خاص في بيته ولا يتبع للسلطة الفلسطينية، وبعد مـفـاوضـات بينه وبين وزارة الداخلية الاسرائيلية شارك فيها السـفير المصـري محمد بسـيوني وافق «افيغدور كهلاني» وزير الامن الداخلي الاسرائيلي على فتح المكتب على اعتبار انه مقر شخصـي للنائب الفلسطيني وليس بوصـفـه عضـواً بالمـجلس التشريعي الفلسطيني، ولم يعـجب قرار وزير الداخلية الاسـرائيلي رئيس حكومـتـه «نتنيـاهو» الذي وجـه لومـا له قـائلاً «لقد أرسلتك لتغلق المكتب لا أن تتفـاوض بشـأنه»، ولان وزارة الداخليـة لا تريد ان تتـراجـع في قـرارهـا الذي لم يعـجب رئيس الوزراء،

وفي نفس الوقت تريد ترضيته فقد أرسلت بعد ذلك فرقة من موظفي الجمارك والضرائب مطالبين النائب الفلسطيني بدفع ٢٥ ألف شيكل أي ما يعادل ٨ آلاف دولار، بحجة ضرائب متراكمة عليه، واستولوا على أثاث المنزل. وقد أثبت انه قام بتسوية هذه الضرائب من قبل حيث دفع سبعة آلاف شيكل مقدماً، وتم تقسيط باقي المبلغ بواقع خمسمائة شيكل كل شهر. واعتبر «عبدالقادر» ان الأمر ليس ضرائب وانما هو موضوع سياسي بالدرجة الأولى.

اضافة الى ذلك راحت السلطات الاسرائيلية تقوم بهدم المنازل وبلغ عدد المنازل التي تم هدمها في الضفة الغربية والقدس خلال الاشهر الثلاثة التي أعقبت فوز «الليكود» في الانتخابات ٤٠ منزلاً بحجة انها بنيت بغير ترخيص. وامتدت الاجراءات الاسرائيلية الجديدة لتنال من المؤسسات الفلسطينية في القدس فحظر على بيت الشرق العمل السياسي واستقبال مسؤولين من الدول الأوروبية وقد أدى ذلك الى توترات سياسية بين اسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي.

وبيت الشرق هو في الواقع كان فندقاً يمتلكه أسرة عبدالقادر الحسيني في القدس العربية، ثم تحول الى مقر للعمل الفلسطيني يقوده فيصل الحسيني نجل المرحوم عبدالقادر الحسيني والذي شارك في مفاوضات مدريد وواشنطن وأصبح مسؤولاً عن ملف القدس في السلطة الفلسطينية وعضوا باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخشيت الحكومة الاسرائيلية الجديدة ان يكون «بيت الشرق» هو المقر الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس، ولذلك منعت زيارة الوفود الأوروبية الرسمية التي تزور اسرائيل زيارة بيت الشرق، ولكن هذا المنع لم يكن كاملاً فكثيراً ما استقبل فيصل الحسيني ووزراء السلطة الفلسطينية ونواب المجلس التشريعي عن القدس دبلوماسيين أجانب ووفوداً أوروبية في بيت الشرق. وقد تعرض «بيت الشرق» بسبب ذلك الى مضايقات كثيرة من جانب السلطات الاسرائيلية التي تدخلت اكثر من مرة لملاحقة الموظفين الفلسطينيين العاملين به، ومنعت استكمال عملية بناء لتطوير المقر، وتعرض «فيصل الحسيني» اكثر من مرة لمحاولات اغتيال عندما أطلق الرصاص على بيته مرتين من قبل المتطرفين اليهود في شهر ايلول ١٩٩٥ أي قبل اغتيال اسحاق رابين وقبل مجيء حكومة الليكود في انتخابات ايار ١٩٩٦.

تصاعدت حدة التوتر اكثر بين الفلسطينيين والحكومة الاسرائيلية الجديدة في القدس عندما توجه فريق اسرائيلي في الساعة الرابعة والنصف صباح يوم ومعهم جرافة ضخمة وهدموا جمعية «برج اللقلق» القائم بالقرب من باب السلسلة عند اسوار القدس وهي جمعية خيرية مهمتها انسانية اجتماعية رياضية تهتم باحوال اليتامى والمعاقين ومساحتها ١١ دونما. وكالعادة بررت السلطات الاسرائيلية عملية الهدم بحجة انه غير مرخص رغم ان هذا المبنى قائم منذ أربعين عاما لخدمة الفلسطينيين، وهناك توجه اعضاء المجلس التشريعي والشيخ حسن طهبوب وزير الأوقاف والشؤون الدينية واعتصموا مع السكان فوق الأرض التي كانت الجمعية تقع عليها احتجاجا على عملية الهدم.

استفزاز رجال السلطة الفلسطينية

ولم يسلم مهندسو اتفاق «أوسلو» من مضايقات الجنود الاسرائيليين على المعابر فقد أوقف «محمود عباس» (أبو مازن) الذي وقع على اتفاق «أوسلو» في واشنطن عدة ساعات

عند حاجز «ايريز ومعه العقيد «محمد دحلان» رئيس جهاز الامن الوقائي في قطاع غزة.. وتعرض «أحمد قريع» رئيس المجلس التشريعي لاستفزاز الجنود عند مداخل مدينة القدس، واختطف «عباس زكي» عضو المجلس التشريعي وهو قادم من الاردن عند معبر جسر الكرامة «جسر اللنبي» بعد أن أنهى اجراءاته على المعبر وأعيد بعد عدة ساعات.

وفي القدس ايضا تم سحب هويات العشرات من المقدسيين الذين لا يسكنون في المدينة. والغريب انه عندما سئل «بنيامين نتنياهو» في المؤتمر الصحفي الذي عقد في عمان اثناء زيارته وكذلك في الحديث الذي أجرته معه صحيفة «القدس» الفلسطينية عن المضايقات التي يتعرض لها الشخصيات الفلسطينية وعن سحب الهويات من المقدسيين أبدى عدم معرفته بهذه الأمور، وقال انه يسمعها لأول مرة متظاهراً بالبراءة وانه يعمل من اجل السلام.

وقد تزايدت عمليات الاستفزاز ووصلت الى ذروتها عندما منعت طائرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوم ٢١ آب ١٩٩٦ من عبور الاجواء الفلسطينية من غزة الى مدينة رام الله، وكان المنع غريباً ومستفزاً، ففي أول الامر ووفق كالمعتاد على السماح للطائرة بالعبور، ثم بعد ساعات جاء المنع بعبور الطائرة بحجة انه لا يوجد برتوكول بين الفلسطينيين واسرائيل بتنظيم عملية عبور طائرة الرئيس، وكانت النتيجة ان ألغى الرئيس عرفات زيارته وهدد باتخاذ اجراءات معينة لأن ذلك اعتبر اهانة شخصية له اضافة الى أنها اهانة للشعب الفلسطيني... وتدخل القنصل الأمريكي ومساعده لتهدئة الخواطر. وفي المساء اتصلت السلطات الاسرائيلية «بجميل الطريفي» وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية وعضو المجلس التشريعي وأبلغ بانه لا مانع من عبور طائرة الرئيس «عرفات»، لكن الزيارة تأجلت. وسافر «عرفات» الى رام الله بعد ذلك بأسبوع وقال «ان ما قررناه بشأن الطائرة المروحية قد نفذ » اي ان اصرارنا على ضرورة التنقل بين اجواء الضفة والقطاع قد تحقق، لكن المشاعر في نفوس الفلسطينيين كانت قد بلغت ذروتها من الاستياء والغضب، ولم يجد الرئيس عرفات أمامه سوى الاتصال بالرئيس حسني مبارك والرئيس الأمريكي كلينتون ومجلس الامن يبلغهم بالاستفزازات الاسرائيلية والاجراءات التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية بشأن توسيع المستوطنات وتهويد القدس، الامر الذي أصبح يهدد عملية السلام بشكل عملي. وكان عليه ان يتخذ قرارات تعبر عن حركة الجماهير وغضبها فدعا الى اضراب يوم الخميس استمر أربع ساعات. وكان بالفعل اضراباً ناجحاً شارك فيه كافة فئات الشعب الفلسطيني والمؤسسات العامة والخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تعبيراً عن تلاحم الشعب الفلسطيني مع قيادته.. وتعبيراً عن الغضب والرفض الجماهيري للاجراءات والاستفزازات الاسرائيلية وليكون ذلك رسالة موجهة الى العالم كي يشهد على استخفاف الحكومة الاسرائيلية بعملية السلام وعدم الالتزام بالاتفاقيات وبنودها.

وقد حاول الجانب الاسرائيلي الالتفاف حول ردود الفعل الفلسطينية الغاضبة فأرسل احد اعوانه وهو محامي اسرائيلي يدعى «اسحق مولخو» الى الرئيس عرفات في رام الله يرجو منه تهدئة الاوضاع وعدم حدوث اي اخلال بالامن من شأنه ان يؤدي الى تدهور الامور والقضاء على العملية السلمية. وفي نفس الوقت تظاهر بأنه مشغول بالسلام فأعلن عن تشكيل الوفد الذي سيفاوض الفلسطينيين واستبعد منه «ارئيل شارون» و«بيني بيجن»، ودعا

الى لقاء بين «محمود عباس» و«دوري جولد» مستشاره السياسي ولقاء آخر بين «صائب عريقات» وزير الحكم المحلي ورئيس لجنة متابعة المفاوضات مع نظيره الاسرائيلي «دان شمرون» ولكن هذه اللقاءات لم تسفر عن شيء.. ورفضت المطالب الفلسطينية الخاصة باستئناف مفاوضات الحل النهائى الخاصة بالقدس والمستوطنات واللاجئن، وازاء ذلك بدأ الفلسطينيون يفقدون الثقة في السلام ويتحدثون علانية عن خطط «نتنياهو» في تدمير اتفاقيات السلام.. وبدأ القناع يسقط عن وجه «نتنياهو» وحزب الليكود.

أول لقاء بين عرفات ونتنياهو

راحت الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والاردن تدفع بحكومة الليكود الى اتخاذ خطوة تخرج عملية السلام من جمودها، ووصل الحد بالرئيس الأمريكي كلينتون الى الضغط على «نتنياهو» بضرورة أن يتم لقاء بينه وبين الرئيس عرفات قبل أن يتوجه في زيارته الثانية الى واشنطن. وتم اللقاء يوم ٥ ايلول في الجانب الاسرائيلي من حاجز ايريز وكان لقاء قد تم من قبل بين عرفات وديفيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي في الجانب الفلسطيني من الحاجز لكن لم يسفر عن شيء. استغرق اللقاء الأول بين «عرفات» و«نتنياهو» نحو ساعة ونصف، ولم يزد عن كونه لقاء احتفاليا تصالح فيه الاثنان، وأكد كلاهما حرصهما على المضي في عملية السلام، وخرجا بعد الاجتماع الى الصحفيين وكأنهما خرجا من حلبة ملاكمة مغلقة، عرفات يبدو مبتهجاً وكأنه يقول ان ما كان يقوله قد تحقق وهو انه الرقم الصعب في عملية السلام في الشرق الاوسط وان «نتنياهو» لا يستطيع ان يستمر في تجاهله.. والآخر يرد غاضبا حزينا متعاليا كأنه اضطر الى هذا اللقاء.. الوجوه عابسة مقطبة الجبين. وعندما قال الرئيس «عرفات» انه اتفق مع السيد «بيبي» على استمرار الاتصالات والتنسيق فيما يتعلق بالمسائل الامنية رد عليه رئيس الوزراء «شكرا مستر» شيرمان» .. ولم يقل مستر «بريزدنت» فكلمة تشيرمان تعني رئيس شركة أو مؤسسة أما «بريزدنت» فتعني رئيس دولة.

ولم يسفر هذا اللقاء الا عن تلك المصافحة المتجهمة والاتفاق على أن تستأنف لجنة التوجيه والمتابعة المعروفة باسم Steering Committe اجتماعاتها. وانتهى اللقاء وعاد كل واحد منهما الى موقعه، وبعد ايام قليلة عقدت لجنة التوجيه والمتابعة اجتماعاتها في حاجز «ايريز» ولم يتكرر لان الاحداث بعد ذلك بدأت تاخذ طابعا مأساوياً.

فتح نفق اسفل المسجد الاقصى

تصاعدت هذه الاحداث يوم الثلاثاء ٢٣ ايلول ١٩٩٦ عندما اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن فتح نفق اسفل المسجد الاقصى في ساعة مبكرة من هذا اليوم واعتبرت السلطة الفلسطينية ان ذلك اعتداء صارخاً على الاماكن الدينية الاسلامية ونبهت العالمين الاسلامي والعربي الى خطورة فتح النفق.

كانت الاجواء وقتها مهيأة للصدام، فحكومة نتنياهو الغت قرار الحكومة السابقة بتجميد بناء المستوطنات وفتحت شهية المستوطنين في الاستيلاء على الأراضي والاعتداء على السكان العرب ولم يسلم الاطفال من اعتداءاتهم عند الحواجز، والحصار لا زال مفروضاً

السكان العرب ولم يسلم الاطفال من اعتداءاتهم عند الحواجز، والحصار لا زال مفروضاً على المناطق الفلسطينية منذ اذار ١٩٩٥ واستمرار هدم المنازل في الضفة الغربية والقدس حتى بلغ عدد هذه المنازل ٤٠ منزلاً بحجة عدم حيازة أصحابها على تراخيص للبناء.

كانت السلطة الفلسطينية تراقب كل ذلك ولا تملك سوى ابلاغ مصر وأمريكا والعالم بما يحدث.

وفي يوم ٢١ ايلول اعلنت حكومة نتنياهو عن فرض حصار جديد على المناطق الفلسطينية، وبررت ذلك بمناسبة احتفالات اليهود برأس السنة العبرية وأغلق الحرم الابراهيمي في الخليل امام المسلمين، وانتهت الأعياد يوم الاثنين ٢٣ ايلول. وفي صبيحة يوم الثلاثاء ٢٤ أيلول فوجى العالم باحتفال الحكومة الاسرائيلية بفتح النفق اسفل المسجد الاقصى وهو قرار لم تجرؤ الحكومات الاسرائيلية السابقة على اتخاذه.

وقصة النفق تعود الى عام ١٩٨١ عندما كشف عن هذا المخطط وجرت اول محاولة لفتحه عام ١٩٨٨ الا انها فشلت ووقعت احداث عنف وللنفق رمز تاريخي وديني وحضاري فهو يمتد من حائط البراق تحت الأرض الى «باب الآلام» على مسافة ٤٨٨ متراً، وقد أدى الاعتقاد السائد لدى رجال المؤرخين اليهود ان اسوار الحرم القدسي الشريف هي جدران هيكل اليهود المدمر الى قيامهم بعدد لا يحصى من الخروقات لحرمان المسلمين كان أولها هدم حارة اسلامية قديمة استقرت في الجهة الجنوبية الغربية من الحرم القدسي الشريف سكنتها جاليات اسلامية جاءت من المغرب العربي على مر العصور لتجاور الحرم القدسي الشريف وسميت ب «حارة المغاربة».

وجرت اعمال الهدم هذه والحفريات بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة، وانتقلت أعمال الحفريات الى سور الحرم الجنوبي المحاذي للمسجد الأقصى، وقد عثرت خلال البحث عن الكثير من الاثار الاسلامية ومن بينها بقايا قصر اموي لكنها قامت بالتعتيم على هذه المكتشفات مدعية ان حجارة القصر الاموي هي حجارة الهيكل التي اعاد الامويون استخدامها في بناء قصرهم عليه.

وفي مطلع الثمانينات بعد الانتهاء من اعمال الحفر في الجهة الجنوبية اتجهت انظار رجال الآثار الاسرائيليون نحو شمالي الحائط الغربي لكن الصروح الاسلامية التي بنيت على مر العصور ومن بينها المدارس الدينية التي خرجت علماء ومشاهير في الدراسات الاسلامية في القرون الوسطى وقفت حائلاً بينهم وبين أهدافهم، فقد كانت متاخمة للحائط وكان هدمها يعني نشوب أزمة سياسية حادة بين اسرائيل والعالم والاسلامي، خاصة بعد اقامة علاقات دبلوماسية بين مصر واسرائيل.

يقول الباحث «زكي حسن نسيبه» في دراسته عن النفق التي نشرت بصحيفة «النهار» الفلسطينية في ٢٥ تشرين اول ١٩٩٦» انه كان على رجل الآثار الاسرائيليين الساعين الى التأكيد على أن كل ما يتعلق بالحرم القدسي هو من بقايا هيكلهم ان يبحثوا عن حيلة تخرجهم من هذا المأزق، فانتقلوا الى العمل تحت سطح الأرض بسرية ودون ضجة اعلامية أو اثارة المشارع، وكشف عن النفق عام ١٩٨١ تحت مبان اسلامية بنيت في القرون الوسطى حيث اخترق النفق اساسات هذه المباني، ولم تكن المناطق التي تم حفر النفق من

خلالها معروفة من قبل حيث كشف النفق عن أساسات السور الغربي التي كانت مبنية على النمط الروماني.

ويعتقد المؤرخون الاسرائيليون ان شارعا رومانيا كان يمتد من الجهة الجنوبية بمحاذاة الحرم نحو شمال الحائط، وقد تم دمج جزء من هذا الشارع الروماني الى أن يصل في مرحلة اخرى الى الصخور التي بني عليها سور الحرم. وفي نقطة معينة تنتهي كافة الصخريات القديمة بما فيها أسس المعالم الاسلامية واجزاء الشارع الروماني، وهناك قام الاسرائيليون باكمال الحفر بالصخر لكي يبلغوا هدفهم وهو نهاية سور الحرم القدسي الغربي المتجه من الجنوب نحو الشمال، ولم يستغرق حفرهم بالصخر باتجاه الشمال طويلاً حيث اعترضتهم قناة مياه بنيت منذ عصور قديمة، وكانت تقوم بنقل مياه الامطار من مجمع نصيب في منطقة باب العمود الى مكان القدس القديمة.

ورغم ان الاسرائيليين سارعوا بتسمية هذا الجزء من القناة التي تم اكتشافها باسم نفق «الحشمو نائيم» نسبة الى فئة يهودية متشددة دينياً حكمت في منتصف القرن الثاني قبل ميلاد السيد المسيح. ويعتقد المؤرخون اليهود انهم هم الذي قاموا بنقل المياه الى الهيكل عن طريق هذه القناة، الا انه من غير المؤكد ما اذا كانت هذه القناة حقاً من صنع «الحشمو نائيم» أم من صنع حكام آخرين حكموا القدس، خاصة وان ازمة المياه في القدس وسبل معالجتها قضية عاصرت المدينة منذ اقدم العصور، وسعى كل من حكامها الى حفر الانفاق لتزويدها بالمياه لحل هذه المشكلة.

وهكذا تحاول اسرائيل من خلال هذا النفق تأكيد (يهودية) القدس رغم ان النفق مر بحضارات عديدة وليس هناك اثباتات تاريخية ان الذي حفر النفق أو القناة هم اليهود «الحشمو نائيم» وتريد اسرائيل كذلك بفتح النفق تأكيد سيطرتها على المسجد الأقصى الذي يمثل جبل الهيكل لها.

مواجهات دامية

ويعتقد العرب والمسلمون ان فتح النفق هو تحدّ لمشاعر المسلمين في القدس وفي كل مكان وخرق لاتفاقيات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، التي نصت على عدم اجراء أي تغييرات في مدينة القدس التي تحمل أحد موضوعات التفاوض في المرحلة النهائية، كذلك يقول رجال الآثار العرب ان فتح النفق وجعله موقعاً للسياح يجتذبهم من شأنه ان يهدد أساسات المسجد الأقصى. لهذا كانت ردود الفعل غاضبة لدى سكان القدس بمجرد أن اعلن عن فتح النفق، حيث بدأت الاشتباكات الجديدة بين اليهود والعرب بينما كان «بنيامين نتينياهو» في الطائرة في طريقه الى لندن بعد ان أعطى الأوامر بفتح النفق يعرب للصحفيين عن احساسه بالفخر وهو يقول «سيستفيد الجميع في القدس من النفق وخصوصاً تجار المدينة وسيتدفق عليهم السياح، واني متأثر للغاية لأن هذا النفق سيظل أساس وجودنا» وكان يشير بذلك الى المسجد الأقصى المبارك الذي يسمونه «جبل الهيكل» الذي يسير تحته النفق.

ولم ينم الشعب الفلسطيني يومها، فالعدوان وقع على العصب الحساس وعلى الاثار

الاسلامية وعلى المسجد الاقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي عليه الصلاة والسلام، وتدفقت المسيرات الشعبية تعلن رفضها واحتجاجها، وأعلن الاضراب لمدة ساعتين في نفس اليوم في كافة المحافظات الفلسطينية.

ولم ينم الرئيس عرفات ليلة الثلاثاء يوم الاعلان عن فتح النفق، وأجرى اتصالات الى ما بعد منتصف الليل مع زعماء العالم. وأعلن ان قيام السلطات الاسرائيلية بفتح النفق هو جريمة ضد المقدسات الاسلاماية والمسيحية وخرق فاضح تماماً لعملية السلام. وقال في اجتماع جماهيري يوم الثلاثاء ٢٤ ايلول ان هذه الاجراءات تهدف الى تغيير وتهويد معالم القدس قبل أن يبحث موضوعها على طاولة المفاوضات، ووصف هذه الاجراءات بأنها انتهاك اسرائيلي لعملية السلام وضد الاتفاقيات الموقعة «والتي ذهبنا على أساسها مؤتمر مدريد». ثم قال «أن الارض الفلسطينية ليس ارضا سائبة ونحن عين ساهرة على القدس.. وشعبنا وجميع مسلمي العالم ومسيحييه لن يقفوا مكتوفي الأيدي».

وبالفعل بدأت المواجهات الساخنة في اليوم التالي، يوم الاربعاء وبدأت المسيرات التي قادها وزراء وأعضاء في المجلس التشريعي تجوب شوارع القدس احتجاجاً على فتح النفق والاعتداء على المقدسات الاسلامية، من هؤلاء «محمد زهدي النشاشيبي» وزير المالية، وحسن طهبوب وزير الاوقاف والشؤون الدينية، و«حنان عشراوي» وزيرة التعليم العالمي وعضو المجلس التتشريعي، و«أحمد البطش» و«أحمد الزغير» و«حاتم عبدالقادر» أعضاء المجلس عن دائرة القدس، وفيصل الحسيني المسؤول عن ملف القدس. خرجت المسيرة من باب العمود الى ساحة المسجد الأقصى، ورغم انهم لا يملكون سلاحاً ولا أي اداة للدفاع عن أنفسهم الا ان جنود الاحتلال اعترضوا طريقهم وانهالوا عليهم ضربا بالهراوات، وكانت الصور التي نقلتها وكالات الانباء في صحف العالم اشد ايلاماً، ومن بينها الوزير النشاشيبي الذي تجاوز الستين عاما وهو الوزير في حكومة السلطة الفلسطينية المناصرة لعملية السلام يتعرض لهراوات جنود الاحتلال، وسائر الوزراء الآخرين الذين نقلوا على الفور الى مستشفى المقاصد للعلاج منهم «محمد زهدى النشاشيبي «وحسن طهبوب» و«فيصل الحسيني»، ولم يسلم الآخرون من صلافة الجنود الاسرائيليين، ورغم ذلك لم تتوقف المسيرات.

وكما حدث في القدس حدث في سائر مدن الضفة الغربية مسيرات شعبية تندد بالاعتداء على المقدسات الاسلامية. وازاء ذلك دعا الرئيس عرفات الى اجتماع طارئ لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس الوزراء الفلسطينية يعقد بمقر السلطة في غزة لمواجهة الاعتداء الذي ارتكبته اسرائيل ضد الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في القدس. وراح الرئيس «عرفات» مرة أخرى يجري اتصالات هاتفية مع الرئيس المصري «حسني مبارك» والعاهل الأردني «الملك حسين» والرئيس التركي «ديميريل» والرئيس الأمريكي «بيل كلنتون» ورؤساء الدول الأوروبية يطالبهم جميعا بالتحرك السريع لانقاذ عملية السلام.

وفي اليوم التالي ازدادت حدة التوتر وتعرض وزراء السلطة الفلسطينية للاعتداء وشهدت مدينة القدس اعنف مواجهات ضد الاحتلال الاسرائيلي، وعم القدس اضراب شامل واغلقت المحال التجارية. واتصل «كهلاني» وزير الامن الاسرائيلي بالرئيس «عرفات» يطلب

الاسرائيلية ان تزيل اسباب التوتر حتى تعود الامور الى طبيعتها. وقال «زهدي النشاشيبي» ان ما حدث هو جريمة بكل المقاييس، وقال «عبدالعظيم سلهب» رئيس مجلس الاوقاف الاعلى ان ما ارتكبته القوات الاسرائيلية هو استمرار للعمل الاستفزازي. وفي «غزة» جرت مواجهات مع جنود الاحتلال الاسرائيلي أسفرت عن اصابة ٨٠ فلسطينياً بجراح، وفي جامعة «بير زيت» أصيب ٤٠ طالباً من طلاب الجامعة نتيجة اطلاق الرصاص عليهم من قبل جنود الاحتلال واستشهد أحد الطلاب. وفي «رام الله» بلغ عدد الاصابات يوم الاربعاء ٢٥ ايلول ١٤٥ حالة نقلت الى المستشفيات نتيجة استخدام الغاز الخانق والرصاص المطاطي والرصاص الحي.

ويومها قال «الطيب عبدالرحيم» أمين عام رئاسة السلطة الفلسطينية: ان هناك خيارات كثيرة أمام الشعب الفلسطيني اذا ما استمرت اسرائيل في مخططاتها المنافية لعملية السلام».

والتقى الرئيس «عرفات» بالصحفيين وهو يبدو متحمساً ويتمتع بمعنويات عالية وقال: ان ما تقوم به اسرائيل هو خرق للاتفاق وانها تنتهك كل ما من شأنه دعم المسيرة السلمية». وفي هذا اليوم استقبل الرئيس «عرفات» عددا من اعضاء الكنيست العرب «عبدالوهاب الدراوشة» وطلب الصانع» و«عبدالمالك هامشة» اضافة الى «عبدالله نمر درويش» ممثل الحركة الاسلامية داخل اسرائيل وكان البحث حول جريمة اسرائيل بفتح النفق أسفل المسجد الأقصى.

اسفر هذا اليوم عن استشهاد اربعة فلسطينيين واصابة ٣١٠ آخرين. واصيب ستة من المصورين الصحفيين كان بينهم اثنان يعملان في التلفزيون الفلسطيني.

وقررت السلطة الفلسطينية اعتبار اليوم التالي.. يوم الخميس يوم حداد.

وبدلا من ان يكون يوم الخميس يوم حداد تحول الى يوم استشهاد فقد كان هذا اليوم يوم حرب كامل.. وانتقلت المواجهة الى قطاع غزة منذ الساعة السابعة والنصف بمقتل ضابط اسرائيلي وجرح جندي آخر عند مستوطنة «جوش قطيف» قرب «خان يونس». وفي اللحظات الأولى جرح ٩ فلسطينيين نتيجة اطلاق الرصاص عليهم وتدفق سكان غزة الى مناطق المواجهة عند المستوطنات ومواقع الجنود الاسرائيليين بالقرب من «رفح» و«خان يونس» وانتشرت المواجهة في كافة المحافظات الفلسطينية وازداد اوارها في القدس. وانتقلت الى المناطق العربية في اسرائيل وأعلن السكان العرب في مؤتمر عقد بمدينة شفا عمرو» تضامنهم مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية تجاه ممارسات العنف الاسرائيلي ضد المواطنين والاعتداءات المتكررة على مدينة القدس والمسجد الأقصى.

في هذا اليوم بلغ عدد الجرحى ٥٠٠ جريح واستشهد ٢٢ فلسطينياً منهم ١٧ شهيداً في محافظات غزة وخمسة في نابلس. وقتل أربعة جنود اسرائيليين ٢ منهم في قطاع غزة، والآخران في نابلس بالقرب من «قبر يوسف». وفرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول على مدينة الخليل وأغلقت الحرم الابراهيمي الشريف.

وقال الطيب عبدالرحيم ان ما يتعرض له الشعب الفلسطيني هو مجزرة حقيقية تحاول حكومة الليكود من خلالها فرض الرضوخ على شعبنا، ونقول لهم ان دمنا رخيص في سبيل

حقوقنا ومقدساتنا، وكل طلقة رصاص أطلقت على صدور أبنائنا هي طلقة ليس ضد عملية السلام فقط ولكنها ضد المنطقة كلها».

وأبلغ الرئيس «عرفات» المسؤولين الاسرائيليين انه لكي يتوقف التوتر على الجانب الاسرائيلي ان يبادر «نتينياهو» بإغلاق النفق تحت المسجد الأقصى وينفذ الاتفاقيات على الأرض ووقف الاستيطان وترحيل الفلسطينيين وهدم منازلهم.

ووصل عدد الذين استشهدوا في هذا اليوم ١٤ شهيداً وجرح ٣٠٠ آخرين واستمرت القوات الاسرائيلية بطائراتها وجنودها وحرس حدودها تطلق النيران على الفلسطينيين الذين تصدوا لهم بالحجارة وبالأسلحة الخفيفة من مسدسات ورشاشات وهو أقصى ما يملكون من سلاح.

وازاء حدة الموقف وتصاعده وحقنا للدماء أصدر الرئيس عرفات تعليماته الى قوات الامن الفلسطينية بعد ظهر يوم الخميس بعدم اطلاق النار الا في حالة الدفاع عن النفس. وفي حالة الدفاع عن النفس تصدى رجال الامن الفلسطيني لهجوم اسرائيلي عند حاجز ايريز ابلوا فيه بلاء حسنا كانت نتيجته مقتل ٥ من الاسرائيليين.

وفي بيت لحم أصيب «صلاح التعمري» عضو المجلس التشريعي بجروح في المسيرات الشعبية التي كانت تزحف نحو «قبة راحيل» عند مدخل مدينة بيت لحم. وأصيب في هذا اليوم «فيصل الحسيني» و«حاتم عبدالقادر» عضواً المجلس التشريعي عن القدس وكانت اصابتهم خفيفة.

في ذلك اليوم حاولت اسرائيل انزال مدرعات الى قطاع غزة وشوهدت وهي تتحرك عند حاجز «بيت حانون» وقامت طائرات عسكرية باطلاق النيران على الجماهير الثائرة من رشاش ٥٠٠، وازاء ذلك وجهت قوات الامن الفلسطينية نداءات عبر مكبرات الصوت لإخلاء المنطقة من الجماهير لتقليل الاصابات. وفي نابلس قتل جنديان اسرائيليان وأصيب جنود اخرون وجرح من الفلسطينيين ٣٨ شاباً.

وأجرى الرئيس «عرفات» اتصالات مع الرئيس «حسني مبارك» مرتين في ذلك اليوم ومع الرئيس الفرنسي «جاك شيراك» واتصل به الدكتور «اسامة الباز» والسيد «عمرو موسى» وزير الخارجية كما تلقى اتصالاً هاتفياً من اسحاق مردخاي وزير الدفاع الاسرائيلي ومن «دينيس روس» المنسق الامريكي لعملية السلام في الشرق الاوسط.

وفي المساء تصاعدت حدة المواجهات بالقرب من رفح ودير البلح وخان يونس وفي سائر مدن الضفة الغربية. وبلغ عدد الجرحى في قطاع غزة ٨٥ جريحاً، واستشهد خمسة فلسطينيين. وشوهدت طائرة مروحية اسرائيلية فوق مناطق المواجهات وخمس مصفحات اسرائيلية تنطلق منها الأعيرة على الجماهير الفلسطينية بشكل عشوائي.

ومن الأشياء المثيرة التي وقعت في هذا اليوم حادث انقلاب سيارة اسرائيلية عسكرية وهي تطارد الجماهير الفلسطينية في القدس مما أدى الى انقلابها وجرح أربعة جنود بها والحصار الذي تعرض له ٤٧ جندي اسرائيلي داخل «قبر يوسف» وعوملوا من قبل الفلسطينيين معاملة كريمة وقدموا لهم المياه والطعام وهم في حالة معنوية سيئة لا يمنعون أنفسهم من البكاء.

دماء في ساحة المسجد الأقصى

عاشت الجماهير الفلسطينية على أعصابها ليلة الجمعة، فالمسيرات ما زالت مستمرة في كل انحاء فلسطين، وعشرات الشهداء سقطوا وجرت احتفالات شبعية لتشييعهم وسط هتافات بحياتهم وحياة فلسطين، وتعليمات القيادة الفلسطينية التزم بها الجمع وهي عدم اطلاق النار الا في حالة الدفاع عن النفس، لكن الاسرائيليين استمرأوا حالة اطلاق النار المجنونة مما زاد من عدد الجرحى والشهداء.. وقد دلت حالات الاصابة التي نقلت الى المستشفيات ان الاصابات اما في الرأس أو الصدر ومعنى ذلك ان الرغبة في القتل واضحة، ليست المسألة مجرد مواجهة مسيرات شعبية وانما الهدف هو قتل الشعب الفلسطيني.

وتهيأت الجماهير ليوم الجمعة حيث استعد الشعب كله لأداء صلاة الجمعة وصلاة الغائب على أرواح الشهداء، وكانت القلوب تتطلع الى المسجد الأقصى حيث هناك يوجد اصل الكارثة وهو ذلك الباب الذي فتحته سلطات الاحتلال في النفق الموجود اسفل المسجد الأقصى. وفي صباح يوم الجمعة جرى اتصال بين الشرطة الفلسطينية والهيئة الاسلامية العليا بهدف تأمين المصلين من أي اعتداءات، ووعدت الشرطة الاسرائيلية، لكن ساحة المسجد الأقصى كانت مليئة بجنود حرس الحدود والشرطة الاسرائيلية. وما ان أدى المصلون صلاة الغائب وسلموا، حتى فوجئوا بقنابل الغاز الخانق والرصاص ينطلق نحوهم، وحاول الجنود اقتحام المسجد ودخوله ولكن المصلين منعوهم وأغلقوا الأبواب، وبدأت الاخبار تخرج عن الجرحى والمصابين الذين تعرضوا للاختناق بالغاز. وقاوم المسلمون الهجمة اللاانسانية، وكانت النتيجة استشهاد اربعة من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين الثامنة عشرة والثلاثين وكلهم تلقوا الرصاص في رؤوسهم وصدورهم، وبلغ عدد الجرحى نحو مائة من الذين تعرضوا للرصاص المطاطي والرصاص الحي والذين اختنقوا بالغاز. والغريب ان سلطات الاحتلال منعت وصول سيارات الاسعاف اليهم لنقل الجرحى مما اضطر الاهالي الى حمل الجرحى ونقلهم الى مستشفى المقاصد. واستمرت الاضطرابات في ساحة المسجد الاقصى لمدة ساعتين بعد الصلاة فقد عزز الجيش الاسرائيلي والشرطة وجودهما في القدس القديمة في ذلك اليوم بنحو ثلاثة آلاف جندي انتشرت في المناطق المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة والطرق المؤدية اليها، مما أعاق حركة السكان وهم يحاولون الخروج من ساحة المسجد الأقصى، واضطر الآلاف منهم البقاء داخل المسجد الأقصى.

وكان «نيتنياهو» قد أجرى اتصالا هاتفيا مع الرئيس «عرفات» في ساعة مبكرة من صباح يوم الجمعة لعقد لقاء معه لكن الرئيس «عرفات» رحب بعقد اللقاء في حضور الرئيس حسني مبارك، وكان الرئيس عرفات يأمل ان يمر هذا اليوم بهدوء وأن تتراجع اسرائيل عن موقفها من النفق المشؤوم، كما جرى اتصال في صباح هذا اليوم مع الرئيس «حسني مبارك» وكلها اتصالات استهدفت الخروج من الازمة.

بدأت الاجواء تميل الى الهدوء النسبي مساء ذلك اليوم باستثناء مواجهات جرت في

منطقة «رفح» و«خان يونس» قرب مستوطنة «جوش قطيف» التي استشهد اثناءها ضابط مصري اصيب برصاصة طائشة نظرا لقرب منطقة الحدود من مناطق المواجهات في رفح. وقد قام «يوسي ساريد» ممثل حزب ميريتس بعد ظهر يوم الجمعة بزيارة الى الرئيسي «عرفات» بغزة وصرح بانه لمس بنفسه ان الرئيس «عرفات» يعمل كل جهده لتهدئة الامور واستئناف المفاوضات. وجرت في هذا اليوم مواجهات في مدن «طولكرم» و«أريحا» و«غزة» و«الخليل» و«جنين»، واستشهد في هذا اليوم نحو ١٧ فلسطينياً ليصل العدد الى ٦٩ شهيدا ويكتمل الى ٨٥ بعد استشهاد عدد من الجرحى الذين تعرضوا لاصابات خطيرة. ويصل عدد الجرحى اكثر من ألف وخمسمائة من الفلسطينيين.

وجاء يوم السبت يغلب عليه الهدوء الحذر وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت فتحة النفق لتعيد فتحها صباح يوم الأحد، ثم تبدأ اتصالات سياسية بين واشنطن والقاهرة وغزة وتل أبيب تمهد لعقد لقاء قمة في واشنطن لتطويق الأزمة ووقف اراقة الدماء، وقد خرج كل جانب بمعطيات جديدة سوف تنعكس على سير الأحداث القادمة في عملية السلام الفلسطيني الاسرائيلي.

مؤتمر واشنطن

كشفت المواجهات التي جرت بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الاسبوع الأخير من شهر ايلول ١٩٩٦ عن مدى التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني حيث اندفع الناس ناحية الخطر اندفاعاً لم يسبق له مثيل. كانت السيارات تنطلق من مدينة غزة لتتوجه الى مناطق الصراع بالقرب من المستوطنات ومواقع الجيش الاسرائيلي وهم مدركون تماماً أنهم قد لا يعودوا الى بيوتهم ثانية، لم تصدر لهم تعليمات ولم يطلب منهم احد الدخول في مواجهة مع الاسرائيليين ولعل هذا هو السبب في كثرة عدد الشهداء والجرحى الذين وصل عددهم اكثر من ١٥٠٠ جريح وكان عدد ضحايا اسرائيل ثلاثة عشر جندياً منهم ٩ من اصل درزي و٤٥ جريحاً، اضافة الى ضحايا الاسرائيليين في «قبر يوسف» بنابلس الذين وجدوا انفسهم محاصرين من قبل الشرطة الفلسطينية، وأدركت حكومة الليكود ان المسألة ليست نزهة ولكن الاسرائيليين تكبدوا خسائر لم يتوقعوها مما دفعهم الى محاصرة المدن الفلسطينية بالدبابات والمدرعات وأجروا اتصالات مع السلطة الفلسطينية لوقف التدهور. ورفض «ياسر عرفات» ان يلتقي مع «بنيامين نتنياهو» ما لم يتم ازالة الاسباب التي أدت الى المواجهات الدامية بغلق النفق ورفع الحصار عن المدن الفلسطينية والبدء في مفاوضات لتنفيذ الاتفاق الموقع مع الجانب الاسرائيلي في ٢٨ ايلول ١٩٩٥. وتدخلت مصر والأردن وأمريكا في محاولة مع الطرفين لانقاذ الموقف على أساس حل كافة المشاكل وازالة الاسباب التي أدت الى تدهور الموقف. وجرت اقتراحات ان يتم لقاء بين عرفات «ونتنياهو» في حاجز «أيريز» رفضه الجانب الفلسطيني، واقتراح اخر بان يتم الاجتماع في مصر سواء كان في طابا أو القاهرة، لكن هذا الاقتراح لم يجد قبولا من الجانب الاسرائيلي، واستقر الامر بعد اتصالات مكثفة ان يعقد لقاء في واشنطن يجمع بين عرفات ونتنياهو والرئيس حسني مبارك والملك حسين مع الرئيس الأمريكي كلينتون في البيت الأبيض، الا ان مصر رأت بعد مداولات

واتصـالات مع كـافـة الاطراف ان هذا الاجـتـمـاع لن يؤدي الى شيء خـاصـة ان الجـانب الاسرائيلي بدأ يوجه اتهاماته للجانب الفلسطيني بخرق الاتفاق وتجاوز الشرطة الفلسطينية لدورها وانها اطلقت الرصاص على الاسرائيليين، في الوقت الذي سمحت فيه اسرائيل لهم بحمل هذا السلاح. وسافر الرئيس «عرفات» الى القاهرة بعد أن شعر ان الرئيس مبارك غير متحمس لحضور مؤتمر واشنطن المقترح، وأجرى محادثات مع الرئيس حسني مبارك وعمرو موسى وزير الخارجية في الوقت الذي أعلنت فيه القاهرة ان الرئيس «مبارك» لن يحضر المؤتمر بسبب ارتباطه بمواعيد سابقة وافتتاح مشروعات في القاهرة، وكأن القاهرة أرادت ان تقول لاسرائيل وواشنطن انها لا تريد ان تشارك في هذا العبث. وخرج تصريح على لسان «عمرو موسى» وزير الخارجية المصرية قال فيه «لا نريد ان نكون غطاء لأحد في مؤتمر واشنطن». حاول ياسر عرفات ان يمتنع عن حضور المؤتمر ازاء اعتذار الرئيس مبارك عن الحضور لكن الرئيس مبارك نصحه بأن يذهب الى واشنطن مهما كانت النتائج لأنها تعنيه وان مصر ستكون داعمة له.

والواقع ان مصر كانت تشعر بالاستياء من تطورات الأحداث، فهي والأردن لم تضغطا على «نتنياهو» عندما تولى السلطة بعد فوزه في الانتخابات على منافسه «بيريس» حتى ولو كان ذلك بفارق قليل لم يصل نسبته الواحد في المائة. وكل من القاهرة وعمان استقبلتا «نتنياهو» وقالتا اعطوه الفرصة حتى يرتب اوضاعه وأوضاع حكومته. ولكن مع مضي الوقت خيّب «نتنياهو» آمال الداعين الى السلام، واستفز المعارضة الداخلية ضده، وبدأ يظهر أمام الرأي العام العربي والعالمي بأنه يتحدث عن السلام ويعمل ضده، وراح يتعرض لحملات اعلامية من الصحف المصرية والعربية، وشعر بحرج اكثر من مرة ازاء هذه الحملات مما دفعه هو وأعوانه الى ان يجأر بالشكوى اكثر من مرة بسبب هذه الحملات.

كانت مصر عن طريق اتصالاتها الدبلوماسية تشعر ان مؤتمر واشنطن في حالة عقده لن يؤد الى نتيجة ، وبالتالي فان حضورها سيكون بمثابة تشجيع على تصرفات وسياسة حكومة الليكود. واعتبر المراقبون والسياسيون ان عدم حضور مصر للمؤتمر هو في حد ذاته دعم للموقف الفلسطيني بقدر ما كان حضور العاهل الأردني الملك حسين دعما آخر. وما توقعته القاهرة من المؤتمر حدث بالفعل. فقد كان كل من «عرفات» و«نتنياهو» متوجسا تجاه الآخر، وقدم «نتنياهو» ورقة عمل تضمنت سبعة نقاط كلها اتهامات وشروط جديدة للجانب الفلسطيني بل ان احدى النقاط في الورقة الاسرائيلية اشترطت موافقة الدول العربية على ما تقوم به اسرائيل تجاه الفلسطينيين الامر الذي اقر فيه الملك حسين وياسر عرفات رفضهما لهذه الورقة. وكان ذلك بحضور الرئيس الامريكي كلينتون وجرت مشادة كلامية بين الملك حسين ونتنياهو وقال الملك حسين لرئيس وزراء اسرائيل «ان الرئيس حسني مبارك كان اذن على حق عندما رفض حضور هذا الاجتماع... نحن لم نأت الى هنا لنتلقى منك تعليمات أو نقر على معاقبتك للشعب الفلسطيني وهو شعب أعزل بينما تملكون انتم كل الأسلحة الحديثة والمتطورة». وهنا تدخل الرئيس الأمريكي محاولا تهدئة الاجواء خاصة بعد ان شرح الرئيس عرفات موقفة امام الرئيس الامريكي والظروف والملابسات التي أدت الى المواجهات، وقال ان صبر الشعب الفلسطيني قد نفد امام سياسة الحصار وهدم المنازل وعدم تنفيذ الاتفاق

الموقع هنا في البيت الابيض منذ عام كامل. والمح بانه بعد ذلك لا يضمن السيطرة على شعبه طالما بقي الحال على ما هو عليه دون تقدم. وان «نتنياهو» بذلك يشجع قوى المعارضة وهو المسؤول عما حدث من مواجهات، وأكد الرئيس «عرفات» ضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة واعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الخليل.

وقد قام الرئيس كلينتون مرة اخرى بجهود لتهدئة الموقف ومحاولة الخروج بحل وسط لانقاذ عملية السلام من التدهور، وبعد عدة جلسات من المحادثات على مدى يومين لم يفلح الاجتماع في التوصل الى قرارات حاسمة، ووقعت خلافات حول البيان الختامي للاجتماعات الذي كان مقرراً ان يعلن في مؤتمر صحفي يشترك فيه «الملك حسين» والرئيس «عرفات» و«نتنياهو»، لكن الرئيس «كلنتون» اضطر ازاء ذلك ان يعلن بنفسه بيانا مقتضبا عن نتائج الاجتماعات وهو دعوة لجنة التوجيه والمتابعة للاجتماع عند حاجز «ايريز» يوم الأحد ٦ تشرين أول، أي بعد اربعة ايام من عقد اجتماع واشنطن، وتكليف الرئيس «كلنتون» المنسق الامريكي لعملية السلام «دنيس روس» للتوجه الى المنطقة وحضور اجتماعات اللجنة والبقاء في المنطقة، الى أن يتم التوصل الى حل لتنفيذ الاتفاق الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باسم «أوسلو٢».

لم تكن الاجواء على الأرض وفي المناطق تنبئ بالتفاؤل، في الوقت الذي كان يعقد فيه اجتماع واشنطن، فالقوات الاسرائيلية بالمدرعات والدبابات تحاصر المدن الفلسطينية، وتمنع وصول المواد الغذائية والأدوية اليها. وفي غزة استشهد اثنان من رجال الشرطة العاملين في الامن الوطني الفلسطيني متأثرين بجراحهما نتيجة اصابتهما برصاص الاحتلال الاسرائيلي في المواجهات التي جرت بالقرب من حاجز بيت حانون «ايريز» منذ عدة ايام، وفي الخليل استشهد شاب آخر (٢٤ عاما) يدعى محمود عبدالسلام من قرية «بيت عوا» بسبب اطلاق الرصاص عليه من احد المستوطنين اثناء توجهه الى عمله مع زميل له تمكن من الهرب، والفصائل الفلسطينية تصدر بيانات لتدعيم موقف الرئيس عرفات وتشيد بموقف مصر والأردن المساندين للموقف الفلسطيني كل بطريقته، واكتسب «مبارك» و«عمرو موسى» شعبية كبيرة لدى الاوساط الفلسطينية لعدم مشاركة مصر في اجتماع واشنطن، واعتبر ذلك موقفاً شجاعاً يدعم الشعب الفلسطيني في ظروف عصيبة يمر بها.

وفي نفس الوقت اهتمت الصحف الاسرائيلية باجتماع واشنطن وانفردت صحيفة «معاريف» بحديث مع الرئيس «حسني مبارك» والتي قال فيها ان الأوضاع خطيرة وعلى اسرائيل ان تقوم بخطوات ملموسة، و«اذا حدث شيء لعرفات فسينقلب العالم العربي وأن التعنت الاسرائيلي كان وراء عدم مشاركته في قمة واشنطن».

وأبدى بعض الكتاب الاسرائيليين عدم تفاؤلهم من اجتماع واشنطن، وكتب «ناحوم برتباع» في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ان قمة واشنطن تعقد لانقاذ «نتنياهو» فهو يتوجه الى واشنطن وحقيبته فارغة، وليس لديه ما يعرضه على «عرفات» ما عدا التعبير عن عدم الارتياح الذي سيظهر على وجهه اذا طلب منه «كلينتون» مصافحة رئيس السلطة الفلسطينية، وسيضطر الى الضغط على «عرفات» حتى يدرك ان العنف ليس هو الخيار.. وفي النهاية سيقدم الفلسطيني لاسرائيل سلاما آمنا، وبالمقابل يوافق «بيبي» على مفاوضات غير ملزمة

بلا تواريخ محددة وبدون شروط.

وقال «يرنباع» ان سر مسيرة أوسلو لم يكن بآلاف الصفحات التي تم صياغتها من قبل الطرفين بل بالمسيرة ذاتها، ونجحت العلاقات ببطء وصعوبة، وبنيت أواصر من الثقة بغموض غير ان نتائج الانتخابات جمدت المسيرة وقتلتها، ثم أضاف «ان الغريب ان يطلب قادة المعارضة أن يواصل ينتنياهو» تنفيذ اتفاق أوسلو بنصه وروحه وهم بذلك يشبهون الحاخام الذي يطلب من الكافر ان يواصل تنفيذ أوامر الشرع»، وخرج الكاتب نتيجة انه لا بديل لاتفاقية «أوسلو» الا الفوضى والحرب.

اعادة المفاوضات حول الخليل

هذه النتيجة التي خرج بها الكاتب الاسرائيلي لم تكن قناعته وحده بل كانت هي النتيجة التي توصلت اليها كافة الاطراف بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كانت اتفاقية «أوسلو» في هذه المرحلة معطلة فان نذر الحرب بدأت تطفو على السطح، وكثرت التلميحات والتصريحات حول الحرب والتهديد بها، وخرجت تصريحات القادة العسكريين الاسرائيليين تلمح الى تدريبات عسكرية سورية، وكان قد سبقها تدريبات عسكرية مصرية.

وبدأ كل طرف يستعرض قواه، وخرجت تصريحات الرئيس «حسني مبارك» تحذر من حدوث كوارث، وجاء في هذه التصريحات ان الانتفاضة الفلسطينية لو تكررت فلن تكون هذه المرة بالحجارة. وتلبدت الاجواء بحرب كلامية وحملات اعلامية تركزت معظمها في انتقادات ضد «نتنياهو» واتهمته المعارضة بانه اضاع كل الانجازات التي حققتها حكومة العمل السابقة. وقال «شيمون بيريز» ان حكومة الليكود نجحت في توحيد العرب والعالم الاسلامي من جديد ضدنا وانها تقود البلاد الى سلسلة من المتاعب. بينما خرجت تصريحات «نتنياهو» تتحدث عن حرص حكومته على السلام وعلى الامن الاسرائيلي وامن المستوطنين في نفس الوقت.

ولم يفلح اجتماع واشنطن في تبديد هذه الاجواء سوى الدعوة فقط لاستئناف المفاوضات في اطار لجنة التوجيه والمراقبة. واجتمعت اللجنة يوم الاحد السادس من تشرين اول أي بعد اربعة ايام من اجتماع واشنطن. واجتمعت اللجنة يوم الاحد السادس من تشرين اول اي بعد اربعة ايام من اجتماع واشنطن. وكان «وارين كريستوفر» قد وصل الي المنطقة ومعه «دنيس روس» المنسق الامريكي لعملية السلام، وكان وصول «كريستوفر» الى المنطقة مجرد محطة في جولة لافريقيا وترك «روس» ومعه فريق عمل امريكي للمشاركة في المفاوضات. وقبل الاجتماع بيوم واحد قال د. «صائب عريقات» رئيس الجانب الفلسطيني في اللجنة «اننا لا نطلب منة من أحد» نحن نطلب تطبيق اتفاق وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الاسرائيلية ووقع عليه كشهود وضامنين كل من الولايات المتحدة الامريكية ومصر والأردن والنرويج والاتحاد الأوروبي واليابان». وقال ان لجنة التوجيه ليست لجنة مفاوضات وانما هي لجنة تعني بتطبيق الاتفاقيات ولن نوافق على اعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه ونطالب باستئناف مفاوضات الحل النهائي حول القدس والاستيطان بشكل متواز مع

تطبيق الاتفاقيات».

وقال صائب عريقات اننا نطالب الحكومة الاسرائيلية ان تكف عن جميع الاجراءات التي تتخذها من جانب واحد حتى تعطي عملية السلام فرصة، وان توقف اجراءاتها فيما يتعلق بالقدس الشرقية سواء ما يتعلق بالنفق أو هدم البيوت أو مصادرة الأراضي، ثم قال «ان القدس الشرقية منطقة محتلة ولا سيادة لاسرائيل عليها باجماع دولي».

وفي نفس هذا اليوم تلقى الرئيس «عرفات» رسالة من الرئيس الأمريكي «كلينتون» نقلها اليه «ادوارد ابنجتون» القنصل الامريكي العام اكد فيها الرئيس الامريكي «ان واشنطن ستعمل كل ما في وسعها لتطبيق الاتفاق الاسرائيلي والفلسطيني والتقدم نحو مفاوضات الحل النهائي.

وأصدرت القيادة الفلسطينية في اجتماعها الاسبوعي الذي يجمع بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس الوزراء بياناً حيت فيه الرئيس «أبو عمار» على المواقف المبدئية التي وقفها في قمة واشنطن دفاعاً عن الحق الفلسطيني والعربي وعن المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وأكدت القيادة الفلسطينية ان الشعب الفلسطيني يقف صفا واحدا في طول الوطن وعرضه وفي المنافي وراء قيادته الظافرة على طريق تحقيق الاستقلال الوطني وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأضاف البيان «ان الشعب الفلسطيني الذي قدم ولا زال يقدم التضحيات الجسام من اجل حريته واستقلاله وكرامته الوطنية، يعلن للعالم كله تمسكه المطلق بالسلام خيارا استراتيجياً لا رجعة عنه، وان الشهداء والجرحى الذين سقطوا برصاص القوات الاسرائيلية انما كانوا يدافعون عن حق شعبنا في الاستقلال والكرامة والسلامة والامن. وقد جاء التأييد العالمي الكاسح اثناء قمة واشنطن وفي الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والاتحاد الاوروبي والأسرة الدولية بأسرها لتؤكد صحة مواقفنا وعدالة قضيتنا التي ندافع عنها في المحافل الدولية.

ان القيادة الفلسطينية وبعد انتهاء قمة واشنطن وما انتهت اليه تؤكد للقوى العربية والدولية ان الوفد الفلسطيني الذاهب غدا الى لقاء «ايريز» مع الجانب الاسرائيلي وبرعاية الجانب الامريكي كما أعلن عن ذلك الرئيس «كلينتون» يحمل ورقة السلام الحقيقي والإرادة الصادقة لمباشرة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي. وترحب القيادة الفلسطينية بالمشاركة الدائمة للراعي الامريكي في هذه المفاوضات، وكذلك المشاركة الأوروبية التي قررتها القيادة الأوروبية تعبيرا عن الالتزام الأوروبي بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتؤكد القيادة الفلسطينية ان جدول اعمال هذه المفاوضات يجب ان يكون محوره وأساسه تنفيذ الاتفاقيات التي عطلتها المماطلة الاسرائيلية طوال الفترة الماضية وتقع قضية اعادة الانتشار في الخليل في أولوية جدول اعمال المفاوضات جنبا الى جنب مع عدم المساس بوضعية القدس الشريف ووقف كافة الانتهاكات وإغلاق النفق بداية من حائط البراق ونهاية بطريق الآلام ومباشرة تنفيذ المرحلة الثانية من اعادة الانتشار وفي المنطقة ب و ج والتي كان من المقرر مباشرته يوم ٧ ايلول ١٩٩٦ والاستمرار في مفاوضات المرحلة

النهائية.

في نفس هذا اليوم ايضاً وهو يوم السادس من تشرين اول ١٩٩٦ أدلى العاهل الأردني الملك حسين لأول مرة بحديث للتلفزيون الفلسطيني دعا فيه الشعب الفلسطيني الى الالتفاف حول قيادته الفلسطينية المتمثلة في الرئيس ياسر عرفات. وقال ان العلاقة بينهما علاقة اخوة وصداقة ونضال مشترك.

وتحدث «الملك حسين» عن اجتماعات قمة واشنطن وقال انها أسفرت عن نتائج ايجابية وخرجنا بصورة واضحة. وكانت فرصة ان نتحدث بصراحة في كل الأمور والقضايا، وأوضحت موقفي معترضاً على تردد ومماطلة «نتنياهو». وقال العاهل الأردني ان المهم هو التنفيذ على الأرض لأنه لا يمكن ان تظل الأمور كما هي عليه.

وأشاد «الملك حسين» بموقف الرئيس «كلينتون» وقال انه حازم ومصمم على بذل المستحيل لانقاذ عملية السلام للوصول الى أهدافها وغايتها. وقال ان وصول «كريستوفر» وزير الخارجية الامريكي الى المنطقة ليشارك في المفاوضات التي بدأت اليوم دليل كبير على ما يوليه الرئيس الأمريكي. وحول الاجراءات الاسرائيلية في القدس قال «الملك حسين» ان القدس ستكون محور مصداقية عملية السلام» ففيها الديانات الثلاثة ونعترض على أي اجراء يخل بالوضع القائم الى أن تأتي المفاوضات النهائية كما هو متفق عليه.

أما مصر فانها كما جاء على لسان الرئيس «مبارك» في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والعشرين لحرب تشرين اول عام ١٩٩٣ فقد رفضت اعادة التفاوض على موضوعات سبق الاتفاق عليها مثل قضية الانسحاب من الخليل والمناطق الريفية المعروفة باسم منطقة «ب» في الضفة الغربية، وقال الرئيس «مبارك» ان السلام الحقيقي لن يتحقق الا عندما تلتزم اسرائيل بالاتفاقيات التي وقعتها مع الفلسطينيين.

وقبل ساعتين من عقد اجتماع لجنة التوجيه والمراقبة اجتمع الرئيس «ياسر عرفات» و«وارين كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكي الذي كان قد اجتمع في نفس اليوم مع «بنيامين نتنياهو» رئيس الحكومة الاسرائيلية، وقال «كريستوفر» ان زيارته تأتي تكليفاً من الرئيس الأمريكي «كلينتون» لتشجيع الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني على تخطي العقبات التي تحول دون تنفيذ الاتفاقيات واعطاء دفعة لعملية السلام التزاماً بالتعهد الأمريكي لانجاح عملية السلام التي وقعت على اتفاقيتها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي نفس اليوم تلقى الرئيس «عرفات» رسالة من دول الاتحاد الأوروبي رحبوا فيها باستئناف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية. وطالبت القيادة الأوروبية في الرسالة التي حملها الرئيس عرفات السيد بك سيرن وزير خارجية ايرلندا رئيسة الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة اتخاذ اجراءات سريعة وملموسة لاحياء عملية السلام.

وعقدت لجنة المراقبة والتوجيه الاسرائيلية الفلسطينية اجتماعها عند حاجز «ايريز» (بيت حانون) مساء نفس اليوم ٦ تشرين اول ورأس الجانب الفلسطيني د. «صائب عريقات» وزير الحكم المحلي ورأس الجانب الاسرائيلي «دان شمرون» مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية وحضر عن الجانب الفلسطيني العقيد «جبريل رجوب» والعقيد «محمد دحلان» واللواء «عبدالرزاق اليحيى» و«حسن عصفور»، وعن الجانب الاسرائيلي «شاؤول مفاز». واستمر

اجتماع اللجنة ثلاث ساعات ناقشت خلالها الأحداث الدامية التي وقعت في الأسبوع الماضي، واتفق على ضرورة العمل لمنع تكرارها، كما اتفق على تنشيط عمل اللجان الخمس وهي لجنة اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الخليل وفي المنطقة ب و ج، واللجنة الأمنية، واللجنة المدنية، ولجنة التعاون ولجنة المعتقلين.

وتعليقا على هذه الاجتماعات قال د. «نبيل شعث» ان المفاوضات التي بدأت أمس هي فتح قناة تسمح لاسرائيل ان تقول كيف ومتى ستنفذ الاتفاق وليس اعادة التفاوض على «فاصلة» واحدة والا فقدت اسرائيل وعملية السلام مصداقيتها فنحن لا نتفاوض على شيء جديد.

كان من الواضح ان د. «شعث» يؤكد على ما قاله الرئيس «ياسر عرفات» في اجتماعات القيادة الفلسطينية واستخدام نفس الكلمات التي قيلت في الاجتماع مثل عدم اعادة التفاوض على «فاصلة» واحد. وأعرب د. «شعث» في مؤتمر صحفي عقده يوم ٧ تشرين اول بوزارة الاعلام الفلسطينية بغزة عن عدم تفاؤله. وقال ان ما تم في واشنطن محاولة حسنة النية من الولايات المتحدة لفتح قنوات العودة الى تطبيق الاتفاق ومحاولة اعادة عملية السلام الى طريقها الصحيح، ولكن هذه المحاولة حسنة النية لم تكن قادرة على تغيير الموقف الاسرائيلي العملي والموضوعي من عملية السلام. والطرف الاسرائيلي لم يبد اي تقدم ولم يستطع الجانب الأمريكي ان يشكل اي ضغط على اسرائيل في ظروف نعرفها ونقدرها. وكان الدكتور «نبيل شعث» يلمح بذلك الى شيء آخر. وفي هذا المؤتمر الصحفي انتقد الدكتور «شعث» الموقف العربي من الأحداث التي وقعت في المناطق الفلسطينية ووصفه بأنه موقف سياسي مؤيد، ولكن لم يصلنا شيء مادي لمساعدة الشعب الفلسطيني، بينما قامت الدول الغربية بتقديم المساعدات التلقائية، كما أسهم الفلسطينيون في الخارج بتقديم الدعم والتبرعات لإعادة اصلاح المستشفيات في رام الله والمدن الفلسطينية.

لم تكن المحادثات التي عقدت في «ايريز» بعد اجتماع واشنطن بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي وبحضور «دنيس روس» المنسق الأمريكي لعمليات السلام ايجابية، وأعرب الرئيس «عرفات» عن أسفه لذلك قبل ان يتوجه الى زيارة لمنزل رئيس دولة اسرائيل «عيزرا وايزمان» في «قيسارية» شمال تل أبيب لأول مرة تلبية لدعوة رسمية يوم ٨ تشرين اول ١٩٩٦.

وفي المحادثات التي عقدت في اطار لجنة التوجيه والمراقبة اكتشف الوفد الفلسطيني ان الجانب الاسرائيلي يريد ادخال تعديلات على الاتفاق الذي وقع في واشنطن يوم ٢٨ ايلول ١٩٩٥ يهدف هذا التعديل الى ابقاء صلاحية اصدار تراخيص البناء للفلسطينيين القاطنين في محيط احياء المستوطنين اليهود في يد اسرائيل بهدف منع السكان العرب من إنشاء مبان عالية تهدد بيوت المستوطنين، وكذلك تولي القوات الاسرائيلية وحدها مسؤولية حماية الأماكن المقدسة بالحرم الابراهيمي، وكان رد الوفد الفلسطيني ان هذه التعديلات تتناقض مع نصوص الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل، وان الوفد الفلسطيني يتمسك بالتطبيق الكامل للاتفاق دون تعديل أو التفاوض حوله.

ومنذ ان استؤنفت المفاوضات في اطار لجنة التوجيه والمراقبة بعد مؤتمر واشنطن ظهر

الموقف الاسرائيلي الجديد على حقيقته، وهو الرغبة في تجميد اتفاق أوسلو واخضاعه للتغيير والتعديل، ومحاولة الظهور بأن حكومة «بنيامين نتنياهو» حصلت على ما هو افضل للاسرائيليين مما حصل عليه حزب العمل، مما شجع المستوطنين على الاعتداء على المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم، وأصبح الحديث في المفاوضات عن مكان انعقادها في طابا أم في ايلات أم في القدس، وبعد ان اجتمعت اللجنة لعدة اجتماعات في ايريز انتقلت الى طابا وايلات ثم توزعت اعمال اللجان في القدس وتل أبيب. واسفرت هذه الاجتماعات عن عدم حدوث تقدم. ودعا د. «صائب عريقات» رئيس الجانب الفلسطيني في اللجنة الى عقد مؤتمر قمة عربي للضغط على اسرائيل.

وكانت الاجتماعات قد بدأت بأزمة بين الجانبين يوم ٨ تشرين اول عندما طرح الجانب الاسرائيلي الاقتراح الخاص بالمطاردة الساخنة وهو ان يكون للقوات الاسرائيلية حق مطاردة العناصر الفلسطينية في داخل مدينة الخليل في حالة وقوع مواجهات بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ورد الجانب الفلسطيني على هذا الاقتراح بالقول «نحن لم نسمع شيئاً» وغادر القاعة، وتوقفت المحادثات لمدة ساعة تدخل بعدها «دنيس روس» لاحتواء الازمة، وعاد الجانبان الى قاعة المحادثات، وذكر أن «شمرون» ممثل الحكومة الاسرائيلية قال ان الافكار التي طرحها الوفد الفلسطيني كانت أفكاراً عامة وليست رسمية.

وقد تضمنت التعديلات التي اقترحها الجانب الاسرائيلي ما يلي:

– مرابطة جنود اسرائيليين على التلال المطلة على التجمعات الاستيطانية اليهودية في الخليل وهي جبل أبو سنينة وحارة الشيخ.

– اقامة مناطق عازلة بين التجمعات اليهودية ومناطق تواجد الشرطة الفلسطينية بطول كيلومترين وعرض كيلومتر واحد (من بيت رميدا حتى ابراهام افينو) وهذا يعني توسيع مناطق التجمعات اليهودية التي تشمل ٢٠ في المائة من الخليل.

– ان يحمل افراد الشرطة الفلسطينية في المناطق المحيطة بهذه المنطقة العازلة مسدسات فقط وليس أسلحة رشاشة.

– السماح للجيش الاسرائيلي بدخول المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية اذا اقتضت الحاجة وبمرافقة الشرطة الفلسطينية.

– فتح ممر آمن بين مستوطنة «كريات أربع» والحرم الابراهيمي الشريف لضمان امن اليهود الذين يتنقلون بين المنطقتين.

وعمد الجانب الاسرائيلي اثارة البلبلة والتشويش على الجانب الفلسطيني بإذاعة اخبار تعلن تارة عن موافقة الوفد الفلسطيني للمقترحات الجديدة وتارة اخرى اظهار ان هناك خلافات في الرأي بين أعضاء الوفد الفلسطيني، ومثال ذلك ما صرح به الجنرال المتقاعد «دان شمرون» الذي كلف برئاسة الوفد الاسرائيلية في لجنة التوجيه والمتابعة أولاً الامر، وقال ان تقدما قد احرز وان هناك تفهما فلسطينيا للمطالب الاسرائيلية، ورد عليه حسن عصفور رئيس دائرة المفاوضات في السلطة الفلسطينية وعضو الوفد الفلسطيني بانه لا يوجد مطلقا اي تفهم للموقف الاسرائيلي وهذا ادعاء غير صحيح، فقد رفضنا من حيث المبدأ أن نناقش كل ما يطرحه الجانب الاسرائيلي. وكشف عصفور ان الجانب الفلسطيني

يطالب بمشاركة أوروبية في المباحثات بينما يرفض الجانب الاسرائيلي هذه المشاركة.

وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية ان تستفيد من مجرد استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني لتحسين علاقتها مع كل من مصر والأردن التي كانت قد ساءت بسبب الاحداث الدامية التي وقعت في الأسبوع الاخير من شهر ايلول وأدت الى استشهاد ٨٦ فلسطينياً وجرح اكثر من ١٥٠٠ آخرين، وراح «بنيامين نتنياهو» يوفد الى الأردن مستشاره السياسي «دوري جولد» لتحسين العلاقات بعد مذكرة احتجاج بعثت بها للحكومة الاسرائيلية في أعقاب فتح النفق اسفل المسجد الأقصى. وقالت الأردن في مذكرتها ان الاجراء الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بفتح النفق يتعارض مع الاتفاقية الموقعة مع الأردن والتي تنص على انه لا يجوز لاسرائيل اجراء اي تعديلات أو اجراءات في القدس القديمة والمواقع الدينية الا بعد التشاور مع الأردن. وكان الملك حسين قد هاجم يوم ١٨ تشرين اول سياسة نتنياهو واعتبرها سياسة تقود الى كوارث في المنطقة وحاول نتنياهو تهدئة خواطر الأردن قائلاً انه ملتزم بالسلام مع الأردن وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية معه معتبراً الملك حسين شريكاً هاماً في عملية السلام.

ورغم ان استئناف المفاوضات بعد مؤتمر واشنطن هدأ كثير من الخواطر الفلسطينية الا انها اصطدمت بخلافات في كيفية تنفيذ الاتفاقية الموقعة، وخاصة ما يتعلق باعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الخليل وبقية المناطق في الضفة الغربية، اضافة الى نقاط اخرى لم يتم تنفيذها منذ الاتفاق الاول، وهي اقامة الممر الآمن بين الضفة الغربية وغزة والموافقة على انشاء مطار غزة والميناء والافراج عن المعتقلين.

بدأت المفاوضات على مستوى لجنة التوجيه والمراقبة برئاسة كل من د. «صائب عريقات» عن الجانب الفلسطيني و«دان شمرون» عن الوفد الاسرائيلي، وتنقلت الاجتماعات بالتناوب في الجانب الفلسطيني من حاجز ايريز والجانب الاسرائيلي من الحاجز، ثم تحولت المفاوضات الى لجان فرعية أمنية ومدنية شارك فيها العقيد جبريل رجوب والعقيد محمد دحلان واللواء عبدالرزاق اليحيى، وشاؤول مفاز ودان شمرون من الجانب الاسرائيلي. ثم تنقلت الاجتماعات بين تل أبيب والقدس وطلب الجانب الفلسطيني نقل المفاوضات الى طابا وماطل الوفد الاسرائيلي في ذلك، وطرح «دنيس روس» سؤالاً عن السبب في نقل المفاوضات وكان الرد هو استمرار المفاوضات التي جرت من قبل في طابا كمكان محايد اضافة الى أن الرئيس عرفات أراد التأكيد على الدور المصري في المفاوضات وكذلك امكانية السيطرة على اللجان الفرعية وعدم تضارب اعمالها وتقاريرها. وفي الاجتماع الاول في طابا يوم ١٦ تشرين اول تأخر الوفد الاسرائيلي عن موعده وكان هذا التأخير تعبيراً عن عدم ارتياح الجانب الاسرائيلي لأن تكون الاجتماعات في طابا خاصة ان نقاط الخلاف كانت كثيرة.

وكان التركيز في المفاوضات حول الجوانب الامنية في مدينة الخليل ولاحظ الوفد الفلسطيني ان الجانب الاسرائيلي يحاول ان ينفذ من الثغرات الموجودة في الاتفاقية المرحلية الى اعادة المفاوضات من جديدة.

ونورد فيما يلي المادة (٧) من الاتفاق الموقع في ٢٨ ايلول ١٩٩٥ وهو النص الكامل للاتفاق الخاص باعادة الانتشار في الخليل:

للاتفاق الخاص باعادة الانتشار في الخليل:

المادة (٧)

مبادئ عامة تتعلق بالخليل

١-أ- ستتم اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في مدينة الخليل ما عدا الأماكن والطرق التي من الضروري اجراء ترتيبات فيها لامن وحماية الاسرائيليين وتحركاتهم، ومناطق اعادة الانتشار هذه حددت مواقعها بخطوط حمراء وزرقاء ومظللة بخطوط برتقالية على أرضية صفراء، على الخريطة المرفقة رقم ٩ (ويطلق عليها في البنود اللاحقة» المنطقة هـ-١).

ب- ستكتمل عملية اعادة الانتشار هذه في موعد لا يتأخر عن ستة اشهر بعد توقيع هذه الاتفاقية.

المسؤولية في المنطقة (هـ-١)

٢-أ- ستتولى الشرطة الفلسطينية المسؤولية في المنطقة هـ-١، بكيفية مشابهة لمسؤولياتها في المدن الأخرى بالضفة الغربية.

ب- سيتم نقل كافة السلطات والمسؤوليات المحددة في الملحق (٣) من هذه الاتفاقية الى مجلس بلدية الخليل كما هو الحال في المدن الأخرى بالضفة الغربية.

ج- ستقام مراكز ومواقع للشرطة الفلسطينية في المنطقة هـ١ ما مجموعه ٣٠٠ شرطي مزودين بـ٢٠ عربة عسكرية ومسلحين بـ٢٠٠ مسدس و ١٠٠ بندقية لحماية هذه المواقع.

د- ستمارس الشرطة الفلسطينية نشاطها بحرية في المنطقة هـ١ واي نشاط أو تحرك تقوم به خارج هذه المنطقة سيتم القيام به بعد تنسيق وتأكيد موافقة خلال مكتب التنسيق الذي سينشأ وفقاً للفقرة ع من هذه المادة.

هـ- سيتم تسليم موقع العمارة للجانب الفلسطيني فور استكمال عملية اعادة الانتشار وسيصبح المقر الرئيسي للشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.

٣- واستناداً الى اتفاق اعلان المبادئ فان اسرائيل ستواصل تحمل مسؤولية الامن العام للاسرائيليين بهدف تأمين امنهم الداخلي والنظام العام.

المنطقة

(هـ-٢)

٤-أ- في منطقة مدينة الخليل التي لا تتم فيها عملية اعادة انتشار للقوات الاسرائيلية، كما هو موضح بخطوط حمراء وزرقاء على الخارطة المرفقة رقم٩ (وسيطلق عليها في المواد اللاحقة «المنطقة هـ٢» ستحتفظ اسرائيل بكافة الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالامن الداخلي والنظام العام.

ب- في المنطقة هـ٢ ستنقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية الى المجلس عدا تلك المتعلقة بالاسرائيليين وممتلكاتهم والتي ستبقى ممارستها في يد الحكم العسكري الاسرائيلي.

ج- في المنطقة هـ-٢ سيقوم مفتشون غير مسلحين تابعون للبلدية وبالملابس المدنية بمهام المراقبة وتطبيق القانون فيما يتعلق بالفلسطينيين وفقاً للقوانين والانظمة وفي نطاق

٥- ستواصل بلدية الخليل تقديم كافة الخدمات البلدية لجميع اجزاء مدينة الخليل.

مكتب تنسيق

٦-أ- سيقام مكتب تنسيق اقليمي موقعه في هارمانوخ (جبل مانوح).

ب- عند استكمال اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية ستبدأ وحدة عسكرية مشتركة نشاطها في جميع انحاء مدينة الخليل بما في ذلك البلدة القديمة اذا طلب منها القيام بذلك من قبل مكتب التنسيق السابق ذكره.

ج- ستقوم دورية مشتركة متحركة بالعمل في الخليل على الطريق من رأس الجورة الى شمال مفرق دورا عبر طريق السلام وعلى الطريق رقم ٣٥.

د- بعد ثلاثة اشهر من استكمال عملية اعادة الانتشار ستنظر لجنة الارتباط امكانية اعادة تكليف الدورية المشتركة المتحركة بالعمل في اجزاء اخرى من الخليل.

السوق والمداخل والحواجز

٧- ستتخذ اجراءات فورية وخطوات لإعادة الحياة الطبيعية الى البلدة القديمة والطرق في الخليل اثر توقيع هذه الاتفاقية.

أ- فتح سوق الجملة - الحسبة كسوق.

ب- ازالة الحاجز على الطريق المؤدي من ابو اسنينة الى طريق شحادة لتسهيل الحركة على هذه الطرق.

ج- اعادة فتح المدخل الرئيسي للجامعة الاسلامية.

د- استبدال الطريق المغلق في مفرق راس الجورة بنظام مرور مراقب ومفتوح بشكل اعتيادي.

هـ- استبدال الطريق المغلق في مفرق راس الجورة بموقع نظامي.

و- فح الطريق من سعير - الشيوخ الى الخليل.

ز- فتح طريق تنوفا.

ح- ازالة الحاجزين من محيط مدرسة غرناطة قرب مفرق دورا الشمالي.

٨- ستشكل لجنة ارتباط على مستوى رفيع للتعامل مع الوضع الامني في الخليل بعد استكمال اعادة الانتشار.

الحرم الابراهيمي

٩-أ- ما دام الجانبان لم يتمكنا من التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بقبر الانبياء / الحرم الابراهيمي فقد وافقا على ابقاء الوضع الراهن كما هو عليه.

ب- بعد ثلاثة اشهر من اعادة الانتشر ستقوم لجنة الارتباط المشتركة العليا بمراجعة الموقف.

١٠- سيكون هناك تواجد دولي مؤقت (TIPH) وسيوافق الجانبان على تشكيلة القوة الدولية بما في ذلك عدد افرادها ومنطقة نشاطها.

١١- بعد استكمال اعادة الانتشار مباشرة يجب اتخاذ اجراءات لضمان وضع مستقر من منطقة الخليل باكملها بعيدا عن محاولات تدمير هذه الاتفاقية او العملية السلمية.

١٢- ستستمر الخليل مدينة واحدة ولن يؤدي تقسيم المسؤولية الامنية الى تقسيم

المدينة.

****

تعقدت المفاوضات أمام اصرار الجانب الاسرائيلي على التمسك بأفكار جديدة فوجئ بها الجانب الفلسطيني ولم تكن موجود في اتفاق طابا الموقع مع حكومة بيريس، ومن هذه الافكار النص على موضوع «المطاردة الساخنة» بما يسمح للجانب الاسرائيلي بملاحقة الذين يقاومون الاحتلال الاسرائيلي والذين اسمتهم «بالارهابيين» داخل الاراضي الفلسطينية، وعدم السماح للفلسطينيين بالبناء المرتفع بالقرب من المنطقة التي يتواجد فيها اليهود في البلدة القديمة والذين لا يزيد عددهم عن ٤٠٠ يهودي، وعدم فتح شارع الشهداء امام حركة السير الفلسطينية، وهو الشارع الذي أغلقته السلطات الاسرائيلية في اعقاب حادث مذبحة الحرم الابراهيمي في ٢٥ شباط ١٩٩٤ على يد المتطرف اليهودي «باروخ جولد شتاين».

اعتبر الجانب الفلسطيني الشروط الاسرائيلية الجديدة نوعا من المفاوضات الجديدة حول الخليل التي تم حسمها في مفاوضات طابا ووقع بشأنها اتفاق. وراحت السلطة الفلسطينية توزع الورقة الاسرائيلية على كافة ممثلي دول العالم لتكشف عن حقيقة موقف الاسرائيلي. ودعمت مصر الموقف الفلسطيني باعلانها انها لا تعتبر المحادثات بين الجانبين حول الخليل مفاوضات جديدة، وانما يهدف التوصل الى بروتوكول تنفيذي لاتفاق «طابا». وجرت خلافات بين اسرائيل ومصر، بسبب دعم مصر للموقف الفلسطيني، وحاولت اسرائيل ازاء دق اسفين بين مصر والأردن زاعمة ان هناك خلافات بين البلدين حول مفاوضات الخليل، وردت كل من القاهرة وعمان على ذلك بالنفي وأكدتا ان هناك تشاورا وتنسيقا مستمرين، وانه لا أساس لهذه الخلافات، واحتدت اسرائيل مرة اخرى على مجيء وفد قانوني مصري الى غزة ليكون بالقرب من الرئيس عرفات ضم كلا من د. «مفيد شهاب» أستاذ القانون الدولي المصري ووزير التعليم العالي والدولي لشؤون البحث العلمي في مصر ومعه السفير «نبيل فهمي» من وزارة الخارجية المصرية، وازاء الضغط الذي مارسته اسرائيل ضد السلطة الفلسطينية بذل الوفد المصري جهداً خارقاً لتفويت الفرصة على اسرائيل من احداث أي تغيير في الاتفاق الخاص بالخليل، ورفضت كلا من مصر والسلطة الفلسطينية اعادة المفاوضات من جديد حول الخليل، واعتبرتها مفاوضات لوضع بروتوكول تنفيذي لتطبيق الاتفاق الموقع في واشنطن في ٢٨ ايلول ١٩٩٥ المعروف باتفاق «طابا» والخاص بالمرحلة الانتقالية وعلى أساس ذلك كان الوفد المصري يقوم بإجراء اتصالات مستمرة مع الرئيس حسني مبارك يومياً ويلتقي مع الرئيس عرفات مرتين على الأقل كل يوم.

وخرجت الصحف الاسرائيلية تتهم مصر بأنها تعرقل المفاوضات، وردت مصر على ذلك بأنها هي التي بدأت عملية السلام بزيارة الرئيس الراحل انور السادات الى القدس عام ١٩٧٧، وأن السلام يمثل الاستراتيجية لها، وانها تطالب الاسرائيل بأن تلتزم بما وقعت عليه فكيف تعمل على عرقلة المفاوضات؟.

هكذا استمرت المفاوضات عدة أسابيع وسط اجواء من التوتر الى أن قام الملك حسين عاهل الأردن بمبادرة عاجلة يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٩٧ والتقى بكل من نتنياهو وعرفات في

محاولة للتغلب على الصعوبات القائمة، وأمكن من خلال هذه المبادرة التوصل الى نقاط اتفاق وبعدها جرت اتصالات مع القاهرة من قبل كل الأطراف. وتم يوم ١٥ كانون ثاني عند حاجز «ايريز» التوقيع على البروتوكول التنفيذي الخاص بالخليل مع وجود اختلافات في بعض النقاط عن الاتفاق الموقع في واشنطن، لكن الاتفاق الجديد خلا من البند الخاص بالمطاردة الساخنة التي كانت تصر عليها اسرائيل، وتمت الموافقة على أن يتم فتح شارع الشهداء والسوق تدريجياً بعد اربعة أشهر، وهو الشارع الذي كان أغلق أمام الفلسطينيين عقب مجزرة الحرم الابراهيمي في ٢٥ شباط ١٩٩٤، كما أعطى الاتفاق الجانب الاسرائيلي السلطة في تأمين السكان اليهود في البلدة القديمة في مدينة الخليل.

وفي اليوم التالي من توقيع البروتوكول تسلمت الشرطة الفلسطينية مواقعها في المدينة بعد اعادة انتشار القوات الاسرائيلية، وقام الرئيس «عرفات» بزيارة المدينة، واعلن في خطاب جماهيري انها اصبحت مدينة محررة مثلها مثل سائر مدن الضفة الغربية بعد أن تأخر هذا الاعلان نحو عشرة اشهر، حيث كان من المقرر أن يتم اعادة الانتشار في مدينة الخليل يوم ٢٧ اذار ١٩٩٦، ولم تلتزم حكومة «بيريز» بتنفيذ ذلك وأجلته الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية.

بعد التوقيع على الاتفاق بأسابيع وقع حادثان استفزا السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، الأول هو السماح للمستوطنين بالاستيلاء على الاراضي العربية لتوسيع المستوطنات، والغاء القرار الذي كانت الحكومة الاسرائيلية السابقة وهي حكومة العمل والخاص بوقف البناء في المستوطنات، والحادث الثاني هو تنصل اسرائيل من الانسحاب من اراضي الضفة الغربية في المنطقة (ب) والتي تقدر بـ ٢٧٪، على اعتبار ان ذلك يتم على ثلاث مراحل وأعلن نتنياهو أن الانسحاب سيتم مما مساحته ٩٪ بما في ذلك الاراضي التي انسحبت منها اسرائيل من قبل، ومعنى ذلك أن يكون الانسحاب من أرض مساحتها ٢٪ فقط، ورفضت السلطة الفلسطينية ذلك، واستخدم ياسر عرفات تعبيراً مصرياً عن رفضه قائلاً (والله احنا ما بنريلش)، وجرت الاتصالات بين كل من غزة والقاهرة وعمان، وسارع الرئيس عرفات كعادته بإرسال خطابات الى واشنطن وعواصم الاتحاد الأوروبي يكشف فيها عن الموقف الاسرائيلي الذي يتنصل ويراوغ في تنفيذ البروتوكول والاتفاقيات الموقعة.

ولم تمض أيام على اعادة الانتشار في الخليل حتى تجددت المواجهات فيما بين المستوطنين والفلسطينيين وكثف المستوطنون من هجماتهم على أراضي ومنازل السكان في سائر الضفة الغربية وغزة، وكان من الواضح أن الحكومة الاسرائيلية تشجع المستوطنين على ما يقومون به من استفزازات ضد السكان.

وفتحت الحكومة الاسرائيلية الملفات القديمة التي كان أرئيل شارون» والذي عين وزيراً للبنية التحتية في حكومة نتنياهو – قد أعدها منذ عدة سنوات لتوسيع المستوطنات وادعى «بنيامين نتنياهو» ان اتفاقية «أوسلو» لم تمنع بناء المستوطنات ولا يوجد نص بها يقول بذلك، ورد الجانب الفلسطيني على ذلك بأن الاتفاقية في مضمونها ومحتواها جمدت الاستيطان، وتم احالة هذا الموضوع الى مفاوضات المرحلة النهائية مثله مثل القدس واللاجئين والحدود والمياه.

وكان موقف حكومة نتنياهو يقول بأننا لا نستطيع أن نمنع سكان المستوطنات من التزايد الطبيعي، وبالتالي يجب ان نوفر له المساكن التي تستوعب هذه الزيادة، وكان ذلك يعني ان هناك إصراراً من الحكومة الاسرائيلية على التوسع الاستيطاني، وكذلك اعتبار مدينة القدس مدينة موحدة بشرقها وغربها، عاصمة لاسرائيل، واتخذت الحكومة الاسرائيلية بالفعل اجراءات لتهجير السكان العرب من القدس الشرقية، وتقليص عدد السكان العرب فيها الذين وصل عددهم الى ١٦٠ ألف، وذلك بسحب الهوية من المقدسيين الذين يعيشون خارج القدس الشرقية، وتم تطبيق هذا الاجراء على اكثر من مائتي مواطن مقدسي يعملون بالخارج، ومن بين هذه الاجراءات هدم ٤٠ من منازل السكان العرب بحجة ان اصحابها لم يحصلوا على تصريح بالبناء، اضافة الى المضايقات التي تعرض لها «بيت الشرق» ومنع الاجانب من دبلوماسيين وسياسيين لزيارته، وكذلك المضايقات التي كان يتعرض لها اعضاء المجلس التشريعي عن القدس، ومنع اعضاء المجلس في غزة من التوجه الى الضفة الغربية لحضور اجتماعات المجلس في رام الله، وقد تكررت هذه المواقف كثيرا وسط احتجاجات السلطة الفلسطينية و«احمد قريع» أبو علاء وفيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمسؤول عن ملف القدس.

****

تصاعدت الأحداث يوما بعد يوم لتضع عملية السلام في مأزق حقيقي عندما اعلنت الحكومة الاسرائيلية بدء تنفيذ خطتها لبناء مستوطنة «هارحوما» فوق جبل أبو غنيم بالقرب من القدس، وعندما بدأت عمل الجرافات في شهر اذار ١٩٩٧ فوق الجبل كانت الحكومة الاسرائيلية قد ضربت عملية السلام في جوهرها، حيث توقفت المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بعدها، وحاولت اسرائيل أن تقتصر المفاوضات على اللجنة الأمنية وحدها لكن الجانب الفلسطيني أصر على أن تستمر المفاوضات في كافة اللجان التسعة، وأن يتوقف العمل في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم، واعتبر ان بناء هذه المستوطنة من شأنه أن يفصل شمال الضفة عن جنوبها وأن يعزل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية، ولجأت السلطة الفلسطينية الى مجلس الامن لوقف الاستيطان في جبل ابو غنيم، ورغم الاغلبية التي حازت عليها الا ان قرار الفيتو الامريكي الذي وقف بجانب اسرائيل حال دون اتخاذ قرار من المجلس بوقف الاستيطان، ومرة اخرى لجأت السلطة الفلسطينية بالتنسيق مع المجموعة العربية لاستصدار قرار من مجلس الامن، ولكن مندوب الولايات المتحدة الامريكية عاد مرة اخرى وأوقف القرار باستخدام حق الفيتو وبذلك تأكد انحياز الولايات المتحدة الأمريكية الواضح الى جانب اسرائيل... رغم انها راعية لعملية السلام مع الجانب الروسي، ورغم ان الرئيس الامريكي «كلينتون» ووزير خارجية «كريستوفر»شاهدان على توقيع الاتفاقيات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى العالم كله يطرحون أمامه قضيتهم، فسافر الرئيس الفلسطيني "عرفات" إلى كل أنحاء الأرض، إلى المؤتمر الاسلامي في اسلام أباد، وإلى لجنة القدس في المغرب، ومؤتمر القمة الافريقية في زيمبابوي، ودول عدم الانحياز، ومجلس الجامعة العربية في القاهرة ثم طلبت فلسطين مع المجموعة العربية عقد جلسة خاصة

للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونجحت في كسب الغالبية العظمى من دول العالم باستثناء أمريكا واسرائيل وإحدى الدول الصغيرة في رفض الاستيطان ومطالبة اسرائيل بوقفه، لكن اسرائيل لم تلتزم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل أن حكومة نتنيهو اعتبرت التحرك الدبلوماسي الذي تقوم به السلطة الفلسطينية ضد الاستيطان وتقديم شكواها إلى الأمم المتحدة ودول العالم يتعارض مع عملية السلام! وادعت أن أي مشكلة بين الجانبين يجب أن تناقش بينهما زاعمة أنها لا تريد تدخلاً من أي طرف في تعاملها مع الجانب الفلسطيني، والغريب أن الولايات المتحدة الأمريكية ثبتت هذا الرأي، وقالت أن كافة القضايا بين الفلسطينيين والاسرائيليين يجب أن تبحث في المفاوضات وليس أمام المحافل الدولية لأن هذا من شأنه أن يعقد الأمور أكثر ولا يحلها. إزاء ذلك واصلت الحكومة الاسرائيلية خطتها في بناء مستوطنة "جبل أبو غنيم" بل خرجت تصريحات عن المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية تصر على بناء هذه المستوطنة، بل قالت أن مستوطنات أخرى ستقام في القدس الشرقية، وحددت ذلك في حي "سلوان" و "راس العامود"، وراحت الحكومة الاسرائيلية تغري الجانب الفلسطيني ببدائل لغض الطرف عن بناء المستوطنة في جبل أبو غنيم، منها وعد بإنشاء ثلاثة آلاف مسكن للسكان العرب حول القدس في "شعفاط" و "أبو ديس"، ومنها السماح لطائرة الرئيس "ياسر عرفات" باستخدام مطار غزة الجديد كمقدمة لفتح المطار بعد التوصل إلى بروتوكول لتشغيله، وكذلك النظر في موضوع انشاء ميناء غزة، وقد رفض الجانب الفلسطيني هذه العروض إذا كانت ستتم على حساب التغاضي عن بناء مستوطنة «هارحوما» لأن ذلك من شأن أن يفهم أن موافقة ضمنية من السلطة الفلسطينية بالسماح لاسرائيل بمواصلة بناء المستوطنات.

وهكذا راح بنيامين نتنياهو يقدم الاغراءات للفلسطينيين، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اقترح الإسراع في مفاوضات المرحلة النهائية على أن يتم الانتهاء منها خلال ستة أشهر، وكان يعني بذلك تفويت الفرصة على الفلسطينيين من المطالبة بتنفيذ بنود المرحلة الأولى والثانية التي لم تنفذ مثل إقامة الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، والميناء والمطار، وعدم الانسحاب من المنطقة ب و ج في الضفة الغربية، واللتين تمثلان ٩٠ في المائة من أراضي الضفة، والتي تريد اسرائيل أن تبتلعها، وعلى ذلك رفضت السلطة الفلسطينية اقتراح "نتنياهو" بالإسراع في مفاوضات المرحلة النهائية أيدتها مصر في رفضها هذا.

لقد تقدت الأمور تماماً منذ أن بدأت الجرافات الاسرائيية تعمل فوق جبل أبو غنيم، وتوقفت المفاوضات منذ منتصف شهر آذار ١٩٩٧، ولم تفلح أي جهود قامت بها مصر أو غيرها في استئناف هذه المفاوضات، وزاد من تعقيد الأمور ممارسات المستوطنين ضد السكان العرب في الخليل وتجدد العنف من جديد في الخليل ونابلس بسبب مواصلة اليهود الاستيلاء على الأراضي وإقامة المستوطنات.. الشباب الفلسطيني لا يملك سوى الحجارة يقذف بها المستوطنين، وجنود الاحتلال والاسرائيليون يستخدمون الأعيرة النارية بالرصاص الحي والرصاص المطاطي ضد شباب وأطفال الحجارة، حيث يسقط كل يوم عشرات الجرحى منهم، وتحمل الحكومة الاسرائيلية السلطة الفلسطينية رغم ذلك مسؤوليته في أحداث العنف هذه مطالبة بالعودة إلى مائدة المفاوضات دون أن ترد على مطالب السلطة

الفلسطينية بوقف الاستيطان ووقف العمل في جبل أبو غيم، بل راحت تهدد بنسف منازل الفلسطينيين في القدس بحجة أنها بنيت دون تصرح.

ووسط هذه الأحداث ظهرت فتاة اسرائيلية في الخليل لتصب مزيداً من الزيت على النيران، عندما راحت تلصق منشورات عدائية ضد الاسلام ونبيه الكريم محمد "عليه الصلاة والسلام"، تحمل رسماً يكشف عن مدى التعصب والحقد الذي يحمله المستوطنون اليهود ضد الاسلام، ويحمل هذا المنشور رسماً لخنزير كتب عليه محمد وقد وضع قدمه اليسرى على القرآن وأمسك بالقدم الأخرى قلما يكتب به القرآن و وضع على رأسه الحطة الفلسطينية الشهيرة. لقد ألهب هذا الرسم الذي لم يسجل مثله في تاريخ الصراع الديني مشاعر المسلمين في كل أنحاء الأرض، الأمر الذي دفع قادة الحكومة الاسرائيلية "نتنياهو" و "مردخاي" و "عيزرا وايزمان" إلى الإسراع بالاعتذار عن هذا المنشور، وإلقاء القبض على الفتاة التي قامت بتوزيعه، واعتبارها امرأة مجنونة فقدت عقلها، وكذلك ندد الرئيس الأمريكي "كلينتون" بهذا العمل العدائي، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لانقاذ السلام من هذا المأزق، وإنما تركت الأوضاع كما هي وقالت أنها أمور تحل بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وأن عليها فقط أن تعطي الجهود المصرية فرصة لإنجاح عملية السلام، وحتى داخل اسرائيل اعترف "يوسي بيلين" أحد زعماء حزب العمل الاسرائيلي بأن الولايات المتحدة تخلت عن دورها في عملية السلام، وقال أن المشرفين الأمريكيين على عملية السلام تركوا لنا أرقام تليفوناتهم للاتصال بهم عندما يحدث تقدم، وطالب بريطانيا بقيادة مبادرة أوروبية جديدة للسلام.

وفي المظاهرات التي شهدتهامدينة رام الله ومدن الضفة الغربية وشارك فيها رموز من السلطة الفلسطينية احتجاجاً على سياسة الاستيطان الاسرائيلين طالبوا الولايات المتحدة بالتوقف عن مساندة الاحتلال الاسرائيلي، وقاموا بحرق الأعلام الاسرائيلية، وأطلق جنود الاحتلال الاسرائيلي الرصاص على المتظاهرين، وأصيب عدد من الشباب بالرصاصات المطاطية، وأغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلي المحال التجارية في منطقة القصبة بالخليل تنفيذاً لأوامر عسكرية.. وتعليقاً على الاتصالات التي تجري بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية سواء في منزل السفير المصري أو السفير الأمريكي أو في اليونان قالت السلطة الفلسطينية أن لا تخرج عن كونها استجابة من الجانب الفلسطيني للتحرك المصري والأمريكي.

وقال بيان للقيادة الفلسطينية، ان عملية السلام لن تتقدم إلى الأمام ما لم تتوقف الحكومة الاسرائيلية عن أعمالها الاستيطانية في جبل أبو غنيم .. وأن تحترم الاتفاقيات الموقعة..

***

وهكذا تمضي عملية السلام الفلسطيني الاسرائيلي وسيظل الحديث عن السلام في المنطقة يدور هكذا في حلقات مفرغة. يخرج من مأزق إلى مأزق حتى إشعار آخر.



